

٢٥١-
٥١/١٥-٤٩

الشكل والدلالة

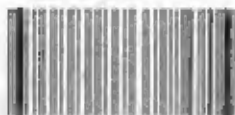
geز دراسة نحوية للفظ والمعنى

تأليف

الدكتور عبد السلام السيد حامد

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مكتبة مبارك العامة
Mubarak public Library



800012385

مكتبة مبارك العامة

إهداء

إلى من كان يؤمنه في محراب علمه كل قاص ودان، من بقيت كلماته ومواقفه
حصناً للعربية، ورمزاً لتراثها العظيم، إلى روح الأستاذ أبي فهر محمود
محمد شاكر.

وإلى أبي،

وإلى رفيقة الطريق المخلصة،

وفجر دنيانا الجديدة أنس.

إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا العمل.

الكتاب : الشكل والدلالة - دراسة نحوية للفظ

المؤلف : د. عبد السلام السيد حامد

رقم الإيداع : ٢٣٩٤

تاريخ النشر : ٢٠٠٢

التسجيل الدولي : I. S. B. N. 977 - 215 - 637 - 7

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للنشر ولا يسمح
بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه ، بأي
شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابي من الناشر
الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٣ شارع نوبار لاظوى (القاهرة)

ت ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقي القبالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق : ١٩٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

والمعرض الدائم : ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

مقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على نبيه. وأما بعد، فالعلاقة بين اللفظ والمعنى من أشهر القضايا التي حظيت باهتمام كبير في تراثنا وما زالت تحظى به إلى الآن. ولا شك في أن علوم اللغة المختلفة أوثق العلوم اتصالاً بهذه القضية. ولما كان النحو واحداً من هذه العلوم، فإن مجرد النظرة العابرة في حقل دراسته قديماً وحديثاً تكفي لإثبات ذلك.

وبقدر أهمية جانبي اللفظ والمعنى في بناء النحو العربي قامت دراسات كثيرة حديثاً حول هذا الموضوع من زوايا متعددة، ولعل أهم هذه الدراسات وأبعدها تأثيراً دراسة الأستاذ الدكتور تمام حسان التي اشتمل عليها كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها».

وفي إطار هذه الدراسات السابقة، تأتي دراستنا هذه محاولة أن تسلك سبيلاً مختلفاً وأن تنظر إلى هذا الموضوع من زاوية جديدة، هي زاوية الكشف عن العلاقة التأثيرية المتبادلة بين اللفظ والمعنى معاً في بناء الجملة وتحليلها وتفسيرها نحوياً من منطلق تراثنا النحوي في المقام الأول. وهذا في الحقيقة يعني أمرين : الأول : أننا لا نهتم بدراسة أحد هذين الجانبين فقط دون الآخر، وإنما نحن معنيون هنا ببحث الجانبين معاً في ضوء علاقة كل منهما بصاحبه. والثاني : أن المجال الذي تنطلق منه ونحاول أن نكشف فيه عن هذه الفكرة هو في الأساس التراث النحوي كما تصوره آراء النحاة وأفكارهم وتحليلاتهم، ولكن مع الاستفادة بقدر الإمكان من الأفكار والنظريات الحديثة، بالإضافة إلى رؤية الباحث الخاصة. ولعل هذين الأمرين معاً هما اللذان يميزان المحاولة التي تهدف هذه الدراسة إلى القيام بها عن غيرها من الدراسات التي تتصل بها.

ونظراً إلى أن الجوانب المختلفة للنحو - سواء كانت في مجال التقعيد أو مجال التطبيق - لا تخلو من علاقة واضحة باللفظ والمعنى - فقد ترتب على هذا مواجهة الباحث بعض الصعوبات الناشئة عن شدة اتصال مجال البحث بكثير من المسائل والأبواب، وكثرة تداخله مع غير قليل من الدراسات - وإزاء هذا وذاك، حاول الباحث أن يلتزم بالفكرة الأساسية التي اختطها لبحثه، والتي رأى أنها تعصمه غالباً من الوقوع في الحيرة والاضطراب؛ في أخذ ما يأخذ وترك ما يترك من الأفكار والمسائل من حيث التناول والبحث - ومع هذا لم يجد الباحث أحياناً ممداً عن الاختيار الدقيق غير المغل الذي يفرضه تزامم زوايا البحث.

وبناء على هذا كله، وجدت أن تحقيق هدف هذه الدراسة - وهو بحث أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى معاً في بناء الجملة وتحليلها وتفسيرها - إنما يتم من خلال التقسيم الذي ارتضيته لها، وهو خمسة فصول يسبقها تمهيد ويتلوها خاتمة لأهم نتائج البحث، وكل فصل من هذه الفصول يقع في مبحثين.

فأما "التمهيد" فقد حاول أن يلم بصفة أساسية بأربع مسائل :

الأولى : نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى، والثانية : تعريف اللفظ والمعنى وتحديد المقصود بهما في هذه الدراسة.

والثالثة : بيان أهمية هذين الجانبين في النحو ومنهجه بشكل خاص.

والرابعة : تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية.

وأما الفصل الأول "أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية"، فهو متصل بقضية كثيراً ما دار الكلام والجدال حولها، لذلك لم نشأ أن ندور مرة أخرى في إطارها البمهور فتقع في هاوية التكرار وما يترتب عليه، بل إننا لم نعنا من ذلك إلا أن نتجه اتجاهاً عملياً، يقوم على أساس أن تبين العلاقة بين الإعراب والمعنى من خلال وضع دلالات محددة لكل علامة من علامات الإعراب، تسهم من الناحية الفعلية في دقة استعمال العلامة وفهم المعنى.

وقد فرض علينا ذلك أن يبدأ هذا الفصل بمدخل نتحدث فيه عن البناء وما يبدو فيه من علاقة واضحة باللفظ والمعنى. وكذلك يشمل الحديث عن العلاقة بين

الإعراب والمعنى من حيث أهميتها وحقيقتها. وأما صلب هذا الفصل فيتمثل في مبحثين: أولهما يعني ببيان الدلالات الخاصة بكل حالة إعرابية في الأسماء، وثانيهما يهتم بالكشف عن المعاني الخاصة بكل حالة إعرابية في الفعل المعرب وهو المضارع.

وأما الفصل الثاني "أثر الصيغة والاشتقاق والجمود" فهو يحاول أن يبين أثر الاشتقاق والجمود - باعتبارهما جانبين يرجعان إلى اللفظ - على تحديد الوظائف النحوية والأحكام، وهذا يتم من خلال مبحثي هذا الفصل: أولهما : أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية. وثانيهما : أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بالنظر إلى العمل والمادة اللغوية. وهذا المبحث يهتم بدراسة العامل من هذه الناحية لما له من أثر كبير في اقتضاء وظائف معينة في التركيب.

ونود أن نشير إلى أن هذين الفصلين السابقين كل منهما يعني بدراسة جانب لفظي بوصفه مؤثراً على المعنى بصفة خاصة. أما الفصلان التاليان - وهما الثالث والرابع - فهما على العكس من ذلك يعنيان بدراسة المعنى بوصفه مؤثراً على اللفظ في المقام الأول من خلال ثلاثة جوانب هي : إيهام المعنى، ومعنى الجنس، والمعاني المختلفة.

وبناء على هذا يتوجه الفصل الثالث، وهو "أثر إيهام المعنى" - إلى العناية ببيان أثر كون معنى المبنى النحوي مبهماً على تركيب أجزاء الجملة معاً وتكوينها. وهذا ما يبدو فيه من خلال المبحثين : الأول الذي يحاول تعريف الإيهام وتحديد مواضعه عن طريق حصره في نوعين هما : الإيهام المفرد والإيهام التركيبي. والمبحث الثاني الذي يتوجه إلى بيان أثر الإيهام في الوظائف النحوية والجملة. وأهم المواضع التي تأتي في هذا الصدد : ضمير الفاعل وجملة المدح والذم والتمييز والظرف.

والفصل الرابع "أثر معنى الجنس وغيره من المعاني المختلفة" يرصد أثر المعنى من خلال إطارين : الأول : معنى الجنس الذي يحاول البحث قبل بيان

تأثيره، أن يعرفه ويحدد أقسامه المختلفة التي تقوم على أساس النظر إلى هذا المعنى من ثلاثة جوانب أساسية هي : دلالاته وعدده وتعيينه. وفي هذا الإطار يتم تناول الآثار المترتبة على معنى الجنس في المعاني والمباني، ومن ذلك تأثيره فيما يدل على العدد والنوع والتعريف والتكثير.

وأما الإطار الثاني في هذا الفصل، فهو المعاني المتفرقة بصفة عامة التي يتحقق عرض أثرها من زاويتين، إحداهما تحليل الكلم تحليلاً نوعياً، ويقصد بهذا تحليل الكلمات بوصفها تنتمي إلى نوع معين من أنواع الكلم وما يترتب على هذا. والزاوية الأخرى هي الشروط وما تعنيه من تحقيق الوظائف النحوية. وكل واحد من هذين الإطارين السابقين يمثل مبحثاً.

وأما الفصل الخامس والأخير، فيعني في مبحثين أيضاً بالجمع بين جانبي اللفظ والمعنى لدراسة أثر كل منهما مقارناً، بالآخر على مستوى مهم هو مستوى التركيب، وذلك من خلال التراكيب التي لها علاقة واضحة بذلك وهي تشمل : التركيب الإسنادي الأصلي والمركب الإضافي، وتركيب التابع، ومركب المصدر المؤول والوصف المحلي بال.

وأود بعد هذا أن أشير إلى أن هذه الدراسة تكاد تكون جديدة وإن كانت في الأصل رسالتي التي حصلت بها على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى، والتي نوقشت في آخر عام ١٩٩٧م في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وكان عنوانها : «تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما في التراث النحوي».

ويرجع قلبي إن هذه الدراسة تكاد تكون جديدة، إلى أنني أضفت إلى أصلها - في مواضع عديدة متفرقة - كثيراً من المسائل والتفاصيل والتعليقات؛ مما نتج عن استمرار معاشية الفكرة في الذهن، وتتابع القراءة، ورغبتي في أن تصبح الدراسة عند طبعها أكثر ثراءً وخصباً. ولذا يجوز لي أن أصف ما أقدمه الآن بأنه عمل قديم جديد أو بناء متجدد، ولعل تعديل العنوان يشير إلى ذلك ويؤكد.

ويستضيئني الوفاء هنا أن أقدم شكرى وأعرب عن امتناني للأستاذ الدكتور أمين على السيد، والأستاذ الدكتور محمد عبدالمجيد الطويل اللذين أشرفا على

أصل هذا العمل، كما يحثني الوفاء كذلك أن أسوق جزيل الشكر أيضاً لمناقش قيه : الأستاذ الدكتور على أبو المكارم، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عيادة.

أما أنت أيها الأستاذ الجليل الذي يشرق علينا دائماً بأستاذيته وإنسانيته فتستضيئني ونطمئن إليه وبه، أستاذي الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبداللطيف - فلا أستطيع أن أوفيك حق الشكر تجاه قراءة هذا العمل والإسهام في نشره إلا أن أقول : إن هذا بحث كتب في كثير من مواضعه يهدي أرائك وكلامك، وما هو ينشر ويخرج للنور بمساعدة ولفتة حنون من جميل خصالك، فلك الشكر المتصل بحق المرتين أولاً وأخيراً.

وفي مقام الشكر لا أنسى أن أقدم شكرى وتقديري كذلك إلى الأستاذ هاني أحمد غريب وداره، عرفاناً بالجهد الطيب المبذول في تقديم هذا الكتاب إلى القارئ.

وختاماً أقول : لقد حاولت في جميع المراحل التي مرت بها هذه الدراسة أن أبذل أقصى ما في وسعي من جهد ودقة وأناة، كي تصبح على النحو الذي أرجوه والذي ينبغي أن يكون عليه أي عمل علمي جاد. وحسبي في النهاية بعد حكم القارئ لي أو على، أنني سلكت طريقاً أراه وعراً دأبى الجد والمصابرة وتحفزني رغبة تقديم الجديد، والله أسأل أن أكون من العلم النافع بسبب. إنه سميع قريب مجيب.

« ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير ».

عبد السلام السيد حامد

القاهرة في الثالث من صفر ١٤٢٢ هـ

الموافق ٢٧/٤/٢٠٠١ م

تمهيد

أولاً، نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى،

تتكون الكلمة أو أية وحدة لغوية تكبرها من جانبين أساسيين مهمين لا ينفصل أحدهما عن الآخر هما : اللفظ والمعنى، ودراسة اللغة في حد ذاتها تعد في جانب كبير منها دراسة للعلاقة بين هذين الجانبين.

ونظراً لأهمية اللفظ والمعنى عموماً وارتباطهما بكثير من العلوم ومجالات المعرفة الإنسانية، لم تقتصر دراستهما قديماً وحديثاً - عند العرب وغيرهم - على مجال اللغة وحده الذي يعد أكثر ميادين العلوم اهتماماً بهما^(١)، بل إن كل المجالات المعرفية ذات الصلة بهذه القضية درست ما يخصها منها، ولذلك نجد أن قضية اللفظ والمعنى في تراثنا مسألة أساسية مشتركة في العلوم والدراسات العربية التي تتصل بالكلمة واللغة حيث إنها - هيمنت على تفكير اللغويين والنحاة وشفلت الفقهاء والمتكلمين، واستأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد، نقد الشعر والنثر، دع عنك المفسرين والشراح الذين تشكل العلاقة بين اللفظ والمعنى موضوع اهتمامهم العلني الصريح^(٢).

وقد كان من إسهام اللغويين العرب في هذا المجال : وضع المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ^(٣)، ودراسة اتصال معاني الألفاظ المتعددة الأصول ومحاولة ربط بعضها ببعض فيما عرف باسم الاشتقاق الأصغر والاشتقاق الأكبر،

(١) انظر : اللغة والمعنى والسياق لجون لايتز ، ترجمة د . عباس صادق الوهاب (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ط ١ - ١٩٨٧ م) ص ١٦ .

(٢) فصول (المجلد السادس - العدد الأول - ١٩٨٥ م) بحث لمحمد عابد الجابري بعنوان : اللفظ والمعنى في البيان العربي ص ٢١ .

(٣) انظر : علم الدلالة ، تأليف الدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب - القاهرة - ط ١ - ١٩٩٣) ص ٣٠ - ٣١ .

وكذلك بحث المطابقة بين اللفظ ومعناه من حيث مناسبة كل منهما للآخر^(١)، وتفسير العلاقة أيضاً بين اللفظ والمعنى بأنها - وهذا هو رأى أكثرهم - عرفية اعتبارية^(٢).

وقد اقتضت جهود البلاغيين في هذا الشأن السير في ثلاثة اتجاهات : دراسة الحقيقة والمجاز، وبحث خصائص التراكيب، ودراسة الظواهر البديعية اللفظية. وقد أسفرت هذه الجهود عن اكتشاف نظرية النظم عند عبد القاهر ووضع ثلاثة علوم تمثل هذه الاتجاهات وهي : البيان والمعاني والبديع. وهذه العلوم يجمعها إطار مشترك هو «العلاقة بين الاختيار الأسلوبى باعتباره رمزاً وبين المعنى»^(٣).

ويضاف إلى ذلك أن هذه القضية برزت بوضوح في تاريخ الأدب العربى وخاصة في القرن الثالث الهجرى. وشغلت الأدباء والنقاد وظلت مناط البحث والجدل فترة طويلة. وقد انقسم هؤلاء أمامها فريقين، وكان الاتجاه السائد تفضيل اللفظ على المعنى حتى عرف النقد العربى بهذا^(٤).

وفيما يختص بعلاقة أصول الفقه والمنطق بهذه المسألة نجد أن هذه العلاقة واضحة أيضاً، حيث إن هذين العلمين يدرسان المعنى على المستوى العقلى. فقد عنى علماء الأصول بدراسة المعنى لأنه يمثل ركناً مهماً من أركان

(١) انظر - مثلاً - : باب ' أساس الألفاظ أشباه المعانى ' وباب ' قوة اللفظ لقوة المعنى ' فى الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط ٣ من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ م) ١٥٤/٢ ، ٢٦٧/٢ .

(٢) انظر : دلالة الألفاظ ، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط ٢ - ١٩٦٣ م) ٦٤ والظواهر اللغوية فى التراث النحوى : جزء الظواهر التركيبية ، للدكتور على أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - ط ١ - ١٩٦٨ م) ١٢٠ - ١٢٢ .

(٣) الأصول : دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ، تأليف الدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢ م) ٢٤٦ .

(٤) انظر : العمد فى صناعة الشعر وأدابه ونقده لابن رشيق القيروانى ، تحقيق محمد محيى الدين عيسى العميد (دار الجيل - بيروت ط ٤ - ١٩٧٣ م) ١٢٤/١ - ١٢٧ ودلالة الألفاظ ، ٣٠٠ - ٢٠١ وعلم الدلالة العربى : النظرية والتطبيق ، للدكتور هايز الداية (دار الفكر - دمشق - ط ١ - ١٩٨٥ م) ٣٣ - ٤٠ وقضية اللفظ فى النقد العربى حتى القرن الخامس الهجرى (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٨٠ م - إعداد المعيد أحمد الباز) ص ١٠ .

استنباط الأحكام الفقهية من النصوص ويعمل عليه فى البحث عن الأدلة، ومن أهم مباحثهم فى هذا الصدد تقسيمهم دلالة اللفظ باعتباريات مختلفة هي : الوضع والاستعمال والوضوح والقصد .

وفى المنطق تعد دراسة دلالة الألفاظ جزءاً من دراسة المنطق نفسه وذلك لأهمية المعنى الكبيرة فى استنباط الأحكام المنطقية من القضايا. ومما تناوله المنطق فى هذا الشأن تقسيم اللفظ من حيث الشكل إلى مفرد ومركب، وتقسيمهم دلالة اللفظ على معناه إلى ثلاثة أنواع هي : المطابقة والتضمن والالتزام^(١).

ولعلنا إذا توقفنا قليلاً عند علاقة المنطق بقضية اللفظ والمعنى نجد أمراً مهماً تجدر الإشارة إليه هنا، وهو يتمثل فى أن أوضح ما يبين هذه العلاقة ذلك الجدل الذى تصوره رسالتان وردتا فى كتاب أبى حيان « المقابسات » وهما تفكيك طرفاً من الصراع الذى دار فى القرن الرابع الهجرى بين المتعصبين للثقافة اليونانية بمنطقها الأرسطى والمعتدلين الذين يرون الاقتصاد فى الاستفادة من هذا وخاصة فى البحث اللغوى .

والرسالة الأولى تمثل مناظرة جرت فى حضرة الوزير أبى الفرات بين متى ابن يونس المنطقى وأبى سعيد السيرافى النحوى الذى انتصر على خصمه. ونص هذه الرسالة أو هذه المناظرة - كسنان الأخرى - يبين فى صراحة فى كثير من المواضع علاقة المنطق بهذه القضية مع بيان صلة النحو بهذين، ومن هذا قول متى : « لا حاجة بالمنطقى إلى النحو، وبالنحوى حاجة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقى باللفظ فالعرض، وإن عبر النحوى بالمعنى فالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضح من المعنى »^(٢). وقد أكرر عليه السيرافى هذا وخطأه فيه مبيناً أن المنطق والنحو

(١) انظر : منهج البحث اللغوى بين التراث وعلم اللغة الحديث ، للدكتور على زوين (دار الشؤون الثقافية العامة - سلسلة كتب شهرية - بغداد - ط ١ - ١٩٨٦ م) ١٠٨ - ١١٧ وما بعدها . واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ م) ٣٧ وعلم الدلالة للدكتور أحمد مختار ٢١ .

(٢) المقابسات لأبى حيان التوسيدى ، معقق ومشروح بقلم حسن السندوى (دار سعاد الصباح - الكويت والقاهرة ط ٢ - ١٩٩٢ م) رسالة « المنطق اليونانى والنحو العربى » ص ٧٤ .

واللفظ والإفصاح والحديث وما شابه هذا كله من واد واحد، ثم قال : « والنحو منطوق ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطوق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي، والمعنى عقلي » (١).

ومما اعترض به السيرافي أيضاً على منى قوله إن النحو ينظر في المعنى كالمنطوق، لأن لكل لغة منطقها الخاص، وقد ذكر أمثلة مختلفة لبعض الأساليب العربية في هذا الشأن، وهي جمل يتوقف فهمها وإدراك ما يترتب عليها والتمييز بينها على فهم المعنى من ناحية النحو لا من ناحية المنطق (٢)، ولأجل هذا يستكر السيرافي سائلاً : « فلم تدعى أن النحو إنما ينظر في اللفظ لا في المعنى والمنطوق ينظر في المعنى لا في اللفظ ؟ هذا كان يصح لو أن المنطوق بسكت ويجعل فكره في المعاني ويرتب ما يريد في الوهم السانح والخاطر المعارض والحس الطارئ، وأما وهو يريد أن يبرر (٣) ما صح له بالاعتبار والتصريح إلى المتعلم والمناظر فلا بد له من اللفظ الذي يشتمل على مراده، ويكون طباقاً لغرضه، وموافقاً لغرضه » (٤).

• أما رسالة أبي حيان الثانية فهي مقابلة عنوانها « ما بين المنطق والنحو من المناسبة »، وهي حوار دار بين أبي حيان وأستاذه أبي سليمان المنطوق، ويبدو أنها كتبت فيما بعد، لأنها توحى بمصالحة بين النحاة والمناطق، وفيها يقول أبو سليمان : « النحو منطوق عربي، والمنطق نحو عقلي، وجُل نظر المنطوق في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالعلل والمعارض، وجُل

(١) السابق : ٧٥.

(٢) تتعدد هذه الأمثلة في الجمل التالية :

(أ) زيد أفضل الإخوة، وزيد أفضل إخوته. والجمل الأولى صحيحة والثانية خطأ لأن اسم التفضيل بعض مما يضاف إليه.

(ب) لهذا على درهم غير قيراط.

(ج) يكمل الثوبان المصبوغان ؟ ويكمل ثوبان مصبوغان ؟ ويكمل ثوبان مصبوغان ؟

(د) لفلان من العائط إلى العائط.

انظر : المقاييسات : ٧٨، ٨١، ٨٢.

(٣) « يبرر » هكذا بالراء الثانية المهملة، وأظنه تحريفاً صوابه بالزاي الثانية المنقوطة.

(٤) المقاييسات : ٧٨، ٧٩، وانظر : فصول (المجلد ٦ - العدد ١ - ١٩٨٥ م) ص ٣٦.

نظر النحو في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر... وكما أن التقصير في تحييز اللفظ ضار ونقص وانحطاط، وكذلك التقصير في تحرير المعنى ضار ونقص وانحطاط » (١). ويقول أيضاً : « وبالجملة، النحو يربط اللفظ ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية، والمنطق يربط المعنى ترتيباً يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة... والنحو تحقيق المعنى باللفظ، والمنطق تحقيق المعنى بالعقل » (٢) وعلى هذا يعين كل منهما الآخر (٣).

وأما من حيث نظر النحاة في اللفظ والمعنى - وهذا من أهم جوانب هذه القضية - فذلك هو موضوع هذا البحث، وتكفي الآن الإشارة الموجزة إلى أنهم حاولوا أن يدرسوا العلاقة المتبادلة بين هذين الجانبين من خلال بحث التركيب ومكوناته.

وأما الناظرون في اللفظ والمعنى من غير العرب من الغربيين، فهؤلاء أيضاً « تعددت هوياتهم ومشآربهم : فقد نظر في المعنى كثير من فروع الدراسات الإنسانية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأنثروبولوجيا والأدب واللغة وغيرها، ولقد اختلفت النظرة إلى المعنى باختلاف هذه الفروع وبحسب اهتمام كل فرع منها بجانب خاص من جوانب المعنى » (٤).

ويرجع تاريخ بدء البحث في هذه القضية قديماً إلى الهنود وفلاسفة اليونان، حيث نظروا في حقيقة العلاقة بين اللفظ والمعنى : أطبيعية ذاتية هي أم عرفية اعتبارية (٥) ؟ وبعد ذلك بفترات طويلة ومروراً بجهود العرب التي أشرفنا إليها في

(١) المقاييسات : ١٦٩، ١٧٠.

(٢) السابق : ١٧١، ١٧٢.

(٣) انظر : من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط ٢ - ١٩٦٦ م) ٦٥ - ٧٧.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه بالرغم مما نوحى به رسالة أبي حيان الثانية من مصالحة بين النحو والعرب والمنطق، فقد قيل إن الغلبة في الصراع بين الطرفين بعد ذلك كتبت للمنطق. ومما يدل على هذا أن المقولات العشر، وهي : الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والعلك والقابلية والقابلية - مثلت المرجح الذي آلت إليه قضايا النحو والذي كان عليه المعول في مسائله، انظر : التركيب اللغوي للأدب، للدكتور لطفي عبد البديع (الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - مصر - ط ١ - ١٩٩٧ م) ١٤، ١٥.

(٤) اللغة العربية معانها ومبناها للدكتور تمام حسان ٢٤.

(٥) انظر : دلالة الألفاظ ٦٢، ٦٣.

هذا الميدان، وفي مطالع العصر الحديث - بدأ البحث في الدراسات اللغوية بصفة عامة - وغيرها بالطبع - في الغرب ينهض ويتطور، وغنى عن البيان أن نعيد القول بأن أي دراسة لغوية قامت في هذه الفترة تعد دراسة للفظ والمعنى من زاوية ما، ومن ذلك دراستهما من الناحية التركيبية.

وإذا كانت دراسة المعنى على نحو خاص، بدأت تتطور وتتقدم من خلال ما كتبه أوجدن ورتشاردز^(١) في الربع الأول من القرن العشرين حتى أصبحت دراسة المعنى أو الدلالة علمًا مستقلًا بعد ذلك^(٢) - فقد تداخلت مناهج هذا العلم مع مناهج النحو بعد مقالة Katz و Fodor الرائدة (١٩٦٣ م) التي قادت إلى دمج الفرعين داخل إطار القواعد التحويلية^(٣)، وتوسعت اهتمامات هذا العلم لتشمل التراكيب وتحليل الجمل ببيان علاقات كلماتها بعضها ببعض، وإظهار كيفية ارتباط الجمل منطقيًا بالجمل الأخرى^(٤).

وبناء على هذا أصبح ينظر إلى التحليل الدلالي على أنه يشمل فرعين : أحدهما يعنى ببيان المعاني المعجمية للمفردات، والآخر يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات والعلاقات بين أجزائها وهو ما يسمى بالمعاني النحوية^(٥).

(١) منح كل من هذين موضوع المعنى قدرًا كبيراً من التخصص عن طريق عملهما الأساسى وهو إخراج كتاب مستقل لمعالجة المعنى هو ' معنى المعنى ' عام ١٩٢٣ م، وقد حاولا أن يضعما فيه نظرية للعلامات والرموز، كما بيئا من خلاله ستة عشر تمريناً تزيد على العشرين بالتقسيمات الفرعية. ويحسب لهما أيضاً أنهما قدما لتحليل المعنى التمييز بين الوظيفتين الإشارية والماطفية للكلمات. انظر : علم الدلالة ٣٣، ٢٤ ودور الكلمة في اللغة، تأليف ستيفن أولمان، ترجمه وعقل عليه الدكتور كمال محمد بشر (مكتبة الشباب - القاهرة - ط ١ - ١٩٨٦ م) ٦٩ - ٧١.

(٢) انظر : علم الدلالة ٣١ - ٣٠.

(٣) عنوان هذه المقالة ' بناء النظرية الدلالية ' The Structure Of Semantics وقد ظهرت في مجلة Language : الجزء ٣٩ - المجلد الثانى من صفحة ١٧٠ إلى صفحة ٢١٠. وهى تمد تحولاً أساسياً في نظرية التحويليين لأنها غنيت بتوضيح أن البنية العميقة والسطحية مما تمدان الجملة بالتفسير الدلالي بعد أن كان المساند لديهم قبل ذلك أن البنية العميقة وحدها هى التى يعول عليها فى ذلك. انظر : النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالي، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف (القاهرة - ط ١ - ١٩٨٣ م) ٣٦ - ٣٧.

(٤) علم الدلالة ٦.

(٥) انظر : السابق ٧٠٦.

وبعد هذه النظرة العامة الممهدة لمعالجة قضية اللفظ والمعنى، يمكننا أن نضيف ونعرض النقاط الثلاث الآتية التى تمهد - على وجه الخصوص - لموضوع هذه الدراسة الأساسى، وهو بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى فى النحو وخاصة ما يتعلق منها ببناء الجملة.

ثانياً- تعريف اللفظ والمعنى :

(أ) اللفظ :

ما نقصده فى بحثنا هذا بمصطلح : « اللفظ » هو المقابل المادى أو الحسى المنطوق لمصطلح ' المعنى '، أى إن المعنى إذا وصف بأنه فكرة ذهنية مجردة لا يمكن أن ترجع إلى المادة، فإن ما يقابل هذه الفكرة الذهنية المجردة هو ما نقصده باللفظ، وعلى هذا فاللفظ هو المنطوق الذى يتكلم به اللسان أيًا كان قدره وكمه وهو شكل ويقابل المعنى، وبناء على ذلك أيضاً فاللفظ هو أداة الإشارة إلى هذه الفكرة الذهنية المجردة وهو الحامل لها والمعبّر عنها، أى إنه أداة أداء الدلالة أو المعنى، وأهم سمة مميزة له أنه منطوق وأنه شكل.

وما ذكرناه لما نقصده باللفظ يتفق بقدر كبير مع مجمل تعريفات النحاة وغيرهم له وإشاراتهم إليه وحديثهم عنه، ويدل على ذلك هذه الفقرات والإشارات المختارة من كلام بعضهم فى هذا الشأن :

١ - يشاكذ لنا اقتران مصطلح اللفظ بمعنى (النطق) من استعمال سيبويه (ت. سنة ١٨٠هـ) له بهذا المعنى فى كثير من المواضع، ومنها على سبيل المثال الباب الذى جعل عنوانه : « هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد »، وفيه يقول : « قال الخليل يوماً وسأل أصحابه : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التى فى لك والكاف التى فى مالك والباء التى فى ضرب ؟ فقل له نقول : باء كاف. فقال إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال : أقول : كة وبه. فقلنا : لم ألحقنا الهاء، فقال : رأيتم قالوا : عه، فالحقوا هاء حتى صيروها يستطيع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف... ثم قال : كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو باء غلامى

وباء اضطرب ودال قد ٩ . وقد بين لهم أنه يقال : إب وإى وإذ . بإلحاق همزة قبل هذه الأحرف حتى يتمكن من اللفظ بالساكن » (١) .

ونجد شيئاً آخر مهماً لدى سيبويه وهو مقابله بين اللفظ والمعنى في مواضع مختلفة منها الباب الذى صدره بقوله : « هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى » . وفى هذا الباب يقارن بين النصب والرفع فى بعض التراكييب المتعلقة باستعمال ما يدل على الزمان والمكان . ومن أمثلة ذلك ما يقال فى جواب نحو : متى يُسار عليه ؟

فقد بين أنه يمكن أن يجاب على هذا بالنصب على الظرفية فيقال : اليوم أو غداً أو ما شابه ذلك .

كما بين أنه يجوز أن يأتى الجواب بالرفع أيضاً فيقال مثلاً : سير عليه اليوم . ووجه الرفع على اتساع الكلام كما يقال : الليلة الهلال . أى الليلة ليلة الهلال . (٢)

ومن البين أن سيبويه يقصد باللفظ هنا العلامة الإعرابية أو الإعراب (٣) لأن معنى كلامه أن الشكل اللفظي المتمثل فى النصب يتبع معنى معيناً ويوجه ويصحح عليه . كما أن الشكل اللفظي المتمثل فى الرفع يتبع معنى معيناً آخر ويوجه ويُصحح عليه . وهذا الكلام يؤكد ما قلناه فى تحديد مفهوم اللفظ بأنه يقصد به المنطوق أيًا كان شكله وكمه كبيراً أو صغيراً : فهذا اللفظ أو المنطوق لا يقتصر على الوحدات الكبيرة المستقلة فقط كالجملة أو الكلمة . بل إنه يشمل أيضاً ما هو أقل

(١) الكتاب لسيبويه . تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخالجي بالقاهرة - ط ٢ . ط ٢٠٠٣ / ٣٢٠ . ٣٢١ وانظر مثالين آخرين لهذا فى الكتاب ٤٩٩/٣ ، ٦٢١ . وراجع : المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - طبعت أجزاءه بين سنتي ١٣٨٦ هـ و ١٤١٥ هـ) ١٧٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢١٦/١ .
(٣) يؤكد هذا الفهم تصريح الأعلام الشنتمري فى شرحه لباب « اللفظ للمعاني » (الكتاب ٢٤/١) بأن اللفظ هنا يعنى أن يكون سيبويه قد أراد به الحركة الإعرابية . انظر : التكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلام الشنتمري (تحقيق رشيد بلعيب - وزارة الأوقاف بالمغرب - ١٩٩٩ م) ٢٠٠/١ .

وأكثر ضالة من الكلمة نفسها كالعلامة الإعرابية التى تكاد تكون أصغر الوحدات الصرفية غير المستقلة عن الناحية الكمية .

٢ - عرف ابن مالك (ت سنة ٦٧٢ هـ) الكلمة بأنها « لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا ، أو منوى معه كذلك وهى اسم وفعل وحرف » (١) .

وقد بين فى شرح هذا التعريف أن استعمال مصطلح اللفظ هنا أولى بالذكر من اللفظة ، لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر ، وحق اللفظة لا تقع إلا على حرف واحد ، لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب ، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به ... والمعهود فى هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ، ولذلك قلنا يوجد فى عبارة المتقدمين لفظة ، بل الموجود فى عباراتهم لفظ ، كقول سيبويه فى الباب الذى ترجمته : « هذا باب اللفظ للمعاني » : « واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » ثم قال : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو : جلس وذهب » .

ولم يقل اختلاف اللفظتين ، فتصدير حد الكلمة بلفظة مغل ومخالف للاستعمال المشهور ، بخلاف تصديره بلفظ .

والمراد هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد ، وتاء مسلمة ، ولا بعض فعل كهزمة أعلم . وألف ضارب . فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لكونه غير مستقل » (٢) .

ونستطيع أن نعقب على كلام ابن مالك هذا بأن نشير إلى أن الاستعمال المشهور لكلمة « اللفظة » فى العرف اللغوى الآن هو تخصيصها بالكلمة المفردة ، لا تخصيصها بالحرف الواحد كما ذكر .

(١) شرح الشهيل لابن مالك : تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المخبون (دار هجر - القاهرة - ١٩٩٠ م) ٢/١ .
(٢) السابق ٤/١ .

٣ - قال الرصني (ت سنة ٦٨٨ هـ) : « واللفظ في الأصل مصدر ، ثم استعمل بمعنى المصنوع به ... فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة ، يطلق على كل حرف من حروف لمعجم كان أو من حروف المعاني ، أو أكثر منه متبداً كان أو لا ، لكن القول اشتهر في المعنى بخلاف لفظ الكلام ، و شتهر بكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً واللفظ حاصل بما يخرج من لعم من القول ... »

٤ - قال الشيخ حسان الأزهري (ت سنة ٩٠٥ هـ) : « واللفظ في الأصل مصدر لمطلت الرحي الدقيق إذا رمته إلى خارج ^(٢) ، ولما مراد باللفظ هنا (أي في اصطلاح النحويين) المصنوع به وهو الصوت من لعم لمشتتم على بعض الحروف 'هجائية' بضمها كـريد وتدير كـلفظ لصمائر لمسنره وسمى لصوب لفظ لكونه يحدث بسبب رمي لهواء من داخل الرئة إلى خارجها ، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب » ^(٣) .

٥ - قال السيوطي (ت سنة ٩١١ هـ) : « ماخرج من اللم إن لم يشتمل على حرف فصوت ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ ، وإن افاد معنى فقول ، فإن كان مفرداً فكلمة أو مركباً من شين وبم يمد سسة مقصودة لادائها هجعة ^٢ اءاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثة فكلم » ^(١) .

٦ - قال أبو البقاء لكوى (ت سنة ١٠٩٤ هـ) عن اللفظ : « هو هي لغة مصدر بمعنى الرمي ، وهو بمعنى المصنوع ، فيتناول ما لم يكن صوتاً ، وما هو حرف واحد وأكثر مهملاً أو مستعملاً صدرأ من لعم ولا يكن حصص من حرف لغة ، ما صدر من اللم من الصوت المعتمد على المخرج حرفاً واحداً أو أكثر ، مهملاً و

(١) شرح الرصني على الكافية ، تصحيح وسليو يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قاديونس - ليبيا - ١٩٧٨ م) ٢١ ، ٢٠ / ١ .

(٢) معنى « اللفظ » في أصل اللغة الرمي من انعم خاصة ، وقد يكون مطلقاً ، انظر ساس معرب لابن منظور (دار المعارف بمصر) - ل هـ ط ، وعدم الدلالة لعربي الدكتور هاجر الداية ٤١ ، ٤٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ حسان الأزهري (دار إحياء الكتب العربية - فيصل النجلى - القاهرة - ١٩٩١ م) ٢٠ .

٢ - لاسباء وانطاش في لعمو للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد لعل سالم مكرم (مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ - ١٩٨٥ م) ٥ / ٣ .

مستعملاً ، فلا يقال : لفظ الله ، بل يقال كلمة الله . وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من اللم من الحرف ، واحداً أو أكثر ، أو تجرى عليه أحكامه كالمطف والإبدال ، فيندرج فيه حيثئذ كلمات الله ، وكذا الصمائر التي يجب استتارها ، وهذا المعنى أعم من الأول . وأحسن تعاريفه على ما قيل : صوت معتمد على مقطع ، حقيقة أو حكماً فالأول كريد ولثاني كاصمير لمستتر في (قم) المقدر بأن : « ^١ .

٧ - عرف الشيخ الحصري (ت سنة ١٨٧٠ م) ، اللفظ بقوله : « وهو هي لغة مصدر لمطلت الشيء من باب ضرب ، إذا طرحته مطلقاً أو من اللم خاصة ... » وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من محارج اللم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف ، وسمى ذلك لفظاً لأنه هواء مرمى من داخل الرئة إلى خارجها ، فهو مصدر أريد به المفعول كالتخلق بمعنى المخلوق ، وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم : صوت مشتمل على بعض الحروف ؛ لأنه يرد على ما هو حرف واحد كواو المصطلح : إذ الشيء لا يشتمل على نفسه ، وإن أوجب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف ؛ إذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته ، وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد ، لا الصوت فقط ولا كبسمة فقط ^(٢) . هـ قيل وجود لفظ محل لتوفقه على لحرف المنسوق على حركة لا متنع سحنو بسدكن و لحركة موقمة على 'حرف' لايها صفة له فاسمة به وأنه دور - قلنا : هو على أن الحركة مع الحرف دور معنى لا سبقي فلا يضر ، و نحو 'ها بعدد واما لشدة المصارة تنوهم لمصارة ثم لفظ له فرد محققة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد ، أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتداً أو خير ليسر لحق بها صراحة وكذا كلامه تعالى فس لفظ له من لاصاص لمحجته سالمة لـ » ^٣ .

١ - لأبي البقاء لكوى ، تحقيق الدكتور عدس درويش ومحمد المصري (مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٣) ٧٩٥ .

٢ - بين لعمو والصوت في كتاب : لغة العربية معناها ومبناها ، ٧٣ - ٧٥ .
٣ - الحصري على شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ محمد الحضري (دار الفكر - بيروت - ١٩٩١) ١٤ .

لعلنا من هذه التعريفات والاقتباسات التي نقلناها والتي في كل واحد منها إضافة مختلفة - أدركنا أن أكثرها دقة وأقربها للصواب في تعريف « النمط » هي الاصطلاح المحوى بمفهوم القدماء - كما يبدو - ما جاء في تعريفين الأخيرين، وأن تلك التعريفات جميعاً تتفق في إطار عام ثابت لحد اللفظ ينحصر في المنطوق أو للمصوف، وهذا لا يخرج عما ذكرناه وحددناه بداءة. ولعلنا أيضاً أدركنا من خلال ذلك أن مصطلح « نمط » يرتبط بمصطلحات أخرى تدور في فكه وتتصل به وهي : القول والكلم والجملة والكلام والكلمة .

وسبيل بيان العلاقة والفرق بين اللفظ وهذه المصطلحات، وبين هذه المصطلحات بعضها وبعض - من وجهة نظر النحاة القدماء خاصة بناء على ما سبق - يتحدد في أن « اللفظ » يشمل هذه المصطلحات جميعاً بما يندرج تحتها من وحدات ومصطلحات كما أنه يمكن أن يشمل أيضاً ما هو أدنى منها - ودون ذلك - مصطلح اللفظ يعني كل ما سطق به - أي كان شكه وكفه كما فنيا كما أنه يصح على كل ما يصح به سواء قد أو لم يصح - كما في حبة بصوت المصنف الذي نسب عن سببويه كيفية نطقه، وكما في حالة اللفظ المهمل مثل (ديز) - وسواء كان مستملاً في لفظ كصرب أو غير مستملاً كلفظة الإعرابية وكدهمزة في - عنه والثناء في (مسلمة) - وكلاهما حرف - على النحو الذي بينه ابن مالك، كما أنه يشمل كذلك كل ما يُنطق به سواء كان له معنى لدى نفسه مصراً - كما هو موجود في الكلمة - أم مركباً كما هو موجود في الكلم والجملة والكلام .

وأما « القول » فهو كل لفظ دال على معنى، وهذا يصدق على الكلمة والكلام والكلم والجملة^(٢) . ومن هذا يُعرف أن القول مثل اللفظ، في كل واحد منهما عموم ويدخل تحتها الأنواع الأخرى، والفرق بينهما أن اللفظ لا يشترط فيه إعادة معنى

(١) انظر : دراسات نمذية في النحو العربي ، للدكتور عبدالرحمن أيوب - (مكتبة الأنجلو المصرية)

(٢) انظر : دمع لهوام في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبدالمعالي عسليم مكرم (دار البحوث العلمية - الكويت - ط١ - ١٩٧٥م) ٣٩/١ .

لأنه أعم، ونقول يشترط فيه ذلك، وأما « الكلم » فهو يطلق على المركب من ثلاث كلمات فأكثر وإن لم يتم معناه نحو : إن قام زيد^(١)

وأما « الجملة » فهي ما اشتمل على طرهي الإسناد وإن لم يكن مفيداً، ومثال ذلك الجملة الفعلية : قام محمد، والجملة الاسمية : على حاء، وجملة الشرط والصفة نحو : إن خرج زيد، و « حصر » في نحو « الذي حضر على » .

وأما « الكلام » فهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، أي إنه أخص من الجملة لاشتراط تمام المعنى فيه^(٢) .

وثمة فرق آخر مهم غير هذا بين الجملة والكلام، يتمثل في أن الجملة أعم لاثنتين : لأن المقصود بها ما تضمن إسناداً أصلياً سواء أكان في تركيب مقصود لذاته أم في تركيب غير مقصود لذاته، كالإسناد الذي يوجد في خبر المبتدأ والصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت هذه بوضوح حملاً وكذا الإسناد في جملة الصفة وجملة القسم والشرط وأما كلام فهو ما تضمن سبباً أصلياً وكان مقصوداً بذاته وعلى هذا كل كلام حملة وليس كل جملة كلاماً ومثال ذلك قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء »^(٣) ، فهنا « والله خلق » كلام وجملة لأنه يتضمن الإسناد الأصلي ومقصود لذاته، وأما عنصر « خلق » - وهو مشتمل على صهيح يربط فاعلاً - فهو جملة فقط لأنه - وإن اشتمل على إسناد أصلي - ليس مقصوداً لذاته^(٤) .

وأما لُكلمه فقد كان يعرفها محن خلاف قديماً وحديثاً وهو في تحقيقه خلاف غير مقصور على تعريف لُكلمه عرسه وحدها فمن تعريفاتها القديمة قول

عمر بن الخطاب - نصريح ٢٦ - ٢٧ وشرح ابن عقيل على عمية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط١ - القاهرة - ١٩٥٠م - ٥٠

٢ - عمر بن الخطاب - نصريح ٢٦ - ٢٧ وشرح ابن عقيل على عمية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط١ - القاهرة - ١٩٥٠م - ٥٠

٣ - عمر بن الخطاب - نصريح ٢٦ - ٢٧ وشرح ابن عقيل على عمية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط١ - القاهرة - ١٩٥٠م - ٥٠

٤ - عمر بن الخطاب - نصريح ٢٦ - ٢٧ وشرح ابن عقيل على عمية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط١ - القاهرة - ١٩٥٠م - ٥٠

٥ - عمر بن الخطاب - نصريح ٢٦ - ٢٧ وشرح ابن عقيل على عمية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط١ - القاهرة - ١٩٥٠م - ٥٠

ابن الجاحظ إنها « لفظ وضع لمعنى مفرد »^(١). وقد ذكر الدكتور تمام حسان هذا التعريف ضمن مجموعة من التعريفات القديمة وناقدها جميعاً لعدم دقتها، ثم بين أن تحديد الكلمة وتعريفها ينبغي أن يعتمد هيكلاً على أساس معينة تمنع الخلط في هذا المجال^(٢). وهذه الأسس يضمها التعريف الذي وضعه وعرف فيه الكلمة بأنها « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة هي تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات 'معجم وتصلح لأن يقرأ أو تحذف أو تحشى أو يعبر موضوعها أو يستدل بها' غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها رواث »^(٣).

ومعنى ما سبق أن الكلمة تطابق المراد باللفظ المفرد المستقل، وبناء على هذا يشير إلى أنه لا تعارض - كما رأى الدكتور مرهم أبيس^(٤) - بين الاستعمال وما تكاد تجمع عليه المعاجم العربية من ترادف اللفظ والكلمة وكونهما بمعنى واحد، وتفرق النحاة بينهما وجعل الكلمة أخص من اللفظ، لأنها - من وجهة نظرهم - لفظ - أي معنى مفرد - فحسب يرى أنه لا تعارض، لأن الوحدة لا يحسمون - هي أو ليست يستعمل بمعنى الكلمة، عبر 'سهم' لأنهم حسب الضو وجمعية بصوته هي « اللفظ » جعلوه أعم من « الكلمة » وشاملاً لكل مبطون وعدوه مقسلاً للمعنى.

وبناء على ذلك فخلاصة المفهوم الذي نرخصه لفظ في هذا البحث ونقصه أنه المقابل العنسي أو المادي للمعنى ووسيلة أدائه، سواء أكان أقل من

(١) شرح الرصنى على الكافية ١٩/١، ونظر: شرح ابن عيسى على الألفية ابن مالك ١٦/١.

(٢) نظر: مباحث البحث في لفظة للدكتور تمام حسان (دار الثقافة للنشر والتوزيع - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٦م) ٣٥٩ - ٣٦٥.

(٣) سبق ٣٦٦، ودلالة اللفظ للدكتور إبراهيم أبيس ٣٩ - ٤٤، وبور الكلمة في اللغة ٤٩ وما بعد. ومع ما ذكرناه من الاعتراض على تعريفات القدماء للكلمة، ينبغي أن ينتبه إلى أن الرصنى قدم إشارات وملحوظات مهمة في هذا الصدد منها أن ما يلفظ به مرة واحدة - مثل: قالوا وهالو ومسلمون ومسلمون، وقائمة، ولتخص بلام التعريف، والعمل، متصل بحرف لمصارعة - بعد كلمة واحدة وإن كان في الحقيقة كسبب لشدة امتزاج حرايه، نظر: شرح الرصنى على الكافية ٣٤/١ - ٣٦.

(٤) انظر دلالة اللفظ ٢٨.

كلمة أم كلمة أم أكثر منها، ومعنى بذلك التركيب وجمعية عمومها، سواء أكان مستقلاً بالنطق أم عبر مستقل به.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول إن اللفظ بهذه الكيفية يشبه كثيراً مفهوم « الكلام » عند اللغويين المحدثين حينما يجعلونه مقابلاً للغة، حيث إن الكلام عندهم « هو المبطون وهو المكتوب، واللغة هي الموصوغة في كتب القواعد وحقه اللغة والمعجم ونحوها »^(١). ومعنى هذا أن الكلام في رأى هؤلاء هو ما نقوله أو نكتبه، أما اللغة فهي ما نقول ونكتب بحسبها^(٢). ويتصل بذلك أيضاً أن نشير إلى أن اللفظ بالمفهوم الواسع الذي وصحناه يدخل في إطاره كذلك ويتشابه معه ما قصده فدريس بجمعية حينما جعل مقسلاً، ثم يمكن أن يكون هو نفسه^(٣) كما أن اللفظ بمفهومه الواسع أيضاً يتشابه مع مفهوم « الأداء » (performance) عند التحويليين، وهو يوضع في مقابل ما يسمونه « الكفاءة اللغوية » (Competence)^(٤).

(١) لغة عربية معمار ومباني ٢٢ وانظر أيضاً الدراسة النحوية للشعر عبد ابن جني (رسالة «مجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٩٢م - إعداد عبد السلام السيد حامد) ص ٢.

(٢) في إطار دراسة الدكتور محمد حماسة بلجملة لغوية وضع ثنائية قريبة لشبه وثيقة الجملة بثانية اللغة والكلام، وروجا هذه ثنائية عنه هما: « البنية الأساسية » و« بناء الجملة »، و« شق » بناء الجملة « هو ما يمكن أن يوزن - في بعض الحالات - اللفظ هنا لأنه يعنى به تنفيذ الحى الواقعى المبطون »، بنى الأساسية « التي هي لنظام التجريدى الثابت لتصور تركيب الجملة »، نظر: بناء الجملة العربية ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥.

(٣) فرق فدريس بين شيئين جعل كلاً منهما مقابلاً للآخر، فاما الأول فهو الصورة اللفظية - وليست هي لفظ بمفهوم - هي من يمكن تكلم، مساوية لغة وأما شيء، شاعر فهو جملة ومعه به لفظ، ويوضح هذا قوله « يمكننا أن نسمى لوحدة لغوية السابقة على الكلام بالصورة اللفظية، وهي تصوير أمده لمكر قصد التعبير لكلامى وهي في الوقت نفسه مجموعة من الإمكانيات (هكذا) المتوترة على استعداد لتتحقق لعملى »، ص ٩٨ من المرجع الأتى ويقول أيضاً « يمكن تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات الجاهل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما والجميل حصلنا لغتنا، وبالجميل نكلم »، اللغة تأليف ج.

قد يس تعرب عبد حميد، ص ١٠٠ جني ومحمد بعض من ممكنة لأخوه بحسبه، ص ٩٠ ص ١.

عبد بلال، ص ١٠٠ من عبد محبوبين، لا سمحاً، لأن لغة صحن سياق معنى، كما يقصد بمصطلح « الكفاءة اللغوية » لديهم معرفة الإنسان الصمنية باللغة وهو عدها، وقدرته على إنتاج الجميل وهونها، انظر الأساسية التوليدية ولتحويلية وقواعد اللغة، العربية (النظرية الأساسية) الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة بحاميه لندسة، نشر والتوزيع بدو، ص ٩٨٣ - ٩٨٧.

(٤) وراجع أيضاً بعض المفاهيم الأخرى القريبة من مفهوم اللفظ في العربية في « اللغة والعبر والسيناق » لجور لاير ص ١٨٨ وما بعدها.

وبهذه النظرة نجد أن لدينا في إطار قصية اللفظ و بمعنى ثلاثة جوانب مهمة هي : اللفظ، والنطق أو الكلام، والمعنى.

ومن حيث ترتيب هذه الجوانب نرى أن اللفظ والكلام يأخذان العبرة الوسطى بين الجانبين الآخرين، ولعل هذا يشير إلى حقيقة الوظيفة التي يقوم بها اللفظ، وهي تنفيذ اللفظ وجمعها واقفاً عن طريق الربط بين اللفظ - بوصفها محزوباً لدى الجماعة اللفظية - و بمعنى الذي يصل في النهاية إلى المتلقى ويعد العلية من استعمال اللفظ عموماً.

ومع هذا ينبغي أن ننبه إلى أن هذه الجوانب الثلاثة في حقيقة شديدة الاتصال ! لأن اللفظ في الأصل ليست إلا مجموع لفظ والمعنى، كما أن اللفظ - أو الكلام - والمعنى كل منهما وثق نفسه بالآخر ولا يمكن انفصال بينهما من لدن عملية، لذلك لا يعدو الفصل بينهما - كما يبدو في بحثنا هذا - أو في أي موضع آخر - أن يكون إجراءً نظرياً لأجل البحث والدراسة.

وغنى عن البيان أن نقول إن المستوى الذي سننظر من خلاله إلى لفظ هذا بالمفهوم الذي حددناه هو المستوى النحوي في المقام الأول لأنه هو محور هذه الدراسة.

(ب) المعنى^(١)

الذي يهمنا هنا من « المعنى » هو المعنى في إطار النحو، وإذا أردنا أن نعرف هذا المصطلح وأن نبين مدلوله فيه، نجد أن التهانوي - على سبيل المثال - يحدد تعريفه في لغة ثم يحول ل يعرفه اصطلاحياً بما يصح حيث يقول : « المعنى لغة

(١) مصطلح المعنى عموماً من أكثر المصطلحات التي اختلف في تعريفها ويرجع ذلك إلى اختلاف اهتمامات لد رسين له وتعدد ميادين بحوثهم ، بالإضافة إلى كثرة المصطلحات المستعملة في هذا المجال، ومرتبطه به ، انظر دراسات في علم اللغة ، المصم اشقي ، لندكتور كمال محمد بشر (دار المعارف بمصر - ط ٢ - ١٩٧١م) ١٥١ ، ١٥٥ ودور الكلمة في اللغة : ٦٩ ، ٧٢ ، و انظر أيضاً ، علم الدلالة للدكتور أحمد معتز ٥٥ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ومهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة بحديث ١٧٣ - ١٧٦

المقصود سواء قصد أو لا ، فهو إما مصدر بمعنى المعمول ، أو محمض بمعنى اسم^(١) معمول كمرمى ، بل في اصطلاح النحاة إلى ما يقصد بشيء نقل العام إلى الخاص ، وب أن نحمله نقولاً إلى المعنى الاصطلاحي ابتداءً من غير جعله مصدراً بمعنى المعمول... ويقرب من هذا... أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإرائها اللفظ، أي من حيث إنها تقصد من اللفظ، وذلك إنما يكون بالوضع : فإن عبر عنها بلفظ مفرد يسمى مفرداً، وإن عبر عنها بلفظ مركب سمي معنى مركباً، فالإفراد والتركيب صفتان للألفاظ حقيقة، ويوصف بهما المعاني تبعاً^(٢) .

فالمعنى - بناء على هذا - من الناحية الاصطلاحية عموماً أو في عرف النحاة على وجه الخصوص - كما يفهم من كلام التهانوي - هو صورة ذهنية لمقصود بشيء معين أي بلفظ معين، في إطار تناول تركيب الكلام، وهذه الصورة (أي المعنى) تكون مفردة إذا كانت خاصة بلفظ مفرد، وتكون مركبة إذا كانت خاصة بلفظ مركب

وإذا حاولنا أن ننظر إلى جهد النحاة أنفسهم في تفسير هذا المصطلح، فإننا نلاحظ أنهم لم يعرفوه ولم يتحدثوا عنه هو نفسه بصورة مباشرة إلا قليلاً وعرضاً وهذا على عكس ما نراه عند اللغويين القدماء^(٣) والمحدثين، وعلى خلاف ما فعله هؤلاء النحاة القدماء أيضاً بالنسبة لمصطلح اللفظ كما بينا .

ومجمل كلام هؤلاء النحويين عن تفسير مصطلح المعنى وبيان ما المقصود به شذرت مسرفة بعدد من هذه وهذا بعيد أن مدلول هذا المصطلح عندهم لم يكن واحداً^(٤) ومن ذلك أنهم أحياناً كانوا يقصدون به المعنى بصرفى^(٥) وأحياناً

(١) في الأصل ، سام ، وهو تعريف كما يبدو .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي (دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٩٩٨م) ٣ / ٣٨٠ .

(٣) ينظر مثلاً في حديث بر فارس عن بعض فوكتابه ، صاحب : مسرور دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٩٩٧م) ١٤٤ .

(٤) انظر القجر والدلالة ١٦٠

(٥) راجع مثلاً الأعراس التي تقصد من أحوال الأبيية في : شرح شاهية ابن الحاجب للروصي (تحقيق محمد نور العيس وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٢م) ٦٥ / ٦٦ ، وانظر أيضاً تعريف « التصريف » في شرح الأشموس على ألفية ابن مالك (دار إحياء الكتب العربية : القاهرة) ١ / ٣٦٩ .

أخرى كانوا يقصدون به «المعنى الدلالي» بصفة عامة، وأحياناً ثالثة كانوا يقصدون به معنى نحوي، أي وظيفة الكلمة في الجملة كالمعنوية والمفعولية والإضافة وليس أن جُل حديثهم الصريح عن المعنى كان بهذا المقصد، وذلك لما لهذا المعنى النحوي من صفة وثيقة بجوهر موضوع النحو نفسه، ومن هذا الحديث قول ابن جني عن لأعرابي به «هو لإبنة عن معاني الألفاظ الأتري بـ» سمعت كره سعيداً أبوه وشكر سعيداً أبوه، علمت يرفع أحدهما وينصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان كلاماً شرجاً وحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»^(١) فلاشده لمهمة من كلام ابن جني هذا أنه يجعل لأعرابي كاشفاً عن «المعنى»، والمرد بها هنا المعاني النحوية، وقد أكد هذا بالمثالين اللذين ذكرهما.

ويتصل بحديث النحاة أيضاً عن المعنى أننا نجد تقسيماً مهماً للدلالة عند ابن جني كذلك يرى فيه أن للدلالات ثلاث لمطابقة كدلالة (قام) لفظه عن مصدره، وصياغية كدلالة (قام) أيضاً بصيغته على لرمز بماضى ومضوية كدلالة معنى هذا الفعل على ضرورة وجود فعل له^(٢).

ومثل هذا التقسيم لدلالي - وإن كان لا يعيد بصريته مباشرة في تفسير مصطلح المعنى - به أهميته لو صحته في إطار دراسة مدحجة العلاقة بين بسط والمعنى من الناحية اللغوية والمعرفية على وجه العموم في تراثنا^(٣).

وأما تعريف المعنى لدى الرواد من لغويينا لمحدثين فعمل أوضح ما قيل في هذا هو التعريف لدى ذكره الدكتور كمال شحر عتقاد على رأي مدرسة فيرث التي ترى أن المعنى هو مجموعة الخصائص والسمات النحوية للحدث المدروس^(٤) وهذه الخصائص لا تدرس دفعة واحدة، بل إن وظيفة شروع عم اللقمة محتتمة دراسة هذه العناصر وبيانها وتحليلها.

وبناء على ذلك نجد أن الإطار العام لدى هؤلاء اللغويين لمحدثين هو النظر

(١) لخصائص ٣٦/١، ونظر شرح لرمز على الكافية ٦٠/١ ٦٢.

(٢) انظر: الخصائص ١٠٠/٢.

(٣) انظر: فصول (مجلد ٦ - العدد ١ - ١٩٨٥) ٢٠٤.

(٤) دور الكلمة في اللغة ٧٥.

في المعنى في إطار ما يسمى «المعنى الدلالي»، وهو أجزاء أو أنواع مختلفة من دلالات تتأزر كلها معاً في سبيل تكوين هذا المعنى النهائي الأكبر.

وهذا المعنى الدلالي يتكون من جزأين مهمين

١ - المعنى المقالي، وهذا يشمل نوعين أساسيين، الأول: المعنى الوظيفي ومعه وظيفة للمعنى على مستوى لنظم بصوي و لصداء لصرفي و لصداء لنحوي أي أنه حصية هذه الأنظمة الثلاثة ولثاني المعنى المعجمي وهو معنى بكلمة لمجردة كما يحدده المعجم.

٢ - المعنى المقامي، ويقصد به قرائن الحال أو ظروف أداء المقال^(٥).

ومن هذا ندرك أن معنى النحو معنى وظيفي، وهو ما يدرس في علم لغة الحديث في إطار ما يسمى بعلم الدلالة النحوي (Syntactic Semantics) ويوضع في مقابل علم الدلالة المعجمي (Lexical Semantics)^(٦). ومن الجدير بالذكر أن علم دلالة النحوي هذا يلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد قاهر الجرجاني، إذ كلاهما يحرى - في الأساس - وراء تجدية للمعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النظر في النحو وقواعده^(٧). وينبغي أن ننتبه أيضاً إلى أن المعنى نحوي الذي سدرسه هنا هو هذا المعنى في ضوء علاقته بالمبنى الذي يودبه وما يتعلق بهذين الجانبين من طلال دلالية ومفاهيم أخرى كالإبهام ومعنى نحس وما شابه ذلك.

ثالثاً - أهمية جانبى لفظوا ومعنى فى النحو ومنهجته:

تتضح جلياً ثنائية اللفظ والمعنى بمفهومها الواسع في تحليل النحاة في سائر أبواب وسبوت - على وجه الخصوص - حديثهم عن مقدمات التأليف النحوي

نظر لغة عربية معناه ومبناه ٨٢
٢ نظر لسبق ٣٣٨ ٣٤٣ ودلالة الألفاظ ١٠
٣ نظر ر معاني عم لغة (نظم لثاني) ٥٣
٤ لسبق معناه

ثلاث وهي وحدات القول والإعراب والنسب وسكره ومعرفته وبلا صفة من
ربنا أي أن أهمية حاسي لفظ والمعنى في النحو ومنهجه بصفة عامة تتمثل في
المقام الأول في عدة أمور :

أولها: كونها جهتين من الجهات التي تعتمد عليها قواعد التوجيه
ووسائل التأويل.

وثانيها: اتصال موضوع النحو بموضوع علم المعنى.

وثالثها: لاستعانة بهذين الجانبين في التقسيم والتصنيف.

(١) كون اللفظ والمعنى من جهات قواعد التوجيه ووسائل التأويل:

لنحو العربي عموماً نحو شامل جمع في معالجة قواعده كثيراً بين الشكل
والمعنى، غير أنه أولى جانب المعنى - وبعد الاتجاه إليه اتجاهًا عقلياً - اهتماماً
كبيراً في سحير^(١) وسوف نرى فيما بعد أثر المعنى منفصلاً في أهم المسائل
والأبواب من خلال أطر محددة ستبين في موضعها من البحث، لكننا نود أن نشير
الآن إلى أن اللفظ والمعنى يمثلان معاً أو مفردين طاهرتين أو جهتين من الجهات
التي تعتمد عليها ما سمي - قواعد توجيه - وهي الصوائط منهجية التي
تستعمل بوصفها معايير ومقاييس في مفردات المسائل واستنباط الآراء^(٢) وما
يمكن أن يكون من قبيل وسائل التأويل في النصوص^(٣).

وهذه القواعد أو الوسائل التي نراها تقوم على اللفظ والمعنى تنقسم

هيما يلي :

(١) انظر مقدمات التأليف وبظرات في المنهج، للدكتور محمود شرف الدين (مطبعة الشياح ومكتبة

المنهج - ١٩٨٨ م) ٣١٠ ٣

(٢) بعد هذا من نقاط الالتقاء والتقارب بين النحو العربي ونحو تفصيلي في العصر الحديث -
لنحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، للدكتور محمد التراجعي (دار المعرفة الجامعية
الإسكندرية - ١٩٨٨ م) ١٥٧ - ١٦ وانظر أيضاً النحو والدلالة ٥٢ .

(٣) انظر لأصول ٢٩ وما بعدها

(٤) انظر في تفصيل وسائل التأويل بصفة عامة - أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو العكا
(منشورات الجامعة اللبنانية - كلية لربية ١٩٧٢ م) ٢٩١ - ٣٦٣

١ - الحمل على المعنى والحمل على اللفظ

٢ - إصلاح النقص

٣ - الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

فأما الحمل على المعنى وعلى اللفظ، فالأول (أي الحمل على المعنى)

لمشهور فيه أنه إعطاء الشيء الحكم اللفظي لما يشبهه في معناه، ومن أمثلة ذلك
وهو الاستثناء المضرغ في الإيعاب نحو قوله تعالى : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم
نوره ﴾^(١)، فالذي سوغ ذلك في هذا الموضع أن معنى ﴿ ويأبى الله ﴾ : ولا يريد
له^(٢) وعلى هذا يدخل في باب الحمل على المعنى أيضاً التضمين^(٣).

وقد يتوجه معنى الحمل على اللفظ لما يقابل المفهوم السابق للحمل على
المعنى فيكون المقصود به إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومن أمثلة ذلك
عند س هشام زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية حملاً لها على (ما)
سابقة حتى يحوز فيها هذا، ومثل ذلك قول الشاعر^(٤) :

ورحمتي لخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد^(٥)

وهذا معنى آخر لكل من الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، وهو أن
يكون لشيء حكم من حيث ظاهر اللفظ وحكم آخر من حيث لمعنى : فإذا روعي
في الاستعمال حكم ظاهر اللفظ سمي هذا حملاً على اللفظ، وإذا روعي حكم
لمعنى سمي هذا حملاً على المعنى.

ويقع هذا الحكم في لعدد والنوع عالياً أي في التطبيق يكمي
لنوع^(٦)، وذلك هي الكلمات التي تستعمل بصيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع
وذكر والمؤنث، وذلك نحو (من) و (ما) اسمي موصول، ومن أمثلة ذلك هي

معناه قوله (لا)

انظر معنى لبيب ٦٧٤/٢، ٦٧٦ والخصائص ٤١٣/٢ وما بعدها

انظر خصائص ١٦٧/٢

انظر

شرح لشوهد لمعنى (مشور مع حاشية الصبيان على شرح الأشموني) ٣٢٤/١

انظر سبب ٦٧٩/٢

انظر سبب ٣٥٧، ٣٥٢

(من) قوله تعالى ﴿ ومنهم من يستمع لك ﴾ وهو بمعنى ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾^(١)، فقد ورد الضمير في الآية الأولى بالإفراد - وهذا هو لأصل - حملاً على لفظ (من)، وورد في الآية الثانية بالجمع حملاً على معناه. وقد حاول السادة وضع صواب لهذا^(٢)

ويقع هذا النوع من جواز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى أيضاً فيعني لفظه مجرد ومعناه مثني وهو كلا وكلتا، وفيها لفظه مجرد ومعناه جمع وهو (كم) خيرية و ستفهامية، فهي كلا وكلتا يجوز أن تقول : كلا الرجلين جاء، وكلاهما جاء . ذكر بحر عن النسخ في هذا كم في قوله تعالى ﴿ كلا الحسنيين سأكلاهما ﴾^(٣)، وفي (كم) تقول . كم رجلاً جاءك ؟ ويعجز : كم رجلاً جاؤوك ؟ وقد ورد الضمير بالجمع في قوله تعالى : ﴿ وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً ﴾^(٤).

وأما " إصلاح للفظ " فقد أورد ابن جنى باب مستقل وجمعه من فحير نهية للفظ من أجل العناية بالمعنى. ونستطيع أن نقول إن معظم أمثلة هذه لقاعدة تدخل في باب التعديل، ومن ذلك ما يلي :

١ - قولهم : أما زيدٌ فمطلق، معناه : مهما يكن من شيء فزيد مخصص . وأصل هذه المعنى أن تدخل على مبتدأ كم تكون في الجراء كذلك من نحو قولك : أن تحسن لي هاتل بجاريك، وإنما أخرت إلى لغير مع (أما) لصرب . إصلاح اللفظ : وذلك أن (أما) فيها معنى الشرط، وأداة لشرط يقع بعدها من لشرط ثم الجزء، يمدد، فلما حذف فعل الشرط هذا وأداته وتضمنت (أما

(١) سورة الأعراف الآية ٢٥
٢ سورة يونس الآية ٢
(٣) نظر شرح الرصعي ٥٦/٣ و٥٧ وحصائص ١٢١/٢ - ١٢٢ وحاشية انصاري على شرح الأشموني ٤
أمية بن مالك ١٥٣/١
(٤) سورة الكهف الآية ٢٣ وانظر شرح الأشموني ٧٨، ٧٧/١
٥ سورة سحر الآية ٢٦ ونظر سراج حصائص ١٢٦ بغير مكتبة بعثني عاصم - د
وشرح الرصعي ١٦٢/٣، ١٦٤ وأصول التفكير لبحر ٣٥٢ - ٣٦٢.

معناها كرهوا أن يليها نحر - من غير وسطه بينهما فتدو - حد حري لحر - وجمعه كدعوى من فعل شرط .

٢ قولهم : أريد لصنم هذه اللام لام الابتداء وموصفها أول الجملة وبسبب ذلك لثني زيدا قائم، ولم يقل هذا كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو لوكد

٣ تحير المبتدأ إذا كان نكرة كما هي نحو : لك مال وعليك دين - إصلاح للفظ لأنه يقبح الابتداء بالنكرة في الإثبات لأن المتقدم ينبغي أن يكون معلوماً يستند بحر منه، والذي حسن تأخر المبتدأ هنا أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ندى من شرطه - يكون نكرة، ولذلك صبح اللفظ به وإن كان معروفاً به لمتدا

٤ - من هذا الباب أيضاً : هم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوها لنكرة ولم يجرها عليها لكونها نكرة - أصلها : لفظ بإدخال (نكر) لتشير بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا : مررت بريد الذي قام آخره وجود

٥ - قل إن المختار في الفاء في نحو قوله تعالى : ﴿ بل الله فاعبد ﴾^(٥) تكون عاصمة جملة على جملة، والأصل : تبه فاعبد الله، ثم حذف (تبه) وقدم منصوب على الماء كيلا تقع الماء صندراً^(٦).

وما الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؟ فقد ذكر ابن جنى هذه الصيغة أيضاً في أكثر من موضع تصريحاً أو ضمناً^(٧)، كما تعرض لها ابن هشام

١ - حصائص ١٢١/٢
٢ - حصائص ٣١٥/١
٣ - نظر سراج ٣١٨، ٣١٩/١
٤ - حصائص ٣٢٢/١
٥ - سورة يونس الآية ٢
٦ - حصائص ١٦٦/١، ١٦٧
٧ - حصائص هذه الأيوبيات الفرق بين مصدر لاء - وتفسير المعنى

١ - لغير ٢ - ٢٠٨ وتفسير على المعنى دور اللفظ ٢٦٢/٣

كذلك ضمن حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها^(١)
وهذه نماذج مما وجه على أساس هذه القاعدة :

١ - أهلك والليل، معناه : الحق أهلك قبل الليل، ولكن تقديره : الحق أهلك
وسبق الليل، وذلك حتى لا يتوهم أحد أن لفظ " الليل " يمكن أن يجز

٢ - قولنا : زيد قائم، ربما يظن أن (زيداً) هنا فاعل في الصنعة كما هو
فاعل في المعنى، وليس كذلك لأن الفاعل من يقع بعد الفعل ويسند إليه. وكذلك
قولنا : سرتي قيم هذا وقعود ذلك، معناه : سرتي أن قام هذا وأن قعد ذلك، ولكن
لا ينبغي أن يعتقد أن " هذا " و " ذلك " في موضع رفع لأنهما فاعلان في
لمعنى فقط^(٢)

٣ - إذا قيل : أنت ظالم إن فعلت، معناه : إن فعلت فأنت ظالم، ولكن تقديره
على أن جواب " إن فعلت " محذوف لدلالة لأول عليه وسد مسدود، فإما أن يكون
أنت ظالم " هو الجواب مضموع

٤ - عليك زيداً، معناه : خذ زيداً، ولكن تقدير الإعراب على أن " زيداً "
منصوب بعينك لأنه اسم فعل متعد لا أنه منصوب بـ (خذ) .

٥ - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَدِيرٌ ﴾ ^(٣) يوم تلي السرائر^(٤) ، لظاهره أن
يوم " متعلق بالمصدر " رجعه " والمعنى على هذا، ولكن في ذلك غصص بين المصدر
ومعمومه نحبي وهو لجر (قاسر) بـ فالطرف في التقدير متعلق بمحذوف " " .
يرجعه يوم تلي السرائر ومثل هذا يقال في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا يَذَرُ
لَكُمْ يَوْمَ تَكُونُ مِنْكُمْ آفَافٌ تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَكُفُّوا عَنْهُمْ ﴾ ^(٥) فهذا أيضاً الطرف
(إذ) ليس متعلقاً بالمقت الأول - كما يبدو ويستدعي المعنى - ولا متعلقاً بالثاني
أيضاً لاختلاف الزمن، بل هو متعلق بمحذوف تقديره : يعفكم إذ تدعون، وذلك
للسبب السابق ذكره في الموضع الأول أيضاً .

(١) انظر : معنى النبي ٥٣٩/٢ وما بعده (جهة انتباه)

(٢) انظر : المحققين ٢٨٠/١ ، ٢٨١ .

(٣) سورة بقره ٩٠ ، ٨ .

(٤) سورة عافى الآية ١ .

وقد عقب ابن جنى على مثل هذه الأمثلة بقوله : « فإن أمكنك أن يكون تقدير
الإعراب على سميت تفسير المعنى فهو ما لأعياة وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً
بتفسير المعنى قبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب،
حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإليك أن تسترسل فتقسم ما تؤثر إصلاحه » ^(١)

ونحن نرى أن هذه القاعدة - إذا طبقت دون مبالغة أو إسراف - يمكن أن تحل
كثير من التعارض الذي يبدو بين المعنى وظاهر اللفظ أو لترتيب كما أنها من
يمكن أيضاً أن ترد على كثير من الاعتراضات التي وجهت لتفسيرات لعدة في
موضع محللة

ومن ذلك - مثلاً - اعتراض الدكتور عبدالرحمن أيوب على تقدير حذف مبتدأ
وجوباً في نحو : بذمتي لأزورك حيث يقول : « وتقدير المثال عند النحاة "بذمتي
يمين لأزورك " " و " بذمتي " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و " يمين " مبتدأ
مؤخر محذوف وجوباً، ويقتضى هذا الإعراب أن تتحول الجملة عن معناه، فبعد أن
كان المعنى تأكيد الزيارة بالقسم، صار بناء على هذا التأويل إخبار السامع بما في
دمة منكم وهو هو دين آدم (هكذا) قسم أم عهد ؟ وليس هذا هو المقصود من
الجملة وكذا سيترتب على هذا التقدير أن تكون جملة لأزورك جملة ثانوية
جاءت لتوضيح كلمة يمين سيما بوقع أنها هي بحمها لأصليه التي جاء لتقسم
لتأكيدها ^(٢)، فبناء على ما سبق نرى أن تقدير حذف مبتدأ هنا - أو خبر في
موضع آخر - لا يعبر المعنى ولا يجعل المراد الأصلي ثانوياً كما يرى الناقذ، ويتضح
هذا باتباع هذه القاعدة التي ذكرها ابن جنى والتي يفهم منها أن النحو صناعة
ومحاولة طردها وحسمها مستحبة لا تعبر بمعنى كما أن تطبيق هذا المبدأ يصح
نظره هنا (أي الإعراب أو النحو والمعنى) سلامتهما .

ب - فصل موضوع الجواب عن المعاني :

أشرنا من قبل إلى أن علوم البلاغة الثلاثة (المعاني والبيان والبدع) ترتبط
تداخلاً وثيقاً بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، وهذا نقول إننا إذا بحثنا عن درجة علاقة

المحققين ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ .

المراد بلفظه هي النحو العربي ١٦٤ ، ١٦٥ .

هذه العلوم بالنحو، فإنا سنجد أن أيديها عن ذلك علم البديع، وسنجد أن أقربها إلى ذلك علم المعاني. وأما البيان، فعلى الرغم من أنه يرتبط بالنحو في موضوع معينه ومن ثم يمكن أن تنبؤ علاقته به على أساس اعتبار أن لمخار يقوم على كسر قسوس الاحتيال في العلاقات النحوية بين الكلمات - يقول على الرغم من ذلك فإن النظر إلى موضوع علم البيان يجعله أقرب إلى هذه اللغة؛ لأنه بمثابة قمة علم المعاني.

وبناء على ذلك، فهذا الاقتراب الذي بين النحو وعلم المعاني يحتم علينا أن نوقف عنده لكي نوضحه. ومن هذا المنطلق نشير إلى أن النحو يحقق معايير أساسيتين: الأولى: حفظ للسان من اللحن، وتصويب ممارسة اللغة على مستوى تركيب عن طريق رصد لطواهر لتحة عن تركيب كلمات في الجملة وصياغتها في شكل هو عند ضرورة^(١) وثنائية مساعدة على فهم المعنى من خلال فهم الجملة بمعناها الأساسي الكائن في عناصرها. وهاتان العايتان لخصهما ابن مالك بقوله في أول الكافية الشافية:

وبعد، فالتنحو صلاح الألسنة
به انكشاف حجب المعاني

والنفس إن تعدت سناء في سبة
وجلوة المفهوم ذا إذعان^(٢)

والغاية الثانية خاصة - وهي الإسهام في كشف المعنى - تجعل من أساس النحو شرط لا غنى عنه لتفسير لحنه وفهمها وإدراك عناصر يحمل ولبلاغه فيها، ومن ثم جعل النحو شبيهاً بصلة ووثيق بعلاقة بعلم المعاني من مطلق مجال دراسة كل منهما مشترك وهو الجملة. وهذه العلاقة تبدو في أكثر من موضع وملح، ومن أهم ملامحها ما يلي:

(١) ينظر النحو ولدلالة ٩٦ - ٩٨.

(٢) انظر اللغة العربية مصابيحها ومبانيها ١٩.

(٣) انظر، المبحث في دراسة النحو العربي الجزء الأول، تأليف الدكتور علي أبو تمكارم (نصبة الأولى - ١٩٨٠م) ٥٥، ٥٦، ٥٨.

(٤) شرح لكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المصم هريدي (مكة المكرمة - دار لغاتون للترث وجامعة أم قري - ط ١ - ١٩٨٢م) ١٥٥/١ و ينظر النحو والدلالة ٣٦، ٣٧.

١ - حديث عبد القاهر عن لنظم وتأسيس نظريته فيه على أساس حسن بوحى معاني النحو في بناء الجملة وتعميق أجزائها بعضها بعض، ومن أمثلة هذه قوله: « هذا هو السبيل، فليست بواحد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وحطؤه إن كان خطأ، إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد صلب به موضوعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فيأزىل عن موضوعه واستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو مسده أو وصف بمرية وفصل فيه، إلا وأنت تجد مرجح تلك الصحة، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويصل بباب من أبوابه »^(١).

٢ - التعريفات التي ذكرها البلاغيون لعلم المعاني تدل على أن مجال دراسته لا يخرج عن تركيب الكلام أو الجملة كالتنحو، وإن كان له هدف آخر. ومن هذه تعريفات تعريف السكاكي لعلم المعاني بقوله إنه: « تتبع خواص تركيب الكلام في لاف. وما يتصل بها من الاستعمان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره »^(٢).

٣ - التشابه بين العلمين في التقسيم بصفة عامة، والتداخل بينهما في كثير من المسائل. لمساش السرعة وبعض لأصول همتال التشابه في لتقسيم لتقسيم كل منهما الكلام إلى حيز وإنشاء^(٣)، وحديث علم المعاني عن وجود أطراف ثلاثة في كلام هي: الإسناد والمسند إليه والمسند^(٤) - يشبه تقسيم النحاة الجملة إلى سميه وفعليه وكون كل واحدة منهما تتكون من مسند إليه ومسند على حسب خلاف لترتيب

وأما التدحل بينهما في المباحث والمسائل الفرعية فهو كثير، ومن ذلك

١- تأليف عبد القاهر الجرجاني، قراء وعق عليه أبو فهر محمود مصمد شاكر (مكتبة جامعة القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٩م) ٨٢، ٨٣.

٢- الإصحاح للطبيب القزويني بهامش " شروح لتعظيم " (مطبعة لسعادة بمصر - ط ٢ - ١٣٤٢ هـ) ١٥٦/١ و ١٥٧ وانظر الأصول ٣١٧، ٣٢٨.

٣- شروح التلخيص (محقق العلامة سعد الدين لتقازاني) ١٦٢/١ نشر: السابق (محقق العلامة سعد الدين) ١٦٣/١، ١٦٣.

حدث كل من المعاني والبناء عن الهدف وتقديم وتأخير ولتحصيل والتوكيد ومعنى بعض لألفاظ مثل (كل) ووقعها في خبر 'مضى' وما شابه ذلك وكثير ما أتى هذا التداخل في اختلاف وجهات النظر^(١) بل - لصدر بقى عن بعض النحويين تصريحهم برفض هذا سداً، وذلك عند الحديث عن آخر من ساء النحوي للمجهول وحذف الفاعل^(٢). وأما التداخل بين النحو وعلم المعاني في بعض الأصول فيتمثل في أن علماء المعاني يأخذون بأصل من أصول النحو وهو " أصل الوضع"^(٣).

● وإذا كنا قد وضعنا العلاقة والتشابه بين علمي النحو والمعاني، فهذا ينبغي أن نتنبه إلى أن أهم الفروق بينهما تتمثل في أن النحو يبدأ بالمفردات أو العجاني لينتهي إلى لجمه الواحد، على حين يبدأ علم المعاني بمعنى جملة ما يحتمل لها عن معنى وقد يتحلى الجملة، في علاقاتها بالجمع لاخرى في الكلام لمنصل ويضاف إلى ذلك أن علم المعاني يستقر على نحو بمصطلب متميز هو تعانه إلى لدرجات العمالية لدوقية وشمسية التي لا تحصص لقاعدته^(٤) كما أن النحو في المجال التقني يهتم في المقام الأول بالحداب بنصوبي للتركيب وهو الوصول به إلى مستوى الصحة وصوبه عن الخطأ، أما علم المعاني فيبحث في التركيب من جهة حسنه وبلاغته.

وعلى الرغم من وجود هذه الفروق بين العلمين، فإن التقارب الشديد بينهما كما وصحننا - يظل قائماً. وما دامت العلاقة بينهما بهذه الصورة من الاتصال والتقرب؛ فلا بد أن نسأل: ما النتيجة المترتبة على ذلك؟ وكيف يكون البحث في هذين العلمين: هل يفصل النحو عن المعاني كما أراد المتأخرون حقاً؟ أو يجعل المعاني عملاً واحداً؟

وللإجابة على ذلك نقول أولاً: إن هذا الاتصال بين علمي النحو والمعاني

(١) انظر معني للبيب ١/٢٠٠

(٢) انظر - مثلاً - لسابق لعمه وحاشية الصبان ٢/٢٤١ -

(٣) انظر - حاشية لصبان ٢/٦١

(٤) انظر الأصول ٣٤٩ - ٢٥١

(٥) انظر: المناقب ٣١٦، ٣١٧، ٣٥٢؛ ويعدل إلى دراسة لنحو العربي ٤٦، ٤٧

التي قول هي معظم تراثا بعدم لاكثرثا و لتنبه له بل بالحرص على وضع الحدود القاصية له أحياناً - ترتب عليه في العصر الحديث ظهور دعوة تنادي بضرورة عدم الفصل بين العلمين بناء على أن دراسة الجملة محور مشترك بينهما، كما أن الجملة تصبحة نوعاً هي بيعة عند أهل المعاني^(١) أو ساء على - علم المعاني ينبغي أن يكون قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها^(٢)

والتي أراه صواباً في هذا الأمر أنه - مع وجوب الإقرار لكل علم من هذين بقدر كبير من التميز والاستقلال - ينبغي أن يكون هذان العلمان متكاملين معاً، بمعنى أن يكمل كل منهما الآخر ويستفيد منه في صياغة قواعده وأحكامه؛ وذلك لأن النحو « يغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني يغير النحو أحلام طافية ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، ويحاذ بها إلى ثروات الذوق الصردي »^(٣). وإذا كان أهل المعاني والبلاغيون لا يستطيعون أن يجدوا هكأنا من سلطان النحو وأحكامه لأنه سابق على عملهم وضرورة لا تنفصل عن المعاني التي يوضحونها - فإن النحويين أولى لهم وأجدي أن يلتفتوا إلى المعاني ويصنعوها في الاعتبار؛ لأن ذلك يعود بالفائدة الكبيرة على القواعد، ويضمن سلامة الأحكام كثيراً. ولعل هذا يقضي على الفجوة المصطنعة التي نجدتها بين العلمين وخاصة في كتب النحويين.

(ج) الاعتماد على اللفظ والمعنى في التقسيم والتصنيف

يمثل اللفظ أو الشكل مع المعنى أساساً واضحاً ومهماً في التقسيم والتصنيف في النحو العربي قديماً وحديثاً.

ونستطيع أن نقول إن هذا يوجد في شكلين من المواضع: موضع محدد هو تقسيم الكلم، ومواضع متفرقة.

١ - تقسيم للكلم:

تقسيم الكلم من الأركان المهمة في بناء النحو ووضع قواعده. وقد كان هذا الموضوع محل جدل واختلاف بين الدارسين المحدثين والقدماء. ولا يعني من ذلك

انظر في سعو العربي نقد وبوجيه، تأليف الدكتور مهدي المعزومي [منشورات المكتبة العصرية - بيروت - هذا - ١٩٦٧م] ١٧، ٢٢١، ٢٢٢

(٢) انظر: اللغة العربية معاصراً ومبشراً ١٨

(٣) الأصول ٣٤٩

هذا إلا أن تشير إلى أن من أهم الأسباب التي دعت كثيراً من المحدثين إلى محاذرة لجمع بعضهم في تقسيمهم بثلاثي لكم (بمعنى الاسم والفعل والحرف) أنهم لم يجمعوا في تقسيمهم بين مرعاة لفظ والمعنى معاً في أعين الأحوال بصورة متصلة بل بهم كانوا ما أن سطروا إلى المقصد فقط - ومثال ذلك حديث ابن مالك في أول نصه عن علامات الاسم والفعل والحرف - وما أن يسطروا إلى معنى فقط، كما يبدو في قول نحة آخرين - مثلاً إن الاسم يدل على معنى، والفعل ما دل على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك^(١).

يقول الدكتور تمام حسام في هذا الشأن : إن « التفريق على أساس من معنى فصح أو المعنى فصط ليس هو طريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر تمييز بين أقسام لكم فأمثل لطرق - يتم تمييز على أساس من اعتبارين محتملين، فيبنى على طائفة من المياني ومعها (جنباً إلى جنب فلا نعت عنها) طائفة أخرى من المعاني^(٢) وطائفة لمعنى إلى وضعها يدور هي الصورة الإعرابية والرسمة والصيغة والمحدول، ويقصد به فسيه لخدمة للصاق والتصريف والإسار) وللصاق والتصميم والرسم الإملائي وأما طائفة المعاني فهي الرمز والسجع والمعنى الجمعي^(٣) وساء على هذه الأسس في شرح تعب معنى أو لفظ والمعنى انتهى الدكتور تمام أن أقسام لكم سبعة هي : الاسم - الصفة - الفعل - لصغير - لخدمة - لظرف - لآلة^(٤).

ومثل هذا الرأي في اعتماده في التقسيم هنا على لتوازن بين اللفظ والمعنى، دراسات أخرى تتفق معه في هذا، وإن لم يكن من الضروري أن تكون قد أخذت بتفصيل هذا الاعتماد أو وصلت إلى النتائج نفسها^(٥).

(١) نظرا للغة العربية معناه ومعناه ٨٧

(٢) لغة عربية معناه ومعناه ٨٧

(٣) نظرا السابق ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣

(٤) انظر : سابق أيضاً ص ٩٠

(٥) من هذه الدراسات على سبيل المثال : أقسام الكلام لمعنى من حيث الشكل والوظيفة، يانيف للدكتور فاضل مصطفى الصافي (مكتبة الحائلي بالقاهرة - ط ٢٠١٧م) ١٦٦ ومن أسرار أئمة للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط ١٩٦٦م) ٣٦٥، ٣٦٦

٢ - مواضع متفرقة، ومن ذلك :

(١) تقسيم النحو من إلى عوامل لفظية ومعنوية. واللفظية هي الأعلب - وسيرد تصنيفها فيما بعد - ومن أمثلتها : الفعل والصفات المشتقة والأدوات العاملة، وأما المعنوية فهي محدودة، وأشهر ما ذكره النحاة فيها : الابتداء - وأصبح ما ذكره أنه أن المبتدأ مرفوع به^(١)، والتجرد من الناصب والجازم أو الوقوع موقع الاسم في رفع الفعل المضارع، والخلاف : وقال به بعض الكوفيين في نصب الظرف ونصب الفعل المضارع بعد أو والماء والواو في الأجوبة الثمانية وغير ذلك^(٢). وقد يكون العامل المعنوي معنى الفعل كما في تقدير (انظر) في نصب الحال في نحو : هدريد قائماً^(٣).

وإذا كانت فكرة العامل عمومياً - على الرغم من كل ما أثير حولها من رفض وبتقاد^(٤) - تعد في نظر بعض الدارسين من المفاهيم الصحيحة التي يؤيدها التحليل النحوي المعاصر^(٥)، ونحن نوافق على ذلك - فإن القول بالعامل المعنوي ربما يبدو مبدعة من النحاة وحصوفاً لرغبتهم في صحة القسمة بوضع مقابل معنوي لعوامل السطحية كما أنه يبدو أيضاً مبدعة بخلاف فيما لا طشور به كما صرح بعض النحاة في أكثر من موضع^(٦). وعلى الرغم من هذا، فإننا إذا نظرنا إلى الظاهر من العامل المعنوي على أنه نوع من التعليل والأخذ بتفسير المعنى، فربما قبل هذا وأصبح سائفاً، ومثال ذلك النظر إلى عامل الخلاف في نصب الفعل لمضارع بعد بعض الحروف

(ب) يظهر في تقسيم ما يدل على النوع اللجوء إلى اللفظ والمعنى، ومن

نصر : لكتاب لسيبويه ١٣٦/٢، ١٣٧، ١٠/٣

نصر : الأشباه والنظائر ٢٤٠/٢ - ٢٤٤

نصر : معجم لهوامع ٣٦/٤ ولباب الإعراب للإسماعيليين، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن (دار لرفاعي - الرياض - ط ١٩٨٤م) ٤٩٣ - ٤٩٥

نصر : مثلاً : أصول النحو العربي للدكتور محمد عبيد (عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٢م) ٢٣١، ٢٧٨

نصر : النحو العربي ودرس الحديث ١٤٨، وقعه اللغة في الكتب لعربية، للدكتور عبد الرحمن يحيى - المعرفة بجامعة لاكندية ٩٩، ٥٩ - وأصور نحو عربي سيكور محمد

خير بطولي (لائشر الأطلنسي - مطبعة إفريقيا الشرق - الدار البيضاء - ط ١٩٩١، ١٨١، ٢١٩

نصر : الأشباه والنظائر ٢٤٧/٢، ٢٤٢ وشرح الأشموني وحاشيته ١٩٣/١، ١٩٤

ذلك قول بعض النحويين : الأسماء أربعة أنواع باعتبار التدكير والتأنيث مذكر لمظاً ومعنى كزيد، ومؤنث لفظاً ومعنى كعاطلة، ومحتلمان، أى حال من علامة لتأنيث لفظاً وهو مؤنث حقيقة كزيتب، ومؤنث لفظاً وهو معنى وحقيقة مذكر نحو طلحة^(١)، ومن ذلك أيضاً أن المؤنث يقسم باعتبار كونه حقيقياً أو لا إلى قسمين . مؤنث حقيقى، وهو ما كان برائه ذكر فى الحيوان كأمراة ورجل، وندقة وجمل، وأتن وغير، ومؤنث غير حقيقى وهو الذى تأنيثه راجع إلى اللفظ باقتترانه بعلامة تأنيث من غير أن يكون تحتته معنى نحو : البشرى وصحراء وعرفة^(٢).

(ج) اعتمد النحاة على جهتي اللفظ والمعنى فى بيان عمل الحروف وبأشهرها، ومن ذلك تقسيم عبد لشهر الحركات الحروف من هذه الناحية إلى ستة أقسام على النحو التالى :

الأول : ما يعمل لفظاً ومعنى كحروف الجر نحو : مررت بزيد .

الثانى : ما يعمل معنى ولا يعمل لفظاً كهل وهمة الاستفهام، حيث يفيران معنى الجملة من الغير إلى الاستفهام ولكن يبقى اللفظ كما هو .

الثالث : ما يعمل لفظاً ولا يعمل معنى، وذلك مثل حرف الجر إذا كان مزيداً نحو : ألقى بيده .

الرابع : ما يمين معنى ولفظاً ولا يعمل حكماً، ومثال ذلك اللام فى قولهم ، لا علامن لزيد ولا يدي عمرو فاللام هنا سست من محورها سميرف لدى كى بنفى أن يوجد للإضافة لو لم يؤت بها، كما أنها عملت فى اللفظ بالجر، ولكنها لم تزل حكم الإضافة الذى هو سقوط النون .

الحامس : ما يعمل حكماً ولا يعبر معنى ولا يؤثر فى اللفظ، ومثال ذلك اللام فى نحو : علمت لزيد منطلق .

السادس : ما لا يعمل بوجه وهو الحروف الراضة التى لا تؤثر فى معنى ولا لفظ ولا حكم مثل (أن) فى نحو : لعل أن جاء زيد كلمته^(١).

رابعاً : تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية :

موضوع هذه الدراسة الأساسى بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والدلالة فى الإطار النحوى فى المقام الأول، أى فى إطار بناء الجملة، ومعنى هذا أن مجال معالجتنا لهذا الموضوع مجال النحو لا الصرف، وأن الصرف لا يدخل فى دائرة الاهتمام الأساسية هنا، ولذا سنكتفى فى هذا المجال الصرفى بما يأتى عرضاً فى مواضيع محتلمة من الدراسة، إلى جانب الاكتفاء بهذه الإشارات ونقول لصرفة لى سوقها الآن شبه حبة من تميم و لمناقشة لى شير هتبط لى وجود تأثير قوى واضح للنظر إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى فى تحليل الصرفى .

(١) مما يتعلق بمبنى النوع (التدكير والتأنيث) :

١ - تدخل التاء لأربعة عشر معنى منها : دخولها لا معنى من المعانى، بل هى تأنيث لفظى كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحمة، وهى لازمة^(٢) .

٢ - النصفة، المشبهة باعتبار استتمالها للمذكر والمؤنث أربعة أقسام :

الأول : ما هو صالح للمذكر والمؤنث لفظاً ومعنى نحو : حسن وحسنة .

لثانى : ما هو صالح للمذكر والمؤنث معنى لا لفظاً، وذلك يوجد فى نحو كبر لردف، فيقال فيه للمؤنث عجر، وهى امرأة العظمة لمحر هذه صفة للمذكر نضب من معناها لا لفظها، لا يصل لرحل لعظيم لعجر أعجر ويع يقال له : ألى^(٣) .

(١) انظر : المقتصد فى شرح الإصحاح لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق الدكتور كادفم يعز المرحان (مبشورات وزارة الثقافة والاعلام) مصر : ١٩٨٢ م ١٠٨ ٩٨ و لأشياء و مصادر ٣٢/٣ - ٣٢

(٢) شرح الرضى على انكافية ٣٧٨/٣

(٣) شرح لسهيل لابن مالك ٩٠/٣

(١) انظر : الأشياء والبطائر ٢٧٦/٢

(٢) انظر : شرح للمصن ٩١/٥ - ٩٢ .

الثالث : ما هو صريح في المذكر والمؤنث مضافاً لا معنى ويلب نحو " يوم " وهي امرأة التي احتاطت مسلكها ... فلمعنتها صالح للمذكر والمؤنث (١) ولكن هذه الصفة خاصة بالمؤنث .

رابع : ما هو خاص بأحدهما معنى ولعظاً مثل : " آذر " للرجل و " رتقاء " للمرأة (٢) ، وكذلك " أكمر " للرجل و " عملاء " للمرأة (٣)

(ب) مما يتحقق بمعنى العدد :

١ - ورد في التثنية ما يلي :

١ - من شروط تثني أن يكون معرباً ونحو (تدير) يسر يمشي وما هو على صورة المثنى ، ومن هذه الشروط أيضاً لاتفاق في المص و لور و المعنى وماورد بخلاف ذلك فهو من باب لتعليق (٤)

ب - التثنية غير المتعين بحد أو بتعيب ويشترط تصحيحهما ويحذف أحدهما لضعفه

ج - صيغة تثني هي نحو (لدين) مرتجلة للتثنية بصيغة (كلا) ووجه حرف التثنية في مثل هذا بصيغة تاء تانيث هي عرفة وقرية فكما أن التانيث هي عرفة وقرية لمضى لا معنوي فكذلك هاهنا التثنية لمضى لا معنوية (٥)

د - ذكر عيبره " تيمس ثلاثة " قسم لتثنية على هذا النحو

(١) لسابق نفسه .

(٢) الأثر وصف من الأثر وهي صفة في تحصيله : امرأة ، بنية ، بزو ، صفة حذرة

(٣) نظر : شرح التسهيل لأبي سعيد ٨٩/٣ ، ٩٠ وارتشاف : يضرب لأبي حيان (تحقيق د . وجيه عثمان)

محمد - مكتبة الخاضعي بالقاهرة - ط ١ (٣٢٤٨/٥ ، ٣٣٤٩)

نظر : شرح جرد في فن تصريف شعبة أحمد " جملاوي مصبغة بحلى بصر ط ١ - ٦

د . ج - معجمه بحريه كبير شويبير بحصو د . تركي بصيني مؤسسة بوسنة بيروت - ٩٥
٥٥ من ٣٩ وما بعد

(٥) انظر : شرح الوصفي على الكافية ٣/٢٤٩ ،

(٦) الإيضاح في مسائل الخلاف للأبياري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مكتبة المصروفة - بيروت - ١٩٨٧ م) المسألة ٩٥ - ٦٧٤/٣ .

و تثني ثنية هي بمعنى دون المطلق ومن ذلك قوله تعالى : " فقد صفت هديكما " وقوله : " وسارقة فاقطعوا أيديهما " (٢) . ومن هذا الضرب أيضاً تثنية " المصمر والمبهم الناقص مثل : هما وهذان ولذان " وهذه مفردة معناه يمشي (٣)

هـ - ورد عند ابن الشجري تقسيم ثلاثي أيضاً سنية ، ولكنه أوضح وأوفى مما سبق قال : " والتثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب : تثنية لفظية ، وتثنية معنوية وورد بالقطر الجمع ، وتثنية لمضية كان حقها لتكرير بالعطف .

هـ الضرب الأول عليه معظم الكلام ، كقولك في رجل : رجلان ، وفي

زيد : زيدان

و ضرب لثاني تثنية حذرة ما في الجسد كالألف و لوجه و لنص و يظهر يقول ضربت رموس الرجلين ، وشققت بطون لحمين فنجمع و بت بريد ريسين و بطنين ومن ذلك في التبريل هوبه حن ثوبه " فقد صفت فتوبكما " و جرو على هذا السنن في المنفصل عن الجسد ، فقالوا : مد اليه في أعماركما ، وسأ به في آجالكما ، ومن العرب من يعطى هذا كله حقه من التثنية فيقولون : ضربت ريسيهما ، وشققت بطنيهما (٤) .

وقد ذكر ابن الشجري في سبق مجلس ورود لاستعمال المشهور بجمع في هـ ضرب لثاني بدلاً من التثنية - أنه ستجس لثاني التثنية والجمع من ستارب كما عنه أيضاً تنجب الكراهة اللفظية ، وذلك لأنه لو قيل : ما أحسن وجهي لرجلين فكأنه سبكون كجمع في سم و حذ بين تثنتين ، لذا استعملوا سبكن بضمسين

١ - محرم

٢ - بديع

٣ - نظر : كند بشار في نحو عبيد ، بمعنى تحقيق دكتور هادي مصر مطبعة لا شدة

ط ٣١٧ - ٣١٨

٤ - ابن الشجري ، تحقيق الدكتور محمود لطاحي (مكتبة الخاضعي بالقاهرة ط ١ - ١٩٩٧ م) - مجلس الثاني - ١٥/١ ، ١٦ .

ويضاف إلى ذلك أن اليمين مأمون في استعمال الجمع هنا أيضاً، ومن أجل هذا تكون التشبة واحدة فيما كان في الحسد منه اثنان إذا كان المضاف إليه مثنى نحو: «فأنت عبيتهما» لأنك لو قلت: «أعينهما» بالجمع، لا لتبس بأنت أوفعت لعمى بالأربع.

وأما الضرب الثالث من ضروب التشبة عند ابن الشجري، فهو تشبة التعليل كالأبيون للأب ولأم و تميمين لقمير و شمس^(١)

وإذا كان ثمة تعليق عابر عن ما سبق فهو أننا نلاحظ أن من مظاهر علاقة اللفظ بالمعنى الصرفي هنا نحوه اللغة إلى التغليب عند تشبة محتملي اللفظين واختيار أحدهما، وكذلك الميل إلى التخميم وتجنب الكراهة اللفظية عند اجتماع تشبيهي في متضايفين، ومن البين أن الجانب اللفظي له أثر واضح ومحمول هنا.

٢ - ورد في الجمع ما يلي

أ - قال سيبويه: «هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التانيث، وواحد على بانه ولفظه، وفيه علامات التانيث التي فيه: وذلك قولك لجميع: حلفاء، وحلفاء واحدة، وطرفاء لجميع، وطرفاء واحدة، وبهمى للجميع، وبهمى واحدة»^(٢)

وقال الشنتمري في تفسير هذا: «اعلم أن ما كان من الأجناس فيه الم التانيث مقصورة أو ممدودة، هالباب في واحد أن يكون على لفظ الجميع كقولك: طرفاء وحلفاء وبهمى وشكاعى. فإذا أردنا الواحد من هذا الجنس قلنا: طرفاء واحدة... ولم يجوز إدخال الهاء عنها كما قيل في واحد النحل: نخلة، لأن كون الم التانيث فيها يمنع من دخول هاء التانيث لئلا يحتج تأنيثان، هاكنموا بما فيه من لتأنيث وبنلوا الواحد بالوصف»^(٣)

(١) انظر السابق ١٧/١، ١٨، وكتاب ٤٨/٢

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١٨/١، ١٩.

(٣) كتاب ٥٩٦/٢.

(٤) انظر في تفسير كتاب سيبويه للأعلام شنتمري ١٢٢/٢.

ولعلنا نلاحظ هنا وجود ما يسمى «تعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد»^(١) فحلفاء هنا مثلاً لفظ صالح للمفرد والجمع، كما يُبحاً في تنسيق من هذين المعنيين الصريحيين فيه إلى نعت المفرد، ومن الحديد بالذكر أن هذا التعدد الوظيفي للمبني الواحد يشبه إلى حد كبير المشترك اللفظي، حتى إننا يمكن أن نسميه «مشترك الوحدة الصرفية»، ومن أوجه الاحتلاف المهمة بين النوعين أن المعنى الوظيفي في النوع الأول صرفي، أما في النوع الثاني فهو معجمي، وأن المعنى في النوع الأول قد يكون وحدة صرفية مسبوقة أو غير مستبقة أما في النوع الثاني فالمبني فيه دائماً وحدة مستقلة، أي كلمة.

ب - جاء في «الكتاب» أيضاً: «هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عنه واحد، ولكنه بمنزلة قوم ونمر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحد، وذلك قولك: ركب وسفر... ومثل ذلك: طائر وطير، وصاحب وصحب»^(٢)

وقال الشنتمري في شرح هذا: «ذكر في هذا الباب أن قولهم في جمع «فاعل»: فَعَلْ، ليس بتكسير، وإنما هو اسم للجمع كقولهم: ركب وصحب وشرب، وكذلك: (سفر) في جمع (مسافر). وقال الأخفش هو مكسر»^(٣).

ج - ذكر ابن السراج في «باب ما جمع على المعنى لا اللفظ» أن من هذا نحو: مرضى وهلكى، فقد جمع على (فعل) لأنه أشبه: قتلى وجرحى، ووجه الشبه أن المفرد من كل منهما بمعنى اسم المفعول^(٤)، قال الخليل: «إنما قتلوا: مرضى وهلكى وموتى وجرحى وأشياء ذلك، لأن ذلك أمر يُستلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى. وقد قتلوا: هلاك وهالكون، فجاءوا به على قياس هذا البناء على الأصل، فلم يكسروه على المعنى إذ كان بمنزلة (جالس) في البناء وفي الفعل»^(٥).

نصر سنة عربية معناه ومبناه ١٢ - ١٣

٢ كتاب ٢٢٤

٣ انظر في تفسير كتاب سيبويه ١٤٠/٣، ١٤١، والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد حميد المقلبي (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢) ٢١/٢.

نصر السابق ٢٧/٢

٤ كتاب ٢٨٢

وثمة ملحوظة هنا نود أن تشير إليها فتتمثل في أن اللفظ في هذا الموضع حمل على المعنى فجمع بطريقة معينة، وإلى جانب هذا حمل على القياس في أصل لفظه، فجمع بطريقة أخرى. ومعنى ذلك أن من علاقة اللفظ بالمعنى على مستوى البنية - كما اتضح هنا - لحمل على اللفظ، وتحمل على المعنى، ووجود أحدهما لا يبنى وجود الآخر.

د - الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ أو تقدير اتماقها^(١)

هـ - قسم العيدرة الجمع ثلاثة أقسام :

الأول : جمع في اللفظ والمعنى، ومن ذلك : الزيدون والرجال. والثاني : جمع في اللفظ دون المعنى مثل : « صفت قلوبكم » (وهذا نلاحظ أن هذا لقسم ورد من قبل في المثني باعتبار أنه مثني في المعنى دون اللفظ، والنتيجة واحدة في الحالين). والثالث : جمع في معنى دون اللفظ مثل : أنتم وهم ونحن ولدينا واللاتي، وكذلك كل اسم مفرد يدل على الجمع نحو : الناس والإبن ونعم ونحو^(٢)

(ج) مما يتعلق بالتصغير هذه المسألة.

يصغر اسم الجمع على لفظه ولو كان له واحد من لفظه خلافاً لأبي العباس، تقول في قوم : قويم، وفي رهط : رهيط، وكذلك اسم الجنس يصغر على لفظه أيضاً نحو : « تميز » في « تمر »^(٣)

* * *

(١) انظر شرح لمقدمة بحروليه الكبير ٢١٢/١.

(٢) انظر : كتيب المشكل في النحو ٣٦٨/١، ٢٦٩، ولأشياء والظواهر ٢٨٥، ٢٨٥/٣.

(٣) انظر : إرشاد الصواب (عميق د. رجب عثمان محمد) ٣٨٢/١ ولكت في تفسير كتاب سيوطي

١٤١، ١٤٢/٣

الفصل الأول

أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية

مدخل:

١ البناء بين اللفظ والمعنى:

من المعلوم أن الأعراب هو تغير أو حر لكرم سفا لاختلاف موقعها و اختلاف ما يؤثر فيها في لعممه . وقبل أن نتحدث عن الأعراب وعلامة الأعراب وعلاقتها بالمعنى بآثير وناثر شير إلى النحاة في حديثهم عن البناء وهو قسيم الأعراب . ربطوا بين هيئة اللفظ ومعنى من بعض لوجود لها فلا يستطيع البحث أن يتجاوز هذه المسألة دون أن يتعرض لها سريفا حتى يبين حقيقة البناء ، أي إن حديثنا هنا عن البناء ليس مقصودا لذاته بل لمحاولة الكشف عن صفة تقصية اللفظ والمعنى كما تصورها النحاة .

وإذا كان بناء لروم أحر الكلمة حركة أو سكوتا بغير عزم أو اسلال^٢ فإن الكلمات بناء على هذا تقسيم تنقسم إلى كلمات مفردة وأخرى مبنية و بعض منها ينقسم إلى عدة أقسام باعتبار محسنة^٣

فهو باعتبار أصلته في البناء ينقسم قسمين : ما بناؤه أصلي ، وهو أكثر سميت ، ومن أمثله الضمائر وأسماء الإشارة . وما بناؤه عارض كالمادى المفرد معرفة وهو باعتبار الحكم من حيث الوجوب والحوار ينقسم أيضا قسمين : جائز بناء ويتمش في الأسماء المبهمة المضاعفة في مواضع معينة كبعض الظروف والأحوال المركبة ، والتقسم الثاني بهذا الاعتبار : واجب البناء ويشمل ما سوى نحائر

وهو باعتبار الأفراد والتركيب قسمان كذلك : مفرد ومركب

نظر كتاب ١٣ - ١٥ وشرح المفصل ١ / ٧٣ وشرح الأشموني ١ / ٤٨ ، ٤٩
٢ - لاشموني ١ / ٤٩ ، ٥٠
٣ - الأعراب والبناء بين القدماء والمحدثين (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
عداد مصحف المصحف - ١٩٦٤ م) ٢١١ وما بعدها .

وعنى هذا فالمبنى بصفة خاصة ينحصر فى ثلاثة أنواع من بنية

(أ) الحروف كلها -

(ب) أسماء معينة محددة ، وهى إما مجردة مثل : الصمائر و أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام والشرط ، والظروف ، وبعضها واجب نسب ، وبعضها لا حركية حائر وإما تكون هذه الأسماء مركبة مثل أحد عشر وصباح مساء وما شابههم ونحوهم سواء بصا أو سماء لأفعال ولاصوب أو جاء على صيغة (فعال) بدلالها بمعنيتها مثل نزل سمع من أمر وفجر عنه لمصدر وفسق وعذر فمبين للموت فى الدنيا وطعم وطعم واحد فى الأعلام عبر المصدر

(ج) الأفعال كلها إلا المضارع غير المتصل بـون نسوة أو إحدى نوى التوكيد اتصالاً مباشراً ،

وأما المعرب فهو ما سوى ذلك ، ويشمل شيئين : ما خرج عن نطاق الأسماء المحددة فى البناء ، والفعل المتصارع بالقيء السابق ،

ولذى يعنى فى هذا الشأن أن النحاة - على الراى المشهور - عدوا البناء أصلاً فى الحروف والأفعال كما عدوا لإعرب أصلاً فى الأسماء ؛ لئلا يحاولوا أن يفسروا سبب بناء ما جاء مبني من الأسماء ، وأن يبحثوا عن علة تمسك ما جاء معرباً من الأفعال (٣) .

وقد اختلفوا كثيراً فى تحديد عمل البناء على وجه العموم ، حتى إن خلافهم فى هذا وصل فيه عدد العلل التى ذكرت - كما نقل للسيوطى عن ابن النحاس - إلى إحدى عشرة علة هى :

١- شبه الحرف ،

٢- تضمن معنى الحرف ،

(١) انظر شرح المعصّل ٨٤/٣ ، وشرح البرقى على الكافية ١٠٧/٢ - ١١٦ ، وشرح تسهيل لايى صفت

٤٢٠ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ،

(٢) انظر : المعصّب ١/٢ ، ٨٠ ، ٤٠ ، والجمع فى النحو لرحاوى ، تحقيق الدكتور على توفيق احمد (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١٩٩٦ م) ٢٦٠ ، ٢٦١ ، وشرح ابن عسّار ٢٧/١ ، ٤٠ .

٣- الوقوع موقع مبنى ، وحق الرمحشرى من هذه أسماء لأفعال

٤- مبنية المبنى -

٥- الإضافة إلى مبنى -

٦- الخروج عن نصير كـ ، (أى) لموصولة لعدد صد صلها من عر طول

٧- تنزل ثكنة منزلة لصدر من لعمر كخمسة هى خمسة عشر) وعمل فى

(بعض)

٨- عدم لعقد و تركيب وعنى بذلك بناء لأفعال وحروف بهجاء نحو ساء

٩- ثاء وسمااء لعمر فى نحو واحد ثلث ثلاثة كسب كى مالم يعنى

ويعم يركب

٩- جعل الرمحشرى علة بناء المبادى وقوعه موقع ما أشبه ما لا يمكن له .

ودلت أن المبادى واقع موقع كاف (أدعوك) التى تشبه كاف (ذاك) وهى لا يمكن لها . ووجه الشبه بين الكافين اشتراكهما فى الخطاب .

١٠- لإضافة إلى ما أشبه ما لا يمكن له ، وذلك كالمصروف إلى (إذ) فى نحو

يومئذ

١- تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكد بالنونين . وهذا

أحد لتعيين فى كل منهما .

وكن هذه العلل موحدة ، إلا الإضافة إلى المبنى فإنها محوذة (١) .

وهم هذه العلل فيما يختص بالأسماء من وجهة نظرنا - العتان الأوليان :

مشبهه لحرف وبصير معناه وترجع أهميتهما هنا لتبيين ، أولهما : أنهما هما انتشار من أحدهما جاء حديثنا فى هذا الموضوع عن لبناء ، وذلك لأنهما يدوران حول هيئة النمط ومحاولة تفسيرها بالرجوع إلى اللفظ أو المعنى . والنسب الثانى

١- صدر لأشهره بصير ٣ ٥ ٥٢ وهذا يشير بصير من مر على بيده معهما بى ركوب معصية وبصير من بصير بى لعن بىاء لأسماء كثيرة لا يمكن انظر حصص ٢ ٢٣ ٢٥

من إعادة النظر في هاتين العنتين دون غيرهما - من منطلق رؤية لبحث الحاصلة ،
ونف بهما من أهمية عند النحاة أيضاً (١) قد تقود إلى تصور مقارب لنصواب هي
حد الصدق .

وستتحدث عن كل واحدة من هاتين العنتين من خلال نظر النحاة أولاً ثم
نعتب برأيي فيما بعد وسنرى لى لى الحديث هـ منصب فى المقام الأول
على البناء الأصلي دون غيره لأهميته .

أولاً - البناء لمشبهة الحرف :

المشابهة أشهر علة لبناء فى النحو العربى ، وتكاد تكون هى العلة الرجحة
التي اتفق عليها كثير من النحاة وأرجعوا إليها وحدها سبب بناء لأسماء (٢) . وأهم
وجوه شبه الاسم للحرف المؤدية للبناء هى :

(أ) الشبه الوصفي :

وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين كـ هو الشأن فى معظم
الحروف ، وذلك كالتاء فى (ضربت) و " نا " فى (أكرمنا) (٣) .

(ب) الشبه المعنوي :

وهو أن يشبه لاسم لحرف فى أن يؤدي معنى أصله أن يؤدي بالحرف ، سوء
أكان لهذا المعنى حرف موضوع كـ فى مشابهة أسماء الشرط والاستفهام للحرفين
(إن) ولهمزة . أم لم يوضع لهذا المعنى حرف كما فى مشابهة أسماء لإشارة لمعنى
حرف إشارة لم يوضع .

(ج) الشبه الاستعمالي :

وهو أن يشبه لاسم لحرف فى طريقة استعماله ، بأن يعمل ولا يعمل فيه
غيره . وهذا الشبه خاص بأسماء الأفعال . وألحق بعض النحاة بهذا النوع الشبه

(١) انظر ، الأشباه والنظائر ٢/ ٥٢ ، ٥٣ ، ومثل أيضاً اسرار العيوب للأبياري ، على تصحيحه محمد
بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمى لعربى دمشق ١٩٩٥ م) ٣٠ .

(٢) انظر ، الأشباه والنظائر ٢/ ٥٢ ، ٥٣ والإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ٢٠١ .

(٣) انظر همع لهوامع ١/ ٥٢ .

بمعنوى ، وهو خاص بالصعائر ، ويقصد به عدم تصرفها فى لفظ بوجه
تصغير والوصف (١) .

(د) تشبه الافتقارى :

وهو أن يمتنع الاسم إلى الجملة بعده افتقاراً لازماً لشدة إبهامه هيئته بذلك
الحرف فى فتقاره الشديد إلى ما بعده . ويوجد هذا الشبه فى الأسماء الموصولة
و الحروف الوجبة الإضافية إلى الجمل كإذا وإذا (٢) ، وكذلك فيما يشبهها فى
لافتقار مما لا يدرم البناء ولا يضاف إلى الجمل سواء كان طرفاً مثل قبل وبعد ، أو
بم يكن كذلك نحو : غير ومثل (٣) .

هذا هو رأي النحاة فى تميل البناء بالمشابهة على وجه الإجمال . ونحن
نفسه بعد إصافة هذه الملحوظات

١- أن ابن هشام أدخل الشبه الافتقارى فى الشبه الاستعمالي وجعلهما نوعاً
واحداً لعدم وجود اختلاف كبير بينهما (٤) ، ونحن نؤيد ذلك ، وبذا تكون وجوه
مشابهة الاسم المبني للحرف فى نظر البحث ثلاثة فقط هى : تشبه الوضعى ،
وشبه المعنوي ، والشبه الاستعمالي .

٢- أن كل الأسماء المبنية التى نتحدث عنها هنا - باستثناء المركبات - لا
تخرج من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث عند كثير من الدارسين - رغم
خلافهم فيما بينهم فى ذلك - عن قسم مستقل من أقسام الكلم له خصائصه

ذكر فى تميل بناء الصمير أسباب أخرى من أهمها استمواؤه باختلاف ألفاظه عن الإعراب : حيث
يوجد للمرفوع المذخه - كفى وأنت - ولمصوب المذخه نحو : إياه وإياك ، كما يوجد للمجرور أيضاً
المذخه ، كـ كتب مشتركه مع بعض مصوب . انظر شرح سبيلنا لابن مالك ١٦ وحاشيته
ص ١٠١ .

(١) انظر شرح بر عمير ٢ ، ٣ ، وشرح لأسموس ٥١ ، ٥٢ .

(٢) انظر شرح برصلى على لكهيه ٣ ، ٨ ، ٨٢ وشرح لسبيلنا لابن مالك ٢٠٦ ، ٢٠٢ .

(٣) انشأه ودورها فى التراث المعنوي (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - إعداد
محمد عبد الفتاح الممرادى - ١٩٩٥ م) ٥١ ، ٥٢ والإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ٢٠٨ -

(٤) انظر ، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٥٠ ، ٥٢ .

التمييزة أو - على الأقل - وضعت تحت قسم آخر جديد (١) ، وهذا امر له دلالة وتبين ذلك على النحو التالي :

(أ) فمن المبهيات السابقة ما ينتمى إلى ما سمي بقسم " الصمير " وهو يشمل : الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصولة ، وقد كان من أسباب جمع هذه لأسماء قسم مسبقاً شكلها المتمثل في حمورها وبقدرها إلى لصيغة والاصول الاشتقاقية وهذا يؤكد شبهة بالحروف لمطابقة بالاصفة إلى مشابهتها بها معنى من حيث إن المعاني التي تؤديها حقها أن تؤدي بالحروف في الأصل (٢) .

(ب) يبقى من الأسماء السابقة المعنوية الظروف وأسماء الأفعال ، وكل منهما عوَج معدحة خاصة أيضاً في كثير من الدراسات الحديثة فالظروف وضعت في قسم مستقل من أقسام الكلم عند الدكتور تمام حسن ، وأسماء الأفعال خرجت عند من إظهار الأسماء ووضعت مع بعض الكلمات الأخرى في قسم مستقل يسمى " الحروف " (٣) . وهذا التقسيم الجديد ما كان يحدث لو لم تكن مثل هذه الكلمات لها خصائص مميزة من أبرزها أنها كلمات مسكوكة ثابتة الشكل ، وهذا يقربها من الحروف .

٣- نستنتج مما سبق أن شكل هذه المبهيات وهيئتها اللفظية ثابتة ودلالاتها التي تشابه كثيراً مع نوع دلالة لحروف ، مما يعنى - على الأقل - وجود سمات خاصة بها تجعلها بحسب إلى حد ما عن سمات غيرها من الأسماء . نستنتج أن كل هذا يؤكد أن ثمة مشابهة واضحة بين هذه الأسماء المعنوية والحروف جعلتها تأتي في شكلها على نمط هيئة الحروف اللفظية التي من أبرزها البناء ، وإذن لا نرى بامتناع من قبول تعليل الوحدة لبناء الأسماء لسبب مشابهة لحروف ، وهذا في الحقيقة يعنى أن يدعى هذا أثر شكك متمثلاً في ثبات هيئة الحروف المص من حيث وجود علامة محددة أو عدمها ، وهذا الثبات معلن أو مفسر بمؤثر ممتزج هو مشابهة الحروف . وهنا نسأل :

ما حقيقة هذه المشابهة ، أمى ترجع إلى اللفظ فتكون لفظية ؟ أم ترجع إلى معنى فصيحها ، بأنها معنوية ؟

وللإجابة على هذا السؤال نذكر أولاً أننا قد استقرينا كما ذكرنا على جمع أنواع لمشابهة فيما سبق ثلاثة ففص هي : الشبه الوضعي ، والشبه الاستعمالي ، والشبه المعنوي ، ومن البين أن الشبه الوضعي والشبه الاستعمالي - بشبهه غير ذاتي - ترجعان إلى اللفظ فهم من لفظ لا لهما بحتصن بالهيئة وشكل الكلمات مستقيمة أو متفاعلة في التركيب ، وغنى عن الذكر أيضاً أن يقول إن لشبه المعنوي ترجع إلى المعنى .

يسمى مما سبق لشبه الاستعمالي الذي يقصد به " الافتقار " . وأرى أن هذا لافتقار مسائله تناجح بين كونها لمصية وكونها معنوية إذ بها تتصل بكل منهما . وبناء على هذا التقسيم تكون مشابهة الاسم للحرف في هذا السياق يغلب عليها أن تكون لفظية .

ونسبغة لمهمة من نود أن نخرج بها من كل ما سبق هي من مشابهة لاسم للحرف تشير لفظي عائناً معنوي أحببنا وهذا التأثير له أثر لفظي شكلي على الأسماء المذكورة آنفاً متمثل في البناء .

ثالث - البناء لتضمن معنى الحرف وحقيقته

وجه النجاة البناء لتضمن معنى الحرف في نوعين ، أولهما لأسماء حميرة مثل أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام (١) ، والسبب الحقيقي للبناء في هذا النوع ما هو الشبه المعنوي - وقد تحدثنا عنه - غير أنه عبر عنه بطريقة أخرى وما سوح لثاني فهو الأسماء المركبة (٢) ، وهذا ما نود أن نتحدث عنه هنا

نشر : شرح لعقيل لابن يعين ١٣٦/٣ والعصائص ٨٥/٣ .
عبر : مع الهوامع ٥٨/٤ ، ٥٩ ، ٣٠٩/٥ .

(١) نظر أثر أقسام الكلام في لجمعة نغربية (مؤسسة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، إعداد : محمد الرفاعي ١٩٩٢ م ١٨٩) .

(٢) انظر : اللغة العربية معانها ومبانيها ١٠٨ - ١١١ وانظر أيضاً من أسرار اللغة ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٣) انظر : اللغة نغربية معانها ومبانيها ١١٣ - ١٢٢ .

وبناء على ذلك نشير أولاً إلى أن المركب المبنى لتصميمه معنى الحرف له صورتان ، الأولى : أن يبني الجزء الأول فقط ويمرّب الثاني كما في الأعلام مثل حصرموت ومعديكرب وقاليقلا ، وفي هذه الحال لا يوجد تضمن لمعنى الحرف ، والصورة الثانية - وهي التي فسرها البناء بمثل هذا التصميم - أن يبني الاسمين معاً مع جواز إعراب الثاني بالإضافة ، وهذا الجواز خاص بالموضعين الثاني والثالث فقط من الموضوع الآتية التي تمثل أهم الأبواب التي توجد فيها هذه الصورة من المركب المبنى ، وهي تشمل :

١- العدد مثل : أحد عشر وما شابهه من العدد المركب .

٢- الحال نحو : نقيته كمّة كمّة ، أي متواجهين ، ولقيته صخره بخرة طاهرين ، وتفرقوا شذر مذّر ، أي متشترين ، ودهبو ، أيدي سبا وأيدي سبا متفرقين ، وهو جاري بيت بيت ، أي ملاصقاً ، ووقع الأمر بين بين ، أي وسعاً وستقط بين بين ، أي بين العي والميت .

٣- الظرف ، ومنه : أثبته صباح مساء ، ويوم يوم ، وحين حين^(١) .

٤- لا لئاهية للجنس سوء في ذلك بناء اسمها نفسه وبناء نعت لاسم جوار كما هي نحو : لا رجل ظريف عندك^(٢) .

وتضمن معنى الحرف المؤدى إلى بناء المركب في نظر من رأى ذلك من النحاة يكون في الجزء الثاني منه ، وهذا الحرف لمتضمن معناه غالباً ما يكون حرف العطف : فأصل (أحد عشر) عندهم : أحد وعشر وأصل (صباح مساء) صباحاً فمساء^(٣) ، وقد يكون هذا الحرف المتضمن (من) كما هي : لا رجل في الدار ، فأصله عندهم : لا من رجل في الدار^(٤) .

(١) انظر ، شرح المفصل ١١٢/٤ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٢٢ وشرح الرصنى ١٤٢/٣ - ١٤٥ والإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ٣٠٩ - ٣٢٠

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الرصنى ١٤٢/٢ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجرى ، تحقيق الدكتور محمود الطنحى ٥٢٩/٢

ونحن نوافق على التحليل الذي ذكره النحاة لبناء الجزء الأول في هذه المركبات كلها ، وهو أنه - أي الجزء الأول - «صار بالتركيب كيعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ... وجزء الكلمة لا يعرب لأنه كالصوت»^(١) فهذا تفسير صحيح لا يمكن إنكاره .

وأما تحليل بناء الاسم أو الجزء الثاني يتضمنه معنى الحرف ، فهذا ما لا نرتضيه ؛ لأنه تقدير بعيد متكلف ، وأقرب منه أن نفسر بناء هذا الجزء الثاني بأنه بنى من أجل التركيب أيضاً ولصيرورة كلمتين بكلمة واحدة ، ويؤيد هذا كلام المبرد - مثلاً - عن هذه المركبات في مواضع مختلفة : من ذلك قوله «فأما خمسة عشر في حذف ال تكون خمسة وعشرة فيما حذف لاسم اسماً وحداً حذف واو العطف مغيراً له عن جهته فالزمته البناء لذلك^(٢)» ، فعلى الرغم من أنه يقدر لواء في أصل التركيب ، فإنه لا يجعل تصميمها سبب البناء ، بل سبب البناء - كما ذكر - جعل الاسمين اسماً واحداً والزامهما الفتح لأنه أخف الحركات^(٣) .

وليس هناك أكثر تصريحاً في تفسير المبرد بناء المركب بالتركيب من قوله عن بناء «ذيت وذيت» - وهما كناية عن سحبر - «وم يوضع على الإفراد فدل بيت» .

ذن بناء المركب - من وجهة نظرنا - سببه المقبول هو التركيب في الجرائن لا في الجزء الأول فقط ، بالإضافة إلى تضمن معنى الحرف في الجزء الثاني كما نرى كثير من النحاة ، ويؤكد هذا الفهم أن الفتحة - وهي حركة بناء المركبات هنا عامة - تقترب كثيراً بطول التركيب أو الكلام ، ومن هذا المنطلق أيضاً من الممكن أن نفسر بناء الظروف المبهمة التي تبني بناء راجحاً على الفتح عند الإضافة إلى حمة مصدرة بعمل مبنى نحو قول النابغة

سرى مفصل ٢٠
مفصل ٢٨
نحو سابع ٢٦
نسابق ١٩٣

على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت ألمًا أصحَّ والشيبَ وانزع^(١)

ففى هـ الموضع وما يشبهه، من الممكن أن يقال إن الظرف (حين) بنى
لكونه مع المضاف إليه بعده (الجملة الفعلية) يكون تركيبًا يصبح به الجرآن كأنهما
جزء واحد ، وإن كان الجزء الثانى هنا ليس مبنياً على المتح. وبناء على هـ ، فكما
كان التركيب هنا - وهو نوع من الطول - تفسيراً وتعليلاً للبناء على الافتح ، سنرى
فى مواضع أخرى مختلفة أن النصب سببه أيضاً طول الكلام ، وسنبين ذلك فى
موضعه. وما نخرج به مما سبق أن لتركيب مؤثر لعملى له أثر واضح فى بناء
لمركبات ، وبهذا ينتفى تأثير الدلالة على العطف هنا تماماً .

وخلاصة القول ، إن معظم الأسماء المبنية سبب بنائها فى رأينا أحد
أمرين : مشابهة العرف ، أو التركيب ، وليس ثمة سبب آخر لبنائها فى نظرنا. مع
الأخذ فى الاعتبار أن هذه المشابهة قد تجاوزت حدود الحرف إلى مشابهة مبنى آخر
غيره كما فى تعليل بناء خالفة الأمر بوقوعها موقع فعل الأمر وهو مبنى ، ومثل
ذلك تعليل بناء "صه" و "نرال" بوقوعهما موقع "اسكت" و "انزل"^(٢) ، ولا يخفى
أن هـ بوهوع صرب من المشابهة مقبول بضم لى لثمة لاستعملى لدى ذكره
أنفاً فى اسم المعن عمومًا .

ولا يسمى أن يشعلنا موضع تعليل لبناء واحتفاء وظيفه العلامة لإعرابية فى
لأسماء المبنية أكثر من ذلك ؛ لأن هذا التعليل لا يفيد كثيراً ، وإن كان هناك رأى
يسترض مستدلاً بمثل هذه المبنيات ، أن الة العربية الفصحى تمثل مرحلة متوسطة
بين التزام الحالة الإعرابية وبين (هكذا) التخلص منها^(٣) .

٢- أهمية الإعراب وعلاقته بالمعنى

لم تعط قضية بالبحث والاهتمام فى النحو قديماً وحديثاً مثل ما حظيت به
قضية الإعراب والعلامة الإعرابية ، يدل على ذلك كثرة المؤلفات والدراسات

(١) انظر مع لهو مع ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ .

(٢) انظر كشف المشكل فى النحو للمعيدة المسمى ١٨٩/٢

(٣) دراسات نقدية فى النحو العربي للدكتور عبدالرحمن أيوب ٢٢ .

الحديثة حول هذه القضية بصور مختلفة ومن زوايا متعددة^(١) والسبب فى هذا
فى رأينا يرجع إلى ما يلى :

١- أن العلامة الإعرابية قرينة مهمة من القرائن التى تعين على تحديد
معنى الوظيفة للكلمة فى الجملة وهذا غاية التحليل النحوى .

٢- كون هذه القرينة لفظية - رغم تصاهر القرائن كلها واستوائها لفظية
ومعنوية^(٢) - يجعل دلالتها أكثر وضوحاً ، أو - على الأقل - أكثر جذباً للانتباه
لها عن غيرها فى كثير من الأحيان .

٣- مبالغة المعاة الشديدة فى الاحتماء بهذه العلامة ووظيفتها حتى جعلوا
أعراب فى كثير من نصوصهم مرادفاً لعلم النحو^(٣) .

من أهم الدراسات الحديثة التى كان لإعراب موضوعها و محوراً أساسياً فيها ما يلى :

١- إحياء النحو للاستناد إبراهيم مصطفى (مصلحة لجنة التأليف والترجمة والنشر -
القاهرة - ١٩٥١) .

٢- من أسرار الة للدكتور إبراهيم أبس (صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥١ م) .

٣- الإعراب و ليه بين القدماء والمحدثين (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة -
١٩٦٤) .

٤- لظواهر النحوية فى التراث النحوى ، الجزء الأول - لظواهر التركيبية ، تأليف الدكتور على
أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - ط ١ - ١٩٦٨ م) .

٥- أصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب (صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٣ م) .

٦- أبحاث فى الة لعربية ، للدكتور داود عبده (مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٣ م) .

٧- العلامة الإعرابية فى لجة بين القدماء والمحدثين ، للدكتور محمد حماسة عبد المطيط (طبع أول
مرة سنة ١٩٨٤ م) .

٨- إعراب و التركيب بين الشكل والنسبة ، دراسة تفسيرية ، تأليف الدكتور محمود شرف الدين
(القاهرة - دار مرجى - ١٩٨٤ م) .

٩- نظرة فى قرينة الإعراب فى الدراسات النحوية القديمة والحديثة ، للدكتور محمد صلاح الدين
بكر (حوليات كلية الأدب بجامعة الكويت - الرسالة العشرون - الحولية الخامسة - ١٩٨٤ م) .

١٠- إعراب محاولة جديدة لاكتفاء الظاهرة لأحمد حطوط (بيروت - شركة المطبوعات للتوزيع
والنشر - ١٩٩٢ م) .

١١- ظاهرة إعراب فى النحو وتطبيقاتها فى القرآن الكريم للدكتور أحمد سليمان ياقوت (لاسيكردية
- دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٣ م) .

١٢- نحو و النحو ودلالة الإعراب على المعنى لمراجع عبد القادر بالقاسم (مخطوطات جامعة
هاريسون بعاوى ليبيا - دت) .

نظر : الة العربية معانيها ومبانيها ٢٣٢

نظر : علامة الإعرابية فى لجة بين القديم والحديث ٢١٧ ، ٢٢٢ .

ولاشك أن العلامة لإعرابية مظهر أو أثر شكلي له علاقة قوية بالمعنى ، لد
هي تعد من أهم الحواب في قضية اللفظ والمعنى (١) . وعلاقة العلامة لإعرابية
بالمعنى لها جانبان :

الجانب الأول علاقة استدلال وتأثير تنطلق من العلامة. وذلك حينما تميز
بين المعاني النحوية المحتملة - كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر وما شابهها
- وتكون محددة سميًا لأنها مقروعة أو مسموعة ، وهي مؤثرة بما نحدد من معنى .
ويوجد هذا النوع من العلاقة في مستوى الكلام المضبوط ، المقروء أو المسموع ،
كأن نقرأ أو نسمع هذه الجملة : ضرب محمد عليًا .

والجانب الثاني من العلاقة يتمثل في تأثير تحديد نوع العلامة بالمعنى ، أي
أن للمعنى هنا هو الذي يؤثر في لعلامه فيجمعها مستقرة في شكل معين كالصه
مثلاً ، ويشتق هذا الجانب من العلاقة في مستويين :

مستوى الكلام غير المضبوط كأن نقرأ في نص ما هذه الجملة : " أحب
لهائس الأمل " - من غير ضبط - فنفهم المعنى ونذكر حقيقة العلاقة بين
اليدئس و الأمل . ويرتب عن هذا أن نصب الأول لأنه مفعول ورفع لئاس
لأنه فاعل. والمستوى الثاني لهذا الجانب من الممكن أن يوجد في التنظير لربط
العلامات بدلالات معينة ومحاولة وضع صوابط دلالية لذلك ومن ثم يكون لأعراب
هنا متأثرًا والمؤثر في تحديده هو المعنى .

ومن البين أن العلاقة بين الإعراب والمعنى في الجانب الأول، علاقة بسمية
غير معقدة ما دام الجهد المبذول في إدراكها والاستفادة منها محدودًا حيث يستدل
بالعلامة - وهي شديدة الوضوح - مباشرة على المعنى الوظيفي كما في المثال
السابق الأول (ضرب محمد عليًا) . أما إذ تعددت احتمالات العلامة الواحدة ، فقد
يتضاعف الجهد للوصول إلى المعنى ، وذلك كأن تحتل علامة النصب - مثلاً -
هي سياق ما : الحالبة والتمييز وما يقترب منهما ، أي إن الصعوبة هنا حينما توجد
تكمين في الانتقال داخل احتمالات الحالة الواحدة .

(١) انظر فصول (للمجلد السادس المند لأون ١٩٨٥ م) ٢٢

وأما الجانب الثاني بمستوياته فالعلاقة فيه أصلها أن يكون فيها شيء من
التعقيد والصعوبة بصفة عامة؛ وذلك لأننا هي مثل هذا الموضوع نتقل من المعنى
غير المحسوس - وهو المعنى الوظيفي - ونستدل به على الشكل الذي ينبغي أن
يتحدد من خلال هذا الاستدلال ، ويدل على هذه الصعوبة أن طرفي العلاقة
يأخذ ن صورًا مختلفة من الاحتمال والتعدد ؛ فالمعنى من ناحية القول أن نتحدث
عن احتمالات تعدده ، والشكل - وهو العلامة الإعرابية - متعدد محتمل للرفع أو
النصب أو الجر أو الجرم .

وسنحاول فيما يلي أن نتحدث عن الجانب الثاني من العلاقة بين العلامة
الإعرابية والمعنى من خلال المستوى التنظيري لربط العلامات بدلالات معينة ،
ولكن قبل أن نبدأ في هذا نود أن نبين حقيقة المعنى الذي نتقل منه إلى حصر
شكل في علامة معينة ، أي المعنى الذي يدلنا على الإعراب .

٣- حقيقة المعنى الذي يدل على الإعراب :

أشرنا من قبل إلى أن معنى النحو هو وظيفة المبني عن مستوى النظام
نحوي ، أي أنه معنى وظيفي ، وإذا كان الأمر كذلك ، فمن الطبيعي أن يكون معنى
لإعراب معنى وظيفيًا أيضًا ، وهذا واضح إذا دلنا الإعراب على هذا المعنى بطريق
مباشر كما هي كثير من أمثلة الجانب الأول الذي أشرنا إليه من العلاقة بين
لإعراب والمعنى خاصة ، وبذلك يصبح معنى عبارة " الإعراب فرع المعنى " في
هذه الحال ؛ الإعراب فرع المعنى الوظيفي ، بمعنى أن المعنى الوظيفي مدلول
عنه بالإعراب .

ولكن هل ينسحب هذا الحكم أيضًا على الحالة التي يدل فيها المعنى على
لإعراب فيصح أن نقول إن الإعراب فيها فرع المعنى الوظيفي ؟ فهل المعنى حقًا
في هذه الحال هو المعنى الوظيفي أيضًا أو أنه شيء آخر ؟

في راجع أن المعنى الذي يدل على الإعراب ليس هو المعنى الوظيفي فقط
بل هو المعنى الوظيفي مضافًا إليه المعنى المعجمي أحيانًا ، وذلك حينما
يكون من الصعب الوصول إلى الإعراب بالاعتماد على المعنى الوظيفي وحده ، بل
يكون من المحتمل لأجل ذلك اللجوء إلى المعنى المعجمي. وقد ورد عند ابن هشام

أمثلة محتلمة لهذا ، منها ما ورد في قوله : « وسألى أبو حيان وقد عرض
 اجتماعنا - علام عظم » بحقلد » من قول زهير : (١)

تقى نقي لم يُكْثِر غيمةً بنهكة ذي قرين ولا بحُلمٍ

فقت . حتى أعرف ما الحقلد ، فنظريه فإذا هو سيق الحلق ، فقلت : هو
 معطوف على شيء متوهم ؛ إذ المعنى ليس بمكثّر غيمة ، فاستمظّم ذلك (٢) .

وكلام ابن هشام هنا في غاية الوضوح في الدلالة على أهمية المعنى
 المعجمي في تحديد الإعراب ، يؤكد ذلك حرصه على الرجوع إلى هذا المعنى
 بقوله « حتى أعرف ما الحقلد ، فنظريه فإذا هو سيق الحلق » ، ومن هذا تمكن من
 أن يقول إنه معطوف على التوهم

ومن الأمثلة لأخرى هي هذا تصدد عبد ابن هشام أيضاً إعراب "كلالة"
 في قوله تعالى : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ﴾ (٣) ؛ حيث إنه بعد أن بين ضرورة
 فهم معنى هذه الكلمة لبيان إعرابها ، ذكر أنها يمكن أن تعرب على خمسة وجوه بناءً
 على ثلاثة ممان معجمية مختلفة :

١- فإذا كانت بمعنى الورثة إذا لم يكن فيهم أب هما علا ولا ابن هما سفل ؛
 فهي على تقدير مضاف ، أي ذا كلالة ، وهو إما حال من ضمير " يورث " و " كان
 حيثنأ ناقصة أو تامة ، وإما خبر و " يورث " (٤) صفة .

٢- وإذا كانت بمعنى : الميت الذي لم يترك ولداً ولا والدًا ، فهي أيضاً حال
 أو خبر ولكن من غير تقدير مضاف .

(١) نهكة النفس والإصرار ، وانعنى أنه لم يكثّر غيمة بظن قرابته وأحد ما لهم ، وأنه ليس بيهيل
 سيق الحلق ، انظر : شرح شعر زهير بن أبي سلمى لأبي العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين
 هياوي (دار الفكر - دمشق - ١٩٩٦ م) ١٦٩

(٢) نفس بنيب ٥٣٨/٣ .

(٣) سورة النساء الآية ١٢ .

(٤) في هذا العمل أكثر من هراة انظر إملاء ما من به الوجود لمعكزي (دار الكتب العلمية - بيروت ط ١
 ١٩٧٩ م) ١٢٠/١ والكشاف لرمعشري (دار الريان ودار الكتاب العربي ط ٢ - ١٩٨٧ م) ١٨٥/١

المبحث الأول دلالة العلامة الإعرابية في الاسم

عرض لأهم الآراء في معالجة دلالات العلامة الإعرابية في الاسم :

قبل أن نتحدث عن الاتجاهات الخاصة بمعالجة دلالات الإعراب في الأسماء،
 نشير أولاً إلى أن البحث يتفق مع ما استقر عليه رأى كثير من المحدثين من أن
 لعلامة الإعرابية ما هي إلا قرينة من قرائن متعددة تتعاون معاً في سبيل تحديد
 معنى الوظيفي ، فدورها إذن محدود لا ينبغي أن يبالغ فيه (١) كما هو الحال عند
 سعاة القدماء حيث حملوا هذه العلامة وحدها عبء تحديد معنى الجملة ، وهي
 بمقابل أيضاً لا ينبغي أن ينكر أو يجعل أثر العلامة دلاليًا بالاعتماد على التعسف
 والمغالطة سواء أكان هذا الإنكار جزئياً خاصاً بحالة معينة - كما رأى الأستاذ
 برهيم مصطفي في المنحة حيث نها عنه لا دلالة وظيفية لها (٢) - أم كان بكاراً
 كلياً مطلقاً للعلامات كلها كما رأى قطرب قديماً (٣) والدكتور إبراهيم أنيس حديثاً
 : « من سم لهما ، كالدكتور فؤاد ترزي والدكتور أنيس فريحة وغيرهما (٤)

أما هذه الاتجاهات والآراء الخاصة بمعالجة هذه دلالات في الأسماء فهي
 كثيرة وسنكتفي بعرضها دون مدحشها لأنها في عدلت ، ما أن تكون قد توفقت
 وفي الاحالة على مصدر ما بكى وأما لا تكون قد توفقت وهي هذه الحال لا

انظر ، اللغة العربية مصداقاً ومبداً ٢٠٢ ، ولعلامة الإعرابية في الجملة ٢٨٤ - ٢٩٢ ، ونظرة في
 قسرة الأعراب ٣٣ - ٣٧ .

انظر إحياء النحو ٧٨ وما بعدها .

انظر لا يصد في عن نحو سرحاني ٢٠٠٠ .

انظر في سمر سعة ٣٢٥ - ٣٢٢ ولعلامة الإعرابية في جمعة طبعه دار عريم - القاهرة
 ٢٠٠٢ ٣٦ - ٣٧٥

بعيننا إلا عرضها وذكر تحليلنا للدلالات بعد ذلك الذي يعبر عن وجهة نظرنا فيما
ذكره . وهذه الاتجاهات والآراء يمكن عرضها على النحو التالي :

١- رأي النحاة القدماء وأهم ما فيه أنه يشمل اتجاهين مهمين : الأول يرى
أن الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، وممن يرى
هذا الزمخشري^(١) والإسكرايني^(٢) والاتجاه الثاني يرى أن الرفع علم العمدة
ونصب علم بقصة ، والجر علم لما هو قصة عن طريق حرف ، وممن يرى هذا
لرحسى وس مالت^(٣) فكل علامة عند هؤلاء كلمة سمع على معنى أصله ولكن قد
تشبعت في هذه العلامة أكثر من معنى على سبيل تقريب وتشبيح
لقبة «العلامات»^(٤).

٢- رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى وهو يرى أن الصيغة علم الإسناد وكسرة
علم الإضافة ، وأما سبعة فهي حركة حصة مستحقة لها لعنتها من حيث
دلالة على أي معنى^(٥).

٣- رأى هنري فليش ، ويعبر عنه قوله : « التركيب هو مجال الوظائف ، وهذه
الوظائف تتطلب لمعرفة محددة شكلي أي علامة وبعدم حالات لإعراب هذه
العلامة ، فالرفع : هو المحدد الشكلي لأركان الجملة : المسند إليه والمسند ،
والجر : هو المحدد الشكلي للوظائف ذات التعلق بالاسم ، وهو المضاف إليه ، غير
أننا نجد كذلك حالات الجر إثر جميع الأدوات (لحروف) ، وهو ما يؤدي إلى وجود
وظيفة المفعول به غير المباشر في موقع المجرور ، والنصب : يقدم المحددات
شكلية للوظائف ذات العلاقة بالمعنى وهي مفعول لأفعال ، غير أن هذا ليس
عس إطلاقه »^(٦).

(١) انظر : شرح المعامل ابن يعيش ١ / ٧١ - ٧٢ .

(٢) انظر : إنياب الإعراب للإسكرايني ٤٩٩ .

(٣) انظر : شرح برصبي ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ وشرح تسيير ٢٦٥ .

(٤) انظر : علامة الاعراب في الجملة ٢٣٤ - ٢٣٧ .

(٥) انظر : إحياء النحو ٥٣ ، وعلامة لاعربية في الجملة ٣٥١ - ٣٥٤ وذاكرة الإعراب
وتطبيقها ٧٦ ، ٧٧ .

لعرية المعجمي : سمع في بناء لغوي ، يعرب ويعقوب ويصديح بكتور عبد نصبور شاهين (مكتبة
الشباب - القاهرة - ١٩٩٧ م) ٢٥١ .

٢ - وإذا كانت بمعنى القراءة فهي معمول لأجله^(١) .

ونستطيع نحن - كما يستطيع أي ناظر في ديوان شعر قديم على وجه
خصوص - أن نأتي بأمثلة أخرى متعددة لتأكيد هذه المسألة في سهولة ويسر
من ذلك مثلاً ما يوجد في قول زهير بن أبي سلمى وهو يصف الحيل :

هوى على ريدات غدير فائرة تحذى وتعد في أرساعها الحدم
صبت صدوداً عن الأشول واشترفت قبلاً تفل في أفواهها اللجم

فنحن هنا في البيت الأول لا يمكن أن نثيق من أن « غيراً » نعت لريذات إلا
د عرفنا معجمياً أن (ريذات) بمعنى القوائم السريعات الرفع وتوضع من (الريذ)
وهو حقة القوائم ، وعرفنا أن « فائرة » معناها ، التي ينتشر وينتمخ عصبها أو
عرفها^(٢) .

كذلك لا يمكننا أن نعلم أن « قبلاً » في البيت الثاني حال إلا إذا عرفنا أن
هذه الكلمة معجمياً وصف من « القبل » وهو قريب من الجول ، ومعناه إقبال إحدى
الحديقين على الأخرى ، وعرفنا أن « اشترفت » مأخوذ من قولهم : فرس مشترف ،
أي مشرف الحلق^(٣) .

ويمكننا أيضاً أن نمثل لذلك بقول المرقش الأكبر يصف ملكاً :

حارب وستموى هر صبة ليس لهم مما يحار بهم

إنا إذا هتراضنا في هذا البيت عدم المعرفة بنصب « قراضية » ، لا نستطيع
أن ندرك على وجه اليقين أنها معمول به من دون أن نعرف المعنى المعجمي لهذه
كلمة وللعمل قبلها ، وهو يتحدد في أن « ستموى » بمعنى : استدعى واستنصر ،
« قراضية » بمعنى : فقراء وهو جمع قرضاب وقرصوب^(٤) .

(١) انظر : منى سر ٢ / ٥٣ - ٥٤ .

(٢) انظر : شرح شعر زهير شعاب ١٢١ ، ولسان العرب (ريد)

(٣) انظر : لسان العرب (شر) ١ / ٢١٠ ، وشرح شعر زهير ٢٢ .

(٤) انظر : المعصيات للمصطلح الصبي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون (دار
المعرفة - ص ٢٣٩) ولسان العرب ١ / ٢١٠ - ٢١١ .

ومن هذه الأمثلة المحتملة التي ذكرناها، يتبين لنا أن المعنى المعجمي شرط مهم في أحيان كثيرة لبيان الإعراب والتحليل النحوي بصفة عامة، ومن ثم يصح أن نقول إن الإعراب فرع المعنى الوظيفي وفرع المعنى المعجمي أيضاً، وبذلك لا نتفق مع الدكتور تمام حسان في رأيه الذي يرى فيه أن الإعراب " فرع للمعنى الوظيفي، لا المعنى المعجمي، ولا المعنى الدلالي " (١)، وقد استدلل على هذا بأنه يمكننا أن نعرب كلاماً لا معنى له من الناحية المعجمية إذ، اتضح معناه الوظيفي لكونه على صورة الكلام العربي من حيث التركيب والحروف والنطق، وضرب على هذا مثالين هرائيين أعربهما واحدهما هذا البيت :

فأص التجين شجالة بتريسه الـ
فأحى فم يستف بطاسية الترين

وإذا كانت غاية الدكتور تمام حسان أن يستدل بهذا الكلام على نجاح نظريته في تفرش ولتميق الذي هو أهم هذه التفرش، وكذلك ثبات قدرتها في لتحليل نحوي (٢) نقول، كان الأمر كذلك، فإن هذا لا يسوع أن يهتم أثر المعنى المعجمي المهم في الإعراب كما استدللنا عليه ووضحناه، ويزيد رأينا وضوحاً ونأكيداً أنه قد تولي الرد على الدكتور تمام في هذا دراسة كان من ردودها أن عيب لقاهر الذي استوحى منه نظريته في التعميق وما بنى عليها لم يفصل أبداً بين معاني النحو والمعاني المعجمية، كما أن إعراب الذي ذكره الدكتور تمام للبيت ندى أتى به من التفسير جداً أن ينصرف إلى وجوه أخرى (٣).

ونعلنا لا نلحظ في مجمل كلامه هذا اختلافاً عن الرأي المشهور في مجال ربط الحالات الإعرابية بمعان عامة معينة، غير أن المهم في رأيه - على وجه لعدم - ثلاثة أمور :

الأول : أنه في حالة الرفع - وقد صنع شيئاً من ذلك في إعراب الفعل - عني - من وجهة نظره - ببيان العلاقات الدلالية العنصرية التي يقصد إلى تنويعها هنا بواسطة المسند، وقد ذكر في هذا الإطار الدلالة على : الكيل والعدد، والتماثل، ولتقسيم إلى طوائف، والمادة، والمضمون، والسمات الخاصة للشيء (١).

والثاني : أنه يربط النصب في أغلب المواضع بوظيفة المكملات التي أغلبها خاص بالفعل، وهذا يصدق على المفاعيل والحال.

والثالث : أنه يصنف المنصوب بعد كذا وأفعال الشروع، والمنصوب الثاني بعد أفعال القلوب، على أنه من قبيل « الحال » (٢).

٤- رأى الدكتور محمد كامل حسين، ويرى أن الاسم يرفع على الخبرية لكونه محدثاً عنه وحرراً متعلقاً به أي كان موقعاً لمحدث عنه كما في عدم محمد ومحمد قام، وما قام إلا محمد، ويجوز الاسم على الإضافة، وينصب على التكملة فيما عدا ذلك (٣). ونحن نلاحظ أن رأيه هذا لا يعد اتجاهاً جديداً لأنه سبق في محله مع آراء النحاة القدماء، غير أن له رأياً في إعراب الفعل جديداً بالاعتبار وسوف نتحدث عنه في موضعه.

٥- رأى الدكتور محمود شرف الدين، وهو يرى أن الإعراب « وسيلة تطريزية نوت بها أواخر الكلمات خدمة للمعنى » (١)، ويقصد بالتطريز : التنويع في نهايات كلمات (٢) وأحشائها للتعبير عن المعاني النحوية المتعددة. والرفع في رأيه علم

نظر لمصادر ٢٥٢ ٢٥٤

نظر مسند نفسه ٢٦٦ ٢٧٥

نظر لغة عربية لمعاصره سيدكتور محمد كامل حسين د. محمد ف. شاهرة ١٩٧٦م ٤٦٢

إعراب وشركيد بين شكل ونسبه

سابق الصفحة نفسها

(١) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ٢٨٨ وانظر « لغة العربية معناها ومعناها ١٨٢ - ١٨٤ » ٢٧٧، وانظر : العلامة لإعرابية في الجملة ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) نظر : لغة العربية معناها ومعناها ١٨٢.

(٣) انظر ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في لمرآن انكريم ٨ - ٨٢.

للعمدة أو الإسناد ، والجر عزم الإضافة ، ولنصب علم تغير هدين؛ وقد يكون علامة للطول أو التركيب كما في تركيب إن مع اسمها ، وقد يكون علامة على تمام الاسم. أي عدم صلاحه للإضافة ، أو بديلاً لعلة الجر أو تشبيهاً بالمفعول (١) .

٦- رأى تمثله دراسة مستقنة عن الإعراب بعنوان « الإعراب محاولة جديدة لاكتفاء الظاهرة » لأحمد جاطوم ، ويمكن عرض أهم ما جاء فيها على النحو التالي .

(أ) أن صاحب هذه الدراسة قسم الإعراب إلى قسمين : إعراب جديس وإعراب بركي هاء لجديس فهو ما يكتسب بالجديس ويوجد فيما سماه بالمصوبات تركيبية كالمفعول لمطلق ومحال وأما الإعراب البركي فهو ما يكتسب بالتعلم الواعي المدروس ويكون مظلة اللحن (٢) .

(ب) أنه ذكر للإعراب أربع وظائف : وظيفة صوتية ووظيفة دلالية في لغاهم ، ووظيفة جماعية ووظيفة هي تحديد هوية اللسان لغيري ولا يعيب من هذا إلا الوظيفة الدلالية لأن كلامه في غيرها فيه احتمال وتعمس (٣) .

(ج) فأما فيما يتعلق بوظيفة الإعراب في التفاهم ، فإن الإعراب في هذا الإطار ثلاثة أنواع : الأول عرب شكلي وهو في رأيه كل عرب بأسقاطه - فتراصاً - تؤدي لمعنى لبحوية لكماتة وتهم ، وهذا النوع يشغل الحيز لأعظم من مساحة الإعراب لكية والنوع الثاني إعراب دلالي وهو الذي لا تؤدي معنى لبحوية تركيبية ولا تهم لانه ومثاله قوله تعالى ﴿ بسارث اسم ربك ذل انحلا ولا ذكر ه ه ﴾ والإعراب ه ه هو لدى بين أن سمعت هو « ربك » لا « اسم » وحسب ه الأعراب لدلالي بصوره مختلفة شديد لصالة في رانه ٧ وسوء الثالث إعراب شكلي دلالي وهو كل إعراب تؤدي لمعاني لبحوية لكلماته وتهم من

(١) انظر السابق ١٧٠ ، ١٧١

(٢) انظر لأعراب محاولة جديدة لاكتفاء الظاهرة ٨٤ ، ٨٩ ، ٩١ .

(٣) انظر السابق ١٦٨ ، ١٨٦ ، ٢٨٦

(٤) انظر لمعاد ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(٥) سورة النجم : الآية ٧٨ .

(٦) انظر : الإعراب محاولة جديدة ٢٢٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ .

دربه ، إلا أن الأداء والفهم يصبحان به أقرب مبالا ، ومثاله قوله تعالى ﴿ حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسله ﴾ (١) . وحيز هذا الإعراب يقع في منزلة متوسطة بين نوعين السابقين (٢) .

ويستخلص الباحث من كل ما سبق أن أثر لإعراب في وظيفة لغاهم أثر محدود جداً لا يتناسب مع ما أحيط به من مبالغات (٣) .

٧- الرأي السابع والأخير يرى فيه صاحبه أن دلالات العلامات الإعرابية تنوزع على النحو التالي :

علامة الرفع تدل على معنيين هما : الإسناد ، والتعدي أو المفعولية ، وهذا المعنى الثاني يوجد في ثلاثة مواضع :

لمفعول المبني له الفعل نحو : ضُرب زيد ، والمرفوع في نحو : مضروب محمد ، ومفعول به في لاشتغال ، إذ كان مرفوعاً نحو قوله تعالى ﴿ سورة برده رفرمها ﴾ (٤) . وأما علامة النصب فتدل على المعاني التالية :

التخصيص ، وهو ما سمي عند القدماء بالمفعولية أو المضلة ، وتدل على لاسند - كما في اسم إن وأخواتها وخبر كان وأخواتها - والمحال ، وذلك في نصب المثمجب منه والاسم المنصوب على الاحتصاص . كما تدل على المبادي

سورة لاسند لآية ٦

٢ انظر لإعراب محاولة جديدة ٢٥٧ ، ٢٧١

٣ انظر السابق ٢٧٨

ومع يلفت لانتباه ه ه أن لقول بوجود عرب شكلي وعرب دلالي : كما بينته ه ه سرسه قديم في بصره من ربي تسديد لذكر محمد حيز بحوي ربي أشار فيه إلى لجانب بشكلي محص في لإعراب ربي يقتون في موضع كثيرة باندلالة على المعنى ، والذي يسوغ - في الوقت نفسه - وجود نظرية العمل في النحو العربي ، لأنها تقصر في المقدم الأول هذا الجانب الشكلي ، مما يدل على ه ه قوله « وأراني قائماً بما قدمت من ظواهر تدل على ما أذهب إليه من أن كثيراً من مظاهر الإعراب في الأسماء والأفعال ترجع إلى سمة واضحة في نظام الجملة العربية ، هي التمرة شكلية التركيبية . ولكن هذا لا يعني أن لإعراب كله يعصم كهدم لمرعة ، بل هو في شطر كبير منه وسيلة تعبيرية دقيقة عن المعاني والأفكار » . أصول النحو العربي ١٤٦ ، وانظر ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٨١

٤ سورة النور لآية ١ وانظر : الجواز لبحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٥٩٢ ، ٦٠٧ .

والاسم المنصوب بعد (لا) . وأما علامة الجر فتدل على النسبة والتعليل وذلك في المحرور بالحرف أو الإضافة^(١) .

هذه هي أهم الآراء التي تناولت النظر في دلالة العلامات الإعرابية في الاسم قديماً وحديثاً . وإذا أخذنا في الاعتبار أن المعنى الواحد أو الدلالة الواحدة قد عبر عنها بأكثر من مصطلح - كالقول مثلاً بأن الرفع يكون للقاعلية أو لإسناد أو الخبرية - فإننا من الممكن أن نخلص الدلالات التي ذكرت في لآراء السابقة فيما يلي :

١- الرفع يدل على الإسناد والتعدي .

٢- النصب يدل على المضلة ، والخفة ، والطول أو التركيب ، وتمام الاسم ، ويدل أيضاً على كونه بديلاً عن الجر أو كون المنصوب شبيهاً بالمفعول أو مرتبطاً بالعدد ، كما يدل النصب أيضاً في رأي على الإسناد والمحالفة وعلى بعض الأيوب المعينة .

٣- الجر يدل على الإضافة أو العصلة عن طريق حرف .

ويعد أن انتهينا من عرض الآراء المختلفة التي عنت بمعالجة هذه المسألة نبداً الآن في بيان وجهة نظرنا الخاصة لها ، مع التنبه إلى أننا سنمضي في مقام الأول في تحديد دلالات العلامات الإعرابية بما يعين على صيغ الكلام لا التفسير والتعليل ، أي أننا سنمضي قدر الإمكان - كما أشرنا في بداية حديثنا - بالجانب الثاني من العلاقة بين علامة والمعنى وهو تأثير تحديد نوع العلامة لاعتراض وضبط الشكل بالمعنى ، وذلك حتى يكون للبحث فائدة ملموسة . وسيقتصر حديثنا على دلالة الرفع والنصب دون الجر لأن دلالاته معلومة - وهي الإضافة - وليست في حاجة إلى حديث .

ب - زيادة المبالغة في الثبوت والدوام :

ويوجد هذا المعنى المؤدى إلى الرفع في المصادر التي ترفع على الخبرية توسعاً ومجازاً ، ومثالها قولك :

ما الدهر إلا تقبُّ ، وزيد سيرٌ سيرٌ ، وإنما أنت سيرٌ ، فأصل المصادر في هذه التراكيب النصب يعمل واجب الحذف على هذا النحو : ما الدهر إلا تقبُّ وزيد سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً ، أي تسير سيراً ، وقد حذف الفعل فيها للتصميم على معنى الدوام وال لزوم لأن الفعل لا يدل إلا على التجدد والحدوث ، ولما أريد لدلالة على زيادة المبالغة في معنى الدوام وال لزوم جعل المصدر نفسه خبراً ورفع فصي . إنما أنت سيرٌ وما زيد إلا سيرٌ كما قيل - في وصف ناقة حائرة حسرت ولدها - :

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ^(٢)

وليس هناك أبغ في المعنى من جعل زيد هو السير ، كما أنه لا يوجد أكثر مساهمة من جعل هذه الناقة هي الإقبال والإدبار أنفسهما .

(٢) الرفع بالإسناد على معنى مطابقة الخبر للمبتدأ أو على انتفاء دلالة الحدث عنه في اسمي الزمان والمكان :

أولاً - اسم الزمان :

موقع اسم الزمان في الإسناد هو موقع الخبر غالباً عن اسم المعنى ، والدلالة التي تسهم في وقوعه هذا الموقع ، ومن ثم رفعه - هي دلالة مطابقة الزمان لمبتدأ في المعنى بوجه ما ، وذلك أنها تؤدي إلى انتفاء معنى الظرفية ، وتحقق هذه الدلالة بطريقتين مباشرة وأخرى غير مباشرة بالاستقراق :

انظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ وشرح التسهيل ١ / ٢٢٤ واشطر المذكور لحساب البيت بتمامه هو :

سرتع ما غفلت حتى إذا ذكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

نصر - حراة الأدب وثب لسان العرب للبيدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (مكتبة المصرية العامة لكتاب ومكتبة الحانجي بالقاهرة - توارخ مختلفة للأحرار) ١ / ٤٣١ .

(١) انظر السابق ٦٠٧ ، ٦١٠

أولاً - دلالة الرفع :

نحن نرى أن المعنى الرئيس الذي يرفع من أحله الاسم في الجملة هو لإسناد سواء أكن هذا الإسناد بالأصانة أم بالإتياع. ويستوى في هذا وقوع الاسم مسداً مع وقوعه خيراً أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل ، فالمعول عليه أن يكون مستنداً أو مسبباً إليه حتى لو كان في المعنى مفعولاً كما هو الحال في نائب الفاعل لأن تعبارة في هذا المقام بمراعاة النمط والرسوم الشكلية ونسبة شيء إلى آخر. أما كون هذا المرفوع في المعنى مفعولاً به ، فهذا لا يمكن إنكاره لكنه شيء آخر .

وسيان في الرفع للإسناد أيضاً أن يكون طرفها الإسناد مذكورين شأن أكثر الكلام ، وأن يكون أحدهما محذوفاً ، كما في كثير من التراكيب الخاصة باستعمالات معينة والتي يكون الرفع فيها جائزاً ، ومن أمثلة هذا - والنصب فيه أشهر - قولك للقادم من سفر - مثلاً - : خيرٌ مقدم ، على تقدير : هذا خير مقدم ، وكذلك قولك للمرتحل والمسافر : راشدٌ مهدي ، أو مصاحبٌ معانٍ ، على تقدير : أنت راشد مهدي ، وأنت مصاحبٌ معانٍ ^(١) .

وقد يحصى الإسناد في بعض المواضع أو يتيسر بموقع إعرابي آخر ، فيأتي لذلك مسلوفاً بدلالات محببة تدسب هذه الموضع وتسوع لرفع عيه . هذا بالإضافة إلى أنه قد يستعمل أحياناً بغيره من أعضائه على توحينه الكلام للإسناد لا شيء . حر - والموضع لشي يتوهم فيها الإسناد دلاليّاً أو يأخذ فيها صوراً محببة بعد دلالات قرعية له هي من وجهه نظراً . الإسناد في المصدر و الظروف وتركيب الاشتغال ، وكذلك الإسناد في اليمت لمقطوع وتصغيره على نحو سبي .

(١) الرفع بالإسناد هي المصادر على معنى الثبوت واللزوم أو المبالغة فيهما :

من موضع لرفع على الإسناد لمصدر وما شابهها من الأسماء ، وهو في معظم استعمالاتها جائز إلى جانب النصب ، ورفع فيها يقتصر بأحد هذين المعنيين

^١ نظر بكاء ٢٧ ٢٧ ٣ وشرح بمص ٢ ٨

(١) لطريقة المباشرة تمش في أيام الأسبوع وما شابهها إذ أحبر بها عن «اليوم» حيث ترفع على الخبرية لأن اليوم واسمه شيء واحد ، ومثل ذلك «اليوم» الأحد ، واليوم الثلاثاء واليوم الأضحى واليوم العيد ، فالأحد هو اليوم واليوم هو الأحد ، وكذا لأسماء الأخرى ، ولا معنى للظرفية هنا . والرفع في هذا الموضع هو رأي الجمهور وهو واجب في معظم ما سبق ، وحكم الوجوب هذا - هي رأيت - يسرى على أيام الأسبوع كلها وما شابهها ولا ينبغي أن يستثنى منه حواز نصب لمص «اليوم» على الظرفية مع «الجمعة» و «السبت» لكونهما بمعنى الاجتماع والراحة - كما يرى بعض النحاة ^(١) - لأن الاستعمال الحديث لا يؤيد هذا .

وأما ما يدل على الحدث من الكلمات الدالة على الزمان : فهي التي يجوز رفع «اليوم» معها ونصبه على الإسناد أو الظرفية ، وذلك كالمطر والعيد والمهرجان ، حيث إن هذه الألفاظ إذا لوحظ فيها معنى «لإفطار» والاحتمال - مثلاً - نصب «اليوم» ولا رفع ^(٢) . والأنسب في «العيد» إذا أول بالحدث أن يكون - كما ذكرنا - بمعنى الاحتفال كالمهرجان لا بمعنى «العيد» كما ذكر بعض النحاة ^(٣) .

(ب) لطريقته غير المباشرة وهي لاستعرق أو استمرار لحدث ، ويقصد بهذين درجتي استمرار في مبتدأ الزمان أي مدة لتي يأخذها حدث لمبدأ من هذا الزمن . لأن هذا لاستعرق هو لدى ضرب لزمان من المبتدأ ويجعله مقارباً له في معنى ومن ثم يصح الإحبر به . ومثال ذلك قوله تعالى «عدوه شهر رزح شهر» فـ شهر رزح ولدى سوع رفعه على خبره هو استعرق المبتدأ (عدوه رزحها) لهذه لمدته كلها أو على حد تعبير الرضي عن مثال حر - «لأنه باستعراقه إياه كأنه هو ولا سيما مع لتكثير المناسب للخبرية» ^(٤) . وبذلك وجد

(١) نظر : شرح التمهيد ١/ ٢٢٢ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٥٤ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د . مصطفى المناس (مكتبة العادسي

بمقارن ١٠٦ ٢٠١

(٣) انظر مع هوام ٢/ ٢٥ .

(٤) سورة ميثا الآية ١٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٩ .

ويوجد هذا المعنى في مثل هذه المصادر الواقعة في موقع المبتدأ : سلام عليك ، وويل لزيد ، وويل لك ، وحير له وشز له ، فهذه ونحوها مرفوعة على الابتداء ، يقول سيبويه موضحاً معنى الثبوت فيها : « والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزحيتها ، وفيها ذلك المعنى » ^(١) أي أن رفع هذه المصادر موجه على معنى أنه ثبت - مثلاً - ويل له ، لأنه شيء مستقر ، ويؤكد أن الرفع في هذا مبني على معنى الثبوت أن من أمثله سورة : ويل ، في قوله تعالى « ويل للظالمين » ^(٢) وقوله أيضاً « ويل يومئذ للمكذبين » ^(٣) ، ولا يحوز في هذين الموضعين إلا الرفع ؛ لأن المعنى لا يسوغ إلا عليه من حيث إن معنى « ويل » هنا إخبار بأنه قد ثبت لهم هذا وستقر ؛ لأن هؤلاء ممن وجب أن يقال لهم ذلك . ولا يسوغ أن يحمل الكلام هنا على معنى الدعاء الموجه للنصب ^(٤) .

ويلحق بالمصادر التي ترفع على معنى الثبوت واللزوم أيضاً ما كان نحو : له علم عم الفقهاء ، وله رأى رأى الأصلاء ، مع التنبيه إلى أن موضع الشاهد هنا هو « علم » و« رأى » الثانيان ؛ وهما مرفوعان على الإسناد الابتدائي تبعية لا أصالة ؛ لأن كلا منهما إما صفة وإما بدل من مبتدأ وهو المصدر الأول ^(٥) ؛ فالرفع في هذا الموضع هو لمحار لأن المراد الإخبار عن صفة أو حية مستقرة شتة هي « علمه » ولرأى ، وليس المراد الدلالة على الحدث كما في : مررت به فإذا له صراخ صرخ الثكلى (بالنصب) أي فإذا هو يصرخ صراخ الثكلى ^(٦) .

(١) الكتاب ١ / ٢٢٠ .

(٢) سورة المطففين ، الآية ٦ .

(٣) سورة المرسلات في موضع كثيرة .

(٤) انظر : لمقنن ٣ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٥) انظر : لكتاب ١ / ٣٥٦ .

(٦) انظر : المسبق ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢ .

نوع من المطابقة في المعنى بين « شهر » وكل من العدو والروح ، فقبل عدوها شهر ، كما يقال : محمد طائب مثلاً - .

وعلى أساس درجة استغراق المبتدأ للرمز واستمرار الحدث - بالإضافة إلى شرط كون هذا الرمز نكرة - يتعدد قبول الرمز للرفع ؛ فكلما زاد الاستغراق زاد حذابه إلى الرفع على الخبرية ، والعكس صحيح ، ولهذا صورتان :

الأولى : غلبة الرفع ، وذلك إذا استغرق المبتدأ - وهو اسم معنى يدل على حدث - جميع الزمن أو أكثره ، والرفع في هذه الحال هو الغالب ويصل إلى درجة يوجب عند الكوفيين ^(١) . ومثال استغراق جميع الزمن المثال السابق « عدوها شهر » ووجه شهر وكذا قوله تعالى « وحمله وحضه بلاول شهر » ^(٢) ومثال سغرق أكثر الزمن : الصوم يوم ، وكذلك أيضاً قوله تعالى - وإن كان الاستغراق فيه مجازاً - : « الحج أشهر معلومات » ^(٣) .

الثانية : غلبة النصب أو الجريفي ، وذلك إذا فقد شرط استغراق جميع زمن أو أكثره أو شرط التكرير ، فمثال فقد هذين الشرطين معاً : الزيارة يوم لجمعه ، ومثال فقد شرط الاستغراق قولنا : الخروج يوماً أو في يوم . وسنفصل بكلام في هذه الصورة أكثر عند الحديث عن النصب ^(٤) .

ثانياً - اسم المكان :

يرفع اسم المكان المتصرف في الإسناد على الخبرية كاسم الزمان ، والدلالة تنسبهم في هذا الرفع هي انتماء دلالة الحدث عن المبتدأ ، ويتحقق هذا بكونه سم عين ، بالإضافة إلى تكبير الطرف الذي يلائم الخبرية . وأهم الصور التي تتضح فيها تلك المسألة هاتان صورتان :

(أ) يترجع الرفع على النصب إذا تحقق الشرطان السابقان كما في نحو :

نظر : جمع الهومع ٢ / ٢٤

^(٢) سورة الأحصاف ، الآية ٥

^(٣) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

^(٤) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ وشرح الرصم ١ / ٢٤٩ .

دارك منى يمين و شمال، ونحن قدام وأنتم خلف^(١) . وينبغي أن يكون من هذه الصورة في رأينا نحو : إن ريداً قريباً منك^(٢) .

(ب) يصير الرفع مرجوحاً ونصب راجحاً إذ اعتقد اسم المكان شرط لتكثير ، ومثال ذلك : ارى امامك وطهرتك حفاك ورحلاك اسمك^(٣) وليس يسوغ الرفع هنا أن الخبر في مثل هذا يمكن أن يحمل هو لمبتدأ في المعنى : فالظهر - مثلاً - هو لحف وقد مرز بالوجهين قوله تعالى : وَالرُّكْبُ اسْفَلَ سَكْم^(٤) .

(٢) الرفع على معنى الابتداء في الاشتغال :

للأسم المشغول عنه حالات أربع هي : اختيار الرفع ، واختيار النصب ووجوبه ، و ستواء الرفع والنصب^(٥) . والعلة التي يختار فيها الرفع هي التي تنبئ هنا لأن لها - في حسب بعض القرائن لفظية معينة - دلالة خاصة تحكمها سطر في قصد لا يتبد بالاسم مع عدم وجود هوية أو سبب يحملان النصب سائغاً على حالة من الحالات السابقة . ومثال ذلك : زيدٌ ضريت^(٦) . والنصب في هذا الموضع جائز ومقبول ووارد إلا أن الرفع على الابتداء أولى وأفضل ؛ لأنه لو أريد النصب - كما ذكر سيبويه - لصيغت الجملة بطريقة أخرى كال يقال : صريت ريداً وريداً صريت - ولا يعمل المعنى في مصر . ولا يتناول به هذا المتناول ليعبد^(٧)

ومعنى هذا أن الرفع هنا ينبغي أن يكون موجهاً لقصد معنى لا يتبداء وإرادة الدلالة عليه ، وخاصة لأن فيه سلامة من اللجوء إلى تقدير الموجود في النصب ، ويؤيد هذا لفهم للرفع على ذلك المعنى قول سيبويه أيضاً في عنوان الموضع من

نظر شرح الرصعي ٣٥ وسرر سيبويه ٣٧ والكتاب ٢٧ ٢٢٢

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٥٨٧ / ٢

(٣) انظر : شرح الرصعي ١ / ٣٥٠

(٤) سورة الأنفال : الآية ١٢ وانظر : شرح التمهيد ١ / ٣٢٤ ومعجم نقراوات القرآنية ، إعداد د . عبد لعال سالم مكرم ، ود . أحمد مختار عمر (مطبوعات جامعة الكويت - طبعة الأولى) ١ / ٣ : ١٥٢ .

(٥) انظر : شرح الرصعي ١ / ٤٥٢ .

(٦) نظر السابق ١ / ٤٥٢ - ٤٥٦ والإعراب والتركيب بين لشكل والنسبة ٣٧٨ .

(٧) الكتاب ١ / ٨٢ ، ٨٣ .

مواضع هذه المسألة : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبدئه لنفسه لمحاص ، ثم تسمهم بعد ذلك » وقد مثل لهذا بقولك : ريد كم مرة ريت ؟ وعبد الله هل لقيته ؟ ويعقب سيبويه على ما شابه هذا من الأمثلة بقوله : « لا تجد بدءاً من إعمال الابتداء ، لأنك إنما تحيء بالاستفهام بعد ما تمسغ من لا يتبداء ، ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم »^(١) . هرفع الاسم هنا بعد تقديمه مقصود لتبنيه المحاطب إليه ودل على رغبة الابتداء به ، وليني عليه ما بعده من الكلام .

وبهذا الفهم للرفع في هذا الموضع لا يوفق على التسوية في المعنى بين لرفع والنصب في تركيب الاشتغال دائماً كما يرى الدكتور محمود شرف الدين^(٢) ؛ إذ ينبغي أن يخصص الرفع بمعنى الابتداء على النحو الذي وضحناء ، وليس ورود نصب مع الرفع في الاستعمالات القديمة يناقض ما نراه ؛ لأننا أولاً ننظر إلى رأينا هذا على أنه من قبيل معذولة تنظيم بعض القواعد ، ولأننا ثانياً نرى أن دليل الرفع في هذا أرجح وأقوى . وتزيدنا فيما ذهبنا إليه دراسة أخرى حيث ترى أن الاسم المرفوع في باب الاشتغال لا يمكن أن يدعى مشغولاً عنه (و) مادام الاستقراء دل على رفعه فهو مرفوع وحقه أن يكون مع المرفوعات^(٣) ؛ بل إن هذه الدراسة تميل إلى أنه لا ينبغي أن يوضع هذا الاسم المرفوع في ذلك الباب بتأثير مسألة الممثل واشتغال الممثل بضميره عنه^(٤)

(٤) الرفع قطعاً على معنى المدح أو الذم :

أحذر السعاة قطع سعت لإغتناء معنى المدح أو الذم أو سرحم بالرفع على ضمائر مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل ، ومثال الرفع على معنى المدح : الحمد لله لحبيب^(٥) ، وكذلك قول الأخطل^(٦) :

حسبي ٢٧

كتاب ١ / ١٢٨

نظر : لا عذر و تركيب بين شكر و سيبويه ٢٢٦

معجم عربي بعد وفاة الدكتور إبراهيم السامري (د . مصطفى بيروت ١٩٦٨ م ٩٤

خير سابق لعمه

معجم معجم شوهدي العربي : ديف عيد السلام محمد هارون (مكتبة لجانجي بمصر ط ١ -

٨٧٢ م ١ / ١٦ ١١

محمدي قد أمر المؤمنين
الجائض القمّر والميعون طائرهم

أبدي أبو حنيفة يوم أسئل ذكر
خليفة له يستسقى به لمصر

والجائض وما بعده من قيل لعب برفوع على القطع للمدح لقوله «أمر
المؤمنين» المجزوء (١).

ومثال لرفع عن معنى الدم قولك: مررت ببرد الفاسق وكذلك
قول العكلى (٢):

وكن قوم اطاعوا أمر مرشدكم
لظاعنين ولما يظعنوا أحداً
لا تميز اطاعت أمر عديبها
والفنديون لمن دار بحليها

والمثوب هنا وإن كان معطوفاً فإنه في حقيقته نعت مستطوع مرفوع لقصد
معنى لدم هي المصوب وهو تميز، ويحور في هذا أيضاً بطاعون ولقائس
يحمل لأول هو المرفوع على لقطع وحمل لئلا منصوباً وهو هو في مثل هذا
لتأكيد القطع (٣).

وأما قطع النعت لمعنى الترحم سواء كان بالرفع أو بالنصب، فهو - من وجهة
نظري - أمر مستبعد لأنه لم يذكر له شاعر واحد إلا شاهد واحد بالنصب
ذكره سيبويه وليس فيه قطع، ونعني بذلك قول الرجز (٤):

عاصبت بقرقرى كوانسا
فلا تلمه أن ينام البائس

فقد ذكر سيبويه أن «البائس» في هذا الشاهد منصوب على إصهاره
لمعنى الترحم (٥). ويؤيد إنكارنا لقطع على معنى الترحم أيضاً إنكار يونس له

(١) انظر - انكتاب ٢/ ١٢

(٢) نظر: حرواء لأدب ٥/ ٤٢

(٣) انظر: انكتاب ٢/ ٦٤، ٦٥

(٤) انظر: شرح الترمذ ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣

نظر: أبو مع على مع «هو مع شرح» جمع نحو مع: تأليف أحمد بن الأمير «شقيطى» ص
بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة ص ١ - ١٣٧٨ هـ / ١ / ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥،

(١) دلالة المعنى الفعلى أو الحدث :

من الممكن تلمس دلالة بمعنى المعنى أو حدث على النص في
لموضع لاسية

١- المصادر

نعم بالمصادر هنا المصادر التي تنصب بمعنى مضمرة غالباً ما يكون مصمارة
واجباً ، والمعنى الفعلى العام المشترك بين هذه المصادر جميعاً هو أنها أحداث
قامت مقام أفعالها وجمعت بدلاً من نصبها ولهذا لا تأتى معها هذه الأفعال
العاملة فيها اختصاراً و اكتفاءً بها ، وخاصة إذا كن هناك ما يدعو إلى الاختصار
كإبرعة في دلالة على الدعوة والبروم الدين يسافين مع ذكر الفعل لدى يسى
ابتعد ، أو كتقدم ما يدل على العمل ، أو كون الموقف اللغوى يقتضى لاسرعة .

وبالإضافة إلى ذلك فثمة ضابط قياسي لوجوب حذف الأفعال مع هذه
المصادر يتمثل في وجود ما يبينها ويعين ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، وما
بحرف جر كما في : يؤسأ لك ، وسحقاً لكم ، وشكراً لك ، وعجباً منك ، وما
بإضافة كم في : كتاب لله عيكم^(١) و : صبحه الله^(٢) ، وحديثك^(٣) و : نصرت
لرقاب^(٤) ، وسبحان الله ولبيك . وأما ما لم يبين فاعله أو مفعوله على حد
لنحو من حذف بعض معه يكون حاشراً لا وحشاً ، ومثال هذا : سقاك الله سقياً
وشكركم شكراً^(٥) .

ويمكن تحديث عن علاقة نصب بالمعنى الفعلى والدلالة على الحدث في
مثل هذه المصادر عموماً من خلال تقسيمها إلى الأنوع لأربعة ، لآتية ، مع سبه

(١) سورة النعام جزء من الآية ٢٤

٢ سورة النصر جزء من آية ١٢٨

(٣) سورة محمد جزء من الآية ٤

(٤) انظر شرح الرضى على الكافية ١/ ٣٠٦ - ٣٠٨ وإعراب والتركيب بين لشكل والنسبة ٣٢٠ ، ٣٢١

فى أن بعض هذه المصادر قياسى وبمعناها سماعى ، و لقياسى ما كان له فعل من
نصه ، والسماعى ما سوب عن عو مل مهمة أو سست من لفظه^(١)

١- المصادر الانشائية والطلبية :

يترجى تحت هذه النوع مصادر تدل على الدعاء والأمر والاستنهاد و لاسم
وحسب يدرك أن المصادر السى تؤدي هذه المعانى يتصح فيها المعنى المعنى حياً
وذلك لأن الأصل فى هذه المعانى أن تؤدي بالأفعال .

فأما المصادر الدالة على الدعاء فمثل : سقياً ورعياً وحبة ، وحدياً وعقر ،
وبعداً وسحقاً وتباً . ومعنى « سقياً » و « خيبة » - مثلاً - : سقاك الله سقياً وخيبك
حبة . ومثل ذلك أيضاً : حناييك ، أى تحنناً بعد تحن^(٢) ، وكذلك : ويلاً لزيد -
وقد مر أن الرفع فيه على معنى الثبوت^(٣) - وعصرائك^(٤) .

ومثل المصادر الدالة على الدعاء فى النصب الأسماء التى ليست مصادر
وتنصب على أنها بدل من اللفظ بالفعل ، وذلك لدلالة الدعاء فيها على المعنى
الفعلى . وهذا يؤكد قتران النصب بالدعاء والمعنى الفعلى . ومن هذه الأسماء : تريباً
وحديلاً ، أى ألزمت له تريباً وحديلاً فهذا سماع وليس مصدرين وهم بدل من
سقط بالفعليين : ترتب يدك وجندلت^(٥) ، ومنها كذلك ما ورد فى الحديث : اللهم
سيف كسبع يوسف ؛ فقد رجح ابن مالك فى « سيقاً » النصب على الرفع لأنه فى
موضع دعاء والفعل أولى به ، ولتقدير : اللهم ابعث عليهم سيقاً ، فهذا اللفظ
(سيقاً) بدل من بلص بالمعنى^(٦)

(١) انظر دهمع لهو مع ٣/ ١٠٦ والنحو لخواهى للأستاذ عباس حس (دار لماروف - القاهرة) ص ٢٢

٢ انظر كتاب ٢٤٠١ / ٣ ص ٢٤٨

(٣) انظر المتقريب ٣/ ٢٢٠

نظر دهمع لهو مع ٣/ ١٢٠ ، ١٢١

٤ انظر الكتاب ١/ ٣١٤ ، ٣١٥

٥ انظر شوهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع انصحيح لابين مالك ، تحقيق الدكتور طه محسن

عرة دار حق عربية - ١٩٨٥ م (٢١٠ ، ٢١٣

وأما المصادر الدالة على الأمر فمثالها قوله تعالى: **وَفِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّرَبِّكَ**
فَصَبِّرْ وَصَابِرًا في صبره وثباته وكذلك قول الشاعر

طوب و نیت هندی

بشکو إلى جملی طول السُرى صبرًا جميلًا فكلانا مُبتلى^(٧)

وأما المصادر الدالة على القسم فهو : **عمرتك الله** ، **وقعبك الله** ، **وقعبك** ، وهي مصادر غير متصرفة ، أى تلزم النصب لأنها بدل من اللفظ بأفعالها ، **يمدبر « عمرتك الله » - مثلاً -** **عمرتك الله تعميراً** ، أى سألت الله أن يعمرك ^(٤).

وهي مصادر تقع في الكلام الجبري وبعضها متصرف وبعضها غير متصرف
 مثال غير المتصرف : سبحان الله ومعاذ الله ، ههنا المصدران تقديرهما : أسبح
 به سبحانه وأعوذ بالله عياداً ، ومثال المتصرف : حمداً وشكراً لا كفراً ، وعجباً ،
 لا نعم ذلك ولا كيداً ولا همّاً ، أي ولا أكاد ولا أهمل ، فكل هذا منصوب على أنه
 بدل من الملمح بالفعل ^(٥) .

مظهر : الدور التواضع / ١٦٥ .

نظر فیہ فیہ فیہ ۶۶ و کتاب ۳۳۸

حد ابو بعلاء بمعري^١ ان يكون حتمز ماحور من لا حتمز^٢ و يضاف^٣ : يضاف عند

مطهر احمدی - شجرہ ۲ ۲ ۱ ۴ ۱

١٦٠ المظهر : السابق ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ .

وأما المصادر الدالة على الأمر فمثالها قوله تعالى: **وَأَعِزَّنَا لِقَوْمٍ كَثِيرٍ**
فَصَرَفَ بَرَقَاتِهِ في فاصروا انزقات وكذلك قول الشاعر

والمصدر « صيرًا » نصب لأنه نائب عن فعل الأمر (اصبر) ، وقد كانت هناك رواية أخرى برفعها ، فقد بين سيبيويه أن النصب أفضل لمعانيته بمعنى الأمر الملائم للسياق هنا ^(٢٧) ، وهذا يؤكد العلاقة بين النصب ومعنى الفعل الذي يتحمله ذلك المصدر .

وأما المصدر المنصوب الدال على الاستفهام ، فكثير ما يفترون لاستفهام فيه بمعنى التوبيخ ، ومثال هذا قولك : أقياماً يا عليّ والناس قعود ؟ وأجلوساً والنساء يمدون ؟

(١) سورة مائدة ، الآية ٤٨ .

الجامعة للكتاب - ط ٢ - ١٩٨٧ م / ومعجم شواهد العربية ٥٦٥ .

نظر به تشخیص ۳۳۰۰ ۶ ۸ ۲

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

42

وحدوثه هي مثل هذا يشير إلى درجة واضحة من الدوام وال لزوم إلا أنها كم شرب من قبل لا ترقى إلى درجة دلالة الرفع عليها

٣ المصادر الدالة على التشبيه :

مثال هذه المصادر : مررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى ، وسمعته فإذا له غناء غناء البلبل ؛ فالمصدران الثانيان في المثالين (صراخ الثكلى وغناء البلبل) يفيدان معنى التشبيه وهما منصوبان على المصدرية بفعل مضمر يدل عليه المصدر السابق عليهما ، ولتقدير : فإذا هو يصرخ صراخ الثكلى ، وإذا هو يغنى غناء البلبل .

ويتبين معنى الحدث ولعمل لموجب لنصب في هذا النوع من المصادر في دلالتها على حدوث والحال لبدن بعد وجودهم و ردتهم شرطاً مهماً لنصبها لدلالتها على هذه المصادر . فقدت تلك الدلالة أو لم تكن مراده وساء على هذا النحو : له رأى رأى الأصلاء ، وله ذكاء ذكاء الحكماء ، لا يجوز فيه إلا الرفع لحدوثه من معنى الحدث ، وكذلك نحو له صراخ صراخ ثكلى يجوز رفعه يد أريد فيه معنى شوت

٤ - المصادر المؤكدة لمضمون الجملة :

هذه المصادر لا تنصح دلالتها على حدث لا هي كونها تدل على المصدر باسم بالاصح إلى أصل معناها ومن أمثلتها : له على دسار عتراه أي اعترف بدس اعترافاً ، وأنت ابنى حقاً ، وكذلك نحو « صنع لله »^(١) ود وعد الله »^(٢) .

إننا من خلال رصد هذه الأنواع المختلفة لتلك المصادر ندرك ارتباط النصب فيها بوجود دلالة الحدث و المعنى الفعلي ، وهذه الدلالة العامة لها صورتان

١- نصر الكتاب ١/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ وشرح التمهيد ٢/ ١٨٩ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢ وشرح التمهيد ٢/ ١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) جزء من الآية ٨٨ سورة النمل

١- ورد هذا المصطلح في مراحع كثيرة منها : سورة النساء ١٢٢ ، يوسف ، ولزوم ٦ ، ونظر جمع ١٤٠٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

لأولى معنى وجود معنى ففنى يشير إلى مزية وممارسة وحدث إصابة إلى دلالة لأصلية ومثال هذا النصب في المصادر لتشبهية ولصوره التشبيهية معنى وجود دلالة المطلقة للحدث أو المعنى الفعلي ، وهذا يوجد في معظم نماذج الأنواع لأخرى من المصادر

ويمكن تفسير النصب في هذه الصورة الثانية خاصة بأن نقول : إنه لما كانت رغبة من صياغة لحمل التي ترد فيها هذه المصادر ، هي التعبير عن الحدث بصورة مركزة مجردة من بعض الدلالات الإضافية التي كانت ستصحب ذكر الفعل ، ولم كان المصدر يدل على الحدث المجرد فقط ، لأنه هو أصل هذا المعنى - فنقول لما كان الأمر كذلك ستمضى عن فعل وقام المصدر بهذه الوظيفة لن أساسها دلالة على الحدث مع عدم فوت دلالة على زمن أحياناً وأصبح نصب بمصدر علامة على ذلك أي على الرغبة في اداء الحدث بهذه الصورة وكونه بديلاً عن اللفظ بالفعل

وهذا يفهم يؤكد تسييس ، حيث إنه يرى أن من أصرب لحدث صرّب لا يحتاج إلى الإخبار عن هاعه ولا إلى خلاف أحواله بل يحتاج إلى ذكره معرّب عن التقييدات والأحوال ، وذلك مثل : سبحان الله ، ولذا يجب « نصبه كما يجب نصب كل مقصود به بذكر » أي أن المصادر منصوبة في مثل هذا لأن مقصود هو ذكر الحدث في مقام الأول

ب- الحال المنصوبة بفعل مضمر :

نصب الحال دلالتاً يدخل في إطار طريقة النصب الاسمي الكبرى ، وهي تخصيص عموم علاقة الإنسان ، لأن الحالة فرع عن هذه القرينة ، كما أنها ترتبط كثير بالفعل ، وذلك لأنه هو عامل هذه الوظيفة في أعالي ، ولأنها من ناحية أخرى تخصصه بوصفه طرفاً في الإنسان .

سأخ الفكر في نحو تسييس تحقيق الدكتور محمد إبراهيم بيبي مشور جامعة فاس بوس بيروت ١٩٧٨ م ٧٠٢ .

وهذا كله مفهوم ضمنا مما سبق ولا نود أن نتوقف عنده ، وإنما الذي نود أن نصب النظر إليه هنا أن ثمة موصفاً للحال أشار إليه سيبويه ، لا يكون الفعل فيه ظاهراً ، ومع ذلك تنصب الكلمة على الحالية لدلالة المعنى المعلى على النصب ، ومما يؤكد هذا أن الحال عند تشبيه كثيراً المصدر النائب عن فعله ، والجامع بين الاثنين هو المعنى المعلى الكامن وراء نصب كل منهما ، ولذا ذكر سيبويه هذا لموضع في حلى الحديث عن ذلك المصدر .

وهذه الحال صريان : ضرب يكون الاسم فيه مشتقاً ، وضرب لا يكون الاسم فيه مشتقاً

ومن أمثلة الأول :

١- ألقائما وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار لركب ؟

٢- قاعداً علم الله وقد سار الركب ، وقاعداً علم الله وقد قعد الناس .

فسيبويه يرى أن كلا من « قاعداً » و « قاعداً » منصوب على أنه حال عدله فعل مصمر من نصبه . وقد أشار إلى المعنى المعلى لمصدر بالنصب هـ و مسند من دلالة حال أيضاً بقوله « ولرب أنه رأى رجلاً في حال قديم أو حال قعود هـ رار أن يسهه فكأنه لمصنوعه اتعوم هـ و اتعقد هـ و لكنه حذف ستغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، مجرى مصدر في هذا الموضع » (٢) .

وأما الضرب الثاني من هذه الحال - وهو غير المشتق - فمن أمثلته :

١- أتميم مرة وقيسياً أخرى ؟

٢- كذلك قول هند بنت عتبة :

أهني السلم أعيساراً جفأً وعظلاً

وفي الحرب أشباه الإماء العورن

هذا هو حاله في هذا الموضع ، مع ما عدا في العديد من المصادر ، كما في تفسير كـ

سيبويه ١ / ٥١٢ ، ٥١١

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٤ ، ٣١١ .

والمعنى المعلى يتمثل هنا في تعامل المصمر بالنصب ، والتقدير : أنتحول حينما وقيسياً أخرى ؟ أنتقلون أعيدراً في السلم ، وتتلونون أشباه الإماء العورن ، ي تحيى في الحرب ؟ (١) .

ومما يجدر بالذكر هنا أن الرفع في الضرب الثاني يجوز ، ولكن سيبويه يقول أن النصب هو الوجه ، ويعمل ذلك بإرتباطه بالمعنى المعلى والدلالة على الحدث حمزاً بمعنى التحول والتقل ، قل « وإنما كان النصب هـ هـ الوجه لأنه موصع يكون لاسم فيه معاقباً للمعنى بالمعنى ، واختير فيه كما يختار فيما مضى من مصادر لتي في غير الأسماء و لرفع جيد

ج- الظروف :

لأصل هي نصب الظروف وجود معنى الظرفية وهو تصمينا معنى « في » ، ويساعد على الوصول إلى هذا المعنى وجود معنى آخر هو دلالة الحدث ؛ إذ إنها دلالة لها أثر كبير في الاتجاه نحو النصب والعدول عن الرفع الذي تحدثنا عنه في ظروف من قبل

ومن الواضح أن بين ما يؤدي دلالة الحدث هنا هو الفعل لدى حينما يوجد فلا يكون هناك ليس في لنصب على ظرفية كما هي أزورك بيوم ولتقي اسمي نفسي . وما نريد أن نوضحه هنا أن هذه دلالة لا تقتصر على الفعل وحده ، بل تمتد إلى المصدر ، وهو ما عبر عنه في هذا السياق باسم المعنى ، ويأخذ المصدر في ذلك صوراً مختلفة

فمن صرف لمكان يمثل دلالة الحدث مصدرى في أن لمصدر يد حمر عنه بظرف المكان فحكمه النصب ، ومثال ذلك : القتال خلعت ، والضرب قدملك . هـ في مقابل هذا حينما ينمى وجودها يدل على الحدث ، فالرفع وارد وجائز وقد يحسح واجحاً كما في : مبرله ذات اليمين (٣) .

نحو سيبويه ٢ / ٣٠٠

سبويه ١ / ٣٠٠

١- انظر : الألفاظ : النصب (تحقيق د. الماس) ٢ / ٥٨ .

وأما تأثير وجود دلالة الحدث المصدري في نصب ظرف الزمان فهي وضحة ودات هاعية أيضاً ، ويتمثل ذلك في أنه حينما يخير باسم الزمان عن اسم المعنى (المصدر) فلا تحو معظم أحواله من النصب ، ويتضح ذلك في ثلاث صور :

الأولى : إذا كان اسم المعنى مستغرق لجميع الزمان أو أكثره وهو معرفة نحو : صيماك يوم الخميس ، ففي هذا الموضع يجوز النصب والرفع ، والنصب هو الأصل والمغالب ^(١) .

والصورة الثانية توجد حينما لا يشمل استغراق الحدث أي المصدر واستمراره إلا أقل الزمان أو بعضه ، ففي هذه الحالة - بالإضافة إلى جواز الجر بمي يكون لنصب أصل من لرفع أيضاً تماقاً بين البصريين والكوفيين ، وسواء في هذا المعرفة والكرة ومثل ذلك البرارة يوم الجمعة ولجروح يوم وكذلك قول النافقة ^(٢) .

رفع لتسورج أن رحلت عداً . وقد روي فيه « عداً » برفع والنصب ^(٣) .

والصورة الثالثة تتمثل في مجيء « اليوم » مع ما يمكن أن يدل على عمل أو حدث ، فحينئذ يجوز نصب « اليوم » على الظرفية ، بالإضافة إلى جواز رفعه ، وذلك مثل اليوم لمطر وبعيداً ليوم حيث « العصر » يمكن أن يلمح فيه معنى (الإفطار) و« العبد » يمكن أن يلمح فيه معنى (الاحتفال) ^(٤) .

د- بعض صور المفعول معه

نصب الاسم على أنه مفعول معه شرطان أساسيان : أن يسبق نواو بمعنى «مع» وأن تسبق هذه نواو بضم أو ما في معناه . ومثل هذا : سرت وزيداً ، وحـ لبرد والطيلة ^(٥) .

(١) انظر جمع الهوامع ٢/ ٢٤ .

(٢) انظر : حراة لأدب ٢/ ١٣٣ .

(٣) انظر : شرح التيسير ١/ ٣٢١ وشرح الرصدي ١/ ٢٤٩ .

(٤) انظر ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٥) انظر : شرح الرصدي ١/ ٥١٥ .

والذي يعطينا من ذلك أن الفعل أحياناً لا يكون طاهرًا بل يكون معنيًا متمثلًا في تركيب وصور مختلفة ويكون مسوغ النصب عندئذ هو هذا المعنى الفعلي ، ومثل ذلك : مالك ورشد ؟ وما شئت وعمراً ؟ وكذلك قول مسكين الدارمي

ومالك والتلذذ حول نحد . وقد غصت تهامة بالرجال ^(١)

فالاسم التالي لنواو هنا لا يجوز فيه الجر عطفاً على الكاف ؛ لأنه لا يجوز لعطف على الضمير المحرور إلا بإعادة الجار ، وكذلك لا يجوز أيضاً عطف « عمراً » على (الشان) لأن المعنى بخلاف ذلك ، لذا فتم يبق في الاسم التالي لنواو في الأمثلة السابقة إلا النصب على أنه مفعول معه . وإنما حاز ذلك لما يوجد قبل نواو من معنى فعلي ، وهذا المعنى مستفاد - في أرجح الأقوال - من شيئين : الأول ما الاستفهامية التي من شأنها أن تدخل على الأفعال ، والثاني الجار والمحرور أو المصدر (شان) وكلاهما فيه معنى لفعل ، وساء على هذا المعنى «مالك» و« ما شئت » ما تصع ^(٢) .

في واحد من الشيئين لسابقين واحد فقط واحد بمعنى لفعل على سحباء ومن ثم يصبح النصب ضعيفاً ويترجح الرفع ، ومثال ذلك : ما أنت وزيد ؟ وكيف أنت وقصعة من تريد ؟ وكذلك قول الشاعر :

وكس هداك أنت كريم قيس . فما القيس بعدك والفخار

ففي مثل هذه النماذج يرجح الرفع بالمعطف لأن الاستفهام وحده هنا لا يهض ، فضلاً قوياً على المعنى الفعلي . وأما النصب فمن شواهد قول الشاعر :

فما أنا والمسير في متلف . يبرح بالذكسر الصابط

والنصب هنا بتقدير فعل كأنه قال : فما أكون أنا والمسير ^(٣) ؟

وبهذا التدرج في ارتباط النصب هنا بوجود المعنى الفعلي ندرك أثر هذا

معنى في نصب بعض صور المفعول معه وتراكيبه .

نظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٠ .

نظر : شرح الرصدي ١/ ٥٢٢ .

نظر : السابق ١/ ٥٢٣ ، ٥٢٤ وشرح المفصل ٢/ ٥١ ، ٥٢ والإعراب وتركيب ٨١ ، ٨٢ .

وهذه هي أهم المنصوبات التي تنصب لما فيها من معنى فعلي أو دلالة على الحدث، ومن الممكن أن يضاف إليها المنصوب على التقدير والإعراف كما في بابك ولحسن وحذر لحذر، والمعنى الفعلي في نحو ذلك ممثّل في أن هذين لمعيين مرتبطان بآمر وهو كما ذكر لمصر، لا يكون لا بفعل ولد حسن النحاة هذا من قبيل المنصوب بفعل مضارع حذف لكثرة الاستعمال، وبذلك يصير لاسم الأول مفعولاً به بدلاً من اللفظ بالفعل^(٢).

وهي هذا يشير أخيراً إلى أن النحاة جعلوا العنادي من قبيل المنصوب لما فيه من معنى فعلي لأنه في أصل التقدير مفعول به لمصر محذوف (يا) بدل من يصدق بهذا الفعل^٣ ونحن نرى به لا داعي لهذا في تفسير نصب العنادي كما بتعليقه بوجود قرينة الأدلة فقط، وخاصة إذا كان هناك تسويغ يؤكد ذلك^(٤).

(٢١) دلالة قطع النعت وغيره على معنى المدح أو الذم

ذكرنا من قبل أنه يجوز قطع بعض التوبيع (نعني النعت - وهو الأصل والأكثر في لقطع - وعطف نسق والبدل) بالرفع والنصب لإنشاء معنى المدح أو الذم واستبعادنا «الترحم» من ذلك، وهنا نود أن نشير أولاً إلى أن ارتباط القطع بالنصب ويكون على صغار من أجل هذين المعنيين أقوى بكثير من الرفع في العلاقة وصحة وقوة بين نصب وهذين المعنيين، وهذا في الحقيقة ما يستمد من حديث سيبويه في هذا الشأن، حيث به لم يربط صراحة بين معنى المدح والدم والرفع بقدر ما صرح بالربط بين نصب وهذين المعنيين^٥ ومعنى هذا أنه في حالة النصب خاصة، يختفى قصد التوضيح أو التخصيص من النعت وعبره، ويصبح المقصود هو المدح أو الذم فقط بحيث يكون هذا نصباً لا عبه ومشتراً^٦.

(١) انظر المقنن ٢/ ٢١٢.

(٢) انظر، لكتاب ١/ ٢٧٥.

(٣) انظر لمبايق ١/ ٢٩١ وشرح لرضي ١/ ٢٤٦ والإعراب والشركيبي بين الشكل والسمية وما يعنها.

(٤) انظر، النحاة العربية ومساها ومباها ٢١٩.

(٥) انظر، لكتاب ٢/ ٦٢، ٧٤.

ومثال القطع بالنصب للمدح في النعت قولك: الحمد لله الحميد، وكذلك قطع «المارلين» من «قومي» في قول الحرثي

لا يبعث قومي الدين هم
لندلين بكل معبوتك
سنة بغيره ووفية لخير
و يطبسون مفايد لأر

ومثال ذلك في عطف النسق قوله تعالى: «لكن الراسخون في العلم منهم»

و يرمون يؤمنون به رب ربيت وما نرى من قسوت واستعجاب صلاته و يرمون لركدة^١
فالمقسمين عطف نسق مقطوع للمدح والتقدير: وأذكر المقيمين. ومثال المدح أيضاً مع قطع ما يمكن أن يكون أصله بدلاً قول ذي الرمة:

قد حملت قيس بن عيلان حريتها
على مستنقل للنوايب والحرب
حاص إذا كانت عيضاها سما لها
على كل حال من ذلول ومن صعب

«أحباء» هنا لو أتبع على اللفظ لجر على أنه بدل من «مستنقل»، ولكنه نصب وقطع للمدح^(٢)، يقول سيبويه موضعاً معنى المدح في هذه الأمثلة: «زعم حنبل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تحاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتمظيماً ونصبه على لفعل»^(٣).

وأما بقطع بدم فمثله في نعت قولك: أتى زيد الفاسق لحديث وكذلك قوله تعالى «وأمروا به حمله بحصب»^٤ فالنصب هنا ليس بمقصود منه التعريف ولا به صيغ بل المقصود منه الذم والشتم ولذا قطع ونصب^(٥).

خبر، لكتاب ٢/ ٦٤ وخبرية الأدب ٥/ ٤١.

٢ سورة النساء، الآية ١٦٢.

٣ خبر: تحصيل عين النصب لشمسرى يهاشم الكتاب لمسيويه (المطبعة الأميرية ببولاق مصر - ط ١٣٠٥ هـ ١/ ٣٥).

٤ كتاب (الصيغة المعقولة) ٢/ ٦٥، ٦٦.

٥ سورة يوسف، الآية ٥.

(٦) انظر، لكتاب ٢/ ٧٠ [عرب القرآن للمنصوب للرجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري (دار لكتاب المعنى بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت - ط ١٩٨٣ م) القسم الثاني ٧٤١، ٧٤٢.

ومثال ذلك في عطف العسق قول أمية بن أبي عائذ :

وياوى إلى نســـــوة عطلـ
وشعثاً مراضيع مثل المسعالي

وكلمة «شعثاً» مقطوعة معطوفة على «عطل» للذم كأنه قدل وأذكرهم شعثاً^(١). ومثال البديل في هذا قول عمرو العيسى :

سَقَوْنِي الحمر ثم تَكْتَفُونِي
عداة الله من كـذب ورور

وهـ «عداة» هنا يحوز فيها الرفع على وجهين ، أحدهما أنها بدل من تصمير في العمل ولكنها قطعت بالنصب للذم^(٢) ، ومثل هذا أيضاً نصب «وجوه قرود» بالقطع عن «أقارُع عوف» في قول النابغة :

أقارُع عوفٍ لا أحاول غيرها
وجوه قرودٍ تبتغي من تجادُع^(٣)

ومما سبق ندرج أن قطع النعت أو غيره بالنصب خاصة لا يحدث اعتباطاً بل يأتي لفرض مفقود مهم لا يفهم إلا به ، وهذا الفرض هو الدلالة على معنى المدح أو الذم الذي يتلشى معه المعنى الأساسي للنعت ، وهو التوضيح أو التحصيل ، وبهذا لهم لا تنفق مع قول بأن نعت المقطوع لا يترتب عليه معنى وأنه يعد من قبيل الترحص في العلامة الإعرابية ؛ وذلك لأنه - في وجهة نظر هذه - يقوم على افتراض حذف صناعي لا أساس له^(٤) .

فهذا القول - في وجهة نظرنا - إذا صح بالنسبة لمثال مفترض كالوجوه التي أجازها ابن حني قياساً لا سماعاً في «الرحمن الرحيم» من «يسم الله الرحمن الرحيم»^(٥) - نقول : إذا صح ذلك القول بالنسبة لهذا المثال ، فإنه لا يصدق على غير ذلك من الشواهد والأمثلة الموثقة التي ذكرناها ونقلناها وبنتج فيها تمام لافتتاع بتوجيهه سيئويه - ولعامة من بعده - لها ، وأهم دليل يمكن أن يستدل به في هذا الشأن ، هو أن المعنى ينقص كثيراً لو جردنا النصب في معظم

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٦٦ .

(٢) انظر : محصلين عين الذهب : ٢٥٢ / ١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٧٠ ، ٧١ .

(٤) انظر : علامة الإعرابية في جملة ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٥) انظر : خصائص ٢٩٩ / ١ والعلامة لإعرابه في الجملة ٢٩٧ .

هذه المواضع من إرادة معنى المدح أو الذم فيها ، فضلاً عما في هذا من دفع لمقولة الترحص في العلامة هنا لعدم وجود الداعي لها .

ولعل الذي يؤكد أن قطع النعت خاصة - بالمفهوم الذي ذكرناه - له دلالة مميزة ، أنه لا يجوز هكذا على نحو عشوائي دون نظام ، بل له صواب خاصة وشروط أهمها ألا يكون النعت للتأكيد ، وأن يكون المسموع معروفاً بالنسبة للسامع ومعلوم انتصافه بالنعت^(١) ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النعت - كما ذكر الدكتور كمال بشر - له خاصة صوتية تميزه من ناحية أخرى ، وهي تصور وجود وقعة من سموت والنعت ، مما يجعله يخرج عن مفهوم النعت الاصطلاحي المشهور ، وينظر إليه على أنه نوع خاص منه ، يمثل جملة مستقلة لها سماتها المميزة التي من أهمها أن القُطْع فيها واجب مادام معناه هو المقصود .^(٢) وهذا الرأي يشبهه في الاعتراف بوجود دلالة على معنى معين في قطع النعت ما استقر عليه رأى الدكتور محمد حماسة حيث يرى أن قطع النعت يعد « معالفة في الإعراب أو ترخصاً فيه من أجل إثارة الانتباه ولست النظر سماع بوسيلة صوتية » لتأكيد الصفة المذكورة ، لكن مع الميل إلى عدم تقدير النعت المقطوع بجملة حذف فيها «الابتداء أو الفعل ولاكتفاء» في الإعراب في حالة الرفع مثلاً بالقول بأن هذا نعت مقطوع برفع محسوب^(٣) .

ويبقى - في رأينا - أن يقاس البديل أيضاً على النعت المقطوع فيما ذكرناه .

خاتمة

بعد أن انتهينا من الحديث عن الأسباب أو الخصائص الدلالية للنصب ، نود - سه إلى أن هناك سبباً لفظياً ذكر في تفسير النصب وقيل إن له تأثيراً ملحوظاً

خبر : الكتاب ٢ / ٦٩ وشرح الرضي عن الكافية ٢ / ٢٢٢ ، وانظر أيضاً : معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - بغداد : مطبعة التقييم ، معاني بالموصل ١٩٨٨ م) ١ / ٩ ، ٨١ .

خبر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء السابع و المسموع ١٩٩٥ م) بحث للدكتور محمد حماسة عبد الطيف بصوان « الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد » رأى وتصنيف : ص ١٦٣ .
خبر : علم اللغة العام للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف بالقاهرة - ١٩٧٠ م) القسم الثاني ٢٥ .

عليه ، لذا لا يمكن إغفاله دون أن نشير إليه ، وهذا المسبب هو « الطول
أو التركيب ».

فأما الطول ، فقد أشار إليه سيبويه نقلاً عن الحليل وبه فسر نصب المنادى ،
ويسمى رأى أنه حينما يطول لمدى بالإضافة أو الوصف أو بآية طريقة
حرف فيه ينصب ويسمى على الجمع ومثلاً بيت يا عبد الله يا رجلاً صاع
ويا زيد بن عمرو ، أما حينما يقصر المسمى بأن يكون مفرداً أو نكرة مقصودة
فإنه يسمى على الضم (١) .

وقد بينت إحدى الدراسات التي أشرنا إليها من قبل أنه يمكن أن يستوحى
من هذه المكرة نظرية بتفسير نصب في الكلام بطول ولا ممتد ، فالصاع يرفع
وكذا مبتدا ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويمتد ، الم يقع نحوياً
لصغر ونصب كالجملة لو حده وامتدداً ونحو عدلان يصاع ونصب فـ « ما
طال يصاع يذكر مفعول ينصب لمفعول ورد ما طال مبتداً بيّناً أو بلا نصب
تماماً كما يرفع مسمى وينصب غير المصغر ، لأن أول غير طويل أما لشئ
فقد طال » (٢) .

وقد يكون تفسير نصب ما بعد ركني الجملة بالطول والامتداد قريباً من القول
بالنصب على معنى « بقصة » والتمام ، كما فقد يكون جديد في هذا الرأي هو
اعتبار مصدرة عنصر لعنصر حر وتركبه معه نوعاً من لصول مؤدياً إلى نصب
بناء على صفتح ونهـ « الصول » أو « التركيب » طرح هذا رأى يمكن أن يفسر
به نصب سم في بناء اسم لا النافية للجنس (٣) .

والحق أن تفسير النصب بالتركيب من الممكن قبوله خاصة في المنادى الملم
الموصوف بآبـ بشرطه المعروفة ، وقد ذكرنا من قبل عند الحديث عن لبناء
وخصوصاً البناء على الجمع أن التركيب يعد من أهم أسبابه ويسوغ قبول هذا
تفسير أيضاً أن القول بالتركيب لا نحو في كثير من المواضع من وجوه عامل

قريب كفى بتفسير نصب فيه

نصر كسب ٢/ ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ وانظر أيضاً في النحو العربي نقد وبوجيه

٢٠٦ ٢١١

(٢) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة نذكر محمود شرف الدين ٥

نصر مايو ٨٢ ٩٦

المبحث الثاني

دلالة العلامة الإعرابية في الفعل

توضئة في الآراء السابقة :

نشير أولاً إلى أن حديثنا هنا مقصور على لفعل المصدر دون لماضي
والأمر لأنهما مبنيان ، ومن ثم لا يكون للحديث عن دلالة إعراب فيهما مجال .
وما فيما يتعلق بدلالة العلامة الإعرابية في الفعل المصارع ، فإننا نتفق مع
لكوفيين في أن الإعراب أصيل فيه ، وأنه دحه للدلالة على المعاني الوظيفية التي
تموره كما دخل الأسماء لهذه العاية « لأن اليبس الذي أوجب لإعراب في الأسماء
موجود في الأعمال في بعض المواضع » (١) ، ومن ثم فنحن لا نرتضى رأى
بصريين الذين يرون أن الإعراب دخل الفعل لضرب من الاستحسان
ومصدرة الاسم (٢)

وبعد الذي دفع البصريين إلى هذا رأى هو ربط لفعل بموقعه وحصره في
كده مسنداً دون النظر إلى المعاني المهمة التي يؤديها وتقرن به وهو يشتمل هذا
الموقع ، وهذا ما يفهم من كلام الرضى المشهور الذي يقول فيه إن لأسماء معانيها
طائفة لارمة وهي متعددة ، تد تحتج إلى العلامات المختلفة لتمييزها ، أما المعن
فيس له لا معنى واحد طارئ هو كونه عمدة ، لذا فهو ليس في حاجة إلى علامة ،
من ثم أصبح الإعراب في الأسماء مختلفاً عن الإعراب في الفعل (٣)

وتسعى وجهة نظرنا المخالفة لرأى البصريين هذا على أساس أنه إذا كان
عنصراً موصوفاً يقوم بوظيفة المسند ، فإن هذا ليس معناه كله ، لأنه معناه في

جميع المواضع ٢٤/١

(٢) انظر شرح النحويين ٦ ، علامة إعرابه في جملة ٢٨ ٢٩

١ ظهر شرح لرضى ٦١/١ ولا عراب و تركيب بين الشكل ونسبة ١١٠

مركب ولحمية فقط ، لكن المعنى له قسمين : معنى أساسي محدد في نفسه هو دلالة على التمرر وحدث ، ومعنى يؤكد هذا قول ابن عسكور : « وكذلك الفعل يدل على حدث وعلى زمان ، ويكون موحداً وممبياً ومستمهاً عنه » (١) على غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعال .

ومن هنا يرى أن عراب الفعل المضارع يتحده عائلياً نحو تخصيص هاتين الداليتين (الحدث والرمز) وأنه يتغير من أجل تحديد الحالات المعينة التي تكتملها . في بعض مصارع يسمى أن يطرأ إليه على أنه إلى جانب قياسه بوظيفته بصفة - وهذا هو معناه الحقيقي في الجملة - يدل على معنى حرى تنبؤ بدلالته لأبسط الحدث والرمز وقد يكون تعبير العلامة لإعرابية فيه دلالاً على هذا المعنى هذا بالإضافة إلى أن يسمى له بصفة إلى أن هذا لأعراب تدل بالأدوات كثيراً وخاصة في حالتها النصب ولحزم .

ونحن بهذا نتفق - على وجه الإجمال - مع الدكتور محمد كامل حسين في رأيه لدى ذهب فيه إلى أن لكل حالة من حالات عراب الفعل المضارع معنى محددة (٢) ، ونشير إلى تفصيل هذا بعد قليل .

وكذلك سمع كثيراً مع هنري فيش في رأيه - على وجه الإجمال أيضاً - أن أعراب الفعل المضارع الذي يتمثل في النقاط التالية :

١ - أنه يرى أن رفع الفعل المضارع يختص بحالة « الإخبارية » ، ويقصد به أن الفعل يعطى حيزاً مستقلاً غير معقود بشيء ، وأن حمسه تقدم مضمونها بطريقة غير مشروطة .

٢ - أنه يرى أن نصب المضارع يختص بحالة « الإنشائية » ، ويقصد بها أن الفعل في حالة النصب يكون معيماً دائماً ومعنى ذلك أنه في طريقه إلى أن يكون إثباتاً أو نفيًا ، أي أنه لم يشرع فيه بعد ، ونهده بحاله استثناءات لكنها لا تنص

(١) شرح جميل لرواجي لابين عسكور (دار الكتب العلمية بإشراف الدكتور إميل يعقوب - بيروت - ١٩٩٨ م - ط ١) ٢١/١ .
(٢) انظر : اللغة العربية المعاصرة للدكتور محمد كامل حسين ١٠٣ - ١١٧ .

بقاعدة . وبناء على هذا ، يرتبط نصب الفعل المضارع بما يرد قبله من أفعال تدل على الإرادة والنية . نحو : أرجو أن ساعدني (١)

ومما يتفق بهذا - من وجهة نظره - أنه يرى أن صيغة « يفعل » المنصوبة في العربية استعمال حديث في الصامية العربية ، سبقه استعمال الفعل المرفوع في موضوعي المرفوع والمنصوب ، يقول : « وقد مضى زمن كان العرب ، كنهم وجماعات منهم ، يستخدمون صيغة « يفعل » في وظيفتي المرفوع والمنصوب دون تفرق ، واستمر بعضهم على هذا الاستعمال ، وكانت حالة النصب قد انتشرت في لغة لغوية إلى حد أن يصرح وكأنها هي لأصل - بيد أنها لم تستطع أن تعد بحالة الأخرى إبعاداً كاملاً » (٢) . وهو يرى أن من مظاهر هذا رفع الفعل بعد (أن) في خبره سحابة بأن (أن) فيه هي المحمفة من الثقيلة ، منع أنه من البقايا سريحيه بقدمه

٣ - أما بالنسبة للفعل المضارع المجزوم ، فلم يتحدث عنه فليش كثيراً ، ولم يربطه بدلالة واضحة ، وإنما اكتفى بالإبقاء على مصطلح « الجرم » فيه مع تسميته بـ « غير التام المجزوم » . ودلت في مصدر إطلاق مصطلح « غير التام المجزوم » على الفعل المضارع المرفوع ، ومصطلح « غير التام الإنشائي » على المنصوب (٣) .

ونشير أخيراً إلى أن ثمة رأياً آخر في هذه المسألة للدكتور مهدي المحزومي يتمثل في أن الفعل المضارع مبني ، وإنما اختلفت حركات أواخره للدلالة على الزمن فقط لا لأنه معرب (٤) . ونحن نوافقه على أن لأعراب هذا حملاً له دلالة على الزمن غير أنها لا تنفق معه في حصر دلالاته في الزمن فقط . ومن ثم لا نوافقه على أن مضارع مبني

نصر : العربية مصحح ٢٨ ٢٩ ٧ ٧٨ ٢٢٠ ٣٠٠
١ السابق : ٢٩٣ .
٢ انظر : السابق الصفحة نفسها
٣ حر : السابق ٢٩ ، ٣٠ .
٤ حر : هي النحو العربي نقد وبوحيه ١٣٤ ، ١٣٥ .

أما دلالات الإعراب في الفعل المضارع من وجهة نظرك فهي على النحو الآتي :

(١) دلالة الرفع

من الممكن أن نقول إن لرفع المضارع في معظم حالاته دلالة عامة ترتبط به، سواء أكان مستقلاً أم مسبقاً بأداة معينة كالفاء والواو وحتى ، ومع مثل هذه أدوات خاصة يكون لرفع وظيفة على قدر كبير من الأهمية لأن نصب مع هذه أيضاً ، ومن ثم يكون كل من الرفع والنصب في الفعل المضارع بعد هذه الأدوات مشيراً إلى دلالة معينة ومعكوماً بها في الوقت نفسه .

عامة الدلالة الخاصة بالرفع هنا ، فمن نرى أنها دلالة حدوث الفعل وتقريره ، بمعنى أن رفع الفعل المضارع يدل على أن حدوث الفعل أمر حاصل فعلاً ومقرر ، وغالباً ما يساعد على إدراك هذا لتقرير وتأكيد اقترانه بالقطع والاستئناف ورمز الحال وبما عني هذا الحالات التي يرفع فيها المضارع ويكون للدلالة فيها أثر واضح من الممكن أن تقسم إلى ما يلي :

(١) د أتى محرز من أدوات ولعل مل فبه برفع ويصلح لدلالة على الحال أو الاستقبال^(١)

(ب) يرفع على بقطع والاستئناف بعد الفاء د لم يرد عطمه على م فيه أيضاً ، ومثال هذا : أريد أن تكرم زيداً فتهينه ، والمعنى : فإذا أنت تهينه . ومثل هذا أيضاً قول الرجز

يريد أن يعربه فيمحمة^(٢)

والفعل بعد الفاء هنا هو الحاصل الوقع فعلاً .

(ج) يرفع على القطع والاستئناف مقترناً بمعنى الإثبات بعد الفاء المسبوقه بفعل مضى وتصلح لأن تكون سببية ، وذلك مثل : ما تأتيس فتحدثي ، فالمعنى لمراد هنا على هذا الوجه إثبات الحديث على الاستئناف بعد نفس الإتيان^(٣)

نظر شرح - لوصي ٢٨/٤ ، وفي النحو المزي بقدر وتوجيه ١٢٤ .

(٣) انظر - انقضاء ٣٢/٧ .

وتقدير ما تأتيس وأنت تحدثي الآن أو أنت تحدثي بما حدث به لجهل حالنا ، والفعل بعد الماء وقع وربما لا يخفى من معنى التمعجب والبهكم ومثل هذا أيضاً قول الشاعر .

عبر أنا لم تأتيا بيقين . فنرجي وبكثرة التاميملا

فالمعنى : أنك لم تأتيا بيقين عن إخوتنا ، لذا نحن نكثر الرجاء ليكون لأمر على خير^(٤) . والمعنى الوارد مع الماء في هذه المواضع من الممكن أن يوجد مع الوو كما في ما تأتيس وتحدثي^(٥)

وقد يكون من المستحسن هنا أن نذكر تلخيص المعاني الخاصة بالرفع - من وجهة نظر النحاة - في المثال المشهور " ما تأتينا فتحدثا " ليقاس عليه غيره : حيث إنه مثال كثر الكلام والجَدال فيه نتيجة لاختلاط الرفع فيه بالنصب الذي هو أعجب أحواله ويكون على معنيين . وأما الرفع ، فإجمال الكلام فيه أنه على أربعة مدن ذكرنا أحدها في الموضع السابق وأما الثلاثة الأخرى هي :

١ - أن تكون لماء للعطف ونفي لما قبل انفاء وما بعدها ، ويجوز أن يكون قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ قِيَمُورُونَ﴾^(٦) بهذا المعنى

٢ - أن يكون الفعل الأول مثبتاً والثاني منفي ، ومن هذا قول الإمام علي : « لا تحرج لكم من أمري رصاً فنرصوه ولا سحق فتجتمعون عليه »^(٧) ولأصل في هذا المعنى أن يؤذي بالنصب

٣ - أن تكون الماء للسببية ويكون الفعلان منفيين ، ورفع الفعل بعد الماء على الاستئناف ، والمفترض في هذا نصب الفعل أيضاً ، وإنما رفع الأمر اللبس ، فيكون

(١) انظر ، شرح التسهيل ٣٧/٤ .

(٢) انظر شرح الرصدي ٧٠/١ ، ٧١ والكاتب ٣١/٣ .

٣ - شرح التسهيل ٢٥/٤ .

٤ - سورة غمرات الآية ٢٦ .

٥ - شرح الرصدي ٧٤ .

معنى الرفع كالتصايع وعلى هذا يوضحه قوله تعالى ﴿ وَدَرَأُوهُ فِيهِمْ يَدْعُونَ ﴾ وقوله تعالى أيضاً ﴿ وَلَا يُؤْمِنُ لَهُمْ هِيَئَتُهُمْ ﴾ أي كأنه فيهم هيدوهيئته

(د) يرفع بعد (حتى) إذا كان دالا على الحال حقيقة أو على سبيل الحكاية ، فمثال المصارع لدال على الحال حقيقة :

مرض خالد حتى لا يرحونه وضرب عيسى حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم وأما المصارع لدل على الحال حكاية فهو المصارع لمعنى مقتصود به حكاية ما بعد (حتى) ومثاله قولك قاصداً ، كان ، لتدعة كان سيرى حتى أدخلها ، وكذا قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿ رَرَبْرَبْ حَتَّى يَبْرُكَ رَسُولُ ﴾ فالفعل بعد (حتى) هذا دل على الحال على النحو المشار إليه ، إنه يدل على فعل حدث وقع في زمن لتكميم حقيقة أو حكماً ويؤكد ذلك أن الرفع في هذا الموضع يكون على جعل (حتى) للاستثناء والاستدراك فهو من شروط المهمة في هذه المسألة (٤) .

(هـ) يرفع بعد المصارع عند عدم التمتع بما قبله على أنه حال أو بعد فيما يصلح أن يكون حوتاً لطلب ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ ذُرُّهُمْ فِي حَرْوِهِمْ يَرْجُونَ ﴾ فمعنى يلعبون لا لعب ، وكذا قوله تعالى أيضاً ﴿ وَاصْرَبْ لَهُمْ صَرِيحاً فِي سَحَرِ يَبِ لَا يَصِفُ دَرْكٍ وَلَا حَسْبٍ ﴾ أي غير حاسب ولا حاش ومثل هذا يصح قولهم ررقتي ما لا تصدق به وكل هذا قيل إن الرفع فيه يجوز أن يكون أيضاً على الاستئناف (٧) ، غير أنني أرى أن هذا بعيد ولا فصل ما ذكرناه .

(١) سورة النظم الآية ٩ .

(٢) انظر شرح الرضوي ٦٩/٤ - ٧٢ ومفاتيح البهيبي ٤٨١/٣ ، ٤٨٢ .

(٣) سورة المدثر الآية ٢ ونصر سبعة في لغات لسان محامد بحقيق لذكور شوق صبيح ر منصرف - عهده - ٩٨ د ٨ .

(٤) انظر شرح السهري ٥٠ ، ٥٠٥ وشرح الأشموني ٧١٥ د ٢ .

(٥) سورة الأنعام الآية ٩١ .

(٦) سورة طه الآية ٧٧ .

(٧) انظر الكتاب ٩٨/٣ .

(و) يرفع الفعل المضارع بعد (أن) دلالة على أنها مخففة من الثقيلة التي تلي بعد العلم وما يشبهه ، ويكون الرفع في هذه الحال مشيراً إلى التوكيد الذي في نص (أن) المحففة ، ودالا على التقرير والثبوت اللذين يستمدان من العلم وما يكون بمعناه - ومناسباً لهما أيضاً . ومثال ذلك قولك : علمت أن لا يخرج زيد ، فالرفع هنا يدل على توكيد عدم الخروج وعدم ثبوته ؛ لأنه يدل على أن أصل الكلام علمت أنه - بشديد - أن - لا يخرج زيد ، ولدى يسد على هذا التقرير ويؤكد أن نعم من موصع التبرير والتحقيق ، و أن أيقنه

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ أَهْلًا بَرُونَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمَسَّ لَهُمْ صَرْفًا وَلَا نَصَبًا ﴾ هذا فعل يرفع قرئ بالرفع وورد في قراءة شاذة بالنصب غير أن الوجه فيه رفع ، والمعنى أنه لا يرجع إليهم قولاً لأنه علم واقع (٥) ، والرؤية هنا قلبية بمعنى العلم (٥)

إن هنري هليش يقدم لنا أكثر من مثال يمس وجهه نظر السحاة في هذه المسألة ، وذلك قبل أن يشير إلى رأيه الخاص في رفع الفعل بعد (أن) والذي عرصاه من قبل ، يقول : « هؤلاء السحاة يقبلون التركيب بعد أفعال الملاحظة التي يصتقون عليها أفعال العلم (اليقين) ، وهم يرون حينئذ في (أن) شكلاً مخففاً من أن فهي أن المخففة من الثقيلة ولكنهم يصمون لها شروطاً وجود أداة النسي ، لا - La) أو السين - Sa وسوف للمستقبل ... ومن الأمثلة الآية (٢٠ من سورة المزمز) : (علم أن سيكون منكم مرضى) ، وهم يصمون في مقابل هذه الأفعال ليقينية أفعال لتقدير : ظن ، وحسب ، وحال ، ورأى (بمعنى حكم واعتقد) .

(٤) لغوية لغوي ٢٩١ .

(٥) انظر المقتصد في شرح لأبصاح سجر حاشي ٤٨٢ - ٤٨٥ .

(٦) سورة طه الآية ٨٩ .

(٧) انظر مختصر في شوق - معاً من كتاب سبيع لابين حاشي ، مكتبة المشي - القاهرة - دون تاريخ

٩١ ، ٩٢ ومعجم القراءات القرآنية ١٠٤/٤

(٤) المقتصد ٨/٣

(٥) انظر شرح المفصل ٧٧/٨ .

(٢) دلالة النصب :

للمعنى أثر واضح في بيان مواضع نصب الفعل لمصارع يضاف إلى أثر الأداة ليس تعد قرينة كبيرة في هذا الشأن مميرة للنصب عن 'رفع' وذلك لأن المضارع لا ينصب إلا بأداة ، ويتضح أثر المعنى أكثر خاصة مع الأدوات التي يجوز أن يرفع لمصارع بعدها وأن ينصب ، وهي التي أشرنا إلى بعضها منذ قبل .

وإذا كانت الدلالة العامة التي تستدعي رفع المصارع هي كون حدوثه أمراً حاصلاً فعلاً ومقررًا ، ويساعد في الدلالة على هذا الاقتران بمعنى الاستئناف ومن لحال فمن هذا المعنى ينصب إذا كان سبحة أو عرصاً أو عية لما سبقه^(١) وكان دالاً على النعية والاستثناء ، وأدائه لهذه المعاني يجعله مقترناً كثيراً بالمرن مستقبل أو - على الأقل - معقلاً .

وهذه المعاني تتضح مع بعض الأدوات على النحو التالي :

(١) ينصب الفعل المضارع عندما يسبق بأن المصدرية ولن ، ويخصص مع هاتين لأداتين للاستقبال^(٢) ، ويسبق مع (أن) خاصة بما يفيد الشك وغير الشك كأنطمع والرجاء والظن نحو : أرجو أن يخرج زيد ، وبعبارة تعالى : ﴿ تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ ذَقْرَةٌ ﴾^(٣) . ولذلك كان النصب - مع الظن خاصة - أكثر وأرجح في العمل الواقع بعد (أن) المحتملة وجهين ، دلالة على أن (أن) هذه هي المصدرية العميمة المناسبة للظن لا المخففة من الثقل التي ذكرنا أنها تناسب العم واليقين ويرفع بعدها الفعل ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَحَسْبُوا أَلَّا تَكُونَ فَتَةً ﴾^(٤) ، فقد قرأ برفع فعل " تكون " هنا أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف والأعمش ، وقرأ الباقون بالنصب^(٥) . ويفهم من هذا كله أن النصب في هذا الموضع يقتزن بمعنى شبه وعدم تحقق وقوع الفعل ، وهذا مختلف عن الرفع .

^(١) نظر السليق ١١٧ .

^(٢) نظر شرح لرحمى ٤١١/٤

^(٣) سورة لقمان الآية ٢٥

^(٤) سورة المائدة الآية ٧١

^(٥) نظر إتحاف فضلاء البشر بالقرآن الأربعة عشر ، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد لياحقيق الدكتور شعيان محمد إسماعيل (عالم الكتب ببيروت ومكتبة انكليات الأهرية بالعمارة - ص ١٠٠ - ١٠١) ٥٤١/١ ومجمع المصنفات ٢٢١/٧ وشرح التفسير ٨٠٧/٤

إن تأكيد الوقع الثالث قد يقلب في ذهن المتكلم فتصير هذه الأفعال أفعالا يضيئة فتعمل عملها ، كما جاء في الآية^(١) من سورة المائدة : « وَحَسْبُوا أَلَّا تَكُونَ فَتَةً » [في قراءة أبي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب] ، فإذا علمه السامع استعمل العمل حينئذ منصوباً ، دون التفات إلى الأدوات ، كما يقال : طست ألا تفعل ذلك ، وهو ما ورد أيضاً في نص القرآني السابق ، تبعاً لقراءات أخرى : وحسبوا ألا تكون فتة ، وانظر كذلك الآية^(٢) من سورة البقرة : « إِنْ ظَلَمْنَا أَنْ يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ »^(٣)

ومن هذا المنطلق ، ومن خلال معظم الأمثلة التي تتبعها البحث وحصرها في لمواضع سابقة لمختلفة سبق مع الدكتور محمد كامل حسين في قوله إن شعر المصارع يرفع - أريد به تقرير حدث بعينه ومما يحذر بالذكر أنه يحسن هذا هو السبب لوحيده برفع مبكراً أصل لتكوينه في موضع الأخير لدى ذكره وهو رفع الفعل بعد أن المحمفة من الثقله فهو يرى أن لفعل بمصارع في مثل قوله تعالى : ﴿ لَا تَرْزُقُهُ رِزْقًا حَرِيًّا ﴾ - مرفوع لأنه دل على تقرير حقيقة ثابتة فبعد لا أنه يضاف إلى ذلك أنه جاء في الأصل بعد أن المخففة من الثقله^(٤) .

ولعمري من الواضح أن ما يستنتج من هذا لرأى يتفق مع رأى هري هيرش في تفسير برفع بعد (أن) بأنه من النقايا التاريخية^(٥) هنتيجة كلا لرأيين وحده هي أنه لا علاقة برفع في هذا لموضع بعرض كون (أن) فيه هي للمحمفة من الثقله . ونحن نرى - بناء على ذلك ومعه أيضاً - أن لتفسير الدلالى للرفع هنا - كما قدمه لنا النحاة - يظل قائماً وإن نطوى في داحه على شق افتراضى ، لأن هذا الافتراض - على كل حال - له وجاهته وأهميته

(١) العنبرية المصححى ٢٩١ .

(٢) سورة نهم الآية ٣٨

(٣) نظر : لغة عربية لمعاصرة ١٤٠١٢

(٤) نظر : العنبرية المصححى ٢٩٢

(ب) ينصب الفعل المصارع حينما يكون نتيجة أو مسبباً وذلك بعد هاء السببية وإذن ، هاء هاء السببية - وهي التي تسبق معنى أو بهي أو ما شابه ذلك - فمثالها قوله تعالى ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ قِيمَتُهُمْ﴾^(١) ، وكذلك قولك : لا تعص الله فتدخل النار .

وقد ذكرنا قريباً المعاني المختلفة التي تتوجه إليها جملة هاء السببية المسبوقة بالنفي نحو : «ما تأتيان فتحدثان» عند رفع الفعل . وأما بالنسبة للنصب في هذه الجملة فهو الأكثر استعمالاً والأصل في إفادة معنى السببية ، وللمعل عليه معنيان : الأول : الفعلان فيه منفهان ونفي الثاني مترقب على نفي الأول . والمعنى الثاني : الفعل الأول فيه مثبت ، والثاني هو المنفي والفاء مشبهة بالسببية ، والمعنى «مرد على هذا هو المثال السابق ما يكون منك تبين بعده حديث . أو قد تأتي وما تحدث أو ما تأتيان محدثاً»^(٢)

ومثل هذا أيضاً قولك : ما يسأل زيد عن شيء فيخطئ فيه ، غير أن ما بعد الفاء هنا لا يجوز فيه إلا النصب ، ويكون على الوجهين السابقين ، فالمعنى على لوجه لأول ما يسأل عن شيء فكيف يحطئ فيه ؟ أي لو ستر لأخطأ . والمعنى على لوجه لثاني ما يسأل عن شيء ، لا لم يحطئ فيه أي فيه كمال فلا يحضر ولا يجوز الرفع في هذا لأنه لا يستقيم لا على المطف ولا على الاستثناء^(٣) .

وأما (إذن) فمثالها قولك : إذن أكرمك ، في جواب من قال لك : أنا أرورك . وينصب الفعل بعده ثلاثاً شروطاً ، اثنان منها مرتبطان بكون الفعل نتيجة أو مسبباً ، وهما تصدر الفعل بأن يكون جواباً ، وأن يكون مستقبلاً ، وأما الشرط الثالث فهو ألا يوصل بين (إذن) والفعل بغير لسمم ونداء ولساء^(٤) .

(ج) ينصب المصارع حينما يكون غرضاً وتعليلاً أو غاية ، وذلك مع هاء

لدوات : لام التعليل وكى وحتى وأو - وهاتان الأداتان الأخيرتان (حتى وأو) تمتصيان دلالة حاصة ، كما أن الفعل بعدهما ينصب - على المشهور - بأن مضمره وحيثاً^(١) ، هاء (حتى) فيشترط في الفعل بعدها أن يكون مستقبلاً حقيقة أو حكماً سواء كان غاية فتكون بمعنى "إلى" أو تعليل فتكون بمعنى "كى" . ومثال مستقل حقيقة - لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وكلمته حتى يأمر لى بشيء ، ومثال مستقل حكماً - وهو ما كان ماضيها في المعنى في حكم المستقبل بالنظر إلى ما قبل "حتى" - قولك قاصداً (كان) الناقصة : كان سيرى حتى أدخلها ، وكنت سرت حتى يدخلها زيد ، أي إلى أن يدخلها زيد^(٢) .

وأما (أو) فهي في الأصل حرف عطف للشك والإبهام ، ولكن المضارع ينصب بعدها حينما تكون لغاية بمعنى (إلى) أو للاستثناء بمعنى (إلا أن) ، وهي تكون كذلك عندما يكون ما قبلها كالتام وما بعدها كالمحصص له ، أو حينما يكون لفعل الأول مبنياً على اليقين والفعل الذي بعدهما على الشك^(٣) ، ومثالها وهي بمعنى (إلى) قول الشاعر :

أستسهلن الصعب أو أدركك المتى
فهما انتادات الأمال إلا لصابر
ومثالها وهي بمعنى الاستثناء :

وكنت إذا غمزت قناة قوم
كسرت كموبها أو تستقيم
أي كسرت كموبها إلا أن تستقيماً^(٤) .

(د) ينصب الفعل المصارع عندما يكون دالاً على المعية ، وذلك بعد الواو شرطاً ، تسبق بما تسبق به هاء السببية من طلب بالأمر أو النهي أو ما شابه ذلك ، أن تكون هذه الواو دالة على المعية ، ومثال هذا قول الشاعر :

لست عن خلق وتأتى مثله
صار عليك إذا فسملت عظيم

^١ انظر شرح التصريح ٣٣٧/٢ .

^٢ انظر : شرح التسهيل ٥٣/١ ، ٥٤ .

^٣ انظر لمبايق ٢٥/٤ .

انظر معنى المنيب ٦٦/١ ، ٦٧ .

(١) سورة فاطر الآية ٣٩

(٢) انظر : شرح الرصنى ٦٩/١ وشرح المفصل ٢٧/٧ ، ٢٨ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر ١٣٨/٥ ، ١٣٩ .

(٤) انظر : شرح الرصنى ٤٢/١ - ٤٤ .

وكذلك قولك : من تروري وتعطيلي ؟ أي من تروري مع عصائي ؟ ولا يمنع رفع المعنى من هذا ، ولكن الأكثر لصرف إلى النصب للتصريح على معنى للمعنى^(١)

تفقيب :

بعد أن تبين للمعنى أني تقرّر رفع الفعل لمصارع ونصبه ، وبذلك من خلالها اختلاف هذه المعنى بين الرفع والنصب مع كثير من الأرواح - لعبت أنكر أن يكرر هذا الاختلاف لا يمكن قبوله ويخص من ذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين من تعميم مسوأة الرفع والنصب بعد هذه السببية وكذلك إنكر اختلاف المعنى بين الرفع والنصب أيضاً بعد (حتى) دون دليل وخاصة أن هذا الباحث قال : جعل النجدة لفعل بعد (حتى) عند نصبه دالا على الاستقبال وعند رفعه دالا على الحال ليس سببه اختلاف المعنى - كما وصحت - بل هو في لمقام الأول يقع عن تقدير أن الفاعل من مثل هذا هو (أن) الدالة على الاستقبال أو عدم تقديرها^(٢)

(٣) دلالة الجزم :

من المعلوم أن لحرم حصة عربية خاصة بالنصب بمصارع دون غيره والمعنى لمؤدى هذه الحالة هو - كما ذكر الدكتور محمد كامل حسين - دلالة للنصب على حدث ناقص ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كان فعلاً منفيّاً أو منهيّاً عنه نحو : لم يحضر ، ولا تكذب .

الثاني : إذا كان دالا على أمر لا يقع إلا إذا أُطيع ويتمثل هذا في المصارع لمسوق بالأم لأمر نحو : لتقن حبراً ولتصمتْ ولمصارع من هذا يشبه لأمر شكلاً ومعنى .

الثالث : إذا كان فعلاً معلقاً وقوعه على فعل آخر^(١) ، وهذا يشمل المصارع المحزوم في جواب الطلب نحو : لا تعصِ الله تبارك وتعالى ، فيل الرضا أمر معلق على عدم العصيان ، كما يشمل هذا أيضاً الفعل المصارع الواقع جواباً لشرط جارم نحو : إن لم أقم فافعل الشيء ، أقم (محزوم لأن وقوعه معنى على حدوث الفعل الأول بالإضافة إلى وجود لادة التي تسمح بذلك) وأما فعل الأول فهو محزوم لأنه ناقص الدلالة أيضاً ؛ حيث إنه شرط ولم يقع ، ويبقى أن يضاهى هذا الفعل إلى معنى الموضع الأول .

★ ★ ★

نظر : النما لمربية بمصرفة ١٠٢ .

(١) انظر : شرح الرصافي ٦٧/٤ ، ٧٥ ، ٧٦

(٢) انظر : لجواز النعوى ودلالة الإعراب على المعنى لمرجع بتقايم ٥١٨ ، ٥٢٤

الفصل الثانى

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود

توطئة.

الصيغة والاشتقاق والجمود ثلاثة جوانب ترجع إلى الشكل واللفظ في المقام الأول ، ويقال إن لها تأثيراً ملحوظاً في الدلالة على المعاني والأبواب النحوية^(١) ووحية نية الكلمة والتركيب عموماً ، وقيل أن تبين ذلك ينبغي أولاً أن نفرق بينها ويوضح لمقصود منها

فأما " الصيغة " فقد عرفها الرضى جامعاً إياها مثل بناء الكلمة ووزنها ، فـ « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف برائدة الأصلية كل في موضعه : فـرجل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عصا وكـد حمل على بناء صرَب »^(٢) .

وهي ضوء ما ذكره الدكتور تمام حسان عن الصيغة يمكن أيضاً أن تعرف بأنها : نقائب الصرعى الذى تصاغ على قياسه الكلمات التى ترجع إلى أصول شتى قبة وهى الاسم والصفة والضم والصل ، ومعنى هذا أن الصيغة تعص الكلمات لمتصرفه والمشتقة ، لذا فالضمير بأبواحه المحتملة وأكثر الخولاف والظروف وأدوات لا صيغ لها^(٣) .

وأما " الاشتقاق " - وعكسه " الجمود " - فمصطلح يختلف مدلوله باختلاف محس المستخدم فيه بين النحوى والصرف واللمة^(٤) ، كما أن معالجته حديثاً تحسب عن تناول القدماء له ، ولا يعنيها هنا أن نتحدث عن الاشتقاق فى اللغة

^١ نظر لغة عربية معناه ومبناه ٢

^٢ شرح شافية من انجاص برصى ١

^٣ البحر لغة عربية معناه ومبناه ٣٣

نظر دراسات فى علم الصرف للدكتور عبيد الله درويش (مكتبة الشهاب - القاهرة - ط ٢ -

١٩٦٢ - ٣٦ .

يعنى لزوم الكلمة شكلاً واحداً ثابتاً ، كما قد يعنى أحياناً تغير شكل الكلمة وبنيتها ولكن في حدود معينة ، ومعنى هذا أن الجمود يرتبط كثيراً بعدم تصرف الكلمة. وهذا يؤكد ما قلناه من أن الاشتقاق والجمود جانبان لمظيان شكليان^(١) ، وذلك يستدعى أن نحاول أن نبين أثرهما الذي لا يقتصر على دلالة والمعنى فقط ، بل يمتد أيضاً إلى جانب اللفظ وتركيب الجملة ، وهذا هو موضوع المبحثين التاليين .

المبحث الأول

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية

الوظائف النحوية بالنسبة للاشتقاق والجمود نوعان ، الأول وظائف تصصى الاشتقاق والصيغة وذلك لاقتضاها غالباً دلالتى العين والحدث اللتين توجدان في المشتق ، وهذه الوظائف هي : التثنية ، والحال ، والحبر في أغلب أحواله^(٢) ، وبصرف المكان المختص المتمق مع عامله . والنوع الثانى : وظائف تقتضى الجمود أو أصبها أن تؤدى بالجمود . وأهم هذه الوظائف عطف اليمين والتمييز^(٣) وكذلك بديل لاسمى لمجرد غالباً . وبما كانت كذلك لحاقتها إلى معنى لدات همص

ولا الوظائف المقتضية للاشتقاق والصيغة :

أ. التثنية :

التثنية تابع يدل على ذات ومعنى في متبوعه غير الشمول^(٤) ، ولأن ما يدل على لدات والمعنى على هذا النحو هو الأسماء المشتقة غالباً ، فقد كان هذا النوع من الأسماء أكثرها قياماً بوظيفة التثنية ، ومن ثم جعل جمهور النحاة - باستثناء بعضهم كإبن الحاجب والرضى - المشتق أصلاً لها وأولوا التثنية غير المشتق وحقيقه معقاً به

نظر : آثار أقسام للكلم في لغة العربية ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

نظر : معنى لليبب ٤٦٣/٢ ، ٥٧٠ .

نظر : شرح لرمى على لكافة ٢٨٧/٢ .

نظر السابق ٢٨٩/٢ ، ٢٧٧/١ .

(١) تناولت بالتفصيل دراسة مفهومى الجمود و الاشتقاق وما يتصل بهما من الناحية الصرفية في بحثى بموسم « الجمود والاشتقاق » تأصيل ومدخل لدراسة بناء الكلمة » . انظر مجلة « صحيفة دار العلوم » العدد (١٦) ديسمبر ٢٠٠٠ م

ونحن نرى أن الاشتقاق يعد قرينة لمظية كبرى لها أثرها الواضح في تحديد وظيفة النعت وتهيئة الكلمة للقيام بها ، كما نرى أن الجمود قرينة لمظية صغرى أو استثنائية في هذا الشأن بناء على أن المشتقات - بما فيها من دلالة على الذات والمعنى - تعد أكثر الأسماء مناسبة للنعت ، بالإضافة إلى أن معظم الأسماء الجامدة لمسموعه هي لعل يمكن دويلها مشقو كما فعل النحاة في صنوع ذلك ، وأما اعتبار الجمود قرينة صغرى أو استثنائية في هذا الباب ، فذلك بناء على أن هذه الأسماء الجامدة محصورة محددة في الصاط معناه أي أنها يمكن أن تعد قرينة بأسطه كما أن ستمعل بعضها نعتاً كاسماء لأحس عقد بعد

فأما المشتقات التي يعنى بها فهي المشتقات التي تدل على ذات وصفة أو - بعبارة أخرى - تدل على لحدث وصاحبه ، وهي : اسم الفاعل واسم المفعول ولصنة المشبهة واسم المنصير وصنع المصنعة ، أما أسماء الرمال والمكالم الآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على الصفة أو صاحب لحدث (١) .

ومثال اسم لفاعل الواقع نعتاً " منيراً " في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْ فِيهَا سراجاً وممر مبر ﴾ (٢) ومثال اسم المفعول مسحور في قوله تعالى : ﴿ وَنَسِيتُ الْوَحْشَ رَحِلاً مسحوراً ﴾ (٣) ومثال الصفة المشبهة حسداً في قوله تعالى : ﴿ وَبَنَى حِمْيَرُ حِمْيَاراً ﴾ (٤) ومثال اسم التفضيل " الأدنى " في قوله تعالى : ﴿ وَلَيَذَاقُنَّهَا عَذَابُ الْأَدْنَى ﴾ (٥) ومثال صيغ المبالغة " لخاس " في قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ لُؤْسَرِاسِ اِخْنَسِ ﴾ (٦) .

وأما الأسماء الجامدة التي تقع نعتاً فهي تشمل لأنواع الآتية ، ومعظمها

يؤول بمشتق

- (١) انظر شرح لأشعري ٦٢/٣ .
- ٢ سورة مريم الآية ٦٢
- ٣ سورة مريم الآية ٨
- (٤) سورة الكهف الآية ٢
- (٥) سورة النجدة الآية ٢١
- سورة ناس الآية ١

١- اسم الإشارة غير المكاني مثل : مررت بزيد هذا ، هذا هو معني .
نحاصر أو المشار إليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَمِرُّوهُ الْمَسْحَدُ الْحَرَامُ بَعْدَ عَمِهِمْ هَذَا ﴾ (١) .

٢- ذو معنى صاحب ، ومثاله قولك : صافحت رجلاً ذا غنى وسلطان ، أي صاحب غنى وسلطان .

٣- المنسوب نحو : لى صديق مصري ، فمصري في معنى : منسوب إلى المصري .

٤- الموصول الاسمي المحتص (٢) ، وهو كل موصول فيه الألف واللام مثل : لى والى ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ لَتَّى أَطْطَرَّ مَطَرُ سِوَةٍ ﴾ (٣) : فقوله " لَتَّى أَطْطَرَّ " في تأويل : الممطرة .

٥- أسماء تابعة للحسن غالباً تصاف إلى مثل متبوعها أو تكرر مع لإضافة أو بوصف ، وهذا يتمثل في هذه الألفاظ : آى وكل ، وجد وحق ورجل وما شابهها ، ومثال ذلك هذا رجل آى رجل واست برجل كل الرجل وست عاصم جيد عاصم وفولاء الناس حق الناس ، ويشترط في (آى) أن تصاف إلى بكرة ولا يشترط ذلك في لفظ الأخرى . ومعنى لفتت بهذه الأشياء تبين كمال المبعوت في المدح أو غيره . ومثال الحسن المكرر المصاف : عندى رجلٌ رجلاً صديق وثوبٌ ثوبٌ سوء ، ما الحسن المكرر الموصوف فمثاله : الأمان ماء بارد ، فماء لثاني - في أحد سوحته - نعت لـ (ماء) الأول ولدى سوع محينه حامداً كونه موصوفاً مشق (٤) .

٦- المصدر ، ومثال النعت به : هذا حاكم عدل ، وذلك قاصص رصاص لى عادل ومرصى ، وللنحاة في توحيه هذا ثلاثة مذاهب : هالبصريون قالوا إن المصدر هنا من تقدير حذف مضاف أي : ذو عدل وذو رضاء ، والكوفيون قالوا إن المصدر

سورة التوبة الآية ٢٨

نظر شرح لأشعري ٦٢/٣ ، ٦٣ .

نظر لتوايح بين القاعدة والحكمة ، للدكتور محمود شرف الدين (دار هجر - القاهرة ، ١٩٨٧) ٤٧

سورة التمرهذه الآية ٤٠

نظر شرح التمهيد ٣١٣/٢ ٣١٥ وشرح الرضى ٣٩٢/٢ - ٣٩٥

بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول ، وقال الرضى إن الأولى أن يقال إن المصدر - وهو سم حدث - جمع هو سموت محاراً لإفادة المبالغة ^(١) ومثل هذه التوجيهات تمثل محاولة لإثبات دلالة العين المفقودة في النعت لأنه لا يدل إلا على الحدث ^(٢) . وإن كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة جعل النعت بالمصدر قياسياً وغير مقصور على السماع لكثرة ^(٣)

٧- اسم الجنس ، وهو في النعت به ضروري أهمها - إضافة إلى ما سبق ذكره - صربى لأول أن يكون ثمه جنس مشهور بمعنى من المعدى ويوصف به جنس آخر مثل : الرجل الأسد لا يخشى شيئاً ، وهذا له توجيهان : هـام أن يكون بتقدير "مثل" وإما أن يؤول بمشتق مناسب ، وعلى هذين لتوجيهين يكون التقدير في لمثال المذكور هنا : الرجل الذى مثل لأسد أو الشجاع .

والمضرب الثانى : الجنس المصنوع منه الشيء إذا أريد حقيقته نحو : هذا خاتم حديد ، وذلك باب ساج ، فهذا يجوز - وإن كان مستكرها عند بعض للنحاة - لأنه محمول على تقدير : خاتم معمول من حديد ، وباب معمول من ساج ، ولأنه أيضاً دال على معنى فى متبوعه .

٨- العدد نحو : عندي كتب سبعة ^(٤) .

(ب) الحال :

الأصل فى الحال أن تكون صفة مشتقة ، يقول عبد القاهر معللاً ذلك : « لأن الحال هو ما يحتمل التحول والتبديل وحقبتها أنها لهيئة التى يكون عليها "شئ" عند ملابسه بعمل وفعلاً منه أو وقعاً عنه فبدلت حاضريه ركباً ، فركب - فركب - هيئة ركب عند وقوع لمحى عنه ، وكسب - صربت ركباً فائداً لقيام هيئة به عند وقوع لصرب عنه وهذا بمعنى بانه الصفات ^(٥) لدلالاتها على بدات لموصوفة بصفة معينة

(١) انظر : شرح الرضى ٢٩٥/٢ وشرح الأشموى ٦٤/٣

(٢) انظر : أثر أقسام الكلام فى الجملة العربية ٤٥٢ .

(٣) انظر : النحو لوهي ٤٦١/٣ ، ٤٦٢ ، وعربية المصحح لهنرى فليش ٢٧٦

(٤) انظر : شرح الرضى ٢٩٥/٢ - ٢٩٧ ، وعربية المصحح ٢٧٧ .

(٥) المتعدد فى شرح الإيضاح ٦٧٦/١

وبناء على هذا فهناك شيان متلازمان غالباً فى الحال هما : كونها مشتقة ، فى معبرة غير ملازمة لصاحبها ، وكونها مشتقة ؛ وذلك لأن الهيئة التى تدل عليها حال - وهى شئ متغير غير ثابت - تستلزم أن تكون الكلمة المعبرة عنها ذات صفة لمظنية مناسبة تتحقق بالاشتقاق ، ومن ثم فالأغلب فى الحال أن تكون مشتقة مشتقة أو وصفاً ^(١) . ولذا فقد استدل بالاشتقاق على أن الاسم المنسوب فى نحو : صربى العدد مسيئاً - حال من (كان) التامة المقدرة وليس خبراً لكن الناقصة معتدرة ؛ لأنه لو كان خبراً لورد معرفة وغير مشتق أيضاً ، وهذا الموضع لم يستعمل فيه إلا لأسماء المشتقة . سكرة ^(٢)

وهذه نماذج لمجىء المشتقات حالاً نسوقها من القرآن الكريم على نحو تالى

١- من أمثلة اسم الفاعل "بارزة" فى قوله تعالى : «وَنَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَرَابَهمْ فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ أَحَداً» ^(٣) ، وكذلك "مبشراً" فى قوله تعالى : «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا وَهُوَ مُبَشِّرٌ» ^(٤) .

٢- ومن أمثلة صيغ المبالغة "منوعاً" فى قوله تعالى : «وَإِذَا نَسَّهَ الْخَبِيرُ سَوْعاً» ^(٥) ، وكذلك "كفوراً" فى قوله تعالى : «يَا هُدَيَّا السَّبِيلِ إِنْ أَنتَ شَاكِرٌ وَإِنَّمَا كُفُورٌ» ^(٦)

٣- من أمثلة اسم المفعول "منشوراً" فى قوله تعالى : «وَنُفِخَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَسْفَةً فَهُمْ لَا يُلَاقُونَ» ^(٧) ، و"مهاناً" فى قوله - عز وجل - : «يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ عَذَابِهِ وَيُجْزَى فِيهِ مِثْلُ»

نظر : شرح الأشموى ١٧٠/٢ وأثر أقسام الكلام فى الجملة العربية ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

نظر : شرح الأشموى ٢١٩/١

سورة نكهة الآية ٧

سورة عذراء الآية ٥٦

سورة معارج الآية ٢

سورة ناسب الآية ٣

سورة لاسراء الآية ١٣

سورة نكرهات الآية ٩

٤- من أمثلة الصيغة المشبهة " طيبين " في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُم الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) . وكذلك " أعمى " في قوله تعالى : ﴿ قَدْ رُبَّ لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾ (٢) .

٥- من أمثلة اسم التفصيل " أسفل " في قوله - عز وجل : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ (٣) . فقد قيل إن " أسفل " حال من المفعول بالإصاعة إلى جواز أن يكون بعثاً لمكان محدود (٤) .

فهذه النماذج تدل على أن تعالي في الحال لا تكون مشتقة وأما ما ذكره كدب وحدث حامدة فهذه أحد تفسيرين فيما أن تقول بمشتق أو أمكنه . وعندئذ يفهم من هذا المشتق المقدر معنى الحدث والوصف ، وإما ألا تقول لأنه يكفى في الحال - كما قال ابن الحاجب (٥) - أن تدل على هيئة .

وأما فيما يختص بتأويل الحال لجامدة بمشتق ، فإن ذلك يقع في خمسة مواضع (٦) .

١- إذا كان الحال مصدراً ، وقد ورد هذا كثيراً . إذ أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧) لقياس عليه في جميع أنواعه ، دون أن يستثنى من هذا القياس المصدر المكرة غير المشروط كما رأى معظم النحاة القدماء ، حيث قصبروا هذه النوع على سماع وولو ما جاء منه حالاً بأويلات محتتمه يرى أن أكثرها مبدوءاً . رأى الجمهور الذهاب إلى تأويل هذا الحال المصدرى بالمشتق (٨) ، وذلك لقرب

(١) سورة النحل، الآية ٢٢

(٢) سورة منه الآية ١٢٥ .

(٣) سورة يس الآية ٥

(٤) انظر : ملأ ما من به رحمى ٣٧٩

(٥) انظر : شرح الرصدي ٣٢٢

(٦) اختلف النحاة في عدد لمصائل التي تقول فيها العن الجامدة بمشتق وعدد المسائل التي لا تقول فيها . انظر : شرح التصريح ٣٦٩/١ - ٣٧٢ ومسحة الجليل (بتحقيق شرح ابن عقيل) للشيخ محمد

معنى الدين ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧

(٧) انظر المعجم الواسع ٢٧٣/٢

(٨) انظر : شرح لأشعري ١٧٢/٢ ، ١٧٣

دلالة المصدر - وهي الحدث المحرود - من دلالة الصيغة مما يجعله من أقرب صيغ إليها لمطاً واستعمالاً .

ومن أمثلة محو الحال مصدراً نكرة غير مشروط - وهذا هو الأكثر - سبباً في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ادْعُهُ يَأْتِيكَ سَعِيًا ﴾ (١) أي صاعيات ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (٢) أي حائضين وضامعين . وأما لأنواع الأخرى من المصادر التي أحاز النحاة وقوعها حالاً قياساً فم يبق على توجيهها حالاً بل الأقرب فيها أنها تمثل وظائف أخرى (٣) .

٢ - أن تكون حال دالة على شبيهة مثل بيت لقيطه فمر ومشت عراً أي بيت مبره ومشت رشيقه ومثل هذا قول الشاعر

عند بالما أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف
أي هذا بالنا أمس شجعانا ، وما بالنا اليوم صمها (٤) .

٣- أن تكون دالة على مضاعفة مثل : كلمته قام إلى فنى ، أي متشاهمين ، وبمعنى

٤- أن تكون دالة على تزيين نحو ادحو رجلاً رجلاً ويسير لحيود ثلاثة ثلاثة أي مرسين رجلاً رجلاً ، وثلاثة وثلاثة

٥- أن تكون دالة على سعر نحو : بعث الكتاب نسخة بخمسة جنيهاً ، لا أرض قيراطاً بالعين ، أي مسعراً السعة بخمسة والقيراط بالعين .

وأما المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة ولا تقول بمشتق فتشمل ما يلي (٥) :

١- أن تكون موطئة ، ويقصد بها الحال الموصوفة بمشتق أو شبهه نحو قوله

سورة بقره الآية ٢٦

سورة لعره الآية ٥٦

انظر : معجم لهوامع ١٥/٤ - ١٧

انظر : شرح الرصدي ٣٢٢/٢

انظر : شرح لأشعري ١٧٠/٢ ، ١٧١

تعالى ﴿فَمَنْ لَهَا شَرٌّ سَوِيًّا﴾ ^{١٧} بشرٌ حال من تصمير هي (بمثل) وقد صير
ببمشق سَوِيًّا ومثال الجاهل لموصوفه بشبه لمشتق لصفه فرأى في هذه
تعالى : ﴿كَتَابٌ فَصَحَّ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ^(٧) . ومن الذين أن الحال الحامدة
هنا استعنت بالصيغة المشتقة وشبهها عن الحاجة إلى تأويل .

٢- أن تكون دالة على عدد نحو قوله تعالى ﴿لَمْ يَفَاتُ رَبَّهُ أَرْبَعِينَ﴾ ^(٨) .

٣- أن تكون دالة على طور سواء أكان فيه تفصيل أم لا ، ومثال ما فيه
تفصيل - وقد قصر النحاة هذا الموضع عليه - : حالد غلاماً أهضل منه كهلاً ،
ومثال ما ليس فيه تفصيل - كما نرى من وجهة نظرنا - " رجالاً " في قوله تعالى :
﴿ كَسَرَتْ يَدَايَ حِفَّتٍ مِنْ تَرَبَّاسٍ مِنْ بَطْنِ سَوْدٍ رَحِلًا ﴾ ^{١٨} فالرحولة صور من
أطوار خلق الإنسان ومن مراحل حياته ، ومثل هذا أيضاً " طفلاً " في قوله تعالى
﴿ وَبَشَّرَ فِي ذُرِّيَّتِهِ مِنْ نَسَاءِ لِي حُلٍّ مَسْمِيٍّ بِمِ مَحْرُوكَةٍ صَدْرًا ﴾ ^{١٩}

٤- أن تكون فرعاً أو أصلاً لصاحبها . ومثال الحال الدالة على فرع قوله
تعالى ﴿ وَصَحْبًا مِنْ حَالِ سَوِيَّا ﴾ ^(١٠) ، ومثال لدالة على أصل صاحبها قوله تعالى
﴿ قَالَ السَّجْدُ لِمَنْ حَلَقْتَ طَيْلاً ﴾ ^(٧) .

٥- أن تكون دالة على هيئة من أي نوع ، والمعالم في هذا أن تكون حسية
ودلت مش رجلاً في قول النبي ﷺ في حديث الوحي " وأحياناً يستعمل في
رجلاً فيكلمني ما يقول " ^(٨) ، وكذلك " آية " في قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ آيَةُ اللَّهِ
بِكُمْ آيَةٌ ﴾ ^(٩)

سورة مريم : الآية ١٧

(٢) سورة هود : الآية ٣٠

(٣) سورة الأعراف : الآية ١١٢

(٤) سورة الكهف : الآية ٢٧

(٥) سورة الحج : الآية ٥

(٦) سورة الأعراف : الآية ٧٠

(٧) سورة الإسراء : الآية ٦١

(٨) فتح لباري لابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب [المطبعة السلفية ود ر الريس] انشاهه ٢٠٠٠

٣٦

(٩) سورة الأعراف : الآية ٧٣

ومن هنا يرى أن الاسم الجامد الذي لا يؤول بمشتق يقع حالاً ما دام دالا على
هيئة ، لأن هذه الهيئة تدل على صورة حسية أو قيد معنوي ، فالصورة الحسية فيما
سبق مثل - بشرأً وعلاماً وكهلاً وطملاً وبيوتاً ، والقيد المعنوي مثل : أربعين - ولا شك
في صورة أو القيد بهذا الشكل يؤيدان المعنى نفسه الذي يؤيده الوصف المشتق

ومما سبق ندرك إذن أن الاشتقاق في الحال له مرتبتان : مرتبة الوصف
لمشتق الصريح ومرتبة المؤول بهذا المشتق ، وحيثما نقارن بين مواضع هاتين
بمرتبتين للاشتقاق ومواضع الحال الحامدة التي لا تؤول بمشتق - وهي قليلة
محصورة - ندرك أن المشتق بصورتيه قرينة لمظية مهمة لها أثر دلالي واضح في
هيئة الكلمة للقيام بوظيفة الحال وتعهدها ، وسيتضح هذا بدرجة أكبر عند
تحديث عن التمييز ، وأما الجامد الواقع حالا ولا يؤول بمشتق ، فقريته على هذا
للب دلالة الواضحة على الهيئة وهو مستغن بها عن الحاجة إلى صيغة المشتق ،
عسى الرغم من أنه لا يحلو أيضاً في موضع من مواضعه - وهو لموضع لأول في
تقسيم لسابق من وجود مشتق معه

ح) الحصر

إذا كان اللفظ والحال الأصل فيهما أن يؤدبا بالمشتق ، فإن الخبر المفرد
ليس كذلك ، حيث إنه - في رأينا - يؤدي بالمشتق والجامد دون أن يكون أحدهما
- وهو المشتق - أصلاً للأخر كما ذهبت دراسة إلى هذا ، بناءً على أن الخبر من
موقع العيبة الحديثة التي تتطلب الوصف المشتق على وجه الأصالة ^(١) . ونحن
لا نكر أن الأكثر في الخبر المفرد أن يكون وصفاً مشتقاً ، ولكن ذلك لا ينبغي أن
يكن داعياً لأن نعدده هو الأصل ونجعل الجامد فرعاً له ، لأن استعمال الجامد في
هذا الموضع ليس قليلاً والعائدة تتم به دون حاجة إلى تأويل كما تتم بالمشتق ،
ومن ثم نرى أنه لا ضرورة لهذا الاعتبار.

وهي هذا الصدد نشير أيضاً إلى أن الاسم المشتق لا ينحصر وقوعه في
حملة الاسمية في موقع الخبر فقط ، بل من الممكن أن يأتي كذلك في موقع

١ انظر أثر أقسام الكلم في الحملة العربية ٤١٩ ، ٤٢٧

المعتد، كما أن المشتق الواقع هنا لا يقتصر على نوع دون نوع بل هو يشمل المشتقات بجميع أنواعها ، أى أنه يشمل أسماء، أفعال، أفعال، وغيرها .

وإذا كان للاشتقاق فائدة في هذا الشأن فهي تتمثل في أنها تستطيع - من خلال تصور التالية - أن تلمس أثراً له في تحديد موقع الخبر الممرد وتمييزه من المبتدأ وهي إعراب الجملة المشتقة عليه عموماً . وهذه الصور التي سنذكرها تتحدد على أساس أنها إذا نظرنا إلى المبتدأ والخبر من حيث الجمود والاشتقاق فسنجد أنهما : إما أن يكونا جامدين أو مشتقين وإما أن يكون أحدهما جامداً والآخر مشتقاً ، ومن ثم سنخرج بالصور الأربع التالية :

١- الركنان جامدان (جامد + جامد) ومثال ذلك :

لله ربي ، وهذه دارنا ، وزيد أخوك .

ومن الواضح أنه لا أثر للاشتقاق هنا في تحديد الخبر وإعراب الجملة .

٢- الركنان مشتقان (مشتق + مشتق) ومثال ذلك :

الذاهب ربيع والقاعد خامس ، ولذاهب الرابع والقاعد الحاسر .

وهي هذه الصورة ليس للاشتقاق أيضاً أثر في الكشف عن الخبر ، والذي يعتمد عليه في هذا هو تعريف المبتدأ وتكثير الخبر ، أو تقدم أحدهما إذا استويا تعريفًا وتكثيرًا ما لم تكن هناك قرينة أخرى .

٣- الركن الأول جامد والثاني مشتق (جامد + مشتق) ومثال هذا :

زيد قائم . وهذا جانس أحوها ، وعمرو الماثل .

المثال الأول في هذه الصورة لا خلاف في أن " قائم " فيه خبر لأنه - قبل أي شيء - نكرة والاسم الأول معرفة ، وهذا الخبر المشتق يتعمل ضميراً يهود عن المبتدأ ، وهذا ما يميزه عن الخبر الجامد .

والمثال الثاني لاحق بالمثال الأول ومتفرع عنه ولكن راد عنه بأن الخبر (جانس) - على أحد الإعرابين الحائزين - لم يرفع ضميراً مستتراً كالمثال الأول بل رفع اسماً ظاهراً هو " أحوها " وهذا الاسم يرفع فاعلاً ، ومعنى هذا أن الخبر المشتق إما أن يرفع ضميراً وإما أن يرفع اسماً ظاهراً

وأما المثال الثالث، فالراجع فيه أن الاسم الأول مبتدأ والثاني خبر ، لأن هذا هو المشهور والأفضل من حيث المعنى ^(١) في إعراب الجملة الاسمية المشتقة عن معرفتين، تساوت رتبتهما في التعريف أو اختلفت - كما في هذا المثال - ما لم يكن هناك قرينة تسمح بتغيير هذا الإعراب . ومن الأراء التي ذكرت في مثل ذلك يجب أن المشتق هو الخبر حتى لو تقدم ^(٢) . ومعنى هذا أن كون الاسم الثاني صغراً وأقل تعريفاً لا أثر له هنا - على الرأي المشهور - لأن هذا الإعراب نفسه يسرى على الجملة لو عكست وكان المتقدم هو المشتق المعروف كما سنرى .

٤- الركن الأول مشتق والثاني جامد (مشتق + جامد)، وهذا النموذج له صورتان على النحو التالي .

(أ) عدم اعتماد المشتق على نفي أو استفهام ، وهنا إما أن يكون المشتق معرفة وإما أن يكون نكرة ؛ فلو كان معرفة مثل : الفاضل عمرو ، فسيكون هذا على عكس الصورة السابقة ، وبناء على ما قلناه فيها فالفاضل مبتدأ و " عمرو " خبر ولا أثر للاشتقاق هنا أيضاً في الإعراب . وأما إذا كان المشتق نكرة مثل : ذهاب زيد ، فسيغرب المشتق خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً ، وربما يكون للاشتقاق في الموضع إسهام في الإعراب إلى جانب التعريف والتكثير وهما القرينتان كربين للتوجيه هنا .

(ب) اعتماد المشتق على نفي أو استفهام ، وهذا من الممكن أن يشمل الصور عرعية التي تعبر عنها الحمل الآتية : ^(٣)

١- أقائم أخوك ؟

وهي هذا المثال يجوز إعرابان ، الأول : أن تعد الجملة خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً ، وقد مر الكلام عن هذا ، والثاني أن يرب " قائم " مبتدأ ويغرب " أخوك " ضميراً مستتراً ، وهذا يكون للاشتقاق الاسم الأول أثر كبير في هذا التوجيه .

نظر : دلائل الإعجاز ١٨٦ - ١٨٩ .

نظر : شرح الرصافي ٢٥٧/١ ومعنى للبيب ٤٥١/٢

نظر : دراسات معاصرة في النحو العربي ١٢٣ ، ١٢٤ .

لأن المشتق في مثل هذا يكون في معنى الفعل المحتاج إلى فاعل ، وذلك النموذج يحقق ما يسمى بالجملة الوصفية التي يكتمل مبتدؤها بالفاعل أو نائبه لأنه سمى بمعنى (١)

٢- اقائم الوجدان ٩

وفي مثل هذا لابد أن يكون " قائم " مبتدأ و " الوجدان " فاعلاً سد مسد لخبر ، ولا يجوز غير هذا لأن الجملة لو أعريت خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً لاتفق لتطابق بينهما .

٢- ما قائمان الرجلان .

في هذا المثال " قائمان " خبر مقدم و " الرجلان " مبتدأ مؤخر ، ولا يصح أن يكون " قائمان " مبتدأ و " الرجلان " فاعلاً سد مسد لخبر لأن ما هو بممرلة الفعل - وهو المشتق - ينبغي ألا يثنى ولا يجمع ، ولا يجوز هذا ، إلا على لغة (راكوسى لير عيش) (٢) ومن لير أثر الاشتقاق في لتوجيه في هذه الصورة ، نرى قبلها أيضاً .

إننا من خلال الصور المختلفة السابقة لمجىء المشتق في الجملة لاسمية نستطيع أن نقرر أن الاشتقاق في الاسم يؤهله لموقع الخبر مع وجود قرينه أحده هو السكير أي كان موضع المشتق في الجملة ولا يكون للاشتقاق وحده ثبوت وصح وهو في - عرب لجمعه لا - تقدم المشتق و عتمد على معنى أو سنده لأن المشتق في هذه الحالة مشتبهته بفعل - يجمع الجملة سنده في حده فعلية في حقيقة ومن ثم فقد يؤثر على عرب الجملة وتوجيهها تأثيراً واضحاً وكثير يكون للاشتقاق أثر مهموس في لا عرب و لتكوين خبر يكون المشو خبر رافعاً لاسم ظاهر يعرب على أنه فاعل أو نائب فاعل .

(١) انظر : الجملة الوصفية في النحو العربي (رسالة ماجستير - إعداد شميلان صلاح حميد - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٧٥م) ١٤٣ - ١٤٨ ، والامامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٨٧ - ٨٨

(٢) انظر : شرح الرصنى ٢٢٨/١

د ظرف المكان المنصو مع عامله في الاشتقاق :

من المواقع النحوية التي يستعمل فيها المشتق ظرف المكان الدال على محل الحدث المشتق هو منه ، ومثال ذلك : قدمت مقعد زيد ، وزميت مرمى عمرو . حسب محسناً حسناً ، ولا فرق في هذا بين أن يكون مفرداً وأن يكون جمعاً كما في قوله تعالى : ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدُ صَبُوحٍ﴾ (١) .

ويشترط في هذا الظرف ألا يعمل فيه إلا ما اشتق منه سواء أكان فعلاً - كما في لامئة لسغة - أم مصدرراً نحو : قعودى مقعد زيد ، ولذا عدُّ نحو : هو منى مقعد نسبة ، شاذاً لعدم موافقته لعمله في الاشتقاق (٢) ، ويبدو أن اشتراط موافقة العامل هذا في الاشتقاق لمصداقاً ومادة سببه - كما ذكر ابن هشام - أن انتصاب هذا النوع من صروف المكان - وهو محتص - يجرى على غير الأصل فيها وهو الإنباه (٣) . إذن لا اشتقاق في هذا الموضع يعد قرينة لفظية يستمد منها في تحديد وظيفة الكلمة وترتيبها في التركيب ، ومن النماذج التي يمكن أن يمثل بها في هذا الصدد قوله بسى : ﴿وَقُلْ رَبِّ أَرْضِي مُرَلًا مُبَارَكًا وَأَرْضِي حِيرَ الْمُرَلِينَ﴾ (٤) . فقد قيل إن " منزل " حيز أن تكون ظرفاً بمعنى (موضع إنزال) ، إلى جوار كونها مفعولاً مطلقاً (٥) .

ثانياً : لَوْحَةُ نَهْجٍ الَّتِي صَلَّاهَا أَنْ تُوْدَى بِالْحَمْدِ :

ثمة وظائف متعددة يقصص بحمود أو الأصل فيها أن تؤدى بالحمد ومن هذه الوظائف نصب النيران و ليلال لاسمى بصرد و تميمير ، وسيقتصر حديثنا على هذه الثلاث فقط نظراً إلى أن لعمو عسماً ما بصود بأثر فعال في كشف عهد وتتميرها حيث أنها كثيراً ما تنسب لغيرها

سجس الآية ٩

نشر : شرح التمهيد ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ وشرح التصريح ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢

نشر : معنى لبيب ٣/ ٥٧٦

نشر : مؤمنون الآية ٢٩

نشر : معجم ما بعد التوحيات ٢/ ١٤٨ و كشف لرمعشرى ٣/ ١٨٥

فإن عطف بيان الجمود شرط فيه عند أكثر من نسخة^(١) وذلك لأنه تابع «بمثلة» لتفسير الأول باسم حر مزدف له يكون أشهر منه في العرف ولا استعمال من غير أن يتضمن حذو من الحذف بفرعية متى تصراً على البدل وتوصيف بها^(٢) ولذا لا يكون فيه ضمير كالمعلم المجرد، ومن ثم فهو موقع ليس فيه حاجة إلى الاشتقاق، وهذا من أهم الفرائض التي يفرق بها بين البعث على وجه الخصوص.

ومن أمثلة عطف البيان الأسماء الجمدة التالية في هذه النماذج

«البيت» في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ لِكُفْيَةِ بَيْتٍ هِرَاقًا قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾^(٣) و«عمر» في نحو: الفاروق عمر بن الخطاب خليفة شتهر بالعدل، و«زيد» في جاء أخوك زيد، وكذلك «الرجل» في مثل: مررت بهذا الرجل.

وقد عد بعض نسخة «الرجل» في المثال الأخير نعتاً حتى لا يكون عطف بيان أعم من مسوغة. ولكن بن هشام صرح بأن هذا لا يمتنع وبأنه ينبغي أن يكون «الرجل» عطف بيان لجموده^(٤). وأما إذا كان الاسم لمعرف بأل التالي لاسم الإشارة مشتقاً، فالأولى فيه حينئذ أن يكون نعتاً^(٥).

ومما وجه على أنه عطف بيان لجموده أيضاً لعم لمصاف لمكرر في نسخة كما في قول جرير

يا تيم تيم عدي لا أنا لكم لا يمسبكم في سوءة عمر
فتيم شأى هذا لا يجوز فيه غير لنصب على وجوه محتملة منها أن يكون

(١) انظر: مجمع الهوامع ١٩٠/٥

(٢) النحو الوافي ٥٤٢/٣

(٣) سورة المائدة الآية ٩٧

(٤) انظر: معاني النقيب ٥٧٠/٢

(٥) انظر: النحو الوافي ١٦٥/٣، ٥٠/٤، ٥١.

عطف بيان، واستبعد أن يكون نعتاً لجموده لأنه لو حمل على كونه مؤولاً لمشتقاً فهد مقصور على لسماع

وأما البدل الاسمي المفرد بالأصل فيه أن يكون جامداً أيضاً لأنه تابع مقصود بالحكم بلا واسطة^(٦)، وهو بهذا المعنى لا يقتضى الاشتقاق، وأغلب أحواله الجمود، ومن أمثلته - ومن المعلوم أن معظم ما يقع عطف بيان يصلح لأن يكون بدلاً أيضاً - ما يلي

نعت الجلالة - وهو بدل كل من كل - في قوله تعالى: ﴿يَذُنُ رَبُّهُمْ إِلَى صِرَاطٍ غَيْرِ الْحَمِيدِ﴾^(٧)، و«البار» في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَرْحَادِ سِرَّاتِ الْأَرْحَادِ﴾^(٨) وهي بدل من «لأحدود» بدل اشتغال، وكذلك «مَنْ» في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٩)، وهي بدل من «الناس» بدل بعض من كل، ومثل ذلك أيضاً على وجه العموم «سبع» في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَدِي حِينَ نَكَبُهُمَا فِي لَارِضٍ حَمِيدٍ سَوَىٰ سَمَوَاتٍ سَمَوَاتٍ﴾ فقد ذكر أبو حيان أنه يجوز في هذه الكلمة أوجه، المحتار منها البدل باعتبار عود ضمير على ما قبله، والحال، وترجع البدل لعدم الاشتقاق^(١٠).

٢ التمييز

لتمييز من موقع بني أصبه أن توري باسم حامد لأنه موقع يرفع إلهام
نات نحو قوله تعالى: ﴿يَرْبِي رَبِّ حَدَّ عَسْرَ كَرَكًا﴾^(١١) أو بهام بسمة^(١٢) نحو

نصر حاشية بصر ٥٣ ١٥٠

نصر شرح بن عيسى ٣ ٢٤٧

سورة برهيم لا يبيد ٢

سورة بروج لا يبيد ٥

سورة بروج لا يبيد ٩٠

سورة البقرة الآية ٢٩

نصر ليعز المحيط لأبي حيدر (طبعة الثانية - دار الفكر للطباعة - ١٩٨٢م) ١٣٥/١ والأشياء

نصائر ٢٠٦/٨ ٢٠٨

سورة يوسف لا

نصر حاشية لصيان ٢٠٣/٢

تصيب زيد عرقاً ، وكلا هذين النوعين من الإيهام يستلزم أن يكشفه الجامد ، لأن
كان الأصل في هذه توطئة الجمود ، ولكن هذا الأصل قد يتغير ويتبدل بين الجمود
والاشتقاق ويلتبس في توجيهه بالحال وذلك في هذين الموضعين

١- الوصف يستلزم منصوباً ، فوجه بعد كسى كما في قوله تعالى
وَوَكَيْتُ يَدَ يَدَيْهِ وَأَعَادَ نَبَاتِ السَّيْلِ يَوْمَ ابْتَدَأُ تَحْيَا
المشتق حوز فيه النجاة أن يكون حالاً وأن يكون تمييزاً ، ولكن معظمهم رجحو في
مثل هذا الموضع وجه التفسير مع كونه مشتقاً على حاله وهذا
كما ذكر أبو حيان - إلى حوز دخول (من) عليه ، ولأن تمييزاً أكثر مناسبة للمعنى
لمبالغة لدى تدل عليه (كسى) من الحال (٣) . ومثل هذا المنصوب في قولهم لله
دره هارساً ، هارساً مشتق ومع هذا ، المشهور فيه أنه تمييز لا حال كما قد
وقد حاول بعض النحاة تفسير هذا فقال : إن مثل هذا التركيب يستعمل في
موضع المدح ، والحال فيه هيدى للمبح لا منصرف منه ثوب ، ذلك لأن
سواء كان هارساً أم لا ، (٤) .

٢- التكررة المنصوبة قبل المخصوص بعيداً أو بعده وهي تقع جملة نحو
قوماً في قول الشاعر .
ألا حبيذاً قوماً سُلَيْمَ فإِنَّهُمْ وَقُوا رِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعْدَةِ وَالصَّبْرِ (٥)
وتقع مشتقة أيضاً كما في : حبيذاً زيد راكباً .

ونظراً لأن هذا لاسم المنصوب في بعض أمثله ما يسوغ جعله حالاً - وهو
لاشتقاق كما أن في بعض أمثله لأخرى أيضاً ما يسوغ حمله تمييزاً .

(١) سورة النساء الآية ٦

(٢) سورة النساء - الآية ٤٥

(٣) انظر البحر المحيط ١٧٤/٢ ، ٣٦٢ ، ٣١٧/٦ ، ٥٠٨ ودراسات لأملوط القرآن الكريم لمحمد عبيد

لغالى صميحة (دار الحديث - القاهرة - ط ١ - ١٩٧٢م) بقسم الثالث ٢ / ٢٢١

١- بعد من يمانية بحرية بحرياً شراً - شبة حاد لا حرة - بحرياً نيكو - لا حرة -

المعارف - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٨م (٣١١)

(٥) انظر مجمع الهمام ٤٩/٥

جمود - هذا بالإضافة إلى صحة تقدير (من) المناسبة لإعراب التمييز في معظم
أمثله ؛ نقول نظراً لكل هذا احتلف النحاة في إعراب ذلك لاسم المنصوب سواء
كان جامداً أم مشتقاً على آراء ، أولها أنه حال مطلقاً ، وثانيها أنه تمييز مطلقاً ،
ثالثها أنه حال ، كان مشتقاً ونصير - كان جامداً

وأما ما عده هو يرى لرب من هذه الآراء وهو أن الجامد أحد بصرية
جمود يعرب دائماً تمييزاً ، أما المشتق فيه حالتان : فإن أريد به تقييد المدح بقيد
معرف فهو حال أحد بصرية لاشتقاق ولا هذا أكثر ملائمة بمعنى ومثل ذلك
في قول الشاعر

يا حبيذاً المال مبدولاً بلا سرف

وأما إن لم يرد به ذلك فهو تمييز ترجيحاً لصحة تقدير (من) والمعنى على
حسب الاشتقاق ، وهذا مثل : حبيذاً زيد راكباً (١) .

ومما سبق ندرك أن الغالب في التمييز أن يكون جامداً ولكن هذا لا يمنع أن
يأتي أحياناً مشتقاً ، كما أن الجمود ليس دائماً قرينة على كون الكلمة المنصوبة
تمييزاً ، ومثال ذلك " مثلاً " في قوله تعالى : وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ
بِهَذَا مَثَلًا (٢) ، فالذي نمين إليه أن كون هذه الكلمة (مثلاً) حالاً ربما يكون أوجه
من كونها تمييزاً على عكس ما يراه كثير من المعربين الذين استندوا في توجيههم
ما على جمود " مثلاً " وصحة تقدير (من) قبلها (٣) ، ولكن هذا مرجوح في نظرنا
كون تقدير " مثلاً " بالمشتق - وهو متمثلاً به - على الحالية أكثر قبولاً .

تعقيب

مع ما بيناه من ارتباط بعض الوظائف النحوية بشكل معين من حيث الجمود
والاشتقاق والصيغة ، نود أن يقر في الأدهان أن هذه لجوانب الشكلية التي يمكن
- يكتفى في التعبير عنها بالصيغة ، ما هي إلا قرينة لمطية من القرائن

١- بحر معنى سيب ٤١٣/٢ وجمع الهمام ٤٩/٥ ، ٥٠

٢- البصرة الآية ٢٦

٣- انظر البحر المحيط ١٢٥/١ ولشاف ١١٨/١ ، وملاء ما من به لرحمن ٢٦/١

المتوقعة الأخرى التي ترد في هذا الشأن ، والتي لا تنهض الوحدة منها بأثرها في الدلالة على المعنى الوظيفي إلا في إطار تعاونها مع أخواتها لأخريات. ومعنى هذا أن الصيغة - كغيرها - قريبة دورها محدود ، قد يبدو واضحاً أحياناً ، وقد يتحلف أحياناً أخرى ويظهر أن تحليل لموضع وتسمارح السابقة بين هذا وأكد

ولعل ذلك الأثر المحدود للصيغة أيضاً هو الذي يجعل حصر الوظائف المعنوية في إطار محددة ثابتة مستقلة من حيث الجمود والاشتقاق أمراً صعباً ، بل إن معنى هو سى نتحكم في شكل ما يصر عن هذه الوظائف أولاً وأخيراً ونسب لصيغة جامدة أو مشتقة - إلا تابعة ولاحقة به.

ولهذا تيسر لإحدى الدراسات (١) أن تقوم بتوزيع المواقع المعنوية بحسب دلالاته وتشكل عندما عتمدت اعتماداً كلياً على أساس الدلالة لمصنوع ما بالشكل المصنوع بصرى أى دون تفيد مبدئية سبب الصيغة وبناء على هذا نت هذه دراسة - بعض بصر عن مناقشة بعض تفصيلها هذا - نتائج تبدو من لأقل من الناحية النظرية - وصحة محددة ومقنعة ، وحلاصة هذه النتائج ما يأتي .

١- أن ثمة موقعاً واحداً شكلياً فقط لا يحتاج إلا إلى اللفظ المطلق ، هو لتوكيد اللفظي ، وذلك لأن أقسام الكلام المختلفة تصلح له دون اشتراط دلالة صرفية معينة له .

٢- أن ثمة موقع آخرى دلالية لا تصلح لها إلا الألفاظ ذات المعاني عند فردها ، وهذه أقسام على النحو الآتى .

(أ) موقع مطلقة الدلالة ، أى تقبل أى نوع من الدلالة ، وهذه خاصة بموقع عطف النسق وتبدل .

(ب) مواقع تحتاج إلى دلالة معينة المطلقة فقط ، (أى تعيين المعنوية المحسوسة والعين المعنوية المعقولة) . وهذه هي مواقع المبتدأ أصلياً ومنسوخاً والفاعل والمفعول به وفروعه (المنادى - المعرى به - المحذر منه) والمفعول معه وعطف اليب .

(١) معنى دراسة الرميل الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدليم : أثر أقسام الكلام في الجملة العربية

(ج) مواقع تحتاج إلى دلالة العين المقيدة ، أى تحتاج إلى نوع خاص من الأعيان ، وهذه تشمل : المفعول فيه والمصوب على الاحتصاص بعد الصغير .

(د) مواقع تحتاج إلى دلالة الحدث فقط ، وهذه تصدق على : المسند إلى فاعل أو نائبه ، والمفعول لمطلق والمفعول له .

(هـ) موقع تعتمد على الجمع بين دلالتى العين والحدث ، وهذه تحتص بوظائف : الحصر الأصلي - وقد ناقشنا ذلك - والحبر المنسوخ والسمت والحال (١) .

نما إذا أردنا أن نفيد من هذا لتوزيع الدلالي الشكلي للوظائف في القيام بتوزيع صيغى محدد شامل لها على هذا النمط ، فإن النتائج المترتبة على ما يمكن تخيل به سوف تكون تقريبية في معظم الأحيان وأقل تحديداً من التوزيع الدلالي شكلي . بالإضافة إلى أنها لن تخرج عن الإطار العام الذي بينه التحليل السابق سى قم به

وغاية ما يمكن أن نقوله في التوزيع الصيغى للوظائف ، بناء على الاستفادة مما سبق وعلى حسب المفهوم القديم للجمود والاشتقاق أن هناك وظائف لا ترتبط بصيغة معينة أو شكل محدد ، وهذا يصدق بوضوح على التوكيد اللفظي وعطف النسق وأما الوظائف العيسة أى سى تحتاج إلى دلالة تعيين مطلقة أو مقيدة - فهي ترتبط كثيراً من حيث الجمود والاشتقاق بالحامد ، وهذا يسرى أيضاً على المواقع الحديثة (أى التى تتطلب دلالة الحدث فقط) باستثناء موقع المسند لفعلى إلى فاعل أو نائبه لأنه مشتق .

وأما الوظائف التى تحتاج إلى دلالتى تعيين والحدث معاً فإنها هي التى يغلب عليها أن تجيء في صيغ المشتقات ، وقد بينا هذا عند الحديث عن السمات والحال والحبر وما يتصل بهذه الوظائف .

وربما يكون هذا القصور في إمكان التوزيع الصيغى الشامل للوظائف أى تعتمد على الصيغة أساساً - مشيراً إلى عدم ملائمة التقسيم القديم للحامد المشتق وضرورة أن يستبدل به تقسيم آخر .

نظر أثر أقسام الكلام في الجملة العربية - ٣ - ٣٠٣

المبحث الثاني أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بالنظر إلى العمل والمادة اللغوية

أولاً - تأثير الاشتقاق والجمود في العمل،

سبق أن أشرنا إلى أننا نؤيد القول بصحة قدر كبير من نظرية العامل، إدراك وإيماناً منا بأهميتها في تحليل التركيب وتفسير بعض ظواهره. ومن هذا المنطلق يرى أن العامل يعد - من وجهة نظرنا - أساساً واضحاً لدراسة تأثير الصيغة والاشتقاق والجمود عمومًا أي سواء كان هذا التأثير شكلياً متمثلاً في الاشتقاق أو دلاليًا متمثلاً في انحصاء العامل لموقع نحوية معينة ووجود علاقات محددة بين أجزائه لتكوين معنى هذه المواقع، ويساعد على إدراك هذه النظرية أن العامل يعبر عن تأثير وحدات مع بعضها في بعض وهذا يترتب عليه وجود أطراف ثلاثة هي العامل وهو المؤثر والمعمول وهو المتأثر، ولأثر وهو العلامة الاعرابية

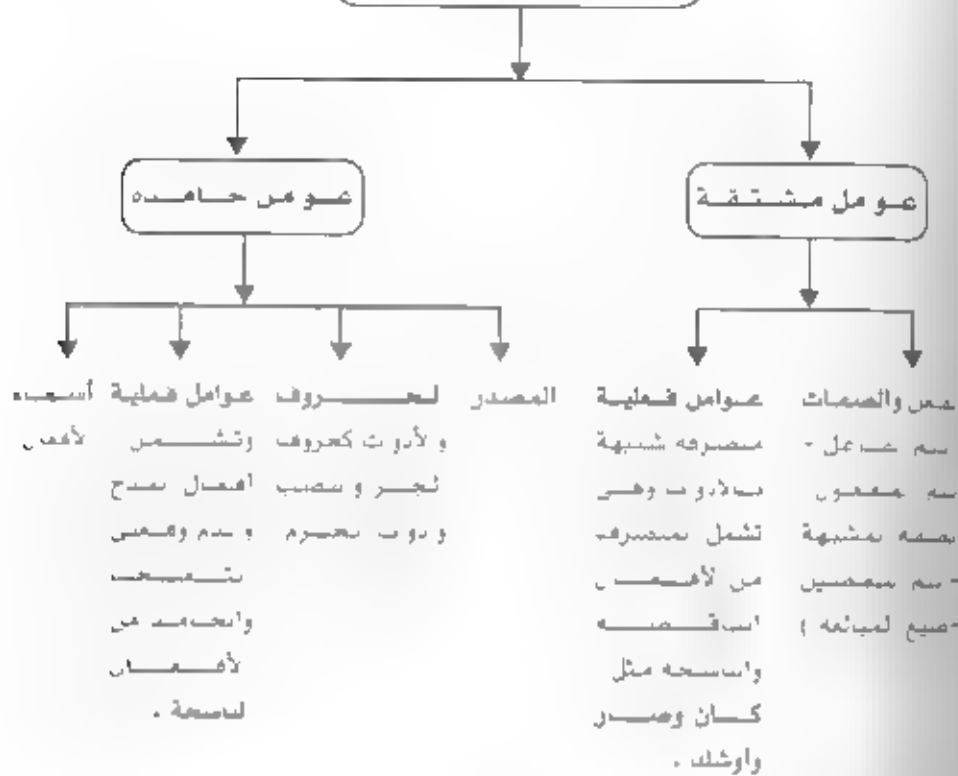
والذي يعطينا من ذلك هنا أن نبين كيف يمكن أن يكون لشكل هذا العامل - من حيث صيغته واشتقاقه أو جموده - أثر واضح في تأثيره في المعمول خاصة، ومن هذا المنطلق نقول إن الحاجة قسموا العامل إلى قسمين :

لفظية ومعنوية^(١) : أما العوامل اللفظية فلا تعطينا هنا لأنها - بصرف النظر عن أي اعتبار - معانٍ لا يمكن أن تتصل بالجمود والاشتقاق من قريب أو بعيد، وأما العوامل المعنوية فهي كثيرة وتمثل معظم العوامل، وهي بالنسبة للجمود والاشتقاق يمكن تقسيمها إلى عوامل مشتقة وعوامل حاملة على النحو الآتي من خلال هذا الشكل

(١) نظرية العوامل المائنة (مقدمة معقولة) ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧.

(٢) نظرية السابق ٨٢، ٨٣، ٨٤.

تقسيم العوامل اللفظية من حيث الجمود والاشتقاق



لغويات المشتقة .

وهذه كيف رأينا تنقسم إلى قسمين : فعلية و اسمية .
متصرفة لشبهة بالألوان

١ الفعل والصفات

١ الفعل

من المسمم به أن الفعل المتصرف له صيغة متنوعة التي تختلف من جهات متعددة أهمها الزمن الصرفي، وإمكان إلحاق الריادات المحتملة به، وهذا

الحائبان اللغظيان الأساسيان يعطيان للمعل طلاقة اشتقاقية كبيرة ، ومثال ذلك أسما
 نحصل من (كتب) مثلا - من حيث الزمن الصرهي - على صيغتي (يكتب) و (اكتب)
 بتصرفاتهما المختلفة خاصة مع الضعائر ، كما نحصل من هذا الفعل أيضا عن
 طريق لزيادة على (كتب - كاتب - اكتب - تكتب - تكاتب - اكتب -
 اكتب - استكتب) .

وهذا الثراء في صيغ الفعل مما يجعله أقوى المومل (١) ، ويبدل على هذا أنه
 يرفع الفاعل وينصب المفاعيل الخمسة وهي : المفعول المطلق والمفعول به - ولا
 يكون هذا إلا مع الفعل المتعدي - والمفعول فيه (الظرف) والمفعول له والمفعول
 معه (٢) ، هذا بالإضافة إلى أنه يستدعي وظائف كالحال وتمييز النسبة خاصة ،
 والمستثنى بتوسط الأداة (٣) ، وبالإضافة أيضا إلى أن الفعل المتعدي يجوز أن
 ينصب ثلاثة مفاعيل وأن يتعدى كذلك إلى ظرف أو حال أو ما يشبههما (٤) .

ويكفي في الدلالة على هذا العمل المتنوع للفعل أن نتأمل الأمثلة القرآنية
 التالية ، وهي مرتبة - على وجه العموم - بحسب ما ذكرناه سابقا :
 - ﴿فَرَعُونَ فَمَجْعَ كَيْدُهُمْ أَتَى﴾ (٥) .
 - ﴿وَجَاءُوا أَيَّامُهُمْ عَشَاءً يَكُونُ﴾ (٦) .
 - ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٧) .
 ﴿وَرَى شَمْسٌ يَدُ صَدَبٍ تَرَارُ عَنْ كَهْفِهِمْ دَت لَيْسَ رَادَّ عَرَبٍ نَقَرَصِيهِمْ -
 الشَّمَالُ﴾ (٨) .

- ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصَرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ (٩) .

﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ حَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثَّقالَ﴾ (١) .
 ﴿وَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (٢) .

﴿وَحَدِيثُهُمْ نَصْحَةُ مَرْفُوقٍ﴾ جعلت عليها سابقا و دعوت عليهم حادثة من سجين ﴿١﴾
 ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوفًا مَدْحُورًا﴾
 ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْتَغِ السَّجَالِ طُولًا﴾ (٥) .
 ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (٦) .
 وتقول أيضا : أرى محمداً عمراً البدر طائفاً أمس .

ب- اسم الفاعل

اسم الفاعل مشتق يصاغ بطريقة محددة من الفعل الثلاثي أو غيره ، ويبني
 على هذا أساس تحديد صيغته ، وهو يعمل لمشايبته القوية للمعل لفظاً بالاشتقاق
 ولانماق في هيئة لحركات والسكنات ولمشايبته معنى بالدلالة على الحدث، ولذلك
 كن أقوى المشتقات عملاً . ويشبه اسم الفاعل في العمل الفعل المبني للمعلوم .
 ويعمل دون شرط إن كان مفعلاً بآل ، وإذا لم يكن كذلك فيشترط لعمله شرطان :
 دلالة على الحال أو الاستقبال ، والاعتماد على مبتدأ أو موصوف أو ما يعني
 عنهما ، كما أن عمله يتحدد على أساس نوع عمله : فإن كان متعدياً رفع الفاعل
 وينصب المفعول نحو : زيد صارب أبوه حمراً ، لأن ، وإن كان فعلاً لازماً رفع الفاعل
 حصص نحو : زيد قائم أبوه غداً (٧) . ولمشايبته القوية للمعل لفظاً يعمل أيضاً -
 وشركه في هذا اسم المفعول والصفة المشبهة - في الحال والظرف وغيرهما (٨) .

- ١ سورة برعد ٢
 ٢ سورة يوسف : ٧١ .
 (٣) سورة الحجر : ٧٣ ، ٧٤ .
 (٤) سورة الإسراء : ٣٩ .
 سورة البقرة : ٨٢
 حجر : المومل : ٢٩٣ - ٢٩٧ .
 نظر : شرح شافية بين العاجب : ١٥ / ٢ .

- (١) نظر : الأشياء والظواهر ٢ / ٢٢٨ .
 (٢) انظر : المومل : ٢٨٣ - ٢٨٧ .
 (٣) انظر : شرح التصريح ١ / ٣٩٥ ، وشرح الرصعي ٢ / ٨٠ .
 (٤) انظر : المقصود ٣ / ١٢١ .
 (٥) سورة طه : ٦٠ .
 (٦) سورة يوسف : ١٦ .
 (٧) سورة الكهف : ١٧ .
 (٨) الإمبر : ٦٠ .

ج- اسم المفعول

وهو يعمل لمشابهة المفعول أيضًا لفظًا ومعنى ، ولا بد لعمله من تحقق شرطين المذكورين مع اسم الفاعل ، وهو في العمل يشبه المفعول المسمى للمفعول ، ومثال ذلك : العرب معتصبة أرضهم الآن ، وهذا معطى أخوه جائرة غدًا ^(١) .

د- الصفة المشبهة

الصفة المشبهة مشتقة وفعلها لازم وتعمل عمله ، وتفسير ذلك - من وجهة نظرنا - أنها شارك المفعول في دلالة على الحدث وهذه بمشاركة بأشئة من المشاركة في الاشتقاق على الرغم من عدم قياسية صيغها وليس سبب لعدم كمال يرى سحابة وجود علاقة غير مباشرة بين الصفة المشبهة والمفعول في مشاربتها لما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل ونحن بهذا نتفق مع إحدى الدراسات في هذا الشأن ^(٢) .

وأما نوع عمل الصفة المشبهة فينمى في الرفع وهو محدد في شمس صمير الموصوف وما كان من سبب الموصوف ومثال هذين مررب حسن حسن ومررب نرحن كريم أبوه ، حسن " حسن " صمير مرهوع ، كما أن " به هاع " ويعمل هذه الصفة فيما بعدها أيضًا بالنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى به تمير في لكررة نحو على حسن لأب ويريد كريم أن

ويتفق بهذا أن الاسم المنسوب يعمل عمل الصفة المشبهة لمشابهة لها وتغيرها من خصائص في دلالة على رات غير معينة موصوفة بصفة معينة كترفع الاسم لظاهر و المصمر " ندين بخصائص تلك ذات لهنهم نحو

عمسرو شامى أبوه وأمه مصمرية ،

(١) انظر : شرح المفصل ٨٠ / ٦

(٢) انظر : المشابهة ودورها في التراث المعوي ١٥١ ،

(٣) انظر : شرح المفصل ٨٢ / ٦

(١) شرح شافية ابن العجيب ١٣ / ١٤ ، وانظر : شيا العرف في فن التصرف ٨٨ .

(٢) انظر : شرح الرصنى ٢٤٤ / ٣

وبهذا يعد الاسم المنسوب مثالاً لبيان أثر الاشتقاق في العمل ولكن بطريقة سببه ، وتفسير ذلك أن هذا الاسم عمله وهو الرفع بالإضافة إلى نصب الظرف وبحال كما سيأتى - محدود : لأن مشابته لخصائص مشابهة دلالية فقط وليست خاصة أيضًا ، ويبين لنا هذا الرصنى بقوله : « ولعدم مشابته للمفعول لفظًا لا يعمل إلا في محض تلك الذات المبهمة ... ولا يعمل في غيره إلا في الطرف الذى يكتبه رائحة المفعول ، نحو (أب قرشى أبداً) أو فى الحال المشبهة له ، كما مضى فى به ، قال عمران بن حطان

يوم يمان إذا لاقيت ذا يمان وإن لقيت معديًا معدناني ^(١)

هـ- اسم التفضيل

يقطنى القياس ألا يعمل اسم التفضيل لصعب شبهه بالمفعول ومشابهة له ، لكنه يعمل لما فيه من الاشتقاق ولجريان على الموصوف ، وعمله مقصور على رفع الضمير المستتر ونصب التمييز وحال والعمل في الظرف والجذر ، محروور ، ولا ينصب المفعول به على المشهور ، ولا يرفع الاسم الظاهر ، لا فيما يعرف بمسألة لكحل التماقا ^(٢) ، ومثال هذا ما جاء فى الحديث : « ما من أيدم أحب من به فيها العمل منه فى عشر ذى الحجة » ^(٣) ، فالعمل هنا فاعل .

و- صيغ المبالغة

هم يسو على عمل صيغ مبالغة هاكوهيون أكررو عصبها كنها تبع صيغها عر صيغة السمع بعض ومعنى وأما بصريون فالمتفق عليه عنده عمل ثلاث صيغ منها فصب هى فقال وفعل ومفعول ، ويشترط فيها أن تكون محووه عن سم فاعل من الثلاثى ، والذي يسوغ إعمالها عندهم أنها فروع لاسم الفاعل مشابهة للمفعول ^(٤) ، ومن شواهد ذلك قول أبى طالب :

^(١) انظر : الأشباه والنظائر ٨ / ١٣٩ - ١٤٣ ،

^(٢) انظر : همع بهوامع ١٠٧ / ٥

^(٣) انظر : شرح الرصنى عل الكافية ٢ / ٤١١ ، ٤٢٢ وهمع بهوامع ٨٦ / ٥ ، ٨٧ ،

صروبٌ ينصل لسيف سوقٍ معانيها
يد عدموارثٍ فليكن عاقبر
تغليب.

نستطيع أن نتأكد من تناولنا لعمول المشتقة السابقة من أن العمل هو أكثر هذه العوامل اقتضاء وطلباً للمعمولات أو الوظائف لأخرى ، ويمكن أن نعتبر قوة عمل بمعنى هذه بثناء صبغته من حيث الاشتقاق ودلالة على التمر صرغاً بالاصابة الى دلالاته الأساسية على بحدث لدى مر « السديهي ان ترسمه مجموعة من المنعفات كالمحدث والمحدث والهيئة والرمز ويمكن به كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات ، وبها نترجع في معانيها إليه (١) .

ومن هذا المنطلق تصبح لعمول لأخرى محمولة في عملها على المعنى بجمع مشتركة صبغتها نصيغته في الاشتقاق مما يؤدي الى رسا دلالة لأساسة نفسها التي يؤديها الفعل ، معنى دلالة الحدث التي تستلزم معاني التي تؤديها الوظائف أو المعمولات لأخرى لمصاحبة لها . ويدل على تأثير هذه الدلالة في عمل تأثيرها سناً على عمل لمشتق نفسه سدى هو صورة لخطية متخيلة للعمل وهذا يوحد في بعض لأسماء بعشتمه من تطور النوع استعمالها فحجره من دلالة على لحدث وحلصها بالاسمية ولذا يصبح هذه الأسماء كالأسماء الجامدة بمرئجه ، لا عمل بها كما يصير أصبها في الاشتقاق ويصدق هذا على من صاحب ووالد وحائط وهارس (٢) .

ولعلنا لاحظنا أيضاً مما سبق أن درجة عمل لعمول المحتتمه تصادف وتختلف من عامل لأخر ، وقد فسر النحاة هذا بأنه يرتبط بمدى مشابهة العمل لمشتق للعمل وخاصة من الناحية اللفظية بصورها المحتملة (٣) .

(١) اصول النحو لمؤلفين للدكتور محمد الجواي ١٥٠

(٢) نظري تخصصي ١٢ ١٣ شرح مختصر لابن يعيش ٦٣ وصول نحو بمرس

(٣) الجواي ١٦٢ ، ١٦٣

٢ بصر مشابهة وهو في صرغ بمرس ١٥٠

والأمر بهم الذي بود أن يسيه هنا أن لاشتقاق ووجود صبغته للكلمة دس هيته معية معيرة حسب مهم في سدا عاء وظائف وكلمات معية ذات شكل خاص في الجملة وهذا الاستدعاء هو ما سمي به لعمل وأحياناً نقول إن لعمل أو لأثر لدى وصدناه لهذه المشتقات - باستثناء العمل - هو الرفع أو النصب في وظائف معية ، ولكن ليس هذا هو كل ما تعمل بل إنها تعمل أيضاً - وهذا أصلها - الجبر بالإضافة ، لأنها رغم كونها مشابهة للعمل إلا أنها أسماء في المقام الأول ، لذا هي تعمل الجبر بحق الاسمية (١) .

٢- لعمول الفعلية المتصرفة الشبيهة بالأدوات :

تشمل هذه العوامل المتصرف تصرفاً تاماً أو ناقصاً من الأفعال الدقيقة ونسخة مثل : كان وصار وأصبح وكاد ، وعمل هذه الأفعال متعدد ويشبه عمل الأدوات ويتمثل في الدخول على الجملة الاسمية وإبقاء المبتدأ مرفوعاً ونصب الخبر ، وإنما كانت كذلك لدلالاتها غالباً على الزمن فقط وتجردها في ذاتها من دلالة على الحدث (٢) ، مما أدى إلى قلة استدعائها للمعمولات التي ترتبط بحدث ، ويحصر أثر اشتقاق هذه لعمول من حيث العمل في اختلاف صبغتها ومكان استعمال كثير منها تاماً .

لعمول الجامدة :

١- المصدر :

يمس المصدر كالفعل بصورة قوية ، ونحن نرى أنه لا تعارض مطلقاً بين حمور المصدر وعمله لكون دلالاته الوحيدة - وهي الحدث - تستلزم غالباً معمولاً واحد أو أكثر يمثل من وقع منه هذا الحدث أو من وقع عليه أو يمثلهما معاً ، وهذا سبب نفسه هو الذي يقتضي العمل في الفعل ولكن بصورة أوضح ، ولعل هذا هو ما سعى أن يهتم من كلام أكثر النحاة في هذا الشأن كابن يعيش حين يقول « وإنما حمل المصدر لأنه في معنى العمل على ما ذكرنا ولعله متضمن حروف العمل »

(١) انظر أمالي ابن الشجر ٢٧٢

(٢) انظر : لأعرابي وتركيب بين شكل والسيه ٢٠٣

في أنه « عمل لشبهه بالمفعول » . في لعل هذا المهم لعدم المصدر بغير ما نص
ما رآه بعض النحاة الآخرين - وهو ما يبدو من الظاهر مخالفاً لكلام ابن يعيش
لسابق - من أن المصدر يعمل لأنه أصل وليس لحاقاً بالفعل (٢) ، حيث إنه ما دام
أصلاً للمفعول في الدلالة على الحدث والاشتقاق فعمله ينبغي أن يكون أصلاً مستقراً
بدنه . وبهذا لا يكون هناك تعارض - من وجهة نظرنا - بين هذين لرأيين ، في
حين أن أحد الباحثين يراه كذلك .

وما يعيننا في ذلك الأمر أن المصدر سواء كان أصلاً أو مفعلاً يعمل
مع عمله في المفاعل والمفعول دون اشتراط من معس في صور ثلاث محتملة -
وهو هو أكثر - أو مكرراً أو معرفاً بال - والمصدر لمصدر للمعدي في
وجه الخصوص - له خمس صور .

الأولى : أن يضاف إلى الفاعل وينصب المفعول بعده ومثال ذلك قوله تعالى :
﴿ وَيُولَا دُفْعَ اللَّهِ لِنَاسٍ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ (٥) .

والثانية : أن يضاف إلى المفاعل ويحذف المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ
يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ بغير الله (٦) .

والثالثة : أن يبنى المصدر لمفعول ويضاف إلى المفعول القائم مقام الفاعل
نحو عجب من قطف لزهري ، أي من أن قُطِفَ الزهرُ

والرابعة : أن يضاف إلى المفعول ويرفع الفاعل بعده ، ومثال ذلك : عجب
من صرب اللص الجلاذ .

والخامسة : أن يضاف المصدر إلى المفعول ويحذف المفاعل نحو قوله تعالى
﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ (٧) .

(١) شرح المفصل ٦ / ٦

(٢) انظر : حاشية الصب ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٧

(٣) انظر : المشابهة ودورها في التراث النحوي ١٤٥

(٤) انظر : شرح الأشموني ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٤ و لغوامس المائة ٢٨٨ - ٢٩٢ و مجمع اللوامع ٥ / ٧٧

(٥) سورة الحج الآية ١٠

(٦) سورة لروم الآية ٤٤

(٧) سورة فصلت الآية ٤٩ وانظر : الكتاب ١ / ١٨٩ ، ١٩٤ ، و لغوامس المائة ٢٩٠ - ٢٩٢

ومن الممكن أن نحصله بعمال المصدر ولها صلة وأصله بجموده أنه قد تم
يدكر معه فاعله يكون محذوفاً عند البصريين لأن الجامد لا يحمل ضميراً ، وذلك
نحو يعجبني ضرباً ريباً (١) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَةٍ ﴾ يثيماً
- مفعولاً - (٢) فيثيماً مفعول للمصدر (إطعم) والمفاعل محذوف ولا ضمير في
المصدر (٣) ، ويرى الكوفيون أن الفاعل في مثل هذا مصدر في المصدر (٤) .

من خلاصة ما تقدم أن المصدر يرفع الفاعل وينصب المفعول كما أنه
يجرهما بالانصاف ويضاف إلى هذا به بحور أيضاً ، يكون له مفعولات أخرى
يظرف ولحال وهو يهد بعد قوى المومل لحامدة

٢ الحروف والأدوات :

الحروف والأدوات كثيرة ومتنوعة ، غير أن عمل كل واحد منها محدد ، فقد
كان لحرٍّ وهذا خاص بحروف الجر ، وقد يكون النصب كما في : إلا ويا مع الاسم
وإن مع الفعل ، وقد يكون الجزم كما في أدوات الجرم : لم وإن ومن ، وهذه
لأداة الأخيرة سمة وقد يتمثل هذا العمل في النصب ورفع و لعكس كما في
وعلّ وما (٥) .

٢-١ المومل الفعلية الجامدة :

هذه المومل هي أفعال المدح والذم فعلاً ، التمجيد والجماد من الأفعال
سبعة : فأما أفعال المدح والدم فهي : نعم وبش وما ألحق بهما وحيداً ، فهذه
أفعال جامدة (٦) ومسكوكة ، يؤكد هذا أنها هي الدرس للمؤي الحديث تعد -
ومثله في ذلك فعلاً ، التمجيد وأسماء لأفعال - قسمًا مستقلاً بذاته يسمى

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٩ ، ١٤٠ و شرح الأشموني ٢ / ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة ١٤٠

(٣) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٨٧ .

(٤) مجمع اللوامع ٥ / ٧٣ ، ٧٤ .

(٥) انظر : الجسي الدني في حروف المعاني للمراي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قهوه ومحمد مديم

فصل (دار لكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٩٩٢ م) ٢٧ - ٢٨ .

(٦) مجمع لغوامس ٥ / ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٥٥

بالحوالم و لعمل الاصلى لأفعال المدح والدم بها ترفع سمين أولهما المصدر
والثاني هو المحصوص بالمدح أو الذم نحو : نعم الرجل محمد ، ويُس النعيم
المهم ، وحيداً زيدان ، و « ذ » على الأصح هي الماعل في جملة «حيداً» وقد
يصغر الماعل مع نعم ويُس وما ألحق بهما ويبين بتمييز بعدها ^(٢) نحو : نعم عبد
النحو ، ونحو قوله تعالى : «سَاءَ مثلاً لقوم الذين كذبوا» ^(٣) ، كما أن «حيداً»
تعمل اتفاقاً بعد محصوصها أو قبله في الحال أو التمييز نحو : حيداً زيب ركه
وحيداً رسولاً محمد ، وحيداً النحل طيراً ^(٤) .

وجمود هذه الأفعال سبب في أنها لا تعمل في غير ما ذكر ، وخاصة العمل
في الطرف مع نعم ويُس والمصدر مع نعم ويُس وحيداً ، واختلف في عمل «حيداً»
في الظرف والمفعول له ^(٥) .

وأما فعلا التمجيد ، فعمهما مقصور على أن صيغة (ما أفعل) تنصب اسماً
يعرب - على الأصح - مفعولاً به وذلك بعد رفع ضمير مستتر على أنه فاعل ، وأما
صيغة (أفعل به) فهي تعرب المتمجب منه بياء زائدة لازمة ويجوز في إعرابه وجهاً
أن يكون في محل رفع فاعلاً أو أن يكون محرور لفظاً ومحلاً والماعل عند
ضمير مستتر ^(٦) .

وأما الجامد من الأفعال الناسخة فهو مثل : ليس وعسى وحري وصفق
وعمنها أكثر تقصيصاً من الأفعال الناسخة ، المتصرعة ثبوتها على صيغة واحدة
وخلوها من الدلالة على لحدث تماماً واقتصرها على استعمالها شبيهة بالأدوات ،

٤- أسماء الأفعال

بعض أسماء الأفعال له أصول اشتقاقية ، ومن هذا ما كان على وزن (فعل) ^(١)
نحو : نزل ودراك وترك ، همثل هذا مأخوذ من الثلاثي اطراداً ويجوز القياس

(١) ينظر : «لغة العربية مصنف ومبني» ١١٢ - ١١٧

(٢) انظر : شرح الرصافي ٤ / ٢٣٧ وانظر مل المانة ٢٦٩ - ٢٧٤

(٣) سورة الأعراف الآية ١٧٧ وينظر : إملاء ما من به ترجم ١ / ٢٨٩

(٤) انظر : شرح الرصافي ٤ / ٢٥٦

(٥) انظر : معجم نهج ٥ / ١٠ ، ٥١ ، ٥٢

(٦) انظر : سابق ٥ / ٥٥ ، ٥٨

عنه . ومن ذلك أيضاً : رويد وتيد وشتان ، فقد قيل إنها مأخوذة من (أرود)
و (التؤدة) و (الشئت) ^(٢) . ومع ذلك فهذا النوع من أسماء الأفعال حاسد للزومه
صيغة واحدة ، ولا يختلف في الجمود عما ليس له أصل اشتقاقى قصة ومه وآمين .

وحكم أسماء الأفعال في العمل هو حكم موافقها في المعنى من الأفعال من
حيث اللزوم والتعدي - ويستثنى من ذلك (آمين) - وكذلك إظهار الماعل وإسماره :
مرويد متعد لأنه في معنى (أهل) ، و (صه) لازم وفاعله مضمر لأن ما هو بمعناه -
هو (أسكت) - لازم وفاعله مضمر كذلك ، و (هيهات) فاعله مظهر فيقال : هيهات
راحة كما يقال : بعدت الراحة ^(٣) .

ومع هذا العمل لاسم الفعل ، يظل عمله صغياً ويظل تصرفه محدوداً بسبب
جموده ، ومن ثم لا يجوز لاسم الفعل الذي يستعمل للمخاطب ويعمل في ضميره ،
يستعمل للمعانيب ويعمل في ضميره ، وعلى هذا يقال .

رويد (أو رويدك) زيداً ، ودونك عمراً ، وعينك محمداً ،

ولا يقال : رويد زيداً ، ودونه عمراً ، وعليه محمداً .

ولا يقال هذا للمعانيب قياساً على الفعل المشتق الذي يجوز فيه مثل هذا حيث
نحو : لتصرب زيداً ، ولتصرب زيداً ؛ لأن اسم الفعل - كما قال سيبويه - « ليس
بفعل ولا يتصرف تصرفه » ^(٤) ، ومعنى هذا أن جمود لفظه يجعل عمله في
محادثات محتملة - كالمعل - أقل كثيراً منه .

تقريباً

بمناسبة إرس بين العوامل المشتقة ذات الصيغ المتغيرة و لموامل الجامدة
سبب لنا أن العوامل المشتقة - وخاصة القسم الأول منها - أكثر عملاً من العوامل

ينظر : شرح الأشموني ٣ / ١٦٠ ، ١٦٦ .

ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ .

ينظر : معجم الهوامع ٥ / ١٢٠

كتاب ١ / ٢٥٠ وينظر ١ / ٢٥٢

لحامدة مع استثناء الحروف والأدوات، وهذا، بمعنى أنها أكثر تأثيراً في الوطنين لمختلفة وأكثر قنضاء لها، وذلك لأن اشتقاقها يكسبها دلالة مهمة في الحدث، وهذه دلالة شديدة لطلب والتأثير في كثير من المعمولات التي أهمها الصاعل والنائب عنه ولما عيل المختلفة والحال، وهذه الوظائف أو المعمولات بحلف من عامر لآخر على حسب قوة دلالة الحدث فيه، وتختلف أيضاً من عامل لآخر بحسب الصيغة التي تعبر عنها هذه الدلالة، فقد تكون صيغة الفعل أو صيغة اسم لفاعل أو اسم بمفعول أو صيغة أخرى شبيهها وهذا يعني بوضوح أثر اختلاف نصيبه في تنوع العمل وراثته في هذا الجانب بالإضافة إلى أثر الاشتقاق، ومن أهم دلائل تنوع عمل هذه المشتقات أيضاً أن معصمها باستثناء فعل لا يقتصر على لرفع أو النصب، بل يجر بالإضافة لأن صيغة هي لأصل - على كل حال - أسماء.

أما العوامل الحامدة موظفتها - كما قلنا - محددة معصورة فيما يشبه عمل لأروب ولا يسوغ عملها لا حسب سرب من صيغ المشتقات وتسميها في لاسم على حدث نصبه عامة كما في المصدر أو شبيهها في تسميها في صيغ فعل كما هو الحال في أمس لمندح و لدم والتمحب.

ثانياً - تأثير الاشتقاق والجمود بالنظر إلى المادة اللغوية

يدخل في مفهوم الاشتقاق بمعناه العام أنه يعني رد الكلمة إلى أصلها للاشتقاق، الممين ومادتها النغوية، وسبحا دل أن ننظر إليه هنا من خلال هذا الإطار لنتبين ما لذلك من تأثير نحوي في توجيه لكلمة، ودراسة للاشتقاق من جهة المادة اللغوية تستدعي أن نتناول معه دراسة الأسماء الجامدة من هذه الجهة أيضاً وبناء على هذا نرى أن دراسة الأثر النحوي للاشتقاق والجمود من حيث المادة اللغوية أو لأصل الاشتقاق من الممكن أن تتم بوصوح من خلال هذين الموضوعين: الممنوع من الصرف، والمفعول المطلق.

١- الممنوع من الصرف

الممنوع من الصرف من أكثر لأسماء التي تصبح فيها أثر تحديد لأصل الاشتقاق في أخذ الكلمة حكماً نحوياً معيناً، وسندكر موضعين لهذا

فأما لموضع الأول فهو الاسم، الممنوع من الصرف وتحتل لكون فيه لأصالة لربدة نحو حسبان ورمضان وديمقان وشيطان أعلاماً، وهذه يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على أنه إذا عتقد أنها من (الحسن) و (الرم) و (الدهق) ^(١) و (لشيط) سمعت من الصرف للعمية وزيادة ألف والنون، وإذا اعتقد هيها أنها من (الحسن) ^(٢) و (الرم) و (الدهق) ^(٣) و (لشيطنة) صرفت، لأن الرائد فيها سيكون لألف فقط، وإن كان المشهور في هذا لحكم بزيادة لكون أيضاً والممنوع من نصرف حملاً على الأكثر فيما شابه ذلك ^(٤).

وأما لموضع الثاني فهو لاسم الذي على وزن من أوران الفعل ويصلح مع وجود سبب آخر للمنع من الصرف، وقد وردت نماذج كثيرة لهذا الاسم يتضح فيها أثر للاشتقاق في توجيهها: فمن ذلك لفظ «أول» حيث إنه - على أصح الآراء - مشتق من (وَوَّل) وهو جذر غير مستعمل، فلم كس كذلك «حصى فيه معنى بوصمية؛ إذ هي إما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك لمشتق به» ^(٥) ومن ثم لا تعتبر وصفيته وتراعى مع وزن لفعل فيمنع من الصرف، لا إذا ذكر لموصوف عنه طهرًا نحو: يومًا أول، أو ذكرت (من) التفصيلية بعده ظاهرة، فإن حلا من فهي مع ونه يكن معرف بأل ولا مصداقاً صرف بحف، وصفيته نحو ما تركب له ولا لا حر.

ومن ذلك أيضاً ما كان في أوله حرف من لحروف الأربعة التي تزد في أول لأصل وهي: الهمزة والياء و لثاء والنون، فما كان كذلك يستدل بأصل اشتقاقه من حقيقة حروجه من حيث لأصالة والزيادة حتى يعرف وزنه بالقياس على أوران لأفعال ومن ثم يتوصل إلى حكمه

١- الإصحاح، ودهق سده الصمط وشدة وخرغ الماء - نظر؛ لسان (رم م) و (د م).

٢- شرح شاهية ابن لمحاب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٤.

٣- دهق التكميل - نظر اللسان (د ه ق ر).

٤- الأشياء والنظائر ٢/ ٩٥، ٩٦ وشرح التصريح وحاشيته ٢/ ٣١٧.

٥- شرح الرصعي عن بكفية ٣.

٦- شرح الرصعي ٣/ ٤٦١.

المصدر الأصلي القياسي هو ما ينصب أصالة على أنه مفعول مطلق عند بحد جميعاً بالتصاق نحو : صريته ضريباً ، واكرمته إكراماً ، وما ليس كذلك - كبر دف المصنوع وصعته وما يدل على نوعه - فمعظم النحاة - وخاصة المتأخرين - يحدوه مفعولاً مطلقاً ولكن على جهة النياية لا لأصالة ، ويبدو هذا في تسميتهم بـ «المائب عن المصدر» .

وما نود أن نشير إليه هنا أن مما ينبو عن المفعول المطلق - وله صور كثيرة - الاسم المشترك للمصدر في مادته وحرومه ، وهذا في حقيقته ينقسم في قسمين : الأول : الاسم الملاقي للمصدر في الاشتقاق سواء كان مصدرًا لمعل حر نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَّ لِلَّهِ تَبِيلًا ﴾^(١) ، أو كان مصدرًا لمعل آخر و صلح يصح أن يكون اسم عين نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أُنْكُم مِّنَ الْأَرْضِ بِأَنَّهُ ﴾^(٢) ، والأصل في هذين تبتلاً ونبتاً . والثاني : اسم مصدر غير علم نحو : ثوصاً وضوياً ، عطى عطاءً وعطس عطلاً .

وبناء على هذا يسمى - بتنه في امرين : أما الأول فهو أن هذه الصورة من صور نائب عن المفعول المطلق تعد أقرب صور له بغير أن لا اختلاف بينهما محدود جداً ولا يبدو أن يكون حرفياً ، ومن ثم لا ينبغي أن يُصرق تضريق حاسم بين مفعول مطلق الأصلي وهذا النوع خاصة لأنه يرجع في النهاية إلى المصدر وبعد صورة من صور - ويؤيد هذا طريقة تناول بعض النحاة كـ «رصى» و «نعيش» بهذه لمسانة .

وأما الأمر الثاني وهو لأكثر أهمية ويرتبط على الأول أنه يسمى أن يكون عامل في هذا النوع من المفعول المطلق فعلى مذكور - وهذا احتياط كثير من

نصر - مثلاً - ، شرح الأشموني ٣ / ١١٢ - ١١٥ .
سورة المومل الآية ٨ .
سورة نوح الآية ١٢ .

نظر شرح لوصى على الكافية ١ / ٣٠٣ وشرح لمصطلح ١ / ١١٠ ، ١١١ .

مماثل ما أوله همزة أفكل وأيدع وأولق وأيصر^(١) ؛ فاما « أفكل » و « أيدع » فالهمزة فيهما رائدة قياساً على نحو « أحمر » . وعلى هذا فإذا سمي بهما معاً من بصرف لعملة وشبه لمع في لوز وأما « أولق » فالهمزة فيه عر لـ و المشهور - أصلية والواو زائدة لأنه من (ألق الرجل) فهو (مألوق) أو (تألق اليرق) ووربه « فوعل »^(٢) . وأما « أيصر » فجميعه على « إصار » يدل على أن الهمزة فيه أصلية أيضاً وليء هي برئدة ووربه « فيعل » وعلى هذا فأولق وأيصر - سمي بهما لم يمتعا من الصرف لأنهما لم يشبها ورثاً خاصاً بالعمل^(٣) .

ومماثل ما أوله ياء « يرمع »^(٤) والياء فيه زائدة لأنه من (ترمع) بمعنى اضطرب ، ويؤكد هذا قياسه على نحو « يعملة »^(٥) ، ومن ثم فإذا سمي به لا يصرف لمساواة لمعل في الوزن ، ومثل هذا أيضاً في عدم صرعه إذا سمي به لشبه لمعل ما كان في أوله تاء زائدة نحو : تَرْتَب وتَدْرأ^(٦) إذا سمي بهما ، فهذان الاسمان معاً يستدل به على زيادة التاء فيهما اشتقاقهما من (رتب) و (درأ)^(٧) .

وأما ما أوله نون فمثل « نهشل »^(٨) ، ويبان أصله أنه مأخوذ من قولهم نهشلت المرأة ، أي أسنت ، وهذا يدل على أن النون فيه ليست زائدة ، ومن ثم يكون « نهشل » مثل « جعفر » فلا يمنع من الصرف إذا كان علماً^(٩) .

١- أفكل برعده ولانعة برعمر ، أصبح حمر وأولق أجور ولايصر بحسب
نحوه في « أيدع » في « أيدع » في « أيدع » في « أيدع » في « أيدع »
(٢) انظر المحسنين ١ / ١٠ .
(٣) انظر بمقتضب ٣ / ٣١٥ ، ٣١٦ ولكتاب ٣ / ١٩٤ ، ١٩٥ .
٤- يرمع حجارة رجوه فسه ونظر نسا ر ع
(٥) انظر لمصطلح لابن جني ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى ومحمد الله أمين (مكتبة نجدة)
بنايه ص ١٥ ، ١٥ ، ٢
نحوه من معانيه الشيء الثابت ولמיד يتوارثه ثلاثة ، ولتدرا ، اسم موضع للدفق ، وهو دة
أي ذو حصاد ومعة وقوة
(٧) انظر انكتاب ٤ / ٣١٥ وشرح شافعية بن العجايب ٢ / ٢٥٨ ، ٢٦٠ .
(٨) النهشل من معانيه لمع اضطرب من الكبر ، والنتب ، والصقر اللسان (ن ه ش ل)
(٩) انظر بمقتضب ٣ / ٢١٧

الحياة . ولا داعي لتقدير عامل آخر أو ، لاختلاف في تحديد هذا العامل بأية صورة
أخرى - كما ذهب إلى ذلك بحاة آخرون^(١) ما دام هناك هذا التقارب الشديد
الذي أشربنا إليه .

* * *

الفصل الثالث أثر إيهام المعنى

(١) انظر لسابق ١ / ١١١ / ١١٢ وجمع الهوامع ٣ / ٩٨ ، ٩٩ .

المبحث الأول تعريف الإبهام وتحديد مواضعه

الإبهام من أكثر المصطلحات ارتباطاً بالحديث عن المعنى في مجال النحو ، ويتصد به عموماً غموض هذا المعنى على مستوى الكلمة المصدرة من حيث تعيينها ، تعيينها أو على مستوى التركيب مع الحال والتعيين . ومن ذلك ما ورد في حديث من يعيش عن التمييز ، يقول : « اعلم أن لتعيين والتفسير والتبيين واحد ، والمراد مع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد بمخاطب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للقرض ، وبهذا سمي تمييزاً وتفسيراً . وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد ، فالجملة قولك : هذا زيد نصيباً وعرقاً وتفصلاً شحماً ، ألا ترى أن الطيبة في قولك (طاب من مسدة إليه والمراد شيء من أشيائه ، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه وماله وغير ذلك ، وكذلك لتصيب ولتمنؤ يكون من أشياء كثيرة فحوت لذلك معنى (عشرين) في احتماله أشياء كثيرة ، فكما أن إجابة العشرين بكرة جس كرس إجابة هذه الجملة بكرة جس . وأما المفرد فنحو قولك : عدى راقود حلاً ، رسل ريتاً وموان سمناً ؛ فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة ، بل لبيان نوع الراقود ؛ إذ لإبهام وقع فيه وحده لاحتتماله أشياء كثيرة كالخيل والحصان والبعير وغير ذلك مما نوعي » (١) .

وأم مصطلح « اللبس » - وهو والإبهام يمثلان معاً ما يستعمل في الدلالة على غموض في مجالنا هذا - فهو كالإبهام أيضاً في ارتباطه بالدلالة وعدم وضوح

المعنى، غير أنه أكثر استعمالاً منه، وذلك لأنه لا يحتص بمفوض المعنى في مواضع لنى أشرب إليها بل لأنه يطلق على هذا المفوض ووقوع الاختلاط في المعنى على مستوى الجملة بصفة عامة أيًا كان سببهما^(١)، بالإضافة إلى أنه يشمل وجود هذين في مستويات اللغة كلها: أصوتاً وصرفاً ونحواً ومعجماً ومعنى دلائلياً^(٢). وترى بعض الدراسات أن الإبهام يقتصر في النحو على غموض المعنى في جملتي الحال والتمييز، وبعض المصردات الدلة على المقادير^(٣)، ولكن هذا غير صحيح كما ستبين.

وما دام الإبهام على هذا القدر تكبير من الارتباط بجانب الدلالة - وهو الشق الثاني الأساسي في هذه الدراسة - فمن الضروري إذن، أن نحاول أن نبين لأز سببته لهذا بحسب تداعي لمهم على لفظه والشكل وعلى المعنى أيضاً. ولكن قبل ذلك نسعى أن نحدد أولاً أي المصردات أو الأسماء يقع لاسمها وما موضعه في الجملة عموماً؟

وفي هذا المجال نرى أن هناك نوعين من الإبهام: إبهاماً مفرداً، وإبهاماً تركيبياً. أما «الإبهام المفرد» فستطيع من خلال حديث النحاة عن أمثله ونماذجه أن نعرفه بأنه: درجة معينة من لغموض وعدم التحديد، توجد في بعض الأساطير المفردة التي قد توصف بالتمريف أو التكرير، بحيث تحتاج مع هذه الدرجة في صميمية وقريبة بظنه عدلنا نزيل غموضها الذي يظهر بالمقارنة بين الصورة المجردة لهذه الألفاظ واستعمالها.

ومثل هذا الإبهام موجود في أسماء الإشارة وأسماء الموصولة وكثير من الظروف كقوس وحسن وما شابه ذلك. فحين يد نضربا إلى هذه لحمة هذا النوع ذكي - سندرك العلاقة بين (الولد) و (هذا)، وسنعلم أن العنصر الثاني هنا كشم

(١) انظر العربية والمفوض، دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، تأليف الدكتور حميد حيدر (دار المعرفه - الإسكندرية - ج ١ - ١٩٨٨ م) ١١٦ - ١١٨.

(٢) انظر أمي لبيس ووسائل لموصول إليه في لغة العربية (بحث بدكتور تمام حسن بعوليد كليه دار العلوم - الجامعي ١٩٦٨ م - ١٩٦٩ م، ص ١٢٣ - ١٤١).

(٣) انظر العربية والمفوض ١١٦، ١٢٠، ١٢١.

عن عموم اسم الإشارة الذي كان - لولا ذكر (الولد) مع عدم الاقتراح بإشارة حسية - يصلح لأفراد كثيرين، ومن الممكن أن يقال هذا عن العلاقة بين الصلة والاسم الموصول والمصانف إليه والظرف.

وأما «الإبهام التركيبي» فمعنى به الإبهام الحادث بسبب تركيب جزء أو أكثر من أجزاء الجملة بعصه مع بعض، مما يؤدي إلى عموم ما يرول بمجره عسر آخر واجتلابه. وهذه الأجزاء وهي مفردة مستقلة لم يكن فيها هذا الغموض. وهذا النوع من الإبهام يصدق على تمييز النسبة والحال خاصة، أو أي تركيب آخر يورد إلى الإبهام: فحين نقول - مثلاً - هي جملة تمييز النسبة: زرعت بحديقة أشجاراً، فليس في «زرعت» وحدها ولا هي «الحديقة» وحدها إبهام ولا عموم، ولكن تركيب هذين الجزأين معاً في جملة واحدة أدى إلى غموض نسبة إليه التمييز (أشجاراً). وحينما نقول أيضاً: ذاكر محمد مجتهداً، فلا شك أن هذا بهيئة التي بيته الحال (مجتهداً) ناتج من شيء علاقة تركيبة بين «ذاكر» و«محمد»، بعد أن كان كل واحد من هذين العنصرين وهو مستقل لا يوجد فيه مثل هذا الإبهام، وذلك مع ملاحظة أن الإبهام هنا ربما يكون أقل من غيره.

ونستطيع من خلال هذين النوعين للإبهام أن نحصر مواضعه في الأسماء، التراكيب على النحو التالي:

أولاً - موضع الإبهام المفرد:

الإبهام المفرد هي رأيا يوجد في الأسماء التالية.

١- اسم الإشارة والاسم الموصول وصمير العائب.

لتتفق معظم الآراء قديماً^(١) وحديثاً على إبهام هذه الأسماء الثلاثة، ويبدو هذا واضحاً في وضعها - وقد ذكرنا ذلك من قبل - في قسم خاص من أقسام

ص - مثلاً - : لمقتضب للمبرد ١٨٦ / ٢ وشرح المصطلح ١٣ / ٤ وشرح التمهيد ١ / ١١٦ ولأشياء - عفاثر ٤ / ٣٠ وانبهات الثلاثة، الصمير وإشارة والموصول بين النساء وقر - (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة إعداد محمد علي صيرة ١٩٨١ م) ٣، ٢.

الكلم هو ما يعرف بـ « الصمير » في رأى كثير من الدراسات الحديثة ، وقد كان من أهم الدواعى لذلك عند أصحاب هذه الدراسات اشتراك هذه الثلاثة في كثير من السمات التى منها تشابهها فى دلالتها ، حيث إنها لا تدل على معنى وإنما تدل على عموم الحاضر والمغيب دون دلالة على خصوص ، ومن ثم فلا يمكن وصفها بأنها مفرقة إلا حينما تعين قرائن السياق على ذلك ^(١) .

وينسب أن ننتبه إلى أنه لا يختص صمير لمغيب وحده من بين صفات الشخص (المتكلم والمخاطب والقائب) بالدخول فى قسم « الصمير » فى رأى هذه الدراسات ، بل كل صفات الشخص الثلاثة تدخل فى رأيها فى هذا القسم ، ومعنى هذا أن الدلالة التى ذكرناها لهذه الأنواع الثلاثة من الأسماء والتى ترتبط بدرجة من عدم التعيين ، أى الإبهام - تسعب أيضاً على أقسام صفات الشخص كلها ^(٢) .

وإذا كان هذا هو رأى هذه الدراسات ، فمن لا يرتضيه ويتفق مع السادة القدماء فى أن صمير القائب وحده هو المبهم من بين صفات الشخص ؛ وذلك لافتقاره فى السياق دائماً إلى مرجع أو مفسر يفسره ويزيل إبهامه ، ولاستعماء ضميرى التكلم والخطاب عن ذلك بالحضور ، وأما إزالة إبهام الاسمين الآخرين ، فالأصل فى هذا مع سمة الإشارة المربية الحسية أو المعنوية وما يصحبها من ذكر ، ثمشار إليه ، والاسم الموصول ينكشف إبهامه بالصلة .

وأما ما يراه باحث من أن هذه الأنواع الثلاثة (أسماء الإشارة وأسماء الموصولة وضمير القائب) ليست مبهمه بناء على أن أعيانها مدلول عينيها بالسياق ^(٣) - فهذا لا يتعارض مع ما ذهبنا إليه من أنها مبهمه ، وذلك لأن هذا الرأى ينظر إلى السياق والاستعمال وحدهما ، ونحن ننظر إلى هذه الأسماء بالمقارنة بين الأصل المجرد والاستعمال ، أو - على وجه الدقة - نحن ننظر إليها

١ - ينظر لعمه لغوية مصداق ومبدا ٨
 ٢ - قسم كلام يعربى من حيث سحر و صميمه
 ٣ - ينظر : اللغة المربية مصداق ومبدا ١٠٨ - ١١٠ ومن أمثلة اللغة ٢٧٥ ودراسات نقدية فى النحو العربى ١١٧ ، ١١٨ .
 (٣) انظر : أثر أقسام الكلام فى الجملة العربية ٦٨

بحسب حاجتها فى الاستعمال ، ويؤكد ما ذهبنا إليه قول أبى حيان عن الصمير وسم الإشارة وما يشبههما إنها « كليات جزئيات حالة الاستعمال ، ألا ترى أن كل متكلم يقول : أنا ، وكل مخاطب يقال له ، أنت ، وكل غائب يقال له ، هو ، وكذا أسماء الإشارة ، يشار به (هـ) لكل قريب ، وبـ (هـ) لكل قريبة ، وكذا البقى » ^(٤) .

٢- الأعداد وكنائياتها وهى : كم وكذا وكأين ، ويزول إبهام هذه بالتمييز المنصوب أو المجزوء بالإضافة أو بـ « من » ، والجبر بـ « من » لا يأتى إلا مع « كم » لخبيرة و « كأين » ، ويجوز أن يأتى مع العدد المجموع المعرف بال دون النكرة ^(٥) ؛ فمثال تمييز العدد منصوباً ومجزوئاً : هذه عشرون ورقة وخمسة كتب ، ومثالا « كم » ستمهامية وخبرية : كم رجلاً عندك ؟ وكم من غلام لديك ، و« كذا » لا يكون يميزها إلا مقروناً منصوباً نحو : لى عليه كذا وكذا جنيهاً ، ومثال « كأين » قوله تعالى : « وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رَقْعًا اللَّهُ يَرَوُّهَا وَيَأْكُمُهَا » ^(٦) .

٣- المقادير وأشباهاها ، ويشمل ذلك الموازين نحو : رطل وقنطار ، والمكييل نحو : قدح ومدّ وصاع ، والمقاييس أو المساحات نحو : ذراع ومدان وقيراط وشبر وموضع كفّ ، وأما أشباه المقادير فهى ما يشبهها فى الدلالة على أحد هذه الأقسام ، فمثال ما يشبه الوزن « مثقال ذرة » فى قوله تعالى : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ » ^(٧) ، ومثال ما يشبه الكيل : نحى سمناً ، ومثال ما يشبه مساحة مثله فى قوله تعالى : « وَلَوْ حَسِبْتَهُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » ^(٨) . وهذه الأسماء كلها مبهمه لأن كل واحد منها يقع على أنواع أو أشياء كثيرة ^(٩) ، لذا فهى تبين ويزال إبهامها باسم بعدها يتصّب تمييزاً ، أو يجزئ بالإضافة أو بمن ^(١٠) نحو : عدى إردباً قمحاً ، وفدان قطن ، وقدح من شمير .

١ - رتشاف بصوت (طبعة د. سمير) ٤٦١
 ٢ - ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ ١٢٥ وما بعدها وفتح فهو مع ٦٧ وما بعدها
 ٣ - سورة العنكبوت الآية ٦
 ٤ - سورة زمره الآية ٧
 ٥ - سورة الكهف الآية ١٠٩ وانظر شرح النصريح ١/ ٣٩٦
 ٦ - ينظر : شرح المفصل ٢/ ٧٢ ، ٧٣ .
 ٧ - ينظر : فتح فهو مع ٦٠ ، ٦١ ، ٦٦

الظروف أكثر أنواع الأسماء إبهامًا . وقد حاول النحاة وضع ضوابط لتحديد المبهم وغير المبهم مما يدل على الرمان و العكس ، ومن ذلك قولهم - مثلاً : إن المبهم من طرف المكان هو ما لا نهاية له ولا حدود محصورة ، والمختص منه ما كان له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد ، أو هو ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به ^(١) .

وبالرغم من ذلك ، نستطيع أن نرصد أهم هذه الضوابط وأكثرها ملائمة من خلال التقسيم الثلاثي الذي وضعه بعضهم - كابن عصفور - في هذا الشأن . حيث قسموا كلا من ظرفي الزمان والمكان إلى ثلاثة أقسام هي : المبهم والمختص والمعدود ، فأما طرف الزمان المبهم ، فهو ما لا يصح وقوعه في جواب السؤال بـ (كم) ولا في جواب السؤال بـ (متى) ولا يدل على قدر معين من الرمان ، وذلك نحو : وقت وحين وزمان ، وأما المختص من طرف الزمان فهو ما يصح وقوعه في جواب (متى) نحو : يوم الخميس وشهر رمضان والأسبوع القادم ، وأما المعدود من هذا الطرف ، فهو ما يصح وقوعه في جواب (كم) نحو : يومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة ^(٢) .

وهي هذا السياق نشير إلى أن السيوطي ذكر أن نحو : نهار وليل وصباح ومساء وما شابهها ، من قبيل الظروف المبهمة التي تختص بوجه دون وجه ^(٣) . ونحن نرى أن هذه الظروف - ومثلها «صحن» و«عصر» - ينبغي أن تعد من المختص أو مما يشبهه على الأقل لأنها يصح أن تقع جواباً لمتى ، ولأنها تدل على قدر معين من الزمان .

وأما فيما يختص بظرف المكان ، فالمبهم منه ما ليس له نهاية محصورة ولا حدود مصورة معلومة ، وذلك مثل الجهات الست : فوق وغيرها ، قال أبو البقاء :

نظر سابق ٣ ١٥ ٥٢ ٥٣

(٢) انظر : المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجيوري (مطبعة العاصي بغداد - ١٩٧١ م) ١٦٢ وشرح التصريح عن التصريح ١ / ٣٤١ .

(٣) انظر : معجم الهوامع ٣ / ٢٢٩ .

لأنهم يحصل في المكان من وجهين ، ألا ترى أن (حلمك) قدام لفيرك . والوجه الثاني أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ، فحلمك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر باب ^(١) . وأما المختص من المكان وهذا في حقيقته ليس ظرفاً - فهو ما كان له قطار تحصره ونهايات تحيط به ^(٢) ، أو - كما قال أبو حيان - « ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق » ^(٣) . وأما ظرف المكان المعدود ، فقد عرفه بن عصفور بأنه ما يصح وقوعه في جواب (كم) ^(٤) ، وهو يقصد بهذا ما يدل على بعد ونحو : ميل وعرسخ ^(٥) ، ويرى بعض النحاة أن هذا شبيه بالمبهم ، والسهلي لا يعمد ظرفاً لعدم تقديره بفي . ويجعله متصفاً انتصاب المصادر ^(٦) .

ومن خلال هذا التقسيم نستطيع أن نقول : إن المبهم من ظرفي الرمان يمكن عند النحاة هو ما لم يكن مختصاً ولا معدوداً ^(٧) ، وهذا يشمل في ظرف الزمان :

(أ) ظروفاً غير متصرفة وظليفاً نحو : متى وأيان وإذ وإذا وقط ، ويلحق بهذا ما ، وأكثر هذه الظروف إبهاماً (متى) لأن معناها الاستفهام عن الزمان المبهم الذي يتضمن جميع الأزمنة ^(٨) .

(ب) ظروف متصرفة وظليفاً نحو : وقت وحين وزمان وأوان ودهر .

ويشمل المبهم في ظرف المكان أسماء الجهات وما يشبهها وهي : فوق

من هذه العبارة هي أبي البقاء صاحب شرح التصريح (٢٤١/١) ، وقد ذكر أن أبا البقاء قال ذلك في سرحة للمع لابن جسي . وهذا الشرح قيل إنه له مخطوطات بمكتبة بطرسبرج ومكتبة بلدية الإسكندرية ، كما ذكر أيضاً أنه طبع بالقاهرة سنة ١٣٣١ هـ . انظر التلمع في المروية لابن جسي تحقيق الدكتور حسين محمد شرف (عالم الكتب - القاهرة - ط ١ - ١٩٧٨ م) ٧٨ .

١ انظر : معجم الهوامع ٣ / ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

٢ انظر : المقرب ١٦٢ .

٣ انظر : التوضيح لأبي علي لشلوين ، تحقيق د . يوسف أحمد المطوع (مطابع سجل العرب - القاهرة ١٩٨١ م) ٢١١ .

٤ انظر : معجم الهوامع ٣ / ١٥٠ ، ١٥١ .

٥ انظر : الر أقسام الكلام في الجملة العربية ٦٤ ، ٦٥ .

٦ انظر : شرح المقص لابن يعيش ١ / ١٠٤ .

وبحث ، وأمام ووراء ، ويمين وشمال ، وحلف وقدام ، وجانب ومكان ، وعند ولدى
ووسط وبين ودون وحيث ، وكذلك (أين) وهو أكثر هذه الظروف إبهاماً لأنه يستعمل
به عن جميع الأماكن .

وثمة ظروف مهمة مشتركة بين لرمز و يمكن فهمها غير بعد
دون ومع

وساء على ما سبق يسمى أن يشير إلى ما يرى أن المحتص والمعدود
بالتثنية و لجمع من ظروف الزمان - باستثناء ما كان معرّفاً بالعلمية كرمضان ^(١) -
والمكان ^(٢) هما في الأصل مبهمان ، ولكن المعدود اعتباراً لتقسيم الثلاثي السابق
سمى معدوداً ، أي إن تسميته بالمعدود لا تخرجه - هي رأينا - عن كونه مبهماً ،
وإن كان هو عند النحاة في الظاهر محتصاً ، وأما المحتص الذي أشرنا إليه هذا
أصحه مبهم أيضاً ، ولكنه وصف بأنه محتص لأنه خرج بالاختصاص عن الإبهام

ومعنى ذلك كما نرى - وهذا هو مصمومون كلام معظم النحاة ^(٣) - أن
الاختصاص فقط - دون لدلالة على العدد كما قد يظن ^(٤) - هو الوسيلة التي
يخرج بها الظرف المبهم عن إبهامه ، أما كون الظرف معدوداً فهذا لا يخرجه عن
الإبهام ، وإن كان فيه نوع من التخصيص .

وهي هذا الصدد نشير إلى أن الاختصاص هنا له طرق ووسائل مختلفة
فقد يكون بتعريف العلمية - وهذه وسيلة أصيلة في الكلمة - كما في « رمضان »
و« المحرم » ، وقد يكون بطريقة مكتسبة ، ويشمل هذا : الإضافة نحو : أساطرك
قبل المغرب أمام البيت ، كما يشمل التعريف بأل أيضاً نحو : أسافر اليوم ، وكذلك

(١) انظر : شرح تنصريح ٢ / ٤٥ ٥٠ وجمع لهوامع ٣ / ٢٢٧ واللغة النمرية معانها ومبناها ٩٧ ، ١٢٠ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٢ / ١٢٨

(٣) ليس من ظروف مكان لمحتصة - كما قلنا - نحو الدار والمسجد ، وإنما هذان وما أشبههما من
أسماء المكان المحتصة

(٤) انظر : الكتاب ١ / ١٢ وشرح الرصنى ١ / ٤٩١ ، ٤٥٣

(٥) انظر : النحو الوافي ٣ / ٣٥٢ .

حوصها نحو : عملت حيناً طويلاً ^(١) ، ولا شك أن الإضافة هي الوسيلة الكبرى
للاختصاص وإزالة الإبهام في هذا الموضع ، لذلك فسوف نتوقف عندها فيما بعد .

٥- الأسماء المصاحفة الدالة على المفارقة أو المماثلة نحو : عيرك ومثاك
يشبهك فهذه الأسماء مهمة لأنها لا تحصى بواحد بعينه رعه بصافها - وس هي
لا يعرف إلا إذا شهِر المصدر بمفظة بمصاف به و مفيرته نحو قوله تعالى
« عير من يعب عنهم غير مصفوب عنهم » ^(٢)

٦- أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وكم ومتى وأين ، وهذه الأسماء
بمعد معناها الوطيقى وربما يكون الإبهام هو الذي يساعد على هذا ، ويتصح
بث كثيراً في (ما) حيث إنها إلى جانب استعمالها في الشرط والاستفهام ،
تستعمل كذلك مصدرية ، ونكرة بمعنى « شيء » في التعجب الذي يعد الإبهام
مستلزمه ^(٣)

تأنيب - مواضع الإبهام التركيبي :

لقد ذكرنا من قبل أن الإبهام التركيبي في رأينا خاص بجملة تمييز النسبة
وحي - وما يشبههما ، ونود أن نشير هنا إلى أن ثمة موضعين قد يظن أنهما من
حد - نوع من الإبهام و لكنهما ليسا كذلك . فأما الموضع الأول ، فهو خاص
بمفعول المطلق المؤكد نحو : سرت سيرا ، فقد وصفه النحاة بأنه مبهم لدلالته
على الشياخ ولأنه لا يزيد على معنى عامله ^(٤) . ونحن نرى أن هذا لا ينبغي أن يعد
من أحوال التركيب المبهمة لخلوه من الإبهام أصلاً ، ولأنه في الحقيقة مصدر نكرة
غير محتص ^(٥) ، والذي دعا النحاة إلى وصفه بأنه مبهم ، أنهم نظروا إليه مع
مقدرة بما يقابله وهو المصدر المختص أو ما سمي « بالموقت » وهو ما يدل على

٢٢ و عدد نحو : مشيت مشى الوائق ، وصريت ضريتين .

انظر : شرح الأشموني ٣ / ١٢٨

سورة المائدة الآية ٧ وانظر : شرح المعصن لابن يعيش ٢ / ١٢٥ وشرح الرصنى على الكافية ٣ / ٢٤٣

انظر : المعصن في شرح الإيضاح ٢ / ٣٧٥

انظر : جمع لهوامع ٢ / ٩٦ ، ٩٧ و لمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٨١ ، ٥٨٢

انظر : أثر أقسام الكلام في الجملة العربية ٦٩ ، ٧٠

وأما الموضع الثاني فهو خاص بالجملة الاسمية ، فقد ذكر برحسترaser أن الجملة الاسمية المحضة مبهمة من أكثر من جهة منها عدم دلالتها على اختلاف الأزمنة مما يؤدي إلى إدخال « كان » عيها ^(١) . وعلى الرغم من أن هذا صحيح فإنه لا ينبغي أن يدعونا إلى أن نعد الجملة الاسمية المسووحة بكسر أو حذف أحواتها - كانت تمثل في الأصل موضعاً من مواضع الإبهام التركيبي ، لأن هذه الجملة تعد نمطاً مستقلاً من الحمل له دلالة الخاصة ، يستعمل جنباً إلى جنب مع الجملة الاسمية الحالية من هذه الأعمال ، وهي جملة مطلقة لا مبهمة .

ولعلنا الآن بعد ذكر مواضع الإبهام المحتملة وتحديد ما ، قد عرفنا أن الموضع الإبهام المفرد تتنوع من حيث تصنيفها بين التعريف والتكثير ، ونستطيع أن نقسمها من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام :

١- معارف ، وهذه تشمل اسم الإشارة والاسم الموصول وضعير العائب في الأغلب ، والدليل على هذا أنها لا تصاف ^(٢) . ويندرج تحت هذه أيضاً الأسماء المضاعفة الدالة على مفارقة أو مماثلة نحو : غيرك ومثلك ، على الرغم من أنه قيل إنها لا تعرف بالإضافة ، وذلك لأنها - من حيث الشكل - معرفة بها ، كما أنها لا نحو على أية حال من التحصيل .

٢- تكررات واضحة التكثير وخاصة لأنها تقبل إحدى السمات المميزة للتكرار وهي قبول « أل » أو « رب » ^(٣) ، ويندرج تحت هذا من المبهمات : المقادير والأعداد وظروف الزمان والمكان المتصرفة نحو : يوم ووقت وحين ، وأمام وحيف ويمجر ومكان وميل .

٢ مبهمات معناها التكثير ولكن المشهور فيها أنها لا توصف بتعريف أو تكثير ، وقد صرح بعض النحاة بأنها تكرات ^(٤) ، وهذه المبهمات ثلاثة أنواع هي :

(أ) بعض الظروف مثل : إذا وإذا متى وأيان وفوق وتحت وعند ولدى .

(ب) الكليات نحو : كم وكأين .

(ج) أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وأين .

إساً من خلال هذا التقسيم يتضح لنا أكثر أن الإبهام المفرد ليس خاصاً بتكررات وما في معناها ، وإنما هو أيضاً يشمل بعض أنواع المعرفة ، ولعل وضع هذه المعارف مع التكررات في إطار مشترك - مع ما بينهما من اختلاف واضح في درجة الإبهام - يدلنا على ما هي هذه المعارف من إبهام ، ويصير لنا ثم جعلت من لمهم ، والمهم في هذا كله أن هذه الأقسام المختلفة من المعارف والتكررات صور ومثلة متعددة لصفة دلالية واحدة هي الإبهام ، وهذا هو الذي جمع بينها .

وما يعنيها الآن هو أن نبين كيف تسلك هذه المبهمات المختلفة طريقها نحو لاكتشاف والتحدد ؟ وما الوسائل التي تستعين بها في التركيب من أجل تحقيق هذه الغاية ؟ وما النتائج المترتبة على إبهام عنصر أو جزء ما عموماً ؟

لقد اتضح جانب من هذا فيما سبق ، ونستطيع أن نوضح بقية الجوانب الأخرى من خلال دراسة التفاعل المشترك بين الإبهام وأجراء الجملة المختلفة ونوصف النحوية .

(١) انظر : تطور النحوى لعمدة العربية لبرحسترaser ، تصحيح ومراجعة الدكتور رمضان عبد الله

مكتبة ليدنحي بالقاهرة ودار لوقاعي بالرياض - ١٩٨٢ م (١٣٥) .

(٢) انظر : شرح الرصنى ٢ / ٢٠٩

(٣) انظر : شرح الأشعرى ١ / ١٠٤ وشرح شعور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد معين الدين

نحميد (القاهرة : دار تاريخ) ١٣١ .

نظر حديث الميوطى - مثلاً - من (من) و (ما) الاستفهاميتين . وكذلك حديثه عن أين ومتى وكيف
مع بهوامع ١ / ١٨٨ - ١٩١ وانظر أيضاً حديث الرصنى عن (كم) الاستفهامية : شرح الرصنى ١ / ١٦٠
في خبر الكتاب ٣ / ٢٨٥ .

(د) لفظ العمل المتضمن للمصدر المصمير الذي قد يكون متصلاً أو منفصلاً ، فمثال المصمير المتصل قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾^(١) ، فالمصمير في " يرضه " مصدر بلفظ العمل " تشكروا " ، ولمعنى : يرض الشكر لكم ، ومثال المصمير المنفصل قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(٢) ، فالمصمير " هو " يعود على (العدل) المقدر في " اعدلوا " .

(هـ) سياق الكلام الدال على المصمير والمستلزم له نحو قوله تعالى في عبرات : ﴿ وَلَآ يُوْنَهُ لَكُمْ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾^(٣) ، فالمصمير في " أبويه " يعود على نورث المفهوم من السياق ، ومن هذا أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٤) ، فالهاء هنا مقصود بها القرآن ، والدال على هذا لفظ الإترال وذكر به لظن .

٣ - التقدم الحكمي : وهو أن يكون المفسر متأخراً لفظاً ومعنى وليس هناك ما يقتضي تقدمه إلا أن يعود عليه مصمير الغائب المتقدم ، ومثال هذا مصمير شأن ، والمصمير المفسر بالتمييز مع رب ونعم وبش^(٥)

وبعن بهذا التفصيل ندرك أثر إبهام مصمير العائب في طلبه لمفسر يريل بهمه وغموضه ، وهذا لمفسر أو المرجع تتعدد صوره في الجملة كما رأينا في شرح الرضوي ، ويمكن أن نحص هذه الصور بطريقة أخرى فيقول : إن مصمير عائب من حيث وجود ما يفسره ثلاثة أنواع :

أ - أن يعود إلى المذكور في الكلام قبله - كما في التقدم اللفظي - أو بعده - كما في معظم أمثلة التقدم المعنوي - ، وما أن يعود إلى معلوم من السياق كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، وما أن يكون مجهولاً ولا يعود إلى مذكور في الكلام ولا إلى مفهوم من السياق فيحتاج عندئذ إلى تفسير من نوع حر وهو في هذه الحالة ما أن يفسر بحملة وهذا محص بمصمير شأن والفصه ومثله قوله

- مصمير به

مورد عابده لالة ٨

٣ مصمير عابده به

مصمير عابده لالة

مصدر شرح الرضوي على نكاحية ٤/٢ - ٤٠٧

المبحث الثاني

أثر الإبهام في الوظائف النحوية والجملة

نستطيع أن نتناول هذه المسألة من خلال أثر إبهام في المواضع التالية

أولاً - ضمير الغائب :

بعد ضمير العائب من أهم المواضع التي يتصح فيها حاجة المبهم إلى إيضاح وتفسير ، وقد يكون خير بيان لهذا قديماً ما نجده عند الرضوي حيث يقول ، ب ضمير الغائب لابد أن يكون له مصدر متقدم عليه ، وتقدم هذا المفسر ثلاثة أصرب .

١ - التقدم اللفظي : وهو أن يذكر المفسر قبل المصمير ذكراً صريحاً كما في صرب ريد علامة و لمصمير هذا يعود على متقدم لفظاً ورتبة وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَنْزَلْنَا إِبرَاهِيمَ رَبَّهُ ﴾^(١) والمصمير في هذا يعود على متقدم لفظاً متأخر رتبة .

٢ - التقدم المعنوي : وهو ألا يكون المصدر مصححاً بتقديمه بل يكون هدف شيء آخر غير ذلك المصمير يقتضي كون المفسر قبل موضع المصمير ، وهذا أنواع (أ) معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة نحو : ضرب علامة ريد .

(ب) معنى الاستثناء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو : في داره زيد

(ج) معنى المفعول الأول المقتضي تقدمه على الثاني كما في : كسوت ثوبه ريداً ، و لمصمير في هذه المواضع الثلاثة يعود على متأخر لفظاً متقدم رتبة .

(١) سورة بقره الآية ١٢٤ .

تعالى ﴿وَمَنْ لَهُ حُكْمٌ﴾ وقوله تعالى أيضاً ﴿يَوْمَ هِيَ سَاخِلَةٌ بِمَا رَكِبَتْ﴾^(١) وإما أن يفسر بمعنى وهذا حاصل بالإضمار في نعم ويثس ورُبَّ نحو : نعم رجلاً على ، ورِبِه رجلاً^(٢) ، وقد قيل إن من هذا أيضاً الصمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب بصريين نحو صربوني وأكرمك لسان والصبير^(٣) المجمعول خبره مفسراً له نحو قول المتنبي :^(٤)

هو الجدُّ حتى تفصلُ المهنُ أجنهاً وحتى يكونَ ليومٌ لليوم سيد

وبنصر أن يشير هذا إلى أن ثمة سبباً دلالياً مهمّاً لوجود الصمير مُعجَّه في معظم مواضع هذه بصورة من معوص ولايهام وهذا أمر سأل بوضوح عن بر بمعنى في معنى النصب والتركيب شكل معنى وتتمش هذه السبب في لاهام نفسه يكون مقصوداً للدلالة على معنى الصمير وتعميم يقول لرحسى مذهب هذا يعمل هم على مخالفة مقصود وضعه ر ي صمير لشأن (تأخير مسره عنه قصد بتعميم وتعميم في ذكر ذلك المفسر بأن يدكرو أولاً شيب منهم حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على ممر ديه ثم يفسروه فيكون أدفع في نفس وايضاً يكون ذلك بمفسر مذكور مرتين ، بالإجمال أولاً ، والتمصص^(٥) فيكون أكد^(٦)

ثانياً - جعلنا الممدح والذم

لقد تحدثنا من قبل بحصص في أكثر من موضع عن جملتي الممدح والذم واشترط إلى وجود منصوب مبهما يعرب عنه بميمير ، كما أشرنا أيضاً إلى آخر

١ سورة الأحلام لأنه

٢ سورة الأنبياء الآية ٩٧

٣ نظر لإعراب و تركيب بين السكك ونسبه ٤٣ ٤٣

٤ نصر لأشبه ونظير ٢٧/٢ ٢١٣

(٥) نظر بصير لأن حتى يعطى بكثر صفاء خبري (در شئون شفايه مذهب بعد

١٩٨٨م ٢٠٢٦ وشرح ديون بعيني وصفه عبد الرحمن برفه في كتاب عربي - بيروت

١٩٨٨م ٢٠٢٦ ومعنى يسأل يحطه فقهه في كل شيء حتى في مسائل غير

تفاصيل فتصيح إحد هما وتنقسم الأخرى ، وكذلك ترى اليوم يسود اليوم وكلاهما سوء شمع

(٦) شرح الرضي على بكافية ٤٠٦/٢

نفس يكون منها هذا لحمص وأما في هذا الموضع فنحن نريد أن نسير :
لإيهام بعد معنى أو غرضاً أساسياً مؤثراً في هاتين الجملتين ، بل إنه يسرى على كل الجمل التي تشبههما ، وهذا يعني أن الجمل التي منتحدث عنها هنا هي جملة كل من : حبيذ ، نعم ويثس وما الحق بهما ، وكذلك الجمل التي معناها قريب من معنى الممدح خاصة .

فأما فيما يتصل بنعم ويثس ، فإن الإيهام يؤثر على جملتيهما هي أكثر من موضع : فمن ذلك تأثيره على رتبة المخصوص بالممدح أو الذم ، ولكي يوضح هذا يشير إلى أن لجملتي نعم ويثس صورتين أساسيتين : أولاً ما يلي فيها الفعل المعلن سماع مرفوعان نحو : نعم الرجل محمد^(١) ، ولثانية يلي فيها الفعل اسم نكرة منصوب ، سم آخر مرفوع ، نحو يثس رجلاً عني ، وهناك صورة ثالثة غير أنها قليلة لاستعمال ، وفيها يتقدم المخصوص بالممدح أو الذم نحو : زيد نعم الرجل .

وبناء على هذا فنحن نلاحظ أن المخصوص في صورتين الأوليين (محمد وعس) يأتي متأخراً ، وهذا متأخر واضح بالمقارنة بين هاتين الصورتين والصورة ثالثة ، أو بالنظر إلى أن المعنى الأصلي لنحو : نعم الرجل محمد - مثلاً - هو : محمد رجل جيد أو ممدوح ، والذي نود أن نمت النظر إليه هنا هو تعليق هذا التأخر وتفسيره بأنه أوقع في النفوس لحصول التفسير به بعد الإيهام^(٢) .

ومن تأثير الإيهام في هذا الموضع أيضاً ما يلحظ في الصورة ثالثة السابقة (يثس رجلاً على) من أن الصاعل يقع فيها صميراً مبهماً ولذا تجيء بعده نكرة يعرب تمييزاً لهذا الصمير ، وهذا الصمير يلزم الأفراد والتذكير في الأغلب ، وأهم ما يستدعي ذلك أن القصد من هذا الصمير أصلاً الإيهام لتعميم المعنى ، ولا سبب لهذا هو بصمير المفرد لأنه شبه بهما من غيره^(٣) ومن شواهد هذا

لاستعمال قول بعض النطائين

قد يُكتفى في هذه الصورة بالاسم الأول وهو المعلن ، وقد هو لاستعمال لقرى المالك ، نظر خلاصة الإعرابية في الجصة بين القديم والحديث ١٠٣ ، ١٠٤ .

نظر : شرح لرحسى ٢٤٣/٤ - ٢٤٧

نظر : الصديق ٢٤٧/٤ ، ٢٤٨ .

نعم امرأ أوس إذا أرمته عرت^(١) ويتم للمعروف ذو كان عوداً

ومثل هذا أيضاً - وإن كان المخصوص بالذم فيه محدوقاً - قوله تعالى
 ليس يصحح بدلاً^(٢) فمما ليس هو مصدر مفسر بـ "مفسر" بدلاً^(٣)
 والتقدير: ليس البديل هو وذريته

وأما فعالية الإبهام في جملة "حبذا" نحو: حبيب عمرو، فتتضح في
 موضع كذا - فتأخرها يتمثل في تأخر المخصوص بالمدح "حبذا" وهو - عند
 في مثال لسان - ويستعمل اسم الإشارة بمعنى (وقد ذكرنا) لارجح فيه
 فاعل (بعد حلق معنى الإشارة منه ولزوم إفراد) ثم مجيء المخصوص بالمدح
 متأخراً بعد ذلك كما هو الحال مع (نعم وبنس) يقول ابن الحاجب في هذا
 " إنما كان فاعل (حبذا) اسم الإشارة دون غيره ، لأن العرص إبهام الفاعل لمفسر
 بالمخصوص على سبيل التأكيد والتعظيم ... فلم يجدوا أشبه من " ذا " لإبهامها
 بسا فيها من لاحت

وأما لموضع الثاني الذي يظهر فيه أثر الإبهام مع " حبذا " فهو أنه يجوز في
 حملها لجمع بين لسان ظاهر والتميز من غير خلاف نحو: حبيب رجلاً -
 وإنما لا نفع هنا في اسم الإشارة رغم أنه اسم ظاهر فيه منهم من كل
 حال ، وهذا الإبهام يسمح له بجوز تمييزه ، ويظهر أثر الإبهام وضحا هذا حينما
 نقارن هذه الجملة بجملة نعم وبنس من هذه الناحية ؛ فقد وقع لخلاف في إجابة
 لجمع بين فعلهما الظاهر والتميز ولم يتمق عليه ، وذلك لوصوح لسان وعدم
 حاجته لذلك^(٥) .

(١) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لأبي مالك ١٦٧

(٢) سورة الكهف الآية ٥٠

(٣) انظر : إملأ ما من به لرحمى ١٠٢/٢ ، ١٨٤/١

حضر : ما من واحد لا عمرو عثمان بن ساجد يعقوب نيكور فخر صالح قد

عند : ما من واحد لا عمرو عثمان بن ساجد يعقوب نيكور فخر صالح قد

بصر : لسانه ولسانه : جمع به مع ٢٥

وأما الحمل التي تشبه جملتي (نعم وبنس) في المعنى وتأثير الإبهام فيها ،
 فهي في نظرتنا ثلاثة أنواع :

النوع الأول : جمل لأفعال التي الحقها التحداه اتفاقاً بنعم وبنس مما كان
 ثلاثي مصوغاً على وزن (فَعَل) للدلالة على معنى المدح أو الذم^(١) ، وذلك مثل
 حسن^(٢) و " ساء " و " كبر " هي الآيات التالية : قوله تعالى : ﴿ وحسن أولئك^(٣)
 ينشأ^(٤) وقوة^(٥) ﴿ حدين فيها حسب مقتضى مقام^(٦) ﴿ وقوة^(٧) ﴿ ساء ما أتتكم^(٨)
 بنس كذب ساء ونفسهم كذب بطعن^(٩) ﴿ وقوله تعالى أيضاً : ﴿ يات - بسد
 يدي^(١٠) ، وكذلك قوله - عز من قائل - : ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم^(١١) .

فهذه الحمل كلها تنس على مدح وندم بوصوح ولإبهام أثر فيها ، وذلك لأن
 لأفعال التي بدلت بها بقلت^(١٢) لإشياء هذين المعنيين وترتب على هذا حاجتها
 لتوضيحها وهو ما تم من خلال التمييز لرفع إبهام نسبة العلاقة بين الفعل
 والفاعل ومن هذا ينطبق جاءت حملها على معنى تمدح بصورة شاذية لعمس نعم
 وبنس لشمومة على تمييز منصوب - على يد صورة - نعم رجلاً محمد (وقد
 لمجرء ورد ثم لا تنسق في قوله تعالى : ﴿ ساء مثلاً القوم الذين كذبوا
 بآيات ﴿ حيث التشبه هنا تام في وجود عناصر الجملة وترتيبها ، وأما في الآيات
 الأخرى التي ذكرناها ، فالتشابه مع نمط هذه الصورة فيه قدر من الاختلاف يتمثل
 في وجود الفاعل - طاهر^(١٣) كما في " أولئك " ، أو مضمراً كما في الأمثلة الأخرى -
 ووجود مفسر كدلت مع عدم وجود مخصص بالمدح وندم على الصرفة لت
 ورد بها مع صورة نعم وبنس

١ - شرح الرضي : ٢٥٤

٢ - سورة ساء الآية ٦٩

٣ - سورة الفرقان الآية ٧٦

٤ - سورة الفرقان الآية ٧٧

٥ - سورة الفرقان الآية ٧٨

٦ - سورة الفرقان الآية ٧٩

٧ - سورة الفرقان الآية ٨٠

٨ - سورة الفرقان الآية ٨١

٩ - سورة الفرقان الآية ٨٢

وأما النوع الثاني، مما يشبه حملى نعم ونس فهو يشمل الجمل السماعية التى تدل على مدح وتعجب نحو : لله دره فارساً ، وحسبك به حافظاً ، وويحه رجلاً ، يقول سيبويه موصحاً ما فى مثل هذا من إبهام مصحوب بالتفسير : « ونى هذا أيضاً أنك إذا قلت " ويحه " فقد تعجبت وأبهمت ، من أى أمور الرجل تعجب وأى الأنواع تعجبت منه . فإذا قلت فارساً وحافظاً فقد اختصت ولم تنهم . ونى هى أى نوع هو » ^(١) . ويقول أيضاً : « وحسبك به رجلاً مثل (نعم رجلاً) فى العمل وفى المعنى ؛ وذلك لأنهما ثناء فى استيعابهما الميزة الرفيعة » ^(٢)

وأما النوع الثالث : فهو خاص بجملة " كمى " التى تدل على مبالغة فى صفة أو تبحر قوله تعالى ﴿ فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ﴾ ^(٣) وقوله ﴿ وكفى بالله كبراً ﴾ وقوله تعالى أيضاً ﴿ وكفى بهم سعيراً ﴾ والذى جعلنا نعد هذا الاستعمال مشابهاً للعمل الأصلية للمدح والذم أمران، أولهما أن طريقة تركيبه تشبه تركيب جملتى (نعم ونس) خاصة التركيب المشتمل على منصوب ، والثانى هو أن المبالغة قريبة من معنى المدح والذم ، ومن أوضح أن هذه المبالغة تكون فى هذين المعنيين ، كما أننا نود أن نشير أيضاً إلى أن هذا الاستعمال ورد كثيراً فى القرآن الكريم ، وقد تحدثنا عنه من قبل وذكرنا أن النحاة رجحوا أن يكون المنصوب فيه تمييزاً لكونه أكثر مناسبة للمعنى .

ستطيع من خلال هذا التحليل إذن ، أن تلخص أهم آثار الإبهام فى جمل المدح والذم وما يشبهها - وهو فى محله تركيبى - فى أن معنى الإبهام متبوعاً بالتفسير بعده ، يعد غرضاً دلالياً مهماً له أثره فى تأكيد المعنى ، وهذا يؤدى إلى تأخير رتبة المحصوص بالمدح أو الذم كما اتضح مع " نعم " و " نس " و " حبذا " ، وأنه فى سبيل أداء هذا المعنى يقتضى تركيب الجملة كثيراً وجود وظيفة نحوية

(١) الكتاب ١٧٤/٢

(٢) السابق ١٧٦/٢

(٣) سورة يونس الآية ٢٩

(٤) سورة الأحراب : الآية ٢

(٥) سورة النعام : الآية ٥٥ .

مصنوبة هى التمييز غالباً - كما بينا - وقد تكون هذه الوظيفة حالاً ، بناء على ما استوجبه بعض المواضع أو بناء على توحيه بعض النحاة . والأمر المهم أن هذه الوظيفة لها نصيب وافر فى التفسير وهى معنى الجملة عموماً .

ولعل من أهم النتائج التى يؤدى إليها العرض السابق أيضاً أننا من الممكن أن نرى أن تراكيب المدح والذم الأصلية رغم أنها مذكورة محفوظة ، فإنه يوجد فيها فى جانب ذلك قدر من المرونة والتنوع ؛ وأما المرونة فتتمثل فيما قيس من لأعمال على (نعم ونس) مما يسمح بصيغة جمل مشابهة لجمليهما وقد ذكرنا مثلاً كثيرة لهذا ، وأما التنوع فيوجد فى النوعين الأخيرين من الجمل التى شرب إليها .

ثانياً - التمييز :

لعلنا من خلال ما سبق - وخاصة عند الحديث عن تقسيم الإبهام وتعدد موصفه - أدركنا أن التمييز من أهم الوظائف النحوية المترتبة على الإبهام وأنه كسر الوظائف التفسيرية له . ونحن فى هذا الموضع سنحاول أن نصل بعض حوسب التمييز التى تحتاج إلى إيضاح ، ويتمثل هذا فى تقسيمه وحالاته الإعرابية وعلاقته بيه وبين الحال فى تفسير الإبهام .

١- تقسيمه :

هناك فيما يتصل بتقسيم التمييز هناك تشابه واضح بين تقسيمنا للإبهام بتقسيم التمييز علة ؛ فمن قد ذكرنا أن الإبهام قسمان : إبهام مفرد وإبهام « كمى » والتمييز ينقسم قسمين كذلك : تمييز ذات أو مفرد وتمييز سببة أو جملة ، ولعل هذا التشابه يرجع إلى العلاقة القوية بين هذين الطرفين ، وهذا ما يتضح فى تعريف ابن الحاجب للتمييز وتحديد قسميه حيث يقول : « التمييز ما يرفع الإبهام مستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة » ^(١)

هذه تمييز الذات و المصدر فيشتمل نوعين كبيرين من نوع اسماء المفعول
لمصر هما الاعداد و كلياتها و لمصدر و شذوذهما وقد عرفنا في الأصل في
تمييز هذه الأنواع النصب ، ولكنه يجوز في كثير من المواضع أن يأتي مجزور بمن
أو الإضافة .

وأما تمييز النسبة أو الحملة فهو ما يرفع إبهام نسبة بين طرفين ، والابهام
بهذا المصنوع يمثل أحد التركيبين الأساسيين لما سميناه بالإبهام المركب ، وقد
وصف تمييز النسبة هذا بأنه تمييز جملة لأن النسبة المبهمة ترتبط غالباً بالجملة
وتكون متعلقة بأحد طرفي الإسناد على الأقل إن لم تتعلق بالطرفين معاً ، ولكن
المصواب الذي نراه - بناء على تفصيل ابن الحاجب والرصني^(١) - أن يكتفى في
وصف هذا التمييز بأنه نسبة ؛ لأن النسبة المبهمة كما تكون هي الجملة تكون أيضاً
فيما يشبه الجملة والإضافة .

فمن أمثلة هذا التمييز في الحملة - والتحويل يكون وصفاً فيها غالباً - نحو
طاب زيد نفساً ، والتمييز هنا محول عن الفاعل وقد فسر النسبة المبهمة بين
الفعل والفاعل ، وقد يفسر هذا التمييز النسبة المبهمة بين الفعل والمفعول فيكون
محولاً عن المفعول ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٢) ونحو : ما
أحسن زيداً أدياً ، وكذلك قد يفسر النسبة المبهمة بين المبتدأ والخبر فيكون
محولاً عن المبتدأ نحو : زيد أفضل منك عملاً ، ولكن أحياناً يكون تمييز النسبة في
الجملة غير محول أو - على الأقل - غير واضح التحويل ، ويشمل هذا غالباً التمييز
الواقع بعد ما يصيد التمتع نحو : أكرم زيداً أباً ، وما أحسن محمداً أخاً ، وله در
على فارساً ، وحسبك بمعمرو ناصراً ، وكفى بالأدب حملاً^(٣) .

وما تميز النسبة فيما يشبه لجملة فمن مسه - ويكون غالباً في نسبه
لمنسوبة إلى معمولها - نحو : زيد متشقى شعماً ، وعمرو طيب أباً ، وقد جعل

(١) انظر ، لإيضاح في شرح لمصطلح لابن جني ، تحقيق د . موسى بن أبي العباس (يمداد . مطبعة

العالي - ١٩٨٣ م) ٢٥٠/١ وشرح الرصني ٦٤ ، ٦٢/٢

(٢) سورة انفجر الآية ١٢ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢٩٧/١ ٢٩٩ .

لرصى من هذا نحو : لله در على فارساً ، لأن فيه معنى الفعل كالصفة ومثال
تمييز النسبة هي الإضافة نحو محسني ضيئه^(١) ونحو نرى نحو هذا
مات هنا من الممكن - يكون - الأولى فيه - بعد من تميز النسبة في الإضافة
في أمثال السابق ، وهذا يدفع الجفاف الواقع فيه عند النجاة بين كونه حالاً وكونه
تمييز مصدر

وحكم تمييز النسبة النصب ويجوز جر غير المحول منه بمن ، ومثال ذلك ،
كره يزيد من أب ، وحسبك بمعمرو من أخ ، ولله در على من فارس ، ومن هذا قول
سند بن بكير :

يا سيداً ما أنت من سيدٍ موطناً البيت رحيب الذراع^(٢)

ويهما في هذا الموضع أيضاً أن تبين نوع التمييز مع (نعم وبش) خاصة ،
بعد الضمير في نحو : ياله رجلاً ، ويلها قصة ويالك رجلاً ، وما أحسنها فعلة ،
منه نراه رجلاً جاءني

فأما فيما يتعلق بالتمييز مع الضمير كما في هذه الأمثلة ، فالرصى معقلاً
يد أنه يكون عن مصدر ما دام الضمير على إبهامه لم يعرف المقصود منه ، وأما
عرف المقصود منه برجوعه إلى سابق أو بالحطب لشخص معين فالتمييز
سند يكون عن النسبة وذلك نحو : لقيت زيدا فلله دره رجلاً ، ونحو : قاتلك
منه شعر^(٤)

وأما التمييز مع نعم وبش كما في نحو : نعم رجلاً زيد ، ففي هذه المسألة
الاول للرصى ويرى أنه تمييز مصدر عن الضمير المبهمة كما في هذا
مثال^(٥) ، والرأي الثاني لبعض النحاة - كابن هشام - ويرى أن التمييز في هذا
موضع تمييز جملة أو نسبة شبيهة بالمتقول عن الفاعل^(٦) ، ونحن نرى أن هذين
بين كليهما صحيحان ، وإن كنا نميل إلى الأخذ بالرأي الثاني ، وخاصة إذا

جاء ، يوضح في شرح المفصل ٢٥ / ١ وشرح الرصني ٦٤ / ٢

١ حاشية يس على شرح التصريح ٢٩٦ / ١ ، ٢٩٧ وشرح الأشموني ١٧١ / ٢ ، ٢٠٣

٢ خبر لمفصليات لمفصل الصي ٣٢٢ ، ٣٢٣ وحرارة الأدب ٩٥ / ٦ ، ٩٦ وشرح التصريح ٢٩٩ / ١

٣ شرح الرصني ٥٩ / ٢ - ٦١ وجمع بهوامع ٦٩ / ٤

٤ نظر سابق ٢

٥ شرح التصريح ٢٩٩ / ١ وجمع الهوامع ٦٨ / ٤ ، ٦٩

نظرنا إلى الجملة سجد أن النسبة هي الحقيقة بين الفعل والمخصوص بالمدح أو الذم الذي هو المقصود من هذه الجملة . ويهدد الاعتبار ، فإذا قيس هذا الكلام على المواضع التي يأتي فيها التمييز مع الأفعال الأخرى التي تدل على المدح و الذم وما يشبههما ، سجد أن التمييز في معظمها تمييز نسبة أو جملة ، وهذا يؤكد من قبل من أن إبهام فيها تركيبى هي مجمله .

ب - حالة التمييز الإعرابية

من المسائل المهمة المتصلة بأثر التمييز في تفسير الإبهام أنه بالرغم من أن أعيب أحوال هذا التمييز أن يكون منصوباً ، فإنه - كما مر - يأتي مجزوراً بس أو الإضافة كثيراً في مواضع معينة ، ولجئ بمن يأتي مع تمييز المفرد والنسبة ، ولجئ بالإضافة خاص بتمييز المفرد ، وهذا يعني أن الاسم المجزور بإحدى هاتين طريقتين يسهم بصيب غير قليل في تمييز نوعي الإبهام المذكورين هنا إلى جانب الاسم المنصوب . وهي هذا السياق تشير إلى أن إحدى الدراسات التحذرت من التبادل في هذا الموضع بين النصب والجر دليلاً على التقارب الشديد بين هاتين الحالتين .^(١) وعلى أي الأحوال فالذي يعيننا من ذلك هو أن النصب والجر شكلان مختلفان لمعنى نحوي واحد هو تفسير إبهام سابق لذات أو نسبة ، وأن رفع إبهام كما يحدث بالنصب يتم أيضاً بالجر بالإضافة أو بمن^(٢) ، ويؤكد هذا جواز التبادل بين هذه الحالات الثلاث في أكثر من موضع كما ذكرنا .

وإذا كان الجر بمن - كما يبدو - له مواضع كثيرة يستعمل فيها ، فهذا لا يقدر من أهمية الإضافة في هذا الشأن لأن ثمة موضعاً مهماً تستعمل فيه وحده دون النصب والجر بمن ، ويتمثل هذا الموضع في تمييز بعض الأعداد كما هي : ثلاثة كتب وألف رجل . ومما يتصل بهذا أن النظر إلى التمييز في نحو : هذا حاتم حديد ، يؤدي إلى فهم هذه المسألة بصورة أكثر وضوحاً ويؤكد أثر الإضافة المهم .

والذي نريد أن نبيهه في هذا الصدد ، أن من مواضع تمييز المفرد التي ذكرها النحاة التمييز الذي يعد أصلاً لميثره ، ويعرف بأنه يصح إطلاقه على هذا

نظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٢٥٦ - ٢٦٦

(٢) انظر : المعامل المائة النحوية ٢٠٨

لعمير وذلك نحو : هذا حاتم حديد ، وباب ساحة ، وثوب خز ، وسوار ذهب ، فمثل هذا التركيب أحير في الاسم الأخير فيه ثلاثة أوجه هي :

النصب و لإضافة والإتياع : فأما النصب فالصحيح أنه على جملة تمييزاً لما في الاسم السابق عليه من إبهام واحتمال الأنواع المختلفة ، وقد قيل أيضاً أن لنصب فيه على الحالية ، وهذا في نظري لا يجوز لأنه مسبوق بكثرة هينقي أن تُقيد الحالية - إن أحيزت - بكون المبهم لها معرفة^(١) . وأما لإضافة فهي الوجه المرجح على الوجهين الآخرين عند النحاة ، بل هي - وهذا ما نود أن نبينه هنا - مرجحة أيضاً على التمييز على وجه الخصوص ، يقول الرضى في تعليل هذا : « والخمض (أي على الإضافة) في هذا أكثر منه في المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز ، ونصب التمييز نص على كونه مميزاً وهو لأصل في التمييز ، بخلاف الجر فإنه علم الإضافة ، فهو في غير المقدار أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن تخفة مع الجر أكثر لنسقوط التنوين والنونين بالإضافة »^(٢) . ولعل قول الرضى " إن نصب التمييز نص على كونه مميزاً " - وهو يرتبط بقوة بما كان إبهامه أكثر - لعل هذا يصسر لنا قلة استعمال الإضافة والجر بمن في التمييز بالمقارنة بالنصب ، على الرغم من أهمية أثرهما وفاعليتهما التي أشرونا إليها .

بقي إذن أن نذكر أن الإتياع في مثل هذا الموضع السابق - وقد ذكرنا ذلك من قبل - إنما يكون على تؤول الاسم الجامد بالمشتق وجمعه نعمتاً ، والتقدير على هذا هي المثال الأول حاتم معمول من حديد . ويرى أن هذا لتأويل للإتياع يحجمه مقبولاً . ومع هذا نود أن نشير أخيراً إلى أن الاستعمال القرآني لهذا الاسم المميز ورد مجزوراً بمن ، إلى جانب جزمه بالإضافة التي ربما تكون أقل من الجر بمن : فمثل الجر بها قوله تعالى : ﴿ يَحْلُوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ ﴾^(٤) . ومثال الإضافة - وفيه أيضاً الجر بمن - قوله

(١) انظر : كتاب ١١٨/٢ وحاشية يس ٣٩٦/١ .

(٢) شرح الرضى على لكافة ٥٧/٢ وانظر : مع الهو مع ٦٥/٤ ، ٦٦ وحاشية يس ٣٩٦/١ - ٣٩٧ .

(٣) ورد هذا في أكثر من موضع ، ومن ذلك : سورة النجم الآية ١٢ وسورة الحج الآية ٢٣ .

(٤) سورة لخرع الآية ٥٣ .

تعالى : ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُدِّيٌّ خَصَرٌ اسْتَرْقَ وَحُلُوفٌ أَسَاورٌ مِنْ فِصَّةٍ﴾^(١)

ج - العلاقة بين التمييز والحال في تفسير الإبهام :

أشرنا من قبل إلى أن الإبهام كما يتطلب التمييز فإنه يقتضي لحال كذلك وكلاهما معاً - بصفة عامة - في الغالب منصوبان ، وقد عرفنا أن الحال كتمييز النسبة ، كلاهما ناتج عن الإبهام التركيبي ، ونحن في غنى عن أن نقول إن هذا يدل على التقارب الشديد بين هاتين الوظيفتين ، لأن ذلك من الأمور الواضحة التي تؤكدنا لأمثلة العديدة المتداخلة بينهما والتي مررت في مواضع مختلفة . ولكن الذي نريد أن نؤكد عليه هنا ، أن نبين لمرق بين دلالتى الإبهام السابق لكل منهما حتى يساعدنا هذا أكثر على محاولة الفصل بينهما خاصة في الموضع التي يحدث فيها لبس .

ولكى نوضح ذلك نتبه - كما ذكر النحاة وأشرنا من قبل - إلى أن الحال مفسرة لإبهام ، لهيئات ، وهذه من شأنها غالباً أن تكون أموراً متغيرة ، والمقصود بالهيئة هنا الصورة المحسوسة كما في : ذهب محمد كسلان ، أو لصورة المعنوية كما في : تكلم على صادقاً ، أما تمييز فهو يفسر إبهاماً متأصلاً في ذات أو نسبة^(٢) ، وعلى هذا فالإبهام إذا كان للهيئة فالمنتصب حال ، وإذا كان للذات أو النسبة - بهذا المفهوم - فالمنتصب تمييز .

ولعل من أوضح الأمثلة على هذا قوله تعالى : ﴿فَاللَّهُ خَبِيرٌ حَافِظٌ﴾^(٣) محصفاً - رغم أنه مشتق - الأقوى والأشهر في إعرابه أنه تمييز ؛ وذلك لأن الإبهام الذي تفسره هذه الكلمة المنصوبة هنا إبهام نسبة لا هيئة ، يؤكد هذا ثلاثة أدلة الأولى : أن تركيب هذا المثال يشبه التراكيب التالية المشتتة على إبهام نسبة وتمييز : (هو خيرهم رجلاً - لله دره فارساً - هو أشجع الناس رجلاً)^(٤) . ولدليل - مكان البحر قراءة وقاسماً - و لبحر كما عرفنا شريك للصب في أداء معنى

(١) سورة الإسراء الآية ٦١ .
(٢) انظر معنى السيب ٤١/١ وحاشية نصيبان ٢/٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
(٣) سورة يوسف الآية ٦٤ .
(٤) انظر : لكشاف ترمذى ٤٨٥/٢ ، وشرح الرضى ٧٣/٢

التمييز - فقد قرأ الأعمش - خير حافظ - على الإضافة ، كما يجوز أن تقدر في غير القراءة : خبر من حافظ وخير حافظ^(١) . ولدليل الثالث : أن إعراب هذه الكلمة حالا - كما أجاز الرمخشى وغيره - ليس بعيد لما فيه من تقيد الحسرية بهذه الحال ، ولذا أبكر هذا أبو حيان^(٢) .

وبناء على ما ذكرناه من اختلاف نوع الإبهام قبل الحال والتمييز ، قيل إن اسم الإشارة والصغير غير مجهول ، لدات لا يفسرهما التمييز ، لأن إبهامهما أقل من إبهام غيرهما من المبهات الأخرى كالمقادير مثلاً^(٣) ، ولهذا أبكر كثير من النحاة على الرمخشى جعل الصغير في قوله تعالى : ﴿فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم﴾ - مبهماً منصوباً عارضاً على تمييز أو لحال - ودلّ - لأن الحال لا تفسر إبهام ، لدات - على افتراض أنها مبهمة هنا - كما أن الصغير المبهم لا يفسر بتمييز إلا مع "نعم" و"بش" و"رب" غالباً كما أشرنا وليس من مواضعه مثل هذا . والصوب الذي يراه هؤلاء النحاة أن "عارضاً" حال من الصغير قبله (نه) - على جملة عاشداً على العذب - المصنوع من سم بموصول (ما) في قوله تعالى قبل هذا : ﴿فأتينا بما تعدنا إن كنت من الصادقين﴾^(٤) وتربينا على ما سبق تصباً بعد أبكر من صاحب أن تكون مثلاً تمييزاً لاسم لاشره في قوله تعالى : ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾^(٥) ، ولعل هذا يؤكد لنا ما سبق من ترجيح كونها حالاً^(٦) .

وإذن ، من خلال هذا نتأكد من أن تحديد نوع دلالة الإبهام السابق على الاسم المنصوب خاصة لها أثر كبير في الفصل بين موقعى الحال والتمييز ، وهذا الأثر

نص : شرح الرضى ٢٠٢

(١) انظر : روح المعاني للأوسى ، صبعة وصبعة على عبدالباز عطية (د ر الكتب العلمية بيروت - ط ١ - ١٩٩٤ م) ١٢/٧ ، وإسلام ما من به الرحمن ٥٥/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٥٠/٢ .
(٢) انظر : أمالي ابن العجايب ٦٦٤/٢ ، ٦٦٥ .
(٣) سورة الأحقاف الآية ٣٤ .
(٤) انظر : لكشاف ٣٠٧/٤

(٥) سورة الأحقاف الآية ٢٢ وانظر : البحر المعيط ٦٤/٨ والأشياء ونظائر ٢٠١/٨ - ٢٠٦ .
(٦) سورة البقرة الآية ٣٦
(٧) انظر : أمالي ابن العجايب ٦٦٤/٢ ، وراجع الحديث عن تمييز في المعنى الأول - لفصل لثاني

يرى بوضوح عند معذر الوصول إلى ذلك المصل عن طريق قرينة الصيغة التي حلت أثرها من قبل .

رابعاً - الظرف :

يستطيع أن نتيين أثر الإبهام في الظرف عن طريق عرض هاتين المسألتين :

١ - ربط معظم النحاة بين إبهام الدلالة والنصب على ظرفية المكان خاصه ربطاً واضحاً ، حيث اشترطوا فيما ينصب على أنه ظرف مكان أن يكون مبهماً ، وعملوا هذا بأن دلالة المصل على المكان دلالة محدودة لأنها عقلية لا لفظية ، أو بعبارة أخرى لأنها دلالة التزام ، أي أنها دلالة لا تؤخذ من اللفظ بل تستنبط من حيث إن كل فعل يقتضي - عقلاً - أن يكون له مكان . وهذا على عكس دلالة المصل على الزمان ، حيث إنها دلالة لفظية أو دلالة تضمن لأن المصل يدل عليه بلفظه والزمان أحد مدلوليه^(١) ، ولهذا لم يشترط النحاة فيما ينصب على أنه ظرف زمان أن يكون مبهماً - كما رأوا في ظرف المكان - بل المبهم والمختص منه في هذا سواء^(٢) ، يقول الرضوي موضعاً هذا : « واعلم أنه إنما نصب المصل جميع أنواع الزمان ، لأن بعض الأزمنة الثلاثة ، مدلوله ، فطرده النصب في مدلوله وهي غيره ، وأما المكان ، فبما لم يكن لفظ المصل دالاً على شيء منه ، بل دلالاته عليه عقلية لا لفظية ، لأن كل فعل لابد له من مكان ، نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول المصل ، أي الأزمنة الثلاثة ، وهو غير المحصور منه والمعدود ، ووجه التشابه ، التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة^(٣) » .

وبناء على هذا فالمتفق على نصبه على ظرفية المكان عند معظم النحاة أربعة أنواع : الأول : الظرف المبهم كأمام ووراء ، والثاني : الظرف المعدود كمرسح وميلين ، وقد أشرنا إلى أن هذا مبهم أيضاً ، والثالث : ما جرى مجرى المبهم باطراد ، وهو ما لا تختص ظرفيته بمعامل نحو : هم قريباً منك وشرقاً المسجد ، (١) خالف السهيلي النحاة في هذا ، حيث رأى أن المصل لا يدل بلفظه على الزمن ومن فلا أثر للإبهام عنده في نصب ظرف المكان لاتفاقه مع ظرف الزمان في عدم دلالة المصل عليه ، انظر نتائج بذكر ٣٩٢ ، ٦٦

(٢) انظر : شرح المعصل ٤٣/٢ وجمع الهوامع ١٢٧/٣ وشرح المقدمة الجبرولية الكبير للشويعي

٢٤٠ ، ٣٩٩/١

(٣) شرح لرسى ٤٩١/١

وهو قرب الدار ، والرابع : ظرف المكان ، المتمق مع عامله في الاشتقاق نحو : حسنت محسن على^(٤) ، وهذا النوع متمق على ظرفيته ونصبه رغم أن المشهور فيه به محنص^(٥) ، وذلك لقوة الدلالة على ظرفيته من جهتين : جهة المصل الذي يدل على المكان التزاماً ، وجهة الظرف نفسه الذي يدل على المكان بصيغته^(٦) .

هذه الأنواع الأربعة - من وجهة نظر النحاة - يتمدى الفعل إليها بنصبه ونصب على أنها ظروف مكان لأنها مبهمة أو شبيهة بالمهمة ، وأما ما سواها من أسماء الأماكن المختصة بالأصل فيها أن يتمدى إليها المصل بحرف الجر لعدد بها مهاباً نحو حسنت في لـ وصلت في لمسجد وذهبت إلى السوق وأما ما ستمعمل من هذا متعدياً إليه الفعل بنصبه واضحاً له ، وذلك كالأماكن المختصة مع لأفعال : دخل وسكن ونزل نحو : دخل الغرفة وسكن المنزل ونزل الحى - فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وللنحاة في توجيهه آراء على النحو التالي :

(أ) أن يعرب المنصوب مفعولاً به على الأصل وعلى اعتبار الفعل متعدياً ، وهذا هو رأى الأخفش ومن وافقه كالمبرد^(٧) .

(ب) أن يعرب المنصوب مفعولاً به على المجاز لا الأصل بعد التوسع بإسقاط لحاخص ومن أحد يهدى لرأى أبو على المارسي ومن مع^(٨)

(ج) أن يكون لاسم منصوباً على الصرفية تشبيهاً لمكان المحتص بغير محتص ، وعلى اعتبار الفعل لازماً الأصل فيه أن يتمدى بحرف الجر ولكن هذا لحرف حذف في مثل هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، وهذا هو رأى سيويه وأحمد^(٩)

١ انظر : جمع الهوامع ١٥٠/٣ - ١٥١ .

٢ انظر : معلى لبيب ٥٧٦/٢ وحاشية رضى ٣٤١/١ .

٣ انظر : حاشية نصيب ١٢٠/٢ ، ١٢١ .

٤ انظر : كشف المشكل في النحو ٤٦٦/١ .

٥ انظر : المقنصب ٣٣٧/٤ - ٣٣٩ .

٦ انظر : شرح السهيلي ٣٠٠/٢ ، ٣٠١ وحاشية النصيب ١٢٦/٢ .

٧ انظر : جمع لهو مع ١٥٣/٢ والكتاب ٣٥/١ ورتشاف الصرب (طبعة دارالماس) ٢٥٢/٢ .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الآراء الثلاثة التي ذكرناها قد يحجبها بعضهم أربعة - انظر : معناه لحين

بتحقيق شرح بن عميل ١٩٧/٢ .

وأرى أن هذا الرأي الأخير يرجعه قوة استدلال بعض من أجذب به على كمال
 لعمى لارم^(١) كما أن الرأي الأول مما يرجعه يسره -ولهذا أيداه الأستاذ عباس
 حسن^(٢) - وأنه لا ينطبق عليه الشرط الدلالي للظرف انطباعاً كاملاً ، ونعني بذلك
 تضمنه معنى (فى) باطراد^(٣) . وفى هذا دليل على شدة التقارب هنا بين وظيفتى
 المعمول به وظرف المكان .

وفى هذا الصدد نشير إلى أن هناك نوعاً آخر من ظروف المكان اختلف فى
 توجيهه ونصبه وهذا يتمثل فى الظروف من مثل : ناحية ومكان وجانب ، وداخل
 وخارج وجهة وظاهر وباطن ، ومثل ذلك : قابلية خارج الدار ، وودعته داخل
 المطار . وفى هذه الظروف رأيان : الأول أنها من المبهم - وهذا ما نأخذ به - لأنها
 تشبه فى الشياخ ، ولكن أصحاب هذا الرأي لم يتفقوا على نصبها ؛ فبعضهم لا
 يمنعها^(٤) ، وبعضهم يمنعها ويوجب جرّها^(٥) . والرأى الثانى أن هذه الظروف غير
 مبهمة ومن ثم فلا يجوز نصبها ، بل ينبغى أن تجر بـ (فى)^(٦) . والذى يميل لبحث ربه
 قوة جواز النصب إلى جانب الجرح بالعرف ، لدلالة مثل هذا على الظرفية^(٧)
 ولكثرته فى الاستعمال الحديث .

ولعلنا بعد الحديث عن ربط النحاة بين الإبهام والنصب على ظرفية المكان
 وبعد ذكر المواضع التى بدت متعارضة مع هذا المفهوم ، لعلنا بعد هذا وذات
 نستطيع أن نقول - وإن كنا لا ننكر أن أغلب ظروف المكان مبهمة وأن الإبهام أصل
 فى الظروف عامة - إننا لا ينبغي أن نربط بين الإبهام والنصب هنا بهذه الصورة

(١) انظر شرح الرصمى على الكافية ١٩٢/١ ، ١٣٦/٤ ، ١٣٧ .

(٢) انظر : النحو فى ٢٥٢/٢ .

(٣) يهيم هذا الشرط من قول ابن مالك :

الظرف وقت أو مكان ممتداً (فى) باطراد كما أمكث أرمداً

(٤) انظر : معجم انشراح ١٥١/٢ وحاشية نصرى على ابن عقيل ١٩٨/١

(٥) انظر شرح الرصمى ٤٨٩/١ .

(٦) انظر حاشية الصبان ١٢٩/٢ .

(٧) انظر : النحو لوامى ٢٥٧/٢ .

لتشديد لدرجة أن يعد هذا شرطاً^(١) لما ينصب على أنه ظرف مكان ؛ لأن هذا
 لإبهام كما لم يكن سبباً ولا شرطاً فى نصب ظرف الزمان ، فهو كذلك فى ظرف
 لمكان ، والذى ينصب الكلمة على هذا النحو هو دلالتها على الظرفية وحلوصها
 لهذا المعنى المتمثل فى تضمنها معنى " فى " باطراد أو لا .

ولعل الذى يؤكد هذا أنه لا يختلف فى نصب نحو : عندك وهوقة على
 ظرفية ، وذلك لأنهما لا يخرججان وظيفياً - إلا فى حالة الجرح - عن هذا المعنى ،
 ولكن إذا نظرنا إلى " البيت " و " المعرفة " فى نحو : سكنت البيت ودخيت المعرفة .
 فسجد أن هاتين الكلمتين سيقع فى توجيه نصبهما خلاف ، وما سبب هذا إلا
 سبب لا يخصص فى معنى ظرفية حيث بهما من الممكن فى استعمالات جرى
 أن يقعا فى موقع المبتدأ أو الخبر أو المفعول إلخ . ومعنى هذا أننا لا نرى
 للإبهام أثراً واضحاً فى النصب على الظرفية عموماً .

٢ - الإضافة : وتتميل الكلام فيها أننا أشرنا من قبل إلى أنها تعد من أهم
 ضيق انى تكشف بهام ظروف وتحققها محصنة ويمكن القول بأنها هم سمة
 ركسية تتميز بها ظروف وخاصة أن معظمها أو كثير منها إن لم يستعمل مصفاً
 فهو - على الأقل - يكون صالحاً لذلك ، والظروف من حيث الإضافة لها حالتان
 فإما أن تصاف إلى المفرد ، وإما أن تصاف إلى الجملة .

فأما من حيث الإضافة إلى المفرد ، فمعظم ظروف الرمان المبهمة - بما فى
 ذلك المعدودة - يجوز أن تستعمل مضافة ، ومثل ذلك : سأقابلك وقت الصلاة ، يوم
 الثلاثاء ، وليلتي الأربعاء والخميس ، وأما ظروف المكان المبهمة - وهى تمثل معظم
 ظروفه - فكلها تستعمل مصافة وإضافة تكاد تكون لها لازمة وهى أصل فيها ، ولا
 تتجرد عنها من ظروف المكان إلا المعدود وبعض الظروف الملحقة بالمبهمة فى
 بعض الاستعمالات نحو : هم قريباً منك .

ولكى نزيد الأمر هنا وضوحاً وتفصيلاً ، نقول إن " قليلاً " و " بعداً " وهما
 من الظروف المشتركة بين الزمان والمكان - يدرمان الإضافة لفظاً ومعنى فى أكثر

(١) انظر : معنى التبيين ٥٧٦/٢

الاستعمال لبيان المقصود منهما ، ولهما في ذلك حالات أربع ، أولها : أن يصرح بالمضاف إليهما ويكونا معربين منصوبين نحو : جئت بعدك . وثانيها : أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى قصدًا للإيهام هيكرا ، ومثل هذا قول الشاعر :

وبحر قتلنا الأسد أمد شوبة هما شربوا بعداً على لذة حمرا^(١)

وثالثها : أن يحذف المضاف إليه ويبقى لفظه فيعربا من غير تنوين نظراً للمحذوف ، ورابعها : أن يقطعا عن المضاف إليهما لفظاً وينوي معناه فينبأ على صم وذلك نحو قوله تعالى : لا من في من بعد^(٢) أي من قبل نحو : ث أو الغلبة ويعدهما^(٣) .

ولعلنا نلاحظ من ذلك أن هذين الطرفين لا يمكن عن الإضافة بصورة ما في ثلاث من هذه الأحوال ، ولا شك أن الحالة الأولى - وهي الإضافة الصريحة - تمثل أغلب صور الاستعمال هنا ، وإذا عرفنا أن الحالات الأربع السابقة بتصويبها تصدق على الجهات الست وما يشبهها من الظروف نحو : حلف وقدام وأسلم وور^(٤) - أدركا - همه الإضافة في تخصص ظروف المكان وخاصة أن هذه ظروف لا تحرك لا تستعمل ، لا مصافة ، صافة صريحة نحو : عند ولدى ووسطا - بل إن الكوفيين يرون - وهذا لا يعلو من المبالغة - أن طرف المكان المبهم غير المخصص لا يجوز نصبه على الظرفية لعدم إفادته وأنه لابد من تخصيصه بالإضافة أو غيرها وعلى هذا فهو قدما و حتماً في مثل فعد قدما لاختلاف ، ليسا من الظروف عندهم بل هما منصوبان على الحالية^(٥) .

وأما إضافة الظروف إلى الجملة ، فإنها تكاد تكون خاصة بظروف الزمان ، وهي من هذه الناحية نوعان . ظروف واجبة الإضافة إلى الجملة ، وظروف حائرة لإضافة إليها .

(١) انظر : شرح لأشعري ٢/٢٦٩ وشرح شذور الذهب ١٠٥
(٢) سورة الروم - الآية ٢
(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ وجمع الهوامع ٣/١٩٢ .
(٤) انظر : جمع لهم مع ٣/١٩٤
(٥) انظر : السابق ٣/١٥٢ .

فأما الظروف الواحبة للإضافة إلى الجملة فهي : إذ وإذا وحيث ولما^(١) ، فإذا تضاف إلى جملة فعلية نحو قوله تعالى : «وَأذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَتْ»^(٢) . أو اسمية نحو قوله تعالى : «ثَانِي آتَى إِتْرَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ»^(٣) - وإن تضاف إلى جملة فعلية نحو قوله تعالى : «وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا»^(٤) ، وفي جواز إضافتها إلى جملة اسمية خلاف^(٥) . وأما " حيث " فهي طرف المكان الوحيد الذي يضاف إلى بحمه^(٦) ، وإضافته إلى المفعلة أكثر من الاسمية ومن ذلك قوله تعالى : «وَمِنْ بَرِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(٧) . وأما " لما " فهي تضاف إلى جملة وتقتضي حمة أخرى نحو قوله تعالى : «فَلَمَّا جَاءَكُمْ إِلَى الْبَرْ أَعْرَضْتُمْ»^(٨) . وأما الظروف الحائرة الإضافة إلى الجملة ، فيشترط فيها الإيهام ، وهذا يتحقق في ظروف زمان المبهمة غير المحدودة نحو : حين ووقت وزمان ويوم ، وإنما شرط الإيهام فيها لأن إضافتها تقاس على إضافة الظروف لأصله في إضافته إلى الحس كد . . . والإضافة في مثل هذه الظروف تكون إلى تجملة الاسمية والمفعلة على سواء : فمثال الاسمية قوله تعالى : «يَوْمَ هُمْ بَارُزُونَ»^(٩) ، ومثال المفعلة قول لامية :

على حين عاتبت العشيبي على الصبا . وقلت لما أضح والشيب وانزع^(١٠)
ويتعلق بالإضافة هنا أن هذه الظروف يجوز أن تبني ، ويكون البناء - كما ذكرنا - راجعاً إذ كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بعمل مبني كما في البيت

نظر : شرح الرصنى ٣/١٧١ ، ١٧٢ .
٢ سورة مريم الآية ١٦ .
٣ سورة النوبة : الآية ٤٠ .
٤ سورة سبأ : الآية ٤٣ والأحصاف : الآية ٧ .
٥ انظر : شرح الهنلي ٣/١٧٢
٦ انظر : الأشباه والنظائر ٣/١٩٤ .
٧ سورة بكرة : ١٤٩ ، ١٥٠ .
٨ سورة الإسراء : الآية ٦٧ .
٩ انظر : شرح التسهيل ٣/٢٥٤ .
١٠ سورة ماهر : الآية ١٦ .
١ انظر : جمع الهوامع ٣/٢٢٩ ، ٢٣٠ .

لسابق ويكون مرحوظاً، د كبت لحمية مصدره باسم أو فعل معرب نحو قول
يعاني « هـ يوم يسمع بصادعهم صدقهم »^(١) فقد قرأ بفتح يوم بالسند غير
الفتح وقرأ الستة الباقيون بالرفع والإعراب^(٢) . ويبقى أن يكون من الظروف
التي هي المصدقة إلى الحمية يصد ما يبدو أنه مصدق إلى د نحو يومئذ
وساعتئذ فالإضافة هي الظاهر هنا إلى د ولكنها هي الحقيقية إلى بعبارة
محدوفة المفهومة من السياق^(٣) ، وقد ورد في نحو هذا حور الباء أيضاً

والى جانب ما سبق ، هناك ظروف أخرى يجوز أن تصاف إلى الجسم هي
بعض الاستعمالات ؛ ومن ذلك " بين " إذا لحقتها الألف أو (ما) وهي عندئذ تلم
الإضافة إلى الحملة الاسمية أو الفعلية ، وكذلك " بعد " إذا كفت بها^(٤) ، ومنذ ومنذ
إدا وليتهما الحملة الاسمية أو الفعلية^(٥) .

ولمنا بهذا التفصيل نكون قد عرفنا أهمية الإضافة في إزالة إبهام الظروف
وتخصيصها ، وما يترتب على هذا من تلازمها ومجيئها في صور متعددة ، وما
يتج عن ذلك من بناء أحياناً .

خامساً - التوابع .

تنصح العلاقة بين الإبهام و لتوابع في موضع محتملة أهمها محيء تابع بعد
اسم الإشارة عموماً في النداء وغيره ، وتبدو حاجة اسم الإشارة إلى هذا التابع
الذي يرفع إبهامه ويكون - على حسب الاشتقاق وحمود - نعتاً أو عطف يبين بدلاً
تبدو هذه الحاجة واضحة إذا قورن بالأسماء التي تتبع فإن الأسماء من حيث
نعتها قسمان : قسم لا ينعت ، ومنه الضمير لأنه في الغالب من أعرف المعارف فلا

(١) سورة المائدة الآية ١١٩

(٢) انظر تفسيره في المصاحف ٢٥٠ وجمع الهوامع ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ وشرح لمسيهين ٢٥٢/٣ - ٢٥٥

(٣) انظر شرح الرضي ١٧٧/٣ ، ١٧٨

(٤) انظر آمانى ابن لشجرى ٦٨/١ وجمع الهوامع ٢٢٢/٣

(٥) انظر جمع الهوامع ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

(٦) انظر المسبق ٢٢٢/٢ - ٢٢٣

حاجة لأصاحبه وقسم ينعت ومنه نعم واسم الإشارة غير أن نعله لا نعت به
بما سم الإشارة فيعت به

وهذا التابع الذي يأتي بعد اسم الإشارة لابد أن يكون منصوب (أل) ، سواء
كان اسم حسن نحو يا هذا المرس ، أو صفة مشتقة نحو : قرات لذلك
يكسب ويدحر في هذا سطر أيضاً لموصول دو (أل) كالدي و شى وربما
حار أن يتبع اسم الإشارة بالصفة المشتقة رغم أنه يكثر في هذا الموضع الأسع
باسم الحسن^(١) لأن الصفة المشتقة تحسن في هذا كلاسماً وخاصة بد تعقب
بعض الماهيات دون بعض كما في : مررت بهذا الطريف ، بالإضافة إلى وجود
سبب آخر لهذا يتمثل في أن إبهام الذات ليس متصلاً في اسم الإشارة ، ومن ثم لم
يشتد حاجته إلى اسم الجنس الذي يرفع مثل هذا النوع من الإبهام .

ومثال لإتباع لاسم الإشارة في النداء : يا هذا الرجل ، يا هذا الطريف
وحكم اسم الإشارة هنا حكم (أى) هي أنه سم مبهم وصلة لنداء ما فيه " أل " الذي
يصبح تابعاً لازم الذكر ما دام هو المقصود بالنداء ، ولكن يجوز أن يقال : يا هذا ،
ويكتفى باسم الإشارة إذا لم يكن وصلة لنداء غيره^(٢)

سادساً - الندبة والشرط :

يتمثل أثر الإبهام في الندبة والشرط فيما يلي :

١ - لا يجوز ندبة اسم الإشارة ولا الضمير ، لأنه لا يندب إلا بأشهر أسماء
نمدوب وأعرفها لكي يعرفها السامعون فيتحقق لفرض من لندبة وهو الإعلام
مهمة المصائب ، ولذا لا تندب لكثرة أيضاً عبد المصريين^(٣) ، ولا يندب كذلك

انظر شرح الأشموني ٧٢/٣ ، ٧٣ وبعقرب ٢١٤ .

(٢) انظر ، الكتب ٧/٢ ، ٨ .

(٣) حاشية الصبان ٧٢/٣ وبعقرب ٢١٢ - ٢١٤

انظر شرح الرضي ٢٧٧/١ .

انظر المقصوب ٢٨٢/٤ - ٢٨٣

انظر شرح المصطلح لابن يعيش ٨٠٧/٢

(٤) انظر سبانه ١٠٠/٢ - ١٠٥

لاسم الموصول المبدوء بأل اتصافاً . وأما غير ذلك من الأسماء الموصولة فيجوز بدلتها عند الكوفيين لأنها معارف بصلاتها ، ولكن النصريين أنكروا هذا لأنها وإن كانت تخصص بالصفة فيها لاتحلوا من إبهام حيث يها يخصص بأحسن وهم تكرات^(١) ، وأجاز بعضهم بداية الموصول إن كان مشهوراً بصلته نحو : و من حمر بشر رمزاه^(٢)

٢ - يسهم لإبهام في قيام أداة بمعنى الشرط ، ويدل على هذا أن الأدوات غير العرفية التي تؤدي هذا المعنى مبهمة وذلك مثل : من وما ، كما أن الطرفين متى " و " أين " يستعملان اسمي شرط لإبهامهما ووقوعهما على كل زمان ومكان . وشاهد " متى " قول سحيم بن وثيل الرياحي^(٣) :

أَنَا ابْنُ حَلَا وَطَلَّاعٌ لَثَائِبًا مَتَى أَصْبَحَ الْعِمَامَةُ تَعْرِفُونِي

ومثال " أين " - وتزاد فيها " ما " للتوكيد - قوله تعالى : ﴿ أَهَئِنَّا لَنَكُونُ أَيْدِيكُمْ أَلَمْ نَكُنْ مِنْكُمْ قَبْلَ الْبَرِّ ﴾^(٤) . ويؤكد أثر لإبهام في هذا أيضاً أن بعض ظروف لا يصح استعمالها في الشرط إلا بعد تحقق شرط الإبهام فيها إذا كان فيها قدر من الإيضاح ، يقول السيوطي : « باب لشرط مبناه على الإبهام وباب لإضاعة مبناه على التوضيح . ولهذا لما أريد دخول " إذ " و " حيث " في باب الشرط لزمتهما " ما " لأنهما لازمان للإضافة و لإضافة توضيحهما فلا يصلحان بشرط حينئذ ، هاشتغلنا " ما " سكتهما عن الإضافة فيهما ، فصح دخولهما في الشرط حينئذ^(٥) »

* * *

(١) انظر . الانصاف في مسائل الخلاف (نسخة ١٥) ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٣ .

(٢) انظر جمع لهم مع ١٧ / ٣ وحاشية الصبان ١٦٨ / ٣ .

(٣) انظر الأصمعيات ، اختيار الأصمعي ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون (دار المعارف - القاهرة - ط ٥) ١٧ .

(٤) سورة نساء : الآية ٧٨ و انظر شرح لمصطل ١٠٥ / ٢ ، ١٠٦ .

(٥) لأشياء والنظائر ٢١٥ / ١ و انظر شرح كتاب سيبويه لسير في الجزء الأول ، تحقيق د . رمضان عبد التواب وآخرين (بيته المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٦ م ١٩٨٢) ١٢١ .

الفصل الرابع

أثر معنى الجنس وغيره من المعاني المختلفة

المبحث الأول معنى الجنس

تعريف الجنس وتحديد أقسامه:

مصطلح "الجنس" يشترك النحو في استعماله مع علمي المنطق وأصول
الفقه، وهو بالمطلق أكثر التصاقاً، وعلى الرغم من وجود قدر من الاشتراك في
معنى الجنس بين هذه المجالات الثلاثة فإن ثمة اختلاف واضحاً يوحد في
مفهومه لدى كل منها فمعناه في منطق "مقول على كثيرين محتسبين
الحقائق في جواب ما هو ٩" (١)، وهو في أصول الفقه «عبارة عن كلى مقول على
كثيرين مختلفين بالأغراض دون الحقائق» (٢)، وأما معناه في النحو - وهذا هو
بديعاً - فالمشهور عند النحاة أن اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أو
لماهية من حيث هي وقد احتار من يحتاج به هو موضوع لماهية مع
وحدة لا بعينها، ويسمى فرداً مستثراً (٣)، أي أنه هو الموضوع للماهية مع مراعاة
سطر إلى فرد مطلق غير محدد من أفراد هذه الماهية، وبعبارة أخرى نقول إن
سم الجنس في رأي ابن الحاجب هو «ما علق على شيء لا بعينه» (٤)، ومثال
نسب رجل وعلم: «بناء على ما سبق، كل من هذين خال من أي دلالة أخرى غير
حقيقة «الرجل» وحقيقة «العلم»، وهذه الحقيقة بالنسبة للرجل - مثلاً - هي
باعتبار الذكورة والإنسانية.

١- اصطلاحات منطقية - ليعب الشيخ محمد علي المهدي ١/٢٤١ وانظر لإشارات وتبنيها.

٢- لسان سيب مع شرح نصيب - ابن بطونى تحقيق الدكتور سليمان دينا (دار المعارف بمصر - ط ٢).

٣- ص ٢٠١

٤- ص ٢٠١

٥- ص ٢٠١

أيضاً في شرح المعصل لاير لعاجب ١/١٨ وانظر شرح الرضى ٣/٢٧٩

ونستطيع أن نقول أن اسم الجنس بهذا المفهوم هو النكرة الدالة على الحقيقة أو الماهية ، هكلّ منهما - في رأينا - يصدق على الآخر ، وعلى الرغم من أن النحاة أدركوا هذا ^(١) ، فإن بعض المتأخرين حاول أن يفرق بين اسم الجنس والنكرة من منطلق أن « اسم الجنس للحقيقة بلا قيد ونكرة للفرد اعتباراً » ^(٢) ، وأن كلاً من (رحل) و(أسد) يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين » ^(٣)

والصواب - في نظرنا - في هذا الأمر أنه لا خلاف بين النكرة بهذا المفهوم (أي بمفهوم دلالتها على الماهية) واسم الجنس ؛ حيث إن لفظهما ومدلولهما واحد وهو الحقيقة التي تصدق على كثيرين ، وأما من حيث إطلاق نكرة على اسم الجنس ، فهذا لأن النكرة تمثل فرداً منتشر من أفراد هذه الحقيقة ، ولأن هذا أيضاً من باب تمييز النكرة من المعرفة في ذلك الشأن وتحديد درجة التمييز. ولعل هذا يدفعنا إلى أن نرجع تعريف ابن الحاجب لسابق ، وهو أن اسم الجنس « ما علق على شيء لا بعينه » بشرط أن يكون المقصود بهذا الشيء هو حقيقة الذات أو ماهيتها. وبناءً على هذا فينبغي أن ننسب أيضاً إلى أن الوصف لمشق يحرّج عن نطاق اسم الجنس ، لأنه يدل على الصفة أو المعنى إلى جانب دلالاته على الذات ^(٤)

وأما فيما يختص بتقسيم اسم الجنس ، فإننا نرى أنه من الممكن أن يقسم على النحو التالي من خلال هذه الجوانب الثلاثة : لدلالة ، والعدد ، والتعيين.

١- فمن حيث دلالاته ينقسم اسم الجنس إلى قسمين أساسيين - اسم عين واسم معنى. فأما الأول فهو ما يقوم بنفسه كمرس وشجر ، وأما الثاني فهو ما لا يقوم بنفسه ، ويقصد به المصدر وما يشبهه مما يدل على الحدث كأكّل وضرب وسود ^(٥) . وفي هذا الصدد نشير إلى أن إحدى الدراسات فرقّت بين اسم الجنس

(١) انظر : حاشية لصبيان ١٣٥/١ .

(٢) في الأصل : والنكرة للفرد اعتباري .

(٣) حاشية لصبيان ١٢٦/١ .

(٤) انظر : لأشياء ولظنن ١٣٧/١ .

(٥) انظر : لا يباح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٨/١ . وكتاب انظر المصنوع لأسرار لبلاعة وعزم حصار الإعجاب تأليف يحيى بن حمزة العلوي النعمي [دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٠ م]

واسم العين وجعلت كلاً منهما قسمًا مستقلاً ولم تجعل أحدهما - وهو اسم العين - أحد قسمي الآخر كما فعلنا ، وذلك بناءً على أن اسم الجنس في رأي هذه الدراسة هو الحقيقة التي تنتمي إليها أفراد ما ، وأما اسم العين عندها فهو الفرد المتمي إلى هذه الحقيقة ^(١) ، ولعل الذي دفع هذه الدراسة إلى هذا أنها لم تدرك حقيقة العلاقة التي بينها وبين اسم الجنس والنكرة ، والتي تتمثل في أن الحقيقة أو الماهية التي يدل عليها اسم الجنس هي نفسها مدلول الفرد أو العين التي تدل عليها النكرة .

٢- ومن حيث العدد ينقسم اسم الجنس - في رأينا - إلى ثلاثة أقسام : مفرد وسم جنس إفرادي واسم جنس جمعي. فأما المفرد فهو الواحد الذي له جمع بصريقة المعروفة للجمع نحو أسد وجبل ، وقد نقل الصبان عن بعض المحققين أنه سمي هذا « أحاديّاً » ^(٢) . وأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يدل على الماهية لا سيد قلة أو كثرة ، ولا يمكن أن يكون له واحد من لفظه ولا معناه نحو : ماء وتراب وعس وحل .

وأما اسم الجنس الجمعي فهو ما اشتهر بأنه يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده إما بالتاء فيه - وهذا هو الغالب - نحو : تمر وتمرّة ، وشجر وأشجرة ، وكلم وكلمة ، وإما بالتاء في الجمع نحو : كمأة وكمة وجبأة وجبة ، وإما بـاء السبب في المفرد نحو : عرب وعربي وروم ورومي ^(٣) . وإنما عرفناه بشهرته - لدلالة على أكثر من اثنين لأن اسم الجنس الجمعي في الأصل « موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخيتين في نظر » ص ٦٠ ^(٤) ، وعلى هذا يجوز أن يدل على المفرد والاثنين ،

وينبغي أن ننسب إلى أن اسم الجمع - كإبل وغنم - في نظر النحاة لا يدخل في هذه القسمة ؛ لأنه ليس من قبيل اسم الجنس ، وهو يختلف عن اسم الجنس

انظر : أثر أقسام لفظ في الجملة العربية ١٠ - ١٢ - ١٠٩ - ١٢٢

انظر : حاشية الصبيان ٢٥/١

انظر : السابق ٢٥/١ وشرح النصير ٢٤/١ - ٢٦ .

شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٢ .

لجمعى من جهات متعددة، فمنها من سمع لجمع موضوع بمعنى لجمع فقط، ومنها من سمع لجمع الجنس وهو موضوع للماهية يصدقها على مشخصات مختلفة (١).

٢- وأما من حيث التعيين، فنقسم اسم الجنس إلى ثلاثة أقسام أيضاً: ذكر، ومعرفة بآل الجنسية، وعدم جنس.

فأما النكرة فهي اسم الجنس المطلق الشائع في أمته الذي لا يتقيد من حيث التعيين، وذلك مثل: جمل وتفايح. وأما المعروف بآل الجنسية فهو اسم الجنس السابق متصلاً بآل جنسية نحو "الإنسان" هي قوله تعالى: ﴿وَحَلَقَ بِنَسْلٍ ضَعِيفٍ﴾ (٢). وآل الجنسية هذه ثلاثة أنواع: فإما أن تكون لاستفراق الأفراد وتعرف بجواز أن يحملها "كل" حقيقة كما هي المثال السابق وكما هي قوله تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٣)، وإما أن تكون لاستسمرار خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم، وتعرف بجواز أن يخلفها "كل" معناه نحو: أنت الرجل علماً، أي أنت الكامل في هذه الصفة. وإما أن تكون لتعريف الماهية، وهي التي لا يخلفها "كل" لا حقيقة ولا مجازاً، نحو "الماء" هي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (٤)، وكذلك "البحر" هي قولنا: كل البحر فإنه مفيد (٥).

وتعد "آل" الجنسية أحد نوعين أساسيين لآل المعرفة عامة، والنوع الآخر المقابل لذلك هو (آل) المهدية.

وإذا كنا قد ذكرنا أن اسم الجنس النكرة يفيد معنى الجنس، كما أن هذا المعنى يستفاد أيضاً من الاسم المعروف بآل الجنسية؛ فما المارق إذن بين هذين النوعين؟

تتمثل إجابة هذا السؤال في أن النكرة تفيد أن الاسم بعض مجهول أو شائب من جملة، أما المعروف بآل الجنسية، فعلى الرغم من أنه يستفاد منه الشياخ أو السعصية بقريية، فإن المراد منه في الأصل الماهية مجردة، يقول الرضى: فالمرق بين دى اللام والمجرد، أن المجرد لأجل التوطين الذي فيه للتذكير، يفيد أن اسم لاسم بعض من جملة بمعنى اشترت تمرًا، وقبض رجلًا شيئاً من سمر وجماعة من الرجال، بخلاف المعروف باللام (بحو: اشترت التمر، ولقيت الرجال) فإن المراد به الماهية مجردة عن البعصية (أي الشياخ)، لكن البعصية مستفادة من قريية كالشراء واللقاء، فكأنك قلت: لقيت هذا الجنس واشترت هذا الجنس (١). وهذا المرق هو ما عبر عنه ابن هشام أيضاً بطريقة أخرى حين قال: «لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الدهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد» (٢).

ومما يزيد الحديث وضوحاً عن العلاقة بين المعروف بآل الجنسية والنكرة المفيدة لهذا المعنى - رغم ما ذكرناه من اختلاف بينهما - أن بعض الدراسات الحديثة ذكرت أن معنى الجنس يعد درجة متوسطة بين التعريف والتذكير، وأن هذا المعنى في اللغة العربية لا يوحد له مبنى مستقل يعبر عنه - كما هي اللغة الإنجليزية مثلاً - بل إن التعبير عنه مقسم بين الاسم الذي فيه "آل" والاسم لحالي منها، أي النكرة (٣)، وقد يوجد في بعض الاستعمالات الأخرى (٤). وربما يؤكد صواب هذا الرأي في ثبات تلك الدرجة المتوسطة من وجهة نظرنا - وخاصة مع "آل" - ما نجده لدى نحائنا من التردد في وصف تعريف مصحوب آل الجنسية بين كونه هي اللفظ دون المعنى وكونه في اللفظ والمعنى معاً، وما يترتب على هذا من جعل الجملة بعده محتملة للوصفية والحالية (٥).

(١) شرح الرضى ٣/٢٢٩.

(٢) معنى السيب ١/٥١.

(٣) انظر دراسات نقدية في النحو العربي ١٣٠-١٢٢.

(٤) انظر: التطور السحوي للغة العربية لبرجشوراصر ١٤٦، ١٤٧.

(٥) انظر - مثلاً - حاشية الصيالي ١/١٠٣، ١٠٤.

(١) انظر السابق ٢/٢٠١ وشرح الرضى على لكافة ٣/٣٦٧.

(٢) سورة سبأ الآية ٢٨.

(٣) سورة القصص ٣، ٢.

(٤) سورة الأنبياء الآية ٣٠.

(٥) انظر معنى السيب ١/٥٠.

وأما القسم الثالث لاسم الجنس من حيث التعيين - وهو علم الجنس فمثاله "أسامة" علماً للأسد، و "ذؤلة" علماً للدئب، وهو يعد علماً من نوع خاص، لأنه لا يختص بمسماه المحدد المعين شأن الأعلام المعروفة كريد وعمرو بل يصح أن يطلق على كل فرد حسه، ولد، فهو شديد لاهتراب من مفهوم اسم الجنس النكرة، ولكنه يتميز عنه بأن علم الجنس موضوع للحقيقة الذهبية للجنس أي أنه موضوع للحقيقة بقيد حضورها وتعيينها في سائر وعى هذا فاد، أطلق على فرد من الأفراد الخارجية نحو: هذا أسامة مقبلاً، فليس ذلك بالوضع، بل بمطابقته لحقيقته ذهنية لكن فرد خارجي مطابقة كل كلى عقلية لعرضيه نحو قولهم: الإنسان حيوان ناطق، فمثلاً - مثلاً - موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك، وأسامة موضوع للحقيقة الذهبية حقيقة فإطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولا بد من كونه محاراً في الفرد الخارجى^(١)

ومعنى ما سبق، أن خلاصة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس لنكرة من وجهة نظر النحاة تنلخص في أن علم الجنس ما وضع للحقيقة من حيث تعيينه ذهباً، والتعيين هو الملحوظ، أما اسم الجنس فهو ما وضع للحقيقة من حيث صدقها على كثيرين ولصدق هو الملحوظ^(٢).

وبناء على هذا أيضاً فلا اختلاف في الحقيقة بين علم الجنس والمعرف بالجنسية: إذ إن كلا منهما يمثل طريقة لمعنى تعريف الأجسام، ومعنى هذا أن تعريف الجنس يتم بإحدى هاتين الطريقتين، وذلك لأن تعريف كما يكون في لافرد، يكون كذلك في الأجسام^(٣) و يشارك الواحد بين هذين نوعين تمثل في أن علم الجنس دلالاته على اعتبار التعيين بجوهره، والمعرف بالجنسية دلالاته على ذلك بقسرية (ال)^(٤). ومن هنا ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما يمثلان

نشرنا إليه من درجة التعيين المتوسطة التي توحد بين التعريف والتشهير، وأما سم الجنس لنكرة، فعلى الرغم من أنه يؤدي معنى لجنس، فإنه - من رايانا - لا ينبغي أن يوضع في هذه الدرجة من التعيين لما فيه من الشياخ.

وقد ذكر النحاة أنواعاً عديدة وأمثلة مختلفة لعلم الجنس تتنوع بين الأعيان، معانى، وبختلف أبصاً بين لاسم و لكتابة، ومعظم أمثلة الأعلام المذكورة هي من لصدور ذلك على أن هذا الباب يكاد يكون من الأبواب المحفوظة الثابتة في النحو، ويمكن حصر هذه الأنواع في الأقسام الخمسة الآتية:

الأول: أعلام جنسية للأعيان وهي للحيوان، ومن ذلك: أسامة وأبو العارث للأسد، وأم عزت وشبوة للعقرب، وثمالة وأبو الحصين للشعلب، وذؤلة وأبو جمدة للدئب، وخضاجر لصبع، وابن ذابة لعراب^(١).

الثاني: أعلام جنسية لعمان بعضها بمعنى المصادر نحو: برة وهجار وسبحان أعلاماً للبر والمحور ولتسبح وبعضها كانت هي لأصل صفت ثم صارت أعلاماً جنسية بالعبارة نحو: حلاق وحاد لمسية وحياء وصمم لداهية، وبعضها ليس واحداً من هذين نحو: شعوب للمنية^(٢).

الثالث: أمثلة الأوزان إذا استعملت للأسماء وأريد بها جنس ما يوزن نحو: لا ينصرف "قفل" المعدول ولا "أفعل" إذا كان علماً أو صفة^(٣).

الرابع: أعلام للأوقات، وهي: غدوة وبكرة وعشية وفينة وسحر، فقد قيل هذه بطرود يحور أن تمنع من الصرف على جمعها أعلاماً جنسية بمصمونها أو حصصت بأيام معينة وعسى هذا يقول بلا تنوين - هلال يأتيه في أي حين دون العين، وتقول: فينة (بالتنوين)، أي حيناً دون حين، والمعنى واحد وإن اختلف التقديران^(٤).

(١) انظر شرح لأشعري ١/١٣٧.

(٢) انظر: شرح الرصعي على الكافية ١/١١٢، ١١٣، ٢٤٧.

(٣) انظر معجم لهوامع ١/٣٥٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٨٢ و رشاد الضرب (تحقيق د. المصطفى) ٢/٣٢٧، ٢٢٨ وشرح المعجم لابن يعين ١/٢٩.

شرح الرصعي على الكافية ١/٢٤٦.

(٣) انظر حاشية لصبيان ١/١٣٦ وشرح لتبيين ١/١٨٢.

(٣) انظر: قرية لتعيين في النحو العربي (رسمالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة) إحد محمد عبد العزيز عبد النديم ١٩٨٠ م ١٧.

(٤) انظر: حاشية لصبيان ١/١٣٦.

الخامس : بعض الأعداد المطلقة ، وهي التي لم تتقيد بمعدود مذكور ولا محذوف وتدل على مجرد العدد ، وذلك نحو : «سنة ضعف ثلاثه» ، وأربعة بصت ثمانية . وبعض النحاة - بناء على ذلك - يجيز في هذا المنع من الصرف (١) .

ونحن نرى أنه إذا كان من الصعب إدراك معنى العلمية عمومًا في أكثر من نوع من هذه الأنواع وكثير من الأمثلة - وخاصة الأعلام ، لجنسية المتعقبة ببطور - فربما يكون مما يسوغ ذلك في المقام الأول استعمالها في اللمط والحكم استعمال الأعلام قبل ملاحظة الدلالة التي انصفت بها وهي أعلام . وحدث الرصي في هذا الشأن يؤكد ذلك (٢) . وأهم هذه الأنواع في رأينا النوع الثالث وهو لخاص بأمثلة الأوزان ، وذلك لأنه أولق اتصالاً بالاستعمال .

وإذا كنا بهذا قد بينا أقسام الجنس المختلفة ولبيانى التي تؤدي هذا المعنى ، فإننا نشير إلى أن ثمة موضعين آخرين يدلان على الجنس أيضًا مع الاستغراق هما : اسم لا نافية للجنس أيًا كان نوعه (أي نكرة أو مضافًا أو شبيهة بالمصاف) ، والنكرة في سياق النفي عمومًا ، أي النكرة الواقعة بعد النفي بصيغة عامة حتى لو كانت مرفوعة كما في قوله تعالى «لَا مَوْفِيهَا وَلَا نَائِمٌ» (٣) . وكما في قولنا (بالرفع) : «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» .

ومعنى هذا أننا لا نسم بما قيل من أن (لا) إذا جاء الاسم النكرة بعد مرفوعًا ، فإن هذا يدل على نفي الوحدة دائمًا ولا يفيد الاستغراق كما هو الحال في اسم لا النافية للجنس . وتعميل ذلك أن النكرة في سياق النفي تدل دائمًا على العموم والاستغراق ، وهذا هو الأصل ، ولا يمنع ذلك أن تدل على الوحدة ، وهذا جائز غير أنه لا يكون إلا مع قرينة نحو : «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ بِلَ رَحْلَانِ» (٤) . ويؤكد هذا أن قوله بـ «فَلَا زَهَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حِدَانٌ فِي الْحَجِّ» (٥) قرئ ما بعد لا فيه

(١) نظر جمع الهوامع ٢٥٤/١ - ٢٥٥ .

(٢) نظر : شرح الرصي ٣٤٦/٢ ، ٢٤٧ .

(٣) سورة الطور الآية ٢٢

(٤) نظر : شرح الرصي ٣٩٣/١ ، ٢٩٤ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٧ .

بالوجهين . لبناء على المتح والرفع (١) ، ولا يستطيع أحد أن يقول إن لرفع ليس مرادًا فيه معنى استغراق النفي و لعموم (٢) .

وكون النكرة في سياق النفي تدل على استغراق الجنس ليس خاصًا به (لا) وحدها ، بل هو يسرى على النفي بـ (ليس) أيضًا ، ويدل على هذا ما ورد في الحديث : « ليس صلاة أثقل على المنافقين من المعبر والعشاء » (٣) ، يقول ابن مالك : « وفي قوله . ليس صلاة أثقل ، شاهد على استعمال (ليس) في النفي العام المستغرق به الجنس ، وهذا مما يفمل عنه » (٤) .

وينبغي أن نقننه إلى أن الاسم المنفي الواقع في الموضعين اللذين ذكرناهما هو ، إذا كان حامدًا فهو يفيد الجنس والاستغراق ، وإفادته لجنس أصيلة فيه قبل لنبى بناء على ما قلناه ، وعندئذ يكون الاستغراق وتأكيدهما ما يستمد من النفي عندئذ . أما إذا كن هذا الاسم مشتقًا نحو : لا طائف جبالاً ضعيف ، فإنه لا يكون في الأصل اسم جنس بالمفهوم الذي حددناه ، غير أن الاستغراق الذي يستمده من لنبى في هذه الحال يحققه بالدلالة على الجنس ، أي إن دلالة على لجنس هنا بما تكون على سبيل الإلحاق لا الأصالة .

تأثير معنى الجنس :

يمكن أن نتناول تأثير معنى الجنس بأقسامه المختلفة من خلال المواضيع التالية :

أولاً - الدلالة على العدد والنوع :

يتضح أثر معنى الجنس في الدلالة على العدد (الإفراد والتثنية والجمع) و النوع (التذكير والتأنيث) في مواضيع مختلفة ، منها : المصدر وحملتا نِقَمَ وبِشْنِ .

(١) نظر : معجم نقرات القرنية ١٥٢/١ ، ١٥٣ .

(٢) نظر : الحواشي ودلالة الإعراب على المعنى ، لمراجع بالقسم ٦٣٠ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٩ وقد ورد في فتح الباري : بمعط آخر : نظر : فتح الباري (كتاب

موقيت الصلاة) ٥٣/٢ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٩ .

فالمصدر يرد مؤنثاً كما يرد مذكراً على الرغم من دلالة على العموم والحسن
الدين يتطلبان التذكير ، وإنما حاز تانيته لأن المصادر أجاس للمعاني ، وكما حاز
أن تؤنث أجاس الأعيان ولا حقيقة تانيته هي معناها فيقال : غرقة ومروحة
فكذلك أيضاً جاءت أجاس المعاني المصدرية مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى نحو
لنحدة ، ولموحدة والرشاقة والضئولة (١) .

وأما حكم المصدر من حيث دلالة على العدد ، فالأصل فيه ألا يثنى ولا
يجمع لأنه اسم جنس يقع بلمظه على القليل وكثير كالماء والتراب ، ولكن يجوز
تثنيته وجمعه في حالتين : الأولى : إذا أريد الدلالة على اختلاف أنواعه نحو : همت
فهامس وسمعت قعورين (٢) ، وطلس في طينين مختلفين ، ومثل لجمع قوله تعالى
﴿ وَتَطْلُبُونَهُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ (٣) ، والأكثر عند قصد الدلالة على اختلاف أنواع الحدث
المحض مع الجمع أن يسبق بلفظ (صروب) فيقال : قتله ضرورياً من القتل ، وحسن
ضرورياً من الجهل (٤) . والحالة الثانية لجواز تثنية المصدر وجمعه هي الدلالة على
عدد مرات الحدث ، فيقال : ضربته ضربتين وثلاث ضربات ، كما يدل على امره
لواحدة أيضاً بالثاء فيقال : ضربته ضربة .

وأما أثر معنى الجنس مع بعم وبش من هذه الناحية ، فيتمثل في التذكير
والتانيث ، حيث إن هذين المعلنين يجوز تذكيرهما مع تفاعل المؤنث ، أي أنه يجوز
أن يقال : نعم المرأة هند ، بالإضافة إلى : نعمت المرأة هند ، وإنما جاز التذكير لأن
المراد بالفاعل هنا الجنس وهو مذكر ، أي أن التذكير في هذا لا اعتبار بالمعنى
و لتأنيث لا اعتبار باللفظ (٥)

(١) انظر : لمصانص ٢٠٨/٣ .

(٢) انظر : لجمع في العربية ١٣٢ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٦٠ وانظر : الكشف ٥٢٧/٣ .

(٤) انظر : المعتمد في شرح الإيضاح ٥٨٢/١ .

(٥) انظر : شرح لمصريح ٢٧٩/١ وشرح المعص ١٣٦/٧ ، ١٣٧ .

ثانياً - التعريف والتذكير :

لقد ذكرنا أن اسم الجنس ينقسم من حيث التعمين إلى : نكرة ومعرف بال
الجنسية وعلم الجنس ، وسنتحدث في هذا الموضوع عن تأثير كون الاسم أحد
لقسمين الأخيرين (لمعرف بال الجنسية وعلم الجنس) دون أن نتحدث عن أثر
لنكرة في ذلك ، لما لهذين القسمين من أهمية وتأثير واضحين .

(١) المعروف بال الجنسية :

يتضح أثر كون الاسم معرفاً بال الجنسية في موضعين : توجيه التابع المفرد
والجملة بعده ، وهي فاعل نعم وبش .

فأما بخصوص الموضع الأول ، فمن حيث لأثر في توجيه التابع المفرد ،
فيتضح مع هذا التابع في نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل هذا ، وما يحسن
بالرجل خير منك أن يفعل ذلك : فقد قال معظم النحاة إن التابع هنا (مثلك)
(خير منك) نعت وهو نكرة والمنعوت معرفة ، والذي سوغ هذا التعارض الظاهر
في رأيهم أن المنعوت معرف بال الجنسية ، فتعريفه لمضى لأنه في معنى النكرة فلا
يكون هناك تعارض إذن (١) . ونحن نرى أنه لا تعارض حقاً ولكن من زاوية أخرى
هي أن المنعوت معرف وتعريفه من نوع خاص ، حيث إنه من الدرجة المتوسطة بين
التعريف والتذكير وهي تعريف الجنس ، وقد طابقه النعت في المثال الأول بكوه -
على الرغم من أنه مبهم - مخصصاً بالإضافة إلى الضمير ، وقد طابقه أيضاً في
مثال الثاني بكوه (أي النعت) في تقدير (أل) ، لأن ما هو بمعناه لا بد أن تأتي معه
أل ، وهو : ما يحسن بالرجل الأفضل منك ، وبهذا التقدير وتلك النظرة نحفظ لـ
أل ، الجنسية ما تدل عليه من تعريف حتى لو كان محدوداً ، ومن ثم لا نوافق على
إنهاء هذه الدرجة من التعريف بتقدير زيادة " أل " هي المنعوت في مثل هذا كما
ذهب إلى ذلك الأحفش (٢)

(١) انظر : لكتاب ١٣/٢ وشرح البرقي على بكوه ٢٠٠/٢ .

(٢) انظر : لمصانص ١٠١/٢ .

ومن المسائل المتبعة بتوجيه البعت المفرد التابع للمعرف بال الجسدية
بعض النحاة أجاز في هذا البعت جمعه مع كون المفعول مفعولاً ، إذا كانت (١)
جسدية دالة على استعراق الأفراد ، وذلك لإفادتها الشمول ، وقد جعل من هذا قوله
تعالى : ﴿ أَوِ الطَّغْلُ الَّذِينَ لَمْ يُظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ (٢) وكذلك قوله
أهلك الناس الديار الحمر والدرهم البصر (٣) . ونحن نرى أن مثل هذا يقبل على
أنه يعد دليلاً على إفادة "أل" الاستعراق ولكنه لا ينبغي أن يعد ظاهرة قدسية
لدرجة امتثاله .

وأما أثر المعرفة بال الجسدية في توجيه الجملة بعده فيتضح في نحو قوله
تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْتَحُ مِنْهُ الظُّلُمَاتِ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى أيضاً : ﴿ كَمَثَلِ
لُجَيْمٍ يَخْمَلُ أَشْجَارًا ﴾ (٥) ، وكذلك قوله : يعجبني الزهر يشوق نشره . ونحن لا
نتفق مع رأي النحاة الذين يجيرون في مثل هذا أن تكون الجملة صفة وحالاً ،
على أن تعريف "أل" لفظي ومدخولها في المسمى نكرة (٥) ، وإنما الجملة هـ -
فيما نرى - حال لأنها وإن وقعت بعد معرفة من نوع خاص لا يرقى إلى درجة
التعريف التامة - بقصد تعريف الجنس - فهي معرفة متوسطة على كل حال لأن
تعريفها تعريف سمائية لمعية (٦) ويؤكد ذلك ما لو وصفت مفعولاً في موضع
الجملة هنا فلا شك أن هذا المفرد سيكون حالاً وذلك نحو : يعجبني الزهر
هائلاً نشره .

ومن خصائص الموضع ثنائي وهو أن يكون الاسم معرفاً بال الجسدية مع
فاعل نعم ويش - فيتضح ذلك في أمور أهمها : أن فاعل نعم ويش المعرفة بال
شروط : يكون "أل" هـ هي جسدية هـ نحو نعم لرجل محمد وبعت

(١) سورة الموم الآية ٣١

(٢) انظر شرح التسهيل ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ وفتح الهوامع ١/ ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٠

(٤) سورة البقرة الآية ٢٠

(٥) انظر الكشف ٤/ ٥٣ وحاشية لصبيان ١/ ١٠٤ وشرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف محيى
سيد بكريجي بحيدر ، حجر تدوين فباوة (دار ضلوس - دمشق - ط ١٩٨٩ م) ٢١٤ - ٢١٦ .

(٦) انظر حاشية الصبيان ١/ ٢٢

لدار دارك (١) ، كما أن ما تدل عليه "أل" هـ من العموم هو لرباط بين المسمى
والحيز ، على جعل المخصوص في هذه الجملة مبتدأ مؤخرًا خبره جملة "نعم"
لمعلبة المقدمة عليه ؛ فمى المثالين السابقين "محمد" و "دارك" دحلان تحت
عموم جنس "الرجل" و "الدار" وقد تحقق بذلك الربط ، وصار هذا بمصلة
الصغير العائد من الخبر على المبتدأ (٢) .

واحدة معنى الجنس الربط هنا عن طريق "أل" مثل إفادة هذا المعنى عن
طريق النفي بلا الجسدية كما في قول الشاعر (٣) .

ألا يب شغري هل إلى أم متمرٍ مبيلاً فأما الصبر عنها فلا صبراً

جملة "لا صبرا" وقعت خبراً عن "الصبر" - على روية رفعه (٤) - وهي
حالية من ضمير يعود منها إلى المبتدأ ، وإنما جاز ذلك لأن اسم "لا" نكرة شائعة
مستغرقة للجنس المعروف بالألف واللام ، أي أن "صبرا" البكرة مشتمل على
الصبر الأول ، وإذا كان الاسم المعروف بالألف واللام نحو الرجل والإنسان ، قد
ستوعب الجنس ، فما ظلك باسم الجنس المنكسر المنفى في قوله فأما
صبر عنها فلا صبر - ولتكثير والنسب يتناول من لعموم ما لا يتناول لتعريف
ولا يجب " " .

(٢) علم الجنس

يبين أثر كون الاسم علم جنس في اختصاصه بأحكام لفظية معينة يمكن
ذكرها على النحو التالي :

(١) هناك أحكام عامة لأعلام الجنس تتمثل في أنها : لا تصاف ولا يحسنها
حرف التعريف ، وتوصف بالمعرفة دون النكرة ، وتحذف مبتدأ بلا شرط وصاحب
حال ، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كعائلة للثعبان وكيمان لعدو (٢) .

(١) انظر ، مسمى التبيين ٢/ ٥٧٥

(٢) انظر شرح المفصل ٧/ ١٢٤ .

(٣) انظر حرة الأدب ١/ ٤٥٢

(٤) انظر : انكشاف ١/ ٢٨٦

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٦

(٦) شرح التسهيل ١/ ١٧٠ .

وهيما يخص بامتثال دخول حرف التعريف فمثال ذلك : ابن عرس ، فلا يقال : ابن
العرس ، لأنه علم جنس ، أما نحو : ابن ليون وابن مخاض ، فيحوز هيه التعريف باز
لكونه اسم جنس ، أي إنه يحوز أن يقال : ابن الليون وابن المخاض (١).

(ب) أعلام المعاني الجنسية التي على وزن "فعل" وصارت أعلاماً بالمعنى
نحو "حلاق" و"جبان" للمنية ، هذه الأعلام كانت في الأصل صمات مبنية على
الكسر لذا كان حقها بعد النقل إلى العلمية ، الإعراب لأن الكلمة المبنية إذا سمي بها
غير لفظها وجب إعرابها ، كما إذا سمي بآين ... لكنها بنيت لأن الأعلام الجنسية
أعلام لفظية ... فمعنى الوصف باقي في جميعها ، إذ هي أوصاف غالبية (٢) .

(ج) بقية أوج علم الجنس الأخرى كلها تجمع من الصرف ، ووجد مع
العلمية سبب حر كسائيت وغيره ، كما هي (ثلاثة) والأعداد لمطلقة كأربعة هي
رئي بعض النحاة ويطروف كمنوة ، إل حصص بوقت معين أو جعلت علام

و وصح هذه الأعلام أصلاً بالتجمع من الصرف أمثلة الأولى . وهي - صفة
علمه - صروب أهمها ثلاثة الأولى : يستعمل للأسماء ويرد بها جنس ما يور
فعدد يكون حكمها حكم نفسها وتضير غلاماً ، حين كان فيها ما يجمع الصرف مع
بعمسة ثم تنصرف ومثل ذلك قولت (فعل) الذي مؤنثه (فعل) لا تنصرف
(كسكران) ، وكذلك قولك : (فاعلة) لا تنصرف معرفة (كما هي فاعلة) وتنصرف
نكرة (كفائمة) ؛ ففي هذين المثالين لا يصرف "فعلان" ولا "فاعلة" لصيرورتهم
علمين على هذين الوزنين مع وجود سبب آخر هو زيادة الألف والنون في الأولى
والثانيتين في الثاني . والصرب الثاني : أن تستعمل هذه الأمثلة للأفعال نحو
(صُرب) وزنه فَمَل ، وفي هذا يعطى الوزن حكم موزونه ويحكم . والضرب الثالث
أن تستعمل للأسماء ويراد بها حكاية موزون مذكور معها نحو : ضاربة وزنها
فاعلة ، وعائشة وزنها : فاعلة ، والرأي الأكثر شهرة هنا - وهذا ما نأخذ به
حكاية حال الموزون في الصرف وعدمه لا المنع دائماً (٣) .

(١) انظر الأشياء والمظاهر ٢٧/٤

(٢) شرح الرصافي على الكافية ١١٥/٣ .

(٣) انظر معجم الهمزة ٢٥٤/١ والحصائص ٢٠١/٢ وشرح الرصافي ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ .

وينبغي أن ننتبه إلى أن هذه الأمثلة قد يكون حكمها مخالفاً لحكم الموزون
من الناحية المشار إليها ، ويتضح هذا من المثال الذي صرّبه ابن يعيش في قوله :
أفعل إذا كان اسماً نكرة فإنه ينصرف ، فلا ينصرف أفعل هذا لأنه في موضع
معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإن كان الممثل (أي الموزون)
منصرفاً نحو : أهكل وأيدع ، لأنهما اسمان بكرتان فليس فيهما علة سوى وزن
لفعل (١) .

ثالثاً - بعض الوظائف:

لمعنى الجنس أثر واضح في توجيه استعمال ثلاث وظائف محددة على

نحو لاسي

١ المبتدأ:

بعد قصد الجنس من مسوعات لا بداء بالنكرة وبهد وُحْه فعلٌ هي قول
من مألوف

بنما سمعت وأب وبه أفعل وبو أفلسن فعلٌ نحى

فقوله فقرٌ نحى مبتدأ وحسر وسوع لاشتء بالنكرة (فعل) قصد
لجنس ، أي قصد الحقيقة من حيث هي في ضمن بعض أفرادها من غير تعيين
لهذا البعض (٢) . وهذا مثل قولهم : رجلٌ حيرٌ من امرأة ، وتمررة خير من جرادة (٣) .

٢- التمييز:

ذكرنا من قبل - إما صراحة وإما ضمناً - المواقع النحوية التي يأتي فيها
سم الجنس - وهو يدخل في إطار الأسماء الجامدة - عند الحديث عن توزيع
لوظائف بين الحمود والاشتقاق وما يتصل بذلك . وقد عرفنا من هذا أن التمييز
يعد من أهم المواقع التي يرد فيها اسم الجنس ، ويؤكد هذا أن العلاقة بين التمييز

(١) شرح المفصل ٣٩/١ ، ٤٠ .

(٢) انظر حاشية لصبيان ٤٢/١ .

(٣) انظر معجم سيبويه

وحاصله تمسك الممرد ، وللمبهم قبله شبهة بالعلاقة بين النوع و الجنس بالمعنى المنطقي ، وبعبارة أخرى هي شبهة بالعلاقة بين لأخصر و لأعم و لأخص هنا - وهو النوع - الأصل فيه أن يكون " اسم جنس " بمفهوم النحو .

وهذا يود أن نشير إلى أن التمييز لأجل هذا المعنى ، أي كونه اسم جنس يجوز جره بـ (من) المبيية للجنس ، ونحن ذكرنا من قبل أن هذا يجوز في بعض مواضع تمييز المفرد وهي تمييز النسبة غير المحول ، ومثال ذلك : عدي قدح من شعير ، وأكرم يزيد من أب ، بل إننا أن الجري بـ (من) أكثر من غيره في بعض مواضع تمييز الممرد كما في نحو قوله تعالى ﴿ فَوَلَّا يَتَىٰ صِيَهُ اسُورَةَ مِّنْ ذٰهَبٍ ﴾

ومعنى ما سبق أن تمييز يمتنع جره بـ (من) هذه في موضعين أساسيين الأول : تمييز العدد البكرة المفرد كما في نحو : هذه ثلاثون ورقة ، والثاني : تمييز النسبة المحول سواء كان محولاً عن مفعول أو فاعل أو مبتدأ ، وإنما امتنع دحر (من) في هذين الموضعين ، لأن وضع (من) المبيية أن يصير بها وبمصحوبها اسم سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب ، وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة العمل لكون العدد دالا على متعدد و لتمييز مصدر ، وفي المحول عن المصاع والمفعول (وكذلك المحول عن مبتدأ) ، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للمصاع المذكور وحاز دخولها في غير ذلك لأن التمييز نفس المميز في المعنى « (٢) » ، وبناء على هذا لا يجوز أن يقال : عمرو أكثر من علي من فقه ؛ لأن (الفقه) ليس هو (علياً) ، ولكن يجوز أن يقال : حسبك بعمرو من أح ، وبإليك من رجل ، وذلك لأن (الأح) و(الرجل) هما " عمرو " والمحاطب ، ولأسم الثاني جنس للأول .

ومثل مجيء (من) لبيان الجنس بعد الاسم المميز المبهمة معيئها بسبب نفسه كثير بعد ما (و) مهمم بشرطين وهم : أن لا يقرط بينهما مهمم ومثال

(١) سورة الرجره آية ٥٣ .
(٢) شرح التصريح ٣٩٩/١ .

يد فوه تعالى ﴿ مَا صَنَعَ لَهُ نَاسٌ مِّنْ رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ (١) وهو أنه تعالى نصاً ﴿ مَهْمَا تَأَنَّنَا بِهِ مِّنْ يَّهٖ ﴾

٢ لمصادي

اسم الجنس يقع في البداء نكرة مقصودة معينة نحو : يا ولد ، ويقع نكرة غير مقصودة نحو قول الأعمى : يا رجلاً حد يدي . والرأى الصائب في حذف حرف البداء مع نكرة غير مقصودة أنه لا يجوز لأن حذف حرف بداء لا يصح إلا إذا كان للمدى مقبلاً ومتهيئاً لما يقبل له ، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة ، وعلى هذا فإجازة بعضهم - كما نقل دون تحديد - الحذف في مثل ذلك ليست بشيء .

وأما اسم لجنس لنكرة مقصودة أو للمعين - ومثله اسم الإشارة عند ابتداء - فلا يحذف منه حرف البداء عند البصريين ، وحجتهم أنه كالمعوض من أداة تعريف وحذفه ألا يحذف كما لا تحذف لأداه ، واسم الإشارة حمل على اسم لجنس في هذا المشابهة في الإبهام ، وأما الكوفيون - وقد وافقهم ابن مالك - فقد أجازوا الحذف في هذين الموضعين واحتجوا بشواهد معينة منها في اسم جنس قوتهم عند محقق وأصبح لين وأطرق كر ومنها في اسم لأشارة قول ذي الرمة (٣) :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمَشْكِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرْمٌ

ولكن البصريين تأولوا مثل هذا على الشذوذ والضرورة (٤) ، ونحن نرى أن الحذف في هذا الموضع - بعيداً عن لنظر إلى مقياس لكثرة ولقلة - مرجوح وضعيف (٥) ، وإن كان مع اسم الجنس أكثر قبولاً لدلالة البناء على الصم فيه على كونه مصادي .

سورة فاطر آية ٢

(٢) سورة لأعراف: الآية ١٣٢ وانظر معني السيب ٣١٩/١ .
(٣) انظر ، شرح لشوهد لتعني مع شرح الأشموس ١٣٦/٢ .
(٤) انظر شرح التصريح ١٦٤/٢ ١٦٥ ومع لهوامع ٤٢/٢ ٤٤ .
(٥) انظر الكتاب ٢٣٠/٢ ٢٣١ .

ومعنى ما ذكرناه أن اسم الجنس المنادى - سواء كان بكرة مقصودة أو غير مقصودة - الأصل فيه ألا يحذف منه حرف الداء ، والسبب في هذا أن الحذف يؤدي إلى هوان الدلالة على معنى الداء وهو التوجه وقصد طلب الإقبال ، وذلك لم هو اسم الجنس البكرة عندئذ من شياع وعموم لا يتناسبان مع هذا .

المبحث الثاني أثر المعاني المختلفة

المعنى يعد أحد قسمي القرائن التي تعين على تحديد المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة ^(١) ، كما أنه أساس مهم لتفسير عوارض التركيب وما يطرأ عليه من صواهر كالحذف وللقديم والتأخير ، بل به الوسيلة لشاملة لتأويل والربط بين سطح لحيته وعمقه للصحيح لنسط لمصنوع ، وبعبارة الوسيلة بحمر على المعنى ^(٢) .

ورلى جانب هذا وذلك نستطيع أن نجد للمعنى بصفة عامة أثراً واضحاً في موصفين آخرين رئيسيين :

★ ★ ★

١- تحليل الكلم تحليلاً نوعياً وتوجيه استعماله .

٢- الشروط وتحقيق الوظائف ،

أولاً - تحليل الكلم تحليلاً نوعياً وتوجيه استعماله :

يقصد بالتحليل النوعي للكلم تحليل الكلمات بوصفها تنتمي إلى نوع معين من أنواع الكلم وما يترتب على هذا ، وذلك كالنظر إلى الكلمة بوصفها عَمَماً - مثلاً - أو كالنظر إلى الأفعال التي تشبه (كان) من حيث عملها وتأثيرها ، وما شابه ذلك .

والمعائل التي سنذكرها هنا في هذا الصدد ليس ذكرها على سبيل التحصر ، بل هي مجرد أمثلة سنحاول من خلالها معرفة أثر المعنى من هذه الزاوية ، أى من حيث يحس بكمه ويوحيه وحده أحكاماً معينة مع توضيح علاقته بالوظائف

١ - نصر : لغة عربية معجم ومبني ١٩١ وما بعدها

(٢) انظر : النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٠

الحوية . والمسائل والأمثلة التي احترتها وبود أن تشير إليها يمكن عرضها على النحو التالي :

١- ضمير الفصل :

يلزم ضمير الفصل صيغة واحدة هي صيغة المرفوع ولا يتغير عنها مهما تغير إعراب ما قبله نحو : زيد هو الماضى ، وعلمت زيداً هو الفاضل . وإنما كان كذلك لأنه يؤتى به ليدل على أن ما بعده ليس تابعاً لما قبله بل هو خبر أو ما يشبهه ، وهو بهذا يماثل الحرف في أنه يدل على معنى في غيره ، ومن ثم أصبح لا محل له من الإعراب - ما لم يجعل مبتدأ - ولزم صيغة واحدة ، ولم يبق فيه تصرف لمظى إلا تغيره من حيث العدد والنوع والتكلم والنحطاب والميبة . ومثله في هذا التصرف والتجرد عن معنى الاسمية ولدخول في معنى الحرفية كاف انحطاب اللاحقة لاسم الإشارة نحو دلب

٢- العلم :

وهيه مسائل كما يأتى :

(أ) على الرغم من أن التووين دليل التكرير فلا تعارض بين تعريف الأعلام غير المصوعة من الصرف وتنويناها كما فى : زيد وبكر ؛ وذلك لأن تعريفها معنوى لا لفظى حيث إنه يكون بالوضع ^(١) .

(ب) إذا ثنى العلم أو جمع يزول التعريف العلمى ، لأن هذا التعريف كان بسبب وضع اللفظ للدلالة على مفرد معين ، والتنشئة والجمع يزيلان هذا التحديد والتعريف ويكسبانها دلالتها التى تعنى الاشتراك ، وهذا التغير المعنوى يؤدى إلى تأثير وتغير لمظيين يتمثلان فى أن ذلك التعريف الفاشى فى العلم يُجبر باللام العهدية ^(٢) ، لذا فنحن نقول فى تشية (محمد) وجمع (زيد) - مثلاً - : هذان المحمدان ، وهؤلاء الزيدون .

(١) انظر شرح اشعويل ١/ ١٦٨ وشرح الرسمى ٢/ ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٢) انظر الخصائص ٣/ ٢٤٣ .

(٣) انظر شرح الرسمى ٣/ ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(ج) الكلمة المبنية - سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً - إذا أريد بها حروفها ولمظها ، تصير اسماً وعلماً لذلك النمط وتعتبر دلالتها ، ويصح الإسناد إليها ، ويكون لها أحكام لمظية على النحو الآتى :

١- الأكثر فيها عندئذ الحكاية كما فى هذه الجملة : « آيس » : اسم استمهام ، و« صرية » : فعل ماضى ، و« ليت » : حرف تمن ^(١) .

٢- يجوز فيها الإعراب كما فى « قيل » و« قال » فى قول ابن مقبل :

أصبح الدهر وقد ألوى بهم غيرَ تقوالك من قيلٍ وقالٍ ^(٢)

٣- عند الأخذ بوجه الإعراب ، ينبغي أن يصعب الحرف الثانى من الكلمة إذا كانت ثنائية صحيحة أو معتلة ، وذلك حتى تصبح على أقل أوزان المعريات ، تقول : أكثرت من الكم والهل ، أى من قولك : كم وهل ، ومثل هذا تصعيف واو «لوه» فى قول أبى زبيد الطائى :

ليت شعرى وأين منى ليتٍ إن ليلىنا وإن لوى عناءٍ ^(٣)
و لثنى لدى ثبته ألف تكثيره ربدة ألف وقسها همرة ، وذلك كقولك فى «لا» ، «لا» ^(٤) .

(د) العلم إذا كان منقولاً من لفظ مبدوء بهمزة وصل - أى كان نوعه - تقطع همزته ، مستنداً لما ذكره الخصرى فى هذا الشأن ^(٥) . ومثل هذا : إنتصار وبشراح واعتماد أعلاماً على هتيات ، و(أل) عملاً على حرف التعريف ، ويوم الإثنين ^(٦) .

(١) انظر : شرح الرسمى على بكافية ٣/ ٢٥٥ ، ٢٦٨ .

(٢) ومثل هذا مع جواز الأمرين (الحكاية والإعراب) : « إلى الله بيهاكم من قبل وفاد » . انظر : الكتاب ٣/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) انظر : المصنف لابن جنى ٢/ ١٥٢ .

(٤) ثمة تفاصيل أخرى غير مهمة تتعلق بهذا كله ، انظر : شرح الرسمى ٣/ ٢٦٨ وما بعدها .

(٥) انظر : حاشية الخصرى على شرح ابن عمير ٢/ ٧٥ .

(٦) انظر : النحو نوها ١/ ٣٠٦ .

ولعل هذا التعبير اللغوي عند النقل إلى العلمية يحثنا على ضرورة التويه بأن
ثمة نمطاً آخر من الألفاظ يظل عند صيرورته علماً كما هو لا يتميز شكله، لأنه
يتأبى على التغير، ونعني بذلك العلم المقبول من الجملة العملية خاصة، لأنه يعرب
على الحكاية، ومن ذلك قولنا: جاء جاد الحق، وقرأت قصيدة جميلة
لتأبط شراً.

٣- دخول الفاء في خبر المبتدأ :

أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً على اعتبار أنها زائدة (١).
ولكن المشهور في هذا عند النحاة أنه يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ في
موضعين، الأول: الاسم الموصول الذي صلته فعل أو ظرف أو جار ومجرور نحو:
لدى يتصور أنه حائز، و سى عدت فهو صبي، ومن هذا قوله تعالى ﴿ سدى
بشعور مو بهم باطيل و سهر سر و غلابه فلهم حرمهم عد ربههم ﴾ (٢) وقوله عز من قبل
﴿ وما يكمن من نعمة فمن له ﴾ (٣) والثاني: المكرة العامة لموصوفة بسمل أو ظرف أو
جار ومجرور نحو: كل رجل يتصدق فيه أجره، وكل طالب في المكتبة فله جائزة.
وإنما جاز هذا الحكم اللفظي لمشابهة هذا التركيب معنويًا لجملة الشرط؛
حيث إن الاسم الموصول والمكرة العامة تضمنا معنى الشرط بإبهامهما، ونحن
ذكرنا من قبل أن الشرط مبنى على الإبهام، كما أن الصلة والصفة - بكونهما فعلاً
أو ما في قوته - أشبهتا فعل الشرط، ولما كان الأمر كذلك، صار الخبر كأنه جواب
الشرط، لذا جاز دخول الفاء عليه (٤).

وقد أجاز النحاة فاء هذا الحكم مع دخول (إن) على المبتدأ وبعضهم
توسع في هذا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إن الذين كفروا و ماتوا وهم كفروا ﴾ (٥)
حيثهم من لا رضى لهم (٦) وعلى مستطيع أن يستنتج من حور هذا الحكم اللفظي

(١) انظر معنى التليين ١/ ١٦٥، ١٦٦.

(٢) سورة بقره، الآية ٢٧٤.

(٣) سورة النحل: ٥٣.

(٤) انظر شرح المفصل ١/ ١٠٠.

(٥) سورة آل عمران الآية ٩١ وانظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣١ وشرح الرصنى / ٢٧٠، ٢٧١.

أن الشرط في اللغة يؤدي بطريقتين: الأولى صريحة وهي الجملة المشتمة على
أداة شرط، والثانية ضمنية أو غير صريحة ومنها جملة المبتدأ بالشرط الصابغة
المشار إليها، ولا شك أن دلالة الأولى على الشرط أقوى، ولذا فهي الأساس.

ولا يحق أن مسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ، مثال وأصبح لوجود جابى
اللفظ أو الشكل والدلالة وفاعليتهما في الاستعمال وتحليل الدعوى، ومما يؤكد
ذلك تناول هنرى فليش هذه المسألة تحت عنوان « موصولات شكلية بدلالة
الشرطيات » (١)، غير أن ثمة ملحوظة تلفت الانتباه في تناوله تتمثل في أنه طبق
هذه بكرة على الأسماء سى تستعمل في أصل لغة شرطية وموصولة مثل مر
وما ولم يصحها على ما أصح استعماله الموصولية فقط مثل (سدى)، ودلت سى
النحو الذى وحدناه عند من رجعنا إليهم من النحاة العرب (٢).

٤- كان وأخواتها :

المتفق على جملة من أفعال هذا الباب ثلاثة عشر فعلاً هي: كان - أصبح -
أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس - مادام - مارال - ما انفك - ما برح
- ما هنى .

وبعض النحاة يتوسع في هذا الباب فيدخل فيه كل فعل له مرفوع بعده
منصوب لابد منه نحو: ذهب زيد متحدثاً، وبعضهم يتوسط فيلحق بالأفعال
السابقة أفعالاً أخرى حتى يصل جملة العدد إلى ثلاثين فعلاً (٣)، وهذه الأعمال
المعقدة شأن منها بمعنى (ما زال) وهما: ونى ورام، وثنا عشر بمعنى (صار) وهي:
(أض) كما في قول العجاج:

رَبِّتُهُ حَتَّى إِذَا قَسَمَ فَنَدَا

وَأَمَّنْ نَهْدًا كَأَنَّهُ حَصَانٌ أَجْرَدًا (٤)

(١) انظر العربية لمصطفى ٣١٣.

(٢) انظر السابق ٣١٣، ٣١٤.

(٣) انظر جمع لهم ٢/ ٦٢، ٦٣، ٧١ والإعراب و التركيب بين لشكل والنسبة ٣٥٦، ٣٥٧.

(٤) انظر: حراة الأدب ٨/ ٤٣٢.

(و) عاد (كما هي قول الشاعر

وكنا مخلصي من هديت برشد

ورل كما هي قول لاجر

ثم سلا نكلأ

و (رجع) كما هي :

تعد لكم جزر الجزور وماحنا

و (حار) كما هي قول لبيد

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه

و (استحل) كما هي قول الشاعر

ب تعد وه تستحيين مودة

و (تحول) كما هي قول امرئ القيس :

وندت فزحبا ميب سقد صحبة

(و) ارتد (كما هي قوله تعالى: ﴿فارتد بصيرا﴾^(١) ، وكذلك أيضا (غدا) و (رجع)

كما هي نحو : غدا ريد صاحكا ، وراج عبد الله متعبا ، وهما بمعنى الصيرورة أو وقوع الفعل في وقت الفدو والرواح .

والصعلان الحادي عشر و لثاني عشر هما : جاء وقعد ، وقد وردا بمعنى

(١) انظر : شرح الأشموني ٢٢٩ / ١ والدرر النوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ٨٢ / ١ .

(٢) انظر اللسان (ع ق ب) ، والدرر النوامع ٨٢ / ١ ، واسم : آل في هذا لشاهد هو لصمير يستتر في العمل وتعديده (هي) ، و لعبير الحصة الفعلية لا تكلمها .

(٣) انظر : الدرر النوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ٨٢ / ١ .

(٤) انظر : شرح الأشموني ٢٢٩ / ١ والدرر النوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) .

(٥) انظر : المصابير بقية

(٦) انظر : ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف - القاهرة - ط ١٩٧٠

(٧) سورة يوسف الآية ٩٦

(صار) هي قولهم : ما جاءت حاجتك ، أي أية حاجة صادرت حاجتك ، وهولهم
شعذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة . وهناك ثلاثة أفعال أخرى نقت عن امرء
ولم يذكر لها أمثلة وهي : أسحر وأعجر وأظهر^(١) .

وما نود أن يشير إليه هنا أن المعنى هو الذي سوغ إلحاق هذه الأفعال - من
جهة نظر النحاة - بكان وأخواتها في عملها لأنها بمعنىاتها ، ويؤيد هذا أن سيبويه
لم يذكرها منها سوى كان وصار ومادام وليس ، ثم قال : وما كان نحوهم من المعنى
مما لا يستغنى عن الخبر ، ولظاهر أنها غير محصورة^(٢) .

وأما وجهة نظرنا في هذه المسألة فتتمثل في أننا نرى أن الأفعال : ونى
ورام ، وجاء وقعد ، وأسحر وأعجر وأظهر ، ينبغي أن تستبعد كلها من هذا الباب
لأنها إما أن تكون مقيدة باستعمالات خاصة وشواهد محددة كما في الأربعة
أولى^(٣) ، وإما أن تكون عديمة الشواهد كما هو الحال في الثلاثة الأخرى .

وأما العشرة الباقية (آص - عاد - آل - رجع - حار - استحال - تحول -
رتد - غدا - راح) فهذه لأفعال - في رأينا - ينبغي أن يقوم تصنيفها على أساسين
حتى يكون الحكم عليها صائبا ، وهذان الأساسان هما : الرجوع إلى المعنى
والاستعمالات التي وردت لها في المعجم ، ولتنبه إلى أن معنى الفعل الناقص -
كما نقل عن الكافي - أنه موضوع لتقرير الضاعل على صفة^(٤) ، وأنه أيضا ناقص
لدلالة على الحدث .

وبناء على هذا تنقسم هذه الأفعال من حيث إلحاقها بكان وأخواتها
في نوعين .

(أ) أفعال تامة وهي : آل وحار ورجع و رتد ، حيث إن المعجم لم يثبت لهذه
الأفعال استعمالها بمعنى فعل ناقص ، وكلها يدور حول معنى (لرجوع) - وهو حدث

(١) انظر : معجم الهوامع ٦٧ / ٣ - ٧١

(٢) شرح الرصافي ١٨٢ / ٤ وانظر الكتاب ٤٥ / ١

(٣) انظر : معجم الهوامع ٦٧ / ٣ ، ٦٨ ، ٧٠

(٤) انظر : الأشباه و سظائر ٧٥٤ / ٨

تام إضافة إلى معنى التعبير في (حار) ^(١) ، وعلى هذا فالمصوب بعدها حال . ويجوز أن تكون الجملة بعد « آلت » هي الشاهد المذكور لها حوائثاً للقسم على جعل « آلت » بمعنى (حلمت) ، كما ذكر النحاة المذكرون لحمل هذه الأفعال ناقصة ^(٢) .

ونحن نرى أنه على افتراض جعل هذه الأفعال بمعنى (صار) واعتبارها ناقصة هي الشواهد المذكورة، فيبقى أن يكون هذا مقصوراً عليها لأنه مسوع بالتصمين .

(د) أفعال تستعمل تامة وناقصة وهي : أص وعاد ، وغدا وراح ، واستحال وتحول ، وذلك لأن المعجم ذكر لأص وعاد أنهما يستعملان بمعنى (صار) بالإضافة إلى استعمالهما في أصل معناه وهو (رجع) ، ومن ذلك قولهم : أص سواد شعره بياضاً ، وكذلك ما روى من قول النبي ﷺ لمعاذ : « أعدت فتناً يا معاذ » أي أصبرت ^(٣) . وأما الفعلان « غدا » و« راح » فقد بين الرضى في رده على إنكار ابن مالك استعمالهما ناقصين أنهما إن كانا بمعنى : مشى في الغداة ورجع في الرواح هما تامين ، ولكنهما إن كانا بمعنى : يكون في الغداة والرواح وتقرير الفاعل على صفة في هذين الوقتين هما ناقصان ، وعلى هذين الوجهين يتوجه قول الشنفرى

وَلَا خَالِفَ دَارِيَّةٍ مَتَفَزَّلٍ يَرُوحُ وَيَفْدُو دَاهِنًا يَتَكَجَّلُ ^(٤)

فقوله « داهناً يتكجل » يجوز أن يكون حالاً على جعل « يروح » و« يمدو » تامين ، ويجوز أن يكون خبراً على جعلهما ناقصين ^(٥) .

وأما الفعلان « استحال » و« تحول » فهما في الشاهدين اللذين ذكروهما لهما باقضان لأن معنى (صار) فيهما شديد الوضوح ولأنهما لتقرير الفاعل أو لمرحوع هي صفة معينة ، ويؤكد هذا أن المصوب بعدهما لا يسمى عنه ، وذلك يجعلنا نقول إنهما يستعملان ناقصين - وإن كان ذلك قبيل - وتأمين - وذن . خلاصة رأينا في هذه الستة أنها تستعمل ناقصة ما دامت بمعنى (صار) .

٥ أفعال المقاربة :

للالترام بظاهر المعنى أثر واضح في تصحيح فهم بعض أجزاء التركيب ههنا سلباً ، ومن ذلك أن بعض النحاة رأوا - تمسك بما هو شائع - أن نعى (كاد) إثبات بخبرها وإثباتها نفي له . ولكن الصحيح أنها كسائر الأفعال « إثباتها إثبات للمقاربة ، ونفيها نفي للمقاربة ، فإذا قيل : كاد علان يموت ، فمقاربة الموت ثابتة والموت لم يقع ، وإذا قيل : لم يكد يموت ، فمقاربة الموت معينة ، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة ... ولهذا قيل في قوله تعالى : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ﴾ ^(١) إن معناه : لم يرها ولم يقارب أن يراها ^(٢) . وعلى هذا فإذا قل قائل : لم يكد زيد يفعل ، ويكون مراده أنه فعل بعد امتناع ومحاهدة ، فهذا خلاف المعنى الظاهر الذي وضع له اللفظ .

وأما قوله تعالى : ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ^(٣) ، فله خبر فيه مثبت ولكن هذا لم يستفد من نعى (كاد) بل استفيد من قرينة أن الذبح من الممرور أنه تم ، كما أن هذا محمول على وقتين ، أي ذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها ، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح ^(٤) .

(١) انظر : لسان العرب ، و بصحاح ، تاج النمل وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري (محقق أحمد عبد المصور عطار - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٢ م) أول - ح و - ر ج - د د

(٢) انظر : معجم لاهوت ٧٠ / ٢

(٣) انظر : لسان العرب (أى س) و (ع و د) ، وتاج لمرور من حواهر القاموس للريدى الجزء الثامن عشر (محقق عبد الكريم لمرورى - مطبعة حكومة الكويت - ١٩٧٩ م) أى س

(٤) انظر : الفاسد الذى لا خير فيه ، وإدارية لمقيم فى البيت لا يعارقه ولشاعر ينمى عن نفسه أن يكون هكذا ، انظر : بلوغ لأرب فى شرح لامية لعرب ، جمع وتحقيق محمد عبد الحكيم انعامى ومحمد عريان (د الحديث - القاهرة - ١٩٨٩ م) ١١ - ١٠٣

(٥) انظر : شرح لرسى ٤ / ١٨٦ ، ١٨٧

(١) سورة النور الآية ٤٠

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٩٩

(٣) سورة البقرة الآية ٧١

(٤) انظر : شرح لرسى ٢ / ٢٢٣ ومعجم لاهوت ٢ / ١٤٦ ، ١٤٧

(١) أهم هذه الأفعال : علم ورأى ووجد وطن وحسب وحال ورغم ، وهي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وتتمثل دلالتها في معرفة شيء على صفة ، وللمعنى أثر مهم في تحديد عمل بعضها وبيان ما تقتضيه ، ويتبين هذا في علم ورأى ووجد وطن على النحو التالي :

فعلم ، إما أن يكون بمعنى (العلم) فينصب مفعولين نحو : علمتُ محمدًا ، قادمًا ، وإما أن يكون بمعنى (عرف) فينصب مفعولاً واحداً كما في : علمتُ الأمر .
و « رأى » له معنيان أيضاً : إما أن يكون بمعنى إدراك الحاسة ، أي أبصر ، فينصب مفعولاً واحداً ، ومصوب بعد ذلك يكون جلا نحو قوله تعالى ﴿ رَأَيْتُكُمْ ﴾ ، وإما أن يكون بمعنى رؤية لقب ينصب مفعولين ويكون مصدراً بمعنى الحسن والخير ، ومعنى كما في قوله تعالى ﴿ بهم يرويه عنه » : قريباً (٢)

و « وجد » له معنيان كذلك ، فإما أن يكون بمعنى العلم وإدراك العقل فينصب مفعولين كما في : وجدت محمدًا عالماً ، وكما في قوله تعالى ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ﴾ (٣) ، وإما أن يكون بمعنى الإصابة ووجدان الشيء ، فيكتفى بنصب مفعول واحد ، ومثال هذا : وجد زيد ضالته ،

وأما « وطن » ، فالمشهور فيه أنه ينصب مفعولين حينما يكون في باب ، ولكن يجوز أيضاً أن ينصب مفعولاً واحداً وذلك حينما يكون بمعنى (الوهم) نحو : طست ربي ، أي اتهمته (٤)

ومما ألحق بهذه الأفعال (أرى) المبني لما لم يسم فاعله ، وينصب مفعولين لأنه بمعنى أصر وهو مأخوذ من الأصل من (أرى) الذي ينصب ثلاثة مشاعير

(١) سورة الأحزاب : ٩

(٢) سورة الممجد : ٧٦

(٣) سورة من الآية ٤٤ ، ونظر لكتاب ٩٦ / ٤

(٤) نظر : شرح المصطلح لابن يعيش ٧ / ٨١ ، ٨٢

ومعناه : طنه عيره ، وإذا اظنه عيره فقد ظن ، ومثال ذلك : أريت عمراً منقطعاً ، أي طسه منقطعاً

(ب) من الأحكام الخاصة بأفعال القلوب إبطال عملها - وهو النصب - في لفظ لا في المحل لمانع ما كالاستفهام وهو ما يسمى بالتعليق ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ نَعْلَمُ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ (١) . وبود أن نشير إلى أن حكم التعليق هذا بالاستفهام خاصة - يوجد أيضاً في الأفعال التي معناها قريب من معنى تلك الأفعال ، أي معنى العلم وما يشبهه ، ومن أمثلة هذه الأفعال : « نظر » كما في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ (٢) ، أي فليتعرف هذا الحكم بالنظر إليه ، وكذلك « تفكر » و « سأل » كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حَكِيمٍ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (٤) ، أي يترقبون وقت رسالتها يسؤالك عنها .

ومثل هذه الأفعال أيضاً : أبصر وشك وامتنع ونسى (٥) ، ومن خلال هذا ندرك أن تشابه المعنى بين هذه الأفعال وأفعال القلوب له أثر في نقل الحكم وتشابه الاستعمال .

٧- التنازع :

يعد التنازع من المواضع التي يتبين فيها الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، كما يتضح فيها أيضاً أن حدود المعنى أوسع كثيراً من حدود اللفظ حقيقة ، وذلك لأنه لا يجوز لفظاً أن يعمل فعلاً من جهتين مختلفتين في اسم واحد كما في نحو : ضربتني وضربت زيدا ، ففي نحو هذا « زيد » في الحقيقة خارج ومفعول ، لذا يطلبه كلا الفعلين من هاتين الجهتين : فالأول يطلبه فاعلاً

١- انظر شرح المصطلح ٧ / ٧٩ .

٢- سورة النجم : ٢

٣- سورة النجم : ٩

٤- سورة النجم : ٨

٥- سورة النجم : ٢

٦- انظر : شرح التفسير ٢ / ٨٩ ، ٩٠ وشرح الرصنى ٤ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

وآخر بطلبه معمولاً ، ولما كان أمر اللفظ ضيقاً ، وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى ، ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير ^(١) ، حيث إن المعنى يهمهم منه أن لآخر أيضاً عامل فيه من الجهة لأخرى ، وعلى هذا يصبح إعمال الأول أو الثاني في اللفظ أمراً متساوياً في المعنى لا يعدو أن يكون اختياراً وترجيحاً ، والبصريون احتاروا إعمال الثاني ولكوفيون رجحوا الأول ^(٢) .

٨- فعلاً التعجب ونعم وبئس :

فعلاً ، التعجب (ما أعمل وأفعل به) ونعم وبئس - وكذلك بقية الأفعال الأخرى التي تؤدي هذين المعنيين - أفعال حاملة ، ولجمودها علاقة وصحة بالمعنى ، وذلك من جهة دلالتها على ما ليس في أصلها وتصنعها له ؛ فنعلم وبئس لفظهما ماضٍ وتصنعنا ما ليس في أصلهما وهو إنشاء لمدح والذم وللدلالة على الحال ، ولأجل ذلك منع التصريف - كما منع فعلاً التعجب منه - لدلالتهما على زيادة الوصف ويقال له إلى الحال . ويحكم هذا قاعدة مؤداها أن « كل ما تضمن ما ليس له في الأصل مع شيء مما له في الأصل يكون ذلك منع دليلاً على ما تضمنه »^(٣) . وهذا يعني أن كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ معين فهو يلزم هذا لفظ لذلك المعنى ^(٤) . وتفسير هذا أن الأصل الذي تضمنت هذه الصيغ معناه وجاوزته هو الحروف ، لأن الإنشاء - وهو معنى هذه الصيغ - لأصل فيه أنه من معاني الحروف ^(٥) ، وبناء على هذا جاءت هذه الأفعال جامدة لمخرجها عن قبيلتها ، بالإصالة إلى مشابهتها الحروف في معناها ، وهذا ترتيب عيبه مشابهتها في العاطفها حيث إن الحروف حاملة ،

(١) شرح لمعصن لابن يعيش ٧٩ / ١

(٢) نظر ، لمبارق ٧٧ / ١

(٣) لأشباه والنظائر ٢٥١ / ١

(٤) نظر لمعصن ١٩٠ / ٣

(٥) نظر ، حاشية لصان ٣٧ / ٣

ويؤكد جمود فعلى التعجب تجردهما عن معنئ الحدث والزمان ومشابهتهما الأسماء في التصحيح والتصغير ، حيث يقال : ما أقومه وأقوم به وما أخسبه ، كما يدل على جمود (أفعل به) وأن لفظه الأمر ومعناه الخبر ، كونه للواحد والواحدة والاثنتين والاثنتين والجماعة بلفظ واحد ، وذلك قولك : يا زيد أكرم بعمرى ، ويا هند كرم بعمرى ، ويا رجال أكرم بريد ، ويا امرأتك أكرم به ، ويا رجال أكرم بريد ، ويا نساء أكرم بزيد ، ولا تقول : يا امرأة أكرمى بزيد ، ولا : يا رجال أكرموا بريد ، ولا : يا رجال أكرموا بريد ، لأنك لست تأمر أحداً بإيقاع فعل ، وإنما تخبر عن إمرأك كرم زيد ، كما تقول : يا امرأة ما أكرم ريداً ، ويا رجال ما أكرم زيداً ، ^(١) .

٩- الممنوع من الصرف :

(أ) مما يمنع من الصرف توصف الذي على وزن الفعل (أفعل) ، ويشترط فيه لكي يأخذ هذا الحكم أن تكون دلالاته الوصفية أصيلة كأحمر وأصفر وأشهل ^(٢) . ويترتب على هذا ثلاثة أشياء :

الأول : أن الاسم الذي يكون على وزن (أفعل) وفيه وصفية عارضة يصرف ، وذلك نحو (أربع) في قولك : مررت بنسوة أربع ، وذلك لأنه في الأصل اسم للعدد ، ومثل هذا أيضاً أجدل (للسفر) وأخيل (لظائر ذى نقط) وأففى ، لأن هذه هي صس الوضع أسماء وما يلمح فيها من وصفية - كشدة الحلق في أجدل ، وكثرة تحيلان في أخيل - فهو معنى عارض لا أثر له ، وهذا هو الراجح في هذه الثلاثة .

الثاني : أن الوصف الذي يكون على هذا الوزن أيضاً وفيه اسمية عارضة بالعبية ، يمنع من الصرف ، ومثل هذا : الأدهم (إذا عني به القيد) والأسود والأرقم إذا عني بهما الحية ، فهذه تمنع من الصرف تماقاً لأنها في الأصل صفات صارت أسماء وهذا لم يخرجها من معنى الوصفية . ومثل هذا في عروض الاسمية أبطح

(١) لمعصن لابن حن ٣١٦ ، ٣١٧ ، ونظر شرح لمعصن في الكافية ٢٧٩ / ١ ، ٢٨٠ .

(٢) الشبهة في المعنى : أن يشوب موادها رقة انظر ، اللسان (ش ه ل)

وأحرج وأبرق إذا كن أسماء ، فالمشهور هي هذه أيضاً عدم الصرف لأنها هي الأصل صفات^(١) .

الثالث : أن ما كان على وزن (أفعل) وصحح لأن يكون وصفاً واسماً جاز فيه المنع والصرف على حسب حالته . وهذا يوجد في لفظ (أول) ، فهو يكون وصفاً مفعولاً من الصرف إذا ذكرت (من) التفضيلية بعده ظاهرة ، نحو زيد أول من غيره ، أو إذا ذكر قبله الموصوف وقدّرت بعده (من) كما في قول الشاعر :

يا ليتها كانت لأعلى إيلاً أو هزلت في حبيب عامٍ أولاً^(٢)
وأما إذا حلا من هذين وكان نكرة فإنه يكون اسماً يصرف كما هي نحو ما تركت له أولاً ولا آخر^(٣) . وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن العادة النحوية .

(ب) حكم أسماء القبائل والموضع ولبلدان الحالية من وزن لفعل والتأنيث للفظي من حيث صرفها ومنعها من الصرف ، كثيراً ما يكون غير ثابت في الاستعمال ، لذلك حاول النحاة وضع صابط أو أساس لهذا الحكم هوجدوا ذلك في المعنى .

ويتحدد هذا في أنه إذا أريد بالاسم الأب أو الحى صرف ، ومثال ذلك : معدّ وسيم وفريش وتقيف . وربما أريد به نصبة لم يصرف للمبنية والتأنيث ومثال ذلك محوس ويهود ، ومثل هذا أيضاً أن يكون الاسم لمكان ويراد به لبقعة نحو : فارس وعمان . وإن كان الاسم لموضع وأريد به المكان صرف نحو : بدر وثبير .

ويتبين ما ذكرناه من أن حكم هذه الأسماء غير ثابت من حيث الصرف وعدمه بصورة أكثر وضوحاً بأنه - إلى جانب الأسماء الثابتة الحكم بناء على الأساس الذي نبه - توجد أسماء من هذا القبيل تتردد بين الصرف والمنع ، وهي ثلاثة أقسام :

(١) الأبطح : المكان لمسطح من الوادي . ولأجرع : مكان لمستوى من الزمن ، ولأبرق : ما فيه مواد وبياس كالتيث . انظر : لكتاب ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١ وللسنن : باب ح - يرق - ج ر ح . وانظر أيضاً شرح الأشموني ٣ / ٢٣٥ - ٢٣٧ وشرح : نرسي ١ / ١٢٧ - ١٢٩

(٢) انظر : لكتاب ٣ / ٢٨٩ ومعجم شوهد العربية ٥١٩

(٣) انظر : شرح المصطلح ٦ / ٣٤ ، ٩٨ ، ٩٩ .

١ - قسم يعرب فيه اعتبار التذكير و لصرف ومن أمثله : فريش وتقيف ومنى وهجر وعمان .

٢ - قسم يعرب فيه اعتبار التأنيث والمبني ومن أمثله : سدوس وفارس وعمان .

٣ - قسم يستوي فيه الأمر ومن أمثله : ثمود وسبأ وبعاد^(١) .

تقيف

نستطيع من خلال محاولة النظر مرة أخرى في المسائل السابقة - بوصفها نموذج عامة تمثل غيرها - أن نشي أن للمعنى أهمية بصور مختلفة في موضع آخرى غير ما ذكرناه من قبل . ويمكن بيان هذا بتلخيص لمسائل المذكورة وربطها بوظيفة المعنى فيها على النحو التالي :

١ - تظيف المعنى بصيغة عامة في تعليل لأحكام لشككية والاستعمالات محسنة وتفسيرها ، وهذا يتمثل في :

(أ) تنوين العلم وتشكيه لأن علميته بالمعنى لا باللفظ ، ومن ثم فلا تعارض بين التنوين وتعريف علمية .

(ب) دخول (أل) على العلم عند تشييته وجمعه جبراً لما عاته من التحديد وتعريف بالاشتراك ، لعادته فيه من لثنية وجمع .

(ج) قصد لفظ الكلمة المبنية وحروفها - أيًا كان نوعها - يقيها إلى لاسمية والعلمية ويجعل لها حكماً لفظياً ومعنوياً خاصاً .

ومثل هذا يقال عن تحول الهمزة من الوصل إلى القطع في الأعلام لمقولة بصاحبة الهمزة ، وهذا حكم شكلي خاص تأخذه بعض الألفاظ تتبعها لاستعمالها في مجال دلالي محتتم عن المعهود لها .

(د) أثر تضمن المبتدأ الموصول والنكرة العامة الموصوفة بفعل أو ظرف أو

(١) انظر : جمع لهم مع ١ / ١١١ ، ١١٢ ورتشاف لصوب (بصير - النامس) ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣

حار ومجزور - معنى الشرط في دخول الماء في خبرهما ، وما يترتب على هذا من إمكان إعادة تصنيف جملة الشرط .

(هـ) أثر مشابهة المعنى في إلحاق أفعال بأفعال القلوب وفتح من حكمها في التعليق .

(و) المرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى في تدفع لمعين معمولاً وحداً .

(ز) بيان حكم أسماء القبائل والبلدان وما شابههما من حيث الصرف والمع منه ، والمعنى في هذا يعد محاولة لوضع ضابط لما يبدو أنه غير ثابت .

٢- أهمية المعنيين المعجمي والوظيفي في التصنيف وبيان العمل وتصحيح فهم معنى التركيب ، وهذا يشمل :

(أ) تصنيف كاس وأخواتها ، ويضاف إلى هذا الموضع أثر التضمين أيضاً .

(ب) عمل أفعال القلوب .

(ج) فهم تركيب (كاد) فهماً صحيحاً .

٣- مجيء المبنى بشكل معين متمثل في عدم التصرف والتغير أو العمود ، وذلك بسبب سلب الوظيفة أو القيام بوظيفة مستعمارة ومشابهة الحرف ، ويشمل هذا موضعين : ضمير الفصل ، وأفعال التعجب والمدح والندم .

٤- المعنى التقسيمي للمبنى شرط دلالي مهم في سريان حكم الممنوع من الصرف ، وذلك في الوصف الذي على وزن (أعمل) .

ثانياً - أثر المعنى في الشروط وتحقيق الوظائف النحوية :

من الموضع التي يتحقق فيها المصدر بين لدلائله ومعنى نحوي في يشترط في بعض الوظائف النحوية من شرط دلالي^(١) ، وهذه الشروط بعضها متنوع له صور مختلفة ، وبعضها يدور في إطار واحد مشترك هو المائدة

(١) انظر النحو والدلالة ١٢٧ - ١٣٢ . وقد ذكر في هذه لدراسة أمثلة متنوعة مختصرة لهذه الشروط منها الشرط الأول والثالث والرابع مما يرد ذكره بعد هذا مباشرة

فمن أمثلة الشروط الدلالية المتنوعة - وستطبع أن نجد كثيراً منها في مواضع متفرقة مما سبق من البحث - ما يلي .

١- إذا كان خبر المبتدأ جملة وكن (أي هذا الخبر) مثله أو هو نفسه في معنى يصبح هذا هو الرابط ولم يحتج إلى رابط غيره . ولهذا أكثر من صورة ، فقد يكون هذا الرابط المعنوي كون الخبر هو المبتدأ في المعنى ، وهذا يوجد في جملة صبر الشأن نحو : هو زيد قائم ، كما يوجد في مثل : نطقى الله حسبي ، وذكرى لا له إلا الله ، وقد يكون تكرار المبتدأ - أو ما يشبهه - بمعنى ، ومن هذا قوله تعالى : هو الذي يسكنون بالكتاب راقموا الصلاة - لا يصح حر مصححين^(٢) . لأن مصححين هم الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة^(٣) . وقد يكون هذا الرابط المعنوي أيضاً ما يرد في الخبر من عموم يشمل المبتدأ ، ويدخل تحت هذا الإطار ما ذكرناه من قبل من قيام (أل) في جمعتي المدح والذم بهذه الوظيفة نحو : نعم ارحل معمد ، وكذلك العموم في اسم (لا) الناعية للمجنس المسبوقة بمبتدأ مماثل له لاسم لمظاً نحو

... .. هأما الصبر عنها فلا صبرا^(٤) .

٢- اشترط أن يكون الحدث أو المصدر الذي يؤدي وظيفة المفعول له حدثاً قبيحاً من أفعال النفس الباطلة نحو : جاء زيد خوفاً ورغبة^(٥) .

٣- أن يكون الظرف متضمناً معنى (في) باطراد ، والمقصود بالاطراد هنا حور لنصب على الظرفية مع سائر الأفعال دون الاختصاص ببعضها^(٥) . ومثال ما تحقق فيه ذلك : أزورك غداً ، ووقمت حجة اليمين .

٤- أن تكون الحال مبيية لإيهام الهيئة كما هي نحو : جاء عمرو راكباً ؛ فإنهم هنا هو هيئة المحي .

سورة الأعراف الآية ١٧٠

٢ صر ، شرح التسهيل ١ / ٣١٠ ، ٣١١

٣ جمع النصيب عن المصنف يال لجمعية ، وانظر حاشية لصبيان ١ / ١٩٦ .

٤ انظر جمع الهوامع ٣ / ١٣٢ .

٥ انظر شرح لمصنف ٢ / ٤١ وشرح الأشموني ٢ / ١٢٥ ، ١٢٦

٥ - أن يكون تمييز المفرد مبنياً لإيهام الداتة، وذلك نحو : هذا إردب شعير
فالمبهم هنا هو داب، لإردب لا هينه

٦ - اشتراط أن تتوسط (لكن) كلامين معاييرين معنى، وهذا التعاير المعنوي قد يتحقق بالاختلاف من حيث المعنى وإثبات نحو : حامى ريد لكن عمراً لم يحى، وقد يتحقق بالتناهي بأى وجه آخر نحو : فارقنى حالد لكن محمداً حاصر^(١)، وأما الشروط التى ترتبط بالمائدة، فعنى بها الشروط التى يكون بها التركيب مفيداً معنى ذو فائدة يؤهله للوقوع فى موقع نحوى معين، ويمكن أن نجد أمثلة لهذا النوع من لشروط فى المواضع الآتية على هذا النحو :

(١) شروط تتفق بركنى الجملة لاسمية وإسناد عموماً، وهذا يتحقق فى ثلاثة مواضع

الجملة عامة - أى سواء كانت اسمية أو فعلية - يشترط فيها لكون كلاماً صحيحاً أن تكون مفيدة بأن يضيف كل واحد من حرايها معنى جديداً مكملًا لمعنى الآخر، وعلى هذا إذا قيل فى الجملة الفعلية مثلاً : يعصب العصيان وإد قيل فى الجملة لاسمية - كما مثل بن جنى ولأشمونى^(٢) - : أحق لناس بمال أبيه ابنه، والمار حارة - فإن هذه الجملة لا تعد صحيحة ولا تكون كلاماً بل هى ضرب من النبو لأن أحد ركنيها معلوم من الآخر بالضرورة، وأما إذ قلنا - مثلاً - : أحق الناس بمال أبيه أبرهم به^(٣)، والدار مشتملة، ويعدم المضبان - تصبح هذه الجملة صحيحة لإفادة المسند مالم يكن هى لمسند إليه من معنى .

وأما ما ظهر أنه غير مفيد وتكرر فيه لابتداء بلفظه نحو قول أبى النجم : (٤)

أنا أبو النجم وشعيرى شعيرى

- فهو محمول على معناه لأنه يعنى : أنا أبو النجم لندى يكتفى باسمه عن صمته وتغته، وشعيرى متناه فى الجودة على ما تعرفه وكما يلعبك^(١) .

ب - المبتدأ أو المسند إليه عموماً ينبغى أن يكون معرفة أو نكرة محصنة حتى يصح الحكم عليه بالحير لأنه لا يحكم على مجهول، ولكن شرط المائدة إد، يحقق بأى وجه جاز لإخبار عن نكرة، « وقال ابن الدهان - وما أحسن ما قال - حصلت لمائدة ماخبر عن أى نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إعادة مخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تحصن المحكوم عليه بشئ أو لا^(٢) »، ويتحقق المائدة بعدم علم المخاطب قبل الإخبار بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، حيث به عندئذ يستفيد شيئاً جديداً .

إذن لمائدة هى صابط الابتداء بالنكرة، وليس اختلاف لمادة فى عدد مسوغات الابتداء بها - وقد بلغ هذا العدد عند بعضهم خمسة وعشرين^(٣) - إلا محاولة منهم لحصر صور هذه المائدة التى تشمل لنكرة المحصنة وغير المحصنة يقول الأشمونى مشيراً إلى ذلك فى سياق شرحه لقول ابن مالك :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمره
« فإن أعادت (أى لنكرة) حاز الابتداء بها، ولم يشترط سببويه ولتقدمون نحواز الابتداء بالنكرة، لإ حصول المائدة، وزأى لمتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى بى مواضع المائدة فتتبعوها، فمن مقل مخ، ومن مكثر مورد مالا يصح، أو معدد لأمور متداخلة، ولدى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى الذى سيدكر، وذلك خمسة عشر أمراً،^(٤) .

ونستطيع نحن أن نذكر المسوغات الآتية - بعد الاختصار والجمع أكثر من عدداً وحل والمتشابهة - بوصفها أهم لمواضع التى يحوز ههنا الابتداء بالنكرة

^(١) نظر لعصائى ٣ / ٣٤٠، ٣٤١

^(٢) شرح لرمى ١ / ٣٣١

^(٣) نظر مع الهوامع ٢ / ٢٩ - ٣١

^(٤) شرح الأشمونى ١ / ٤٠٤، وانظر معنى اللبيب ٢ / ٤٦٧ .

(١) انظر، شرح لرمى ٤ / ٣٧٣ وبعوام المائة ٢١٦، ٢١٧

(٢) نظر، شرح الأشمونى ١ / ٢٠ .

(٣) انظر لعصائى ٣ / ٣٢٩ - ٣٤١

(٤) انظر حراة لأرب ١ / ٤٣٩

لإفادتها حتى لو لم تكن محتصة في الظاهر أحيانا - وكثير من المواضع التي ترد
ها يصدق على النكرة فيها الاختصاص - وهذا يؤكد أهمية العائدة وأثرها

١ - تقديم الخبر لمحتص وهو ظرف أو جار ومجرور أو جملة : **مماثل**
لظرف قوله تعالى : ﴿وَلَدَيَا مَرِيدًا﴾^(١) . ومماثل الجار والمجرور قولك : على
المصدرة كتب وكذلك قوله تعالى ﴿وَعَلَىٰ نَصَارِهِمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢) ومماثل لنكرة تأتي
خيرها جملة : قصداً علامته رجل .

والمقصود بالاختصاص في هذه الثلاثة أن يكون كل من المجرور وما أصيغ
إليه الظرف والمصدر إليه هي الجملة صالحاً لأن يكون مبتدأ .

٢ - تخصيص النكرة بصمة أو إضافة على النحو التالي :

- فالصفة : إما ظاهرة نحو : رجل من الكرام عندنا ، ومماثل قوله تعالى
﴿وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَىٰ مُوسَىٰ بِرُوحِنَا﴾^(٣) . وما متدرة نحو قوله تعالى ﴿لَمْ نُكَلِّمْ مِنْكُمْ شَيْئاً

وَمَنْ هَذَا أَيْ شَيْءٌ عَظِيمٌ .
ومن هذا أيضاً قولنا في التعجب : ما أحسن محمداً ، فهذا معناه : شيء

وقد تكون الصفة معنوية كالتصغير في نحو : رجل حصر ، لأن هذا في
معنى : رجل صغير حصر .

- والتخصيص بالإضافة نحو : خمس سنوات كتبهن الله ، وعمل برّ يزيد .

٣ - أن تكون النكرة معطوفة بشرط كون المعطوف عليه مما يصح لايتدأ

به أو أن تكون النكرة على عكس هذا ، ومماثل ذلك : ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ

صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى﴾^(٤)

ومماثل عكس هذا : طاعة وقول سديد أولى .

٤ - أن تكون النكرة عامة

فإما أن تكون عامة لأنها من القسط العموم كأسماء الاستمهام
والشرط نحو

من عذب ؟

ما رب ؟

- من يعمّن حيزاً بكافاً عليه

وإما أن تكون عامة لأنها واقعة بعد نفي أو استمهام نحو :

- ما خلّ لنا ، ومماثل قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾^(٥) .

وقد تقع النكرة لعامة مبتدأ لأنها يراد بها الجنس أو الحقيقة من حيث هي
نحو : مؤمن خير من مشرك ، ورجل خير من امرأة .

٥ - أن تدل لنكرة على تقسيم وتوزيع ، ومن هذا - فيما نرى - قوله تعالى :

﴿وَأُخْرَةٌ يُؤْتِيهَا الْمَاءُ﴾^(٦) إلى ربها ناطرة ﴿وَأُخْرَةٌ يُؤْتِيهَا الْمَاءُ﴾^(٧) .

ومماثل هذا قول النمر بن تولب :

يَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نَسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرَّ^(٨)

٦ - أن تكون النكرة مصدراً في معنى الفعل ، وهذا يشتمل ما يدل على التعجب

نحو : عجب لعمر ، وكقول الشاعر .

عجباً لذك قصصية وإقامتي فيكم على تلك القصصية أمحب

سورة ق ٣٥

٢ سورة لقطة ٧

٣ سورة لقطة ٢٢

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

(٥) سورة البقرة ٢٢

(٦) سورة النمل ٦٠

(٧) سورة البقرة ٢٢

(٨) سورة البقرة ٢٢

ويشمل كدنه المكرة التي يرد بها دعاء نحو قوله يعني (١) وسلاطه من
عبدده سين اضطفي (٢) وقوله : (٣) ويل للمطففين (٤) .

وهذا يشمل أيضاً ما هو بخلاف ما سبق نحو (أمر بمعروف صدقة ونهى عن
مكر صدقة) .

٧- أن تقع الكرة بعد لولا ، أو إذا المحاشية ، أو هاء الجزاء .

فمثال وقوعها بعد (لولا) قول الشاعر :

لولا اصطباراً لأودي كل دى مقبة لعمى استمت مطيدهن لظننى
ومثال وقوعها بعد إذا : محاشية قول الشاعر :

حسبتك فى الوغى مِرْدَى حروب ذا حورٌ لديك فقلت : سحفت
ومثال وقوعها بعد هاء الجزاء قولهم فى المثل : « إن ذهب غيرٌ فمُر
فى الرباط » .

٨- أن تقع الكرة فى أول جملة الحالية نحو قول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاء همد بدا مُحْيَاكٍ أخفى صوؤهُ كلُّ شارِقٍ
وكذلك قول الآخر :

بركت صانى يوم يدب رعيها وأسهد لا ترسى حمر الأسد
يدب بظرفها فى الدهر واحدة وكل يوم ترسى ممدية بيده

٩- أن تكون الكرة مخبراً عنها بشيء من خوارق العادة وغير المألوف نحو :
إنسان يهبط على سطح المريخ (١) .

واشترائط الفائدة هذا وأثره فى حوار الإخبار عن الكرة لا يسريان فقط على
مبدأ كما أشربا بل بهما من الممكن أن يسرد عل المسند إليه فى جملة

(١) سورة نمل ٥٩ . (٢) سورة المطففين ١

(٣) انظر معنى النبيذ ٢ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٤ - ٢٠٨ ، ومعجم الهوامع ٢ / ٢٩ - ٣١

لأسميه أي كاد صورته هالاسم فى يد (كل) وأحوالها يحدد حكم نفسه وما
شاهد هذا فى كاس قول الشاعر

وج كاس حيّ فى العبياة محلداً حدثت ولكن ليس حيّ بحالداً (١)

وتقول فى (ما زال) - مثلاً - ما زال رجل واقفاً على الدب ومن شواهد ذلك
فى (إن) قول امرئ القيس :

ول شفاء عبرة مهراقة فهل عند رسم دهر من معول (٢)

ج - الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعين (الحنث) قيل لأنه لا تحتوى به
عدة ، هـا معنى لأن يقال - مثلاً - : عمرو أمس ! ولذا قيل إن ما ورد من ذلك
محول نحو : الليلة الهلال ، أى الليلة طلوع الهلال . ولكن بعض النحاة المتأخرين
حروا مثل هذا إدر أهد ، ويتحقق ذلك بعدة صوابط معينة منها أن يشابه اسم
مبين اسم المعنى فى حدوثه وقتاً دون وقت ، ومثال ذلك قولهم : أبلغ شهرين بوقد
حبوا من هذا أيضاً المثال السابق (٣) .

(٢) تتحكم المدة فيما يبوب عن الفعل بعد بنائه للمجهول إذ لم يوجد
مفعول به : فالظرف والمفعول المطلق الواقعا فى هذا الموقع ينبغى أن يكونا
مختصين بوصف أو إضافة أو ما يشبههما حتى يفيدا فائدة متجددة ويقوما بهذه
وظيفته ، يقول المبرد : « وأعلم أنك إذا قلت : سير يزيد سيرا ، فالوجه النصيب
لأنك لم تعد بقولك سير شيئاً به يكن فى (سير) أكثر من لتوكيد فى وصفه
فكنت سيرا شديداً ، أو مينا - فالوجه الرفع لأنك لما نعمته قريته من الأسماء
حدثت به فائدة لم تكن فى (سير) ، والظروف بهذه المتصلة . لو قلت : سير يزيد
مكب أو يوماً - لكان الوجه النصيب . فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً
كذا - اختيار الرفع لما ذكرت لك » (١) . وعلى هذا ، هكل ما يبوب عن الماعل عبر

حمر ن - ومع صفة ٢٢ د

حده فى رواية ميبويه ، ورواية ديوان امرئ القيس : وإن شماني ، انظر ديوانه ص ٩ وانكتاب ٢ /

١٤٢ وشرح الزمخشري ٤ / ٢٠٦ - ٢٧٩ ومعجم الهوامع ٢ / ٩٨

انظر شرح التسهيل ١ / ٣١٩ ومعجم الهوامع ٢ / ٢٣

مختص ٢ / ٥٣

هدين أيضاً يشترط هيه أن يدل على فائدة متحددة حتى يصح الفعل مع هز
النائب كلاماً^(١).

(٢) الأصل أن يكون صاحب الحال معرفة أو نكرة محتصة ، ولكننا نرى أن
كما يجوز - ساء على ما ذكرنا - أن يبدأ بنكرة غير محتصة بشرط حصول الفائدة
هكذاك يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة غير محتصة أيضاً بشرط أمن اللبس
وحصول الفائدة ، وكون المعنى لدى تؤوليه الحال عندئذ يحتلف عن المعنى لدى
يوجد في جعل هذه النكرة صيغة . ووجهة النظر هذه تتفق مع رأي بعض النحاة
الذين أجاروا ذلك أو - على الأقل - هؤلاء كاهن مالك وابن الطراوة ولسهيلي . هين
مالك ذكر أن من مسوغات هذا سبق صاحب الحال بنفسه نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ
أَهْبَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(٢) ، وكذلك السبق بنهي أو استفهام^(٣) .

وأما السهيلي ، فقد ذكر رأي ابن الطراوة في هذا واستدلله بالقياس
والسماع له ، والاستدلال بالقياس في رأي ابن الطراوة يتمثل في أنه كما جاز أن
يحتلف المعنى بين نعمت المعرفة والحال منها - هكذاك لا ينبغي أن يكون هناك مانع
من اختلاف المعنى في النكرة بين الحال والنعمت منها أيضاً . وأما السماع ، فمن
شواهد ما ورد في الحديث : « وصلى ورأه قوم قياماً »^(٤) .

وضبط هذه المسألة - كما يعلم من تعقيب السهيلي على استدلال ابن
الطراوة - أن إجازتها صحيحة بالشروط التي ذكرناها وإن كان أكثر الكلام على
عدم وقوع ذلك ، نظراً لأن الجهل بالنكرة يجوز أكثر إلى تعريفها بما يفهم
بحمله نعتاً^(٥) .

★ ★ ★

(١) انظر شرح برصبي ٢٢

(٢) سورة الحجر الآية ٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ٣٣١ ٣٣٢

(٤) انظر : فتح الباري (كتاب تفسير الصلاة) ٢ / ٦٨٠

(٥) انظر : نتائج لمكر في النحو ٢٣٤ .

الفصل الخامس

التركيب بين اللفظ والمعنى

توطئة:

أشرنا من قبل إلى أن اللفظ والمعنى هما المكون الأساسى لأي كلمة أو تركيب ، واللفظ يمثل جانب الشكل أو الظاهر ، والمعنى يمثل جانب المحتوى أو العمق . وعند رصد هذين الجانبين من زاوية النطق والممارسة اللغوية نلاحظ أن معنى لاحق لفظ ، والأصل يفترض فى علاقتهما أن يكون هناك تطابق بينهما .
 ر أن يكون أحدهما مساوياً لمقدار الآخر فى خصائصه ودلالاته .

ولكن النظرة الفاحصة و لمقدرة بين هذين الجانبين معا ، تكشفان عمليا فى حين كثيرة وجود اختلاف بدرجة صغيرة أو كبيرة بين هذا الشكل ، وذلك المحتوى . كما أن دراسة أحدهما فى ضوء هذه الفكرة ، أى فكرة كون هذين الجانبين ظاهرا و لآخر عمقا أو بطلا - تنبئ أيضا عن حقيقة علاقتهما معا ، كما سبى كذلك أثر كل منهما مقارنا بالآخر .

وقد كنا فى الفصول السابقة قد تناولنا أثر اللفظ على المعنى - كما تم فى تصنيفين الأولين - وأثر المعنى على اللفظ - كما حدث فى فصلين الثالث والخامس - فإننا فى هذا الفصل ، سنحاول أن نكمل حنقة البحث فى هذه الفصول نجمع بين هذين الجانبين لدراسة أثر كل منهما مقارنا بالآخر وفى صوته ، ولكى نرى ما يبدو من تعارض بينهما أحيانا ، سواء على مستوى التركيب الواحد ، أو على مستوى التركيب المتشابهة أو لتي بينها وبين بعضها ، ولنعص صبة وعلاقة .
 معنى ذلك كله أن هذا الفصل سيعود أن يجيب على هذين السؤالين : ما حقيقة بعض بدعياره شكلا وظاهرا ، فى ضوء مقارنته بالمعنى باعتباره مضمونا وعمقا ؟
 ما نتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك فى اللفظ أو المعنى ويكون لها هاتده
 سموسة فى التحليل والتفسير ؟

إن إحدى الدراسات عيت بمثل هذا وتناولته في كثير من مباحثها^(١) ، وذلك يبدو من خلال الحديث - مثلاً - عن العلاقة بين النسبية والحالة والعلامة الإعرابية في بعض المواضع كالمفعول لمرغوع (لثائب عن الفاعل) والتبادل بين النصب والجر ، و تقارب بين نمطى الإسناد في لعملتين الاسمية والمفعلية وما شابه ذلك^(٢) . ومن أجل هذا نود أن نشير إلى أننا ربما لا يختلف مع هذه الدراسة في كثير منها انتهت إليه ، ولقد سنجتازه وبحاول أن يكمل الطريق ، بأن سطر إلى لمسألة المطروحة هنا من خلال جانب واحد محدد ما زال بحاجة إلى البحث والإيضاح هنا ونرى أن تناوله في هذا الموضع أهم من التعرض لمعيره ، وهذا الجانب لذى نعينه هو التركيب بصورها المختلفة من حيث لمطها ومعها .

وإنما يتركز اهتمامنا في هذا الموضع على التراكيب؛ لأنها هي التي يظهر فيها لتمازج الحقيقتين للأنساق والمعنى ، ولأنه بمصداقة لبعض المفردات بتحدد معنى بكلمة ويصبح وقتاً ومن ثم يحصل لتمازج بين هذين الجانبين في شكل والشكل والمعنى ، أو لا . أى أنه من الممكن عندئذ أن يحصل تعرض بينهما بأية صورة ، أو يشي مثل هذا التفاعل بدلائل معينة من أهمها تحديد خصائص أنماط التراكيب من حيث مضابغة صايرها لسطحها أو بطوء شكلها على حميتها لآلة أخرى محتفية وراء على هذا فهم أهم من بحوص في ذلك من غير ولا أنواع لتراكيب وصورها .

ومن هذا لمصطلق لمول إن التركيب للمعنى هو في الأصل صه كمنه . أى أخرى^(٣) ، ويرى البحث أنه - بصمة عامة - نوعان ، الأول : تركيب بين جزأين أو كلمتين يصير كل اثنين منهما بالتركيب جزءاً واحداً أو كلمة واحدة ومن أمثلة هذا التركيب المرحى كحصر موت وسويوه و بعدى وما يشبهه كخمسة عشر

(١) نعى بذلك دراسة الدكتور محمود شرف الدين ، « الإعراب والتركيب بين الشكل والسمية : دراسة تفسيرية »

(٢) انظر : لأعراب والتركيب بين الشكل والسمية ١٠٣ ، ١٣١ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ٣٤٩ وما بعدها .

(٣) انظر : الظواهر المعنوية في التراث المعنوي (بطوء التركيبية) ٦٤ .

وبين بيت وصباح مساء . وإنما صار هذا النوع بمثل هذه الصفة من صيرورة جرائه ككلمة واحدة ، لأنه ليس بين هذين الجرائين نسبة ملحوظة^(١) .

والنوع الثانى : تركيب لا يؤدي إلى صيرورة المركب مع غيره ككلمة واحدة أو سم واحد ، وهذا هو مساء عند القاهر بالتعليق وجمعه في النهاية مصاد النظم ، وهو عده ثلاثة أقسام أساسية . تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهم . وكل قسم من هذه الأقسام له صور وطرق مختلفة . وقد بين عبد القاهر أنه نكى يتكون الكلام أو الجملة فلا بد من مسند ومسند إليه ، وهذا يتحقق بتعليق لاسم مع الاسم أو الفعل مع الاسم ، ومن ثم لا يكون كلام من حرف وفعل ، ولا من حرف وسم إلا في لاء لا حرف لاء في تصدير فـ وكذا لا تكون جملة من فعل وفعل ، ولا من حرف وحرف^(٢) .

ومن الممكن أن نقول إن معظم صور التركيب أو لتعليق التي ذكرها قدماء^(٣) أو المحدثون^(٤) ، لا تخرج بطريقة ما عما ذكره عبد القاهر . ويدخل في هذا الإطار أيضاً ما يذكر حديثاً تحت ما يسمى بـ « المركب لاسمى » ، وهو من وجهة نظر معينة يقتصد به كل مجموعة وفئات نحوية ترتبط ببعضها البعض من غير طريق لتعنيه لاسم معنى واحد يصح أن يشتمل وطبيعة واحدة أو يكون عنصر واحد في الجملة بحيث لا يردت هذه المجموعة لا يكون جملة مستقلة ، ويصدق هذا التحديد - من وجهة النظر هذه - على : المركب الإضافي والمصدر المؤول ، و توصف والمصدر غير المبتدأين اللذين يحتاجان إلى ما يحتاج إليه فعملهما نحو محمد مكرم صيمه ويعجس زيارة محمد أحاه

(١) انظر : شرح انور ١٢٩ / ٣ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز (المحدث في دلائل الإعجاز) ٤ - ٨ .

(٣) انظر - مثلاً - : شرح لرمسى ١ / ٢١ - ٢٤ .

(٤) انظر مثلاً : لعمري في دراسة نحو لرمسى ٣٦٥ - ٣٧٠ ، وجمعه لرمسى في تعريفه نشبه

مصطفى غلابي (المكتبة العصرية - بيروت - ط ٢٢ - ١٩٩١ م) ١ / ١٥ - ١٧ .

٥ بناء لجمعه تعريفه بتأليف الدكتور محمد حمادة عبد الحفيظ ١٦٠ انظر بندا لعمري - دراسة نحو لرمسى ٣٧٢

بـ لاسمء لموصوٲة والاسم بمهم لمعسر بمسر كما بصدق المرز
الاسمى اىضاً من وجهة نظر أخرى على الأحوال والظروف المركبة وأسماء
لاستمها المركبة وما يشبهها^(١).

وباء على هذا التقسيم للمركب الاسمى بمعى- فى رأى - أن يدخل فى
طاره - ولو من باب التقدير والمعنى على الأقل - الوصف المعلى بأل التى ينوى
بها الموصولية ، سواء كان مبتدأ أو غير مبتدأ نحو : الحسن فعله لا يندم ، وحاء
الضارب محمداً ؛ وذلك لأنه مركب من جهتين : الأولى كونه بمعنى الاسم الموصول
والفعل ، والثانية كونه مشتغلاً على وصف عامل فيما بعده ، وهو فى هذا قريب
الشبه جداً بالمركب الاسمى الوصف كما فى نحو : محمد مكرم صيفه .

بما من خلال هذه الإشارة نستطيع أن نقسم أهم أنواع التركيب التى يبدو
عنها ملامح واضحة للعلاقة بين طاهر لفظ وحقيقة المعنى - إلى أنواع
الخمسة التالية .

١- التركيب الإسنادى الأصلى ، ويدخل تحته العملتان الاسمية والمعلية
بصورهما المختلفة وكذلك لجملة الوصفية . وأما التركيب الإسنادى غير
الأصلى^(٢) ، فيشمل الإسناد فى المركبين الاسمين الوصف والمصدر ، وسوف يأتى
الحديث عنهما صمناً فى مركب الإضافة للمطية .

٢- المركب الإصاعى .

٣- تركيب الإبتاع بواحد من التوابع المختلفة ، وهى البعت والعطف بوعيه
والبدل ولتوكيد .

٤- مركب المصدر المؤول .

٥- مركب الوصف المعلى بأل الذى سوى بها الموصوٲة
وهذه الأنواع الخمسة ، هى التى سندرس العلاقة بين لشكل والمعنى
ويحاءها المختلفة فى التركيب من خلالها . وستكون هذه الدراسة فى مبحثين
بحمل النوعين الأولين فى مبحث والثلاثة لناقية فى مبحث آخر .

★ ★ ★

(١) انظر بباء الجمعة العربية ١٦٠

(٢) انظر : المنحل إلى دراسة لنحو العربى ٣٧٢ .

(٣) انظر اشرح الوصى ١ / ٣٣ .

على أن أهم أثر للعلاقة بين شكل التركيب الإسنادي وأصلي وبنية الداخلية
يتمثل في تقسيم حملته ، وهي مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عمومًا
والخبر - ويتناول هذين الأمرين على النحو الآتي :

(١) تقسيم التركيب الإسنادي وتصنيفه ،

يمكننا إذا راعينا الشكل أو اللفظ والمعنى أن نقسم التركيب الإسنادي
الأصلي إلى نوعين من الجمل : جمل اسمية أو فعلية صريحة ، وجمل وسط بين
الاسمية والفعلية^(١)

١ - الجمل الاسمية أو الفعلية الصريحة :

يتضح أثر اللفظ أو الشكل في تصنيف هذه الجمل في أنه هو العامل
أساسي في هذا التصنيف ، وذلك لأن الجملة من الممكن أن تكون عناصرها
وحدة ، واختلاف شكل هذه العناصر بالتقديم والتأخير يؤدي إلى الحكم على التي
تقدم فيها المسند إليه بأنها اسمية ، والحكم على التي تقدم فيها المسند الفعلي
بأنه فعلية ، وذلك نحو : محمد قام ، وقام محمد .

واعتبار اللفظ أو الشكل أساسًا في تصنيف الجملة هنا يعد من الحواجز
وصفية في النحو العربي^(٢) . وأما من حيث النظر إلى المعنى في التصنيف ، فإن
نظهر أن معظم النحاة لم يفرقوا في المعنى بين نوعي الجملتين الاسمية
وفعلية ، وما كنموذج من لمرق بينهما لمطابقًا شكليًا فقط متمثلًا في اختلاف
ترتبة كما ذكرنا ، إلى جانب اهتمامهم برصد العلاقة بين طرفي الإسناد^(٣) ، وهذا
لا يعينهم كثيرًا لأن « هذا التصنيف قائم على مراعاة إدراج كل نوع تحت جدول
نصري أو استبدالي معين »^(٤) . ومع هذا فإن ثمة ملحوظات مهمة ينبغي أن تذكر
في هذا السياق

انظر النحو العربي والسرور (محدث ٥٥ ، ٥٩)

انظر : الإعراب و التركيب بين الشكل والنسبة ٢٧١ ، ٢٨

بناء الجملة العربية ٣٤ .

المبحث الأول

التركيب الإسنادي الأصلي والمركب الإضافي

أولاً - التركيب الإسنادي الأصلي

التركيب الإسنادي الأصلي يشمل الجملتين : الفعلية والاسمية ، والجملة
الفعلية تتكون من الفعل والماعل ، والاسمية تتكون من المبتدأ والخبر أو ما
يشبههما ، ومن المعروف أن الخبر تتعدد صورته .

وللعلاقة بين شكل التركيب الإسنادي الأصلي وبنية الداخلية مظاهر وصور
محتملة بعضها قد يتعلق بتقسيم جملة هذا التركيب وتصميمها و بحكم عسها
وبعضها قد يتعلق بتحليل عنصر أو أكثر من العناصر المشتمل عليها سواء كان هذا
العنصر ركنًا أساسيًا فيه أو جزءًا ملحقة به ومكملاً له . ومن ذلك - مثلاً - أن
مفعول (فاعل) فاعل في المعنى وإن كان في اللفظ مفعولاً ، كما أن فاعله على
عكس ذلك حيث إنه في المعنى مفعول وفي اللفظ فاعل ، وذلك نحو : صارت
زيدًا وفاتتته^(١) .

ومن ذلك أيضًا وقوع الفعل في اللفظ ماضيًا وهو في المعنى مضارع
مستقبل ، وذلك كما في فعل الشرط في نحو : إن أكرمتني أكرمتك^(٢) . وتفسير
هذا أن للأفعال رمين : زمانًا صرفيًا ، وهو وظيفة الصيغة ، وزمانًا نحويًا وهو وظيفة
السياق وتحدد الضمائم والقرائن ، أي أن المفعول عليه في تحديد الزمن هذا هو
الزمن النحوي الذي لا يشترط تطابقه مع الزمن الصرفي ، وإن كان أعب أحواله أن
يكون متطابقًا معه^(٣) .

(١) انظر : شرح المفصل ٩ / ١٢١

(٢) انظر : شرح كتاب صيبويه للسيرافي ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) انظر : اللغة العربية معانيها ومبانيها ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١

الملحوظة الأولى : أن سيبويه في حديثه عن بعض تراكيب الاشغال ، فرق بين جعل الجملة اسمية وجعلها فعلية من خلال ترجيح الرفع على النصب ، وقد ذكرنا ذلك من قبل .

الملحوظة الثانية : أن علماء المعاني هرقوا في المعنى بين تقديم كل من المسند إليه و المسند المفعلي على الآخر ^(١) ، ومن هذا ما ذكره عبيد القاهر من أن تقديم لمسند إليه على الفعل له معنيان : جلى وحصى ، أما المعنى الجلى فهو أن تريد أن تنص على أن الفعل واحد وترغم أنه فاعله دون غيره ، وأنه استبد به نحو أنا كتبت كذا . وأما المعنى لحصى فهو أن يكون المقصد للماعل ولكن على أن تريد أنه قد فعل هذا الفعل وتمنع الشك من أن يُظن أنه لم يفعله ، مثال ذلك ، هو يعطى الجزيل ^(٢) . ومعنى هذا الكلام أن تقديم الاسم على الفعل له هائدتان : الأولى تحصر ، والثانية التأكيد ، أى تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم ^(٣) . وفي سبق تأكيد هذه الحقيقة نجد أن عبيد القاهر أيضاً يحاول أن يصح قانوناً عاماً للتقديم والتأخير ، ويستشهد على ذلك بتقديم المفعول على الفعل فيقول : « وعلم أن من لخصاً أن يقسم الأمر في تقديم «نشيء وتأخير» قسمين ، فيجعل مبيداً في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض ... انتهى ثبت في تقديم لمفعول مثلاً على المفعول في كثير من الكلام ، أنه قد احتصر بفائدة لا تكون تلك لفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال » ^(٤) .

وبناء على ذلك ، فالصورة الأساسية لجعل المسند فعل - كما ذكر الدكتور فاضل السامري ، وكما يفهم من كلام لبلاغيين - « أن يتقدم الفعل على المسند إليه كما هي جملة (أقل سعيد) ولا يتقدم الماعل على الفعل أو بتعبير أدق : لا يتقدم المسند إليه على الفعل ، لا لمرض يقتضيه المقام ، ولصورة الأساسية

لجعل التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على المسند أو بتعبير آخر - يتقدم لمبتدأ على الخبر . ولا يقدم خبر لا لسبب يقتضيه المقام أو طبيعة الكلام .

والمرق بين هاتين الصورتين - أعني الجملة التي مسندها فعل والجملة التي مسندها سم - أن لجملة التي مسندها فعل إنما تدل على الحدوث تقدم الفعل أو تأخر ، والجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت ... فالجملتان : (يحتشد سعيد) و (سعيد يحتشد) كلتاهما تدلان على الحدوث ، وإنما قدم المسند إليه لمرض من أغراض التقديم ^(١) .

ومحمل أهم لأعراض التي ذكرها علماء المعاني لتقديم المسند إليه على المسند المفعلي - يتمثل في :

- ١- التحصيل والحصر .
- ٢- لتوكيد وإزالة لشك من ذهن السامع .
- ٣- التمجيل بالمسرة أو المساءة نحو قولنا « أبوك عاد » لمن كان أبوه غائباً ، و« السفاح حصر » .
- ٤- إظهار تعظيم المسند إليه أو تحقيره ، فمثال التعظيم قوله تعالى : ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ ^(٢) ، ومثال التحقير : لقبي جاء .
- ٥- الإشعر بالعربة نحو : المقعد مشى ، و الأحرس نطق ^(٣) .

الملحوظة الثالثة : أن اللغات جميعاً تتفق في التمييز بين الجملة لاسمية وجملة فعلية ، وإن لم تكن أسس هذا التمييز واحدة ^(١) .

وبناء على هذه الملحوظات نرى أنه من الواجب ألا يهمل لمرق في المعنى بين لجمتين لاسمية والمفعلية ، وذلك : لأن الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من

(١) انظر خصائص التراكيب ، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني - للدكتور محمد أبو موسى (مكتبة وهبة - القاهرة - ط ١٩٨٠ م) ١٧٠ - ١٨٦ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٤٠ .

(٣) انظر : لظواهر لغوية في التراث النحوي ١٣٧ .

(٤) دلائل الإعجاز ١١ .

معاني النحو ١ / ١٦

٢ سورة البقرة ٦٥ .

٣ انظر معاني النحو ١ / ١٧٠ - ١٧٨ .

انظر اللغة ، تأليف ج. هيريس ١٦٢

الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به ، سواء كان التركيب حبراً أو إنشاءً ، مثبتاً أو غير مثبت ^(١) ، وعلى هذا فيسفى أن يراعى هذا المرق ويحفظ ، ولكن فى ضوء وجود مستويين للكلام الأول مستوى الكلام المقصود به مجرد التحاطب والإفهام ، وفى هذا المستوى ربما لا يكون اختلاف المعنى بين المصطلحين مقصوداً ومراداً ، لكن هذا لا يمنع أن يكون موحوداً ولو بصورة عسوية . والثانى : مستوى اللغة الأدبية لثى توصف بالانعمالية ولثى بعد ترتيب الكلمات من أهم ما يميزها ^(٢) ، وفى هذه اللغة يكون لتقديم الركن الاسمي أو الفعل على الآخر - فصلاً عن صور التقديم المحتملة بصفة عامة - دلالة ملموسة غالباً ، ما لم يكن هناك داع لمطى للتقديم ، وهذه الدلالة تظهر بوصوح عدد تحين ، لنصوص خاصة .

وفى هذا السياق نود أن نشير إلى أن جملة الاستفهام عموماً تُظَر إليها على أن الممترض فيها أن تكون فعلية من قبل أن لاسمها معنى إشثنى يقتضى معنى ويطلبه ، ولذلك كان الأصل فى حروف الاستفهام - من وجهة نظر النحاة - ألا يبيها ، إلا لفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ^(٣) . وساء على هذا أن كانت أداة لاسمها تأتي سمّاً أو حرفاً فإن سجن لدلته من الممكن أن تمثل هذا الأصل الممترض :

أقدم زيد ؟ - هل ذهب محمد ؟ - من قام ؟

فأما الجملة الأولى وهى المبدوءة بالهمزة (أقدم زيد ؟) فإنها إذا قدم فيها الاسم وصارت : أريد قام ؟ فإنها ينبى أن تكون اسمية فى الصورة والحقيقة لأن الهمزة - كما ذكر سيبويه - أصل حروف الاستفهام ولها من التصرف ما يسمح لأن

(١) انظر هو النوية فى التراث المحوى ١٢٥ .

(٢) انظر : لغة لفسردس ١٨٦ - ١٨٨ . وثملت النظر هنا إلى أن ثمة تقسيم أهم لمستوى الكلام ، يعبر عنه بأن اللغة تنموت على ثلاثة أنواع ، لغة مصهمة وهى لنى لا يشترط فيها النجعة والبلاغة كالمأميات ، ولغة صعيحة، وهى تنى تجرى على ستن المصحن ولا تتوافر فيها الدرجة العليا من البلاغة، ولغة ليمية، وهى التى يجمع بين صحة المقال ومطابقة المقدم . انظر : نظرة فى قريه لإعراب (جويبات كلية لأداب بجامعة الكويت - الرسالة المشروى) ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) :كتاب ١/ ٩٨ ، ٩٩ .

يبتدأ بعدها بالاسم أو الفعل ، ومن ثم فنحن لا نأخذ برأى الأخفش أو غيره الذى يختار أن يكون الاسم فى هذا مرفوعاً بفعل مقدر قبله ^(١) . ويقوى ما نراه أن عبد القاهر فى رأيه السابق الذى أشرنا إليه يسوى بين الاستفهام والحبر فى أن تقديم المحدث عنه أو تأخيرها مع المستند الفعلى يؤدى إلى اختلاف المعنى ^(٢) .

وأما الجملة الثانية ، وهى المبدوءة بهل (هل ذهب محمد ؟) فإذا قدم فيها الاسم على :سفن وصارت : هل محمد ذهب ؟ فإن سيبويه يحفل هذا فصحاً ولا يحوزره . لا فى لشعر لأن (هل) لسر لها من التصرف ما للهمزة فيسعى إلى أن يراعى منها لأصل وهو مجيء لفعل بعدها ^(٣) .

وأما الجملة الثالثة (من قام ؟) فلا يصح فيها إلا أن تكون بهذا الشكل ، وقد ذكر الدمامسى أنها اسمية فى الظاهر فعلة فى الحقيقة لأن أصلها - بدء على ماسبق - : أقام زيد أم عمرو أم خالد ؟ إلى غير ذلك ، ثم اختصرت هذه لدوات بمحتملة فى (من) وصممت معنى الاستفهام ، وبهذا الصمن وحب تصديهما على بفعل . وساء على هذا التحيل عد هذا التركيب من المصح التى يظهر منها مفهوم التحويل جيداً فى النحو العربى ^(٤) .

وتظهر النظرة المزوجة فى معالجة هذه الجملة الاستفهامية الأخيرة ، عندما يحاب عيبها بالانحصار خاصة والاقتصر على ذكر المسئول عنه فىقال مثلاً - زيد - والمشهور أن المذكور فى هذه الحال فاعل والفعل حذف لدلالة السؤال عليه ، والتقدير : قام زيد ، والدليل على هذا أن النحاة يتداولون مثل هذه الجملة غالباً فى باب الفاعل عند الحديث عن جواز حذف الفعل ^(٥) . ولكن الرضى

(١) انظر : الكتاب ١/ ٩٩ ، ١٠٠ ، وشرح المفصل ١/ ٨١ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٤٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٩٩ ، ١٠١ وشرح المفصل ١/ ٨١ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١/ ١٨٨ .

(٥) انظر : من الأنماط لتحويلية فى النحو العربى لدكتور محمد حسنة عبد اللطيف (مكتبة لخاصين بالقاهرة - ط١ - ١٩٩٠ م) ٣٩ ، ٢٠ .

(٦) انظر : مثلاً - : شرح الرضى ١/ ١٩٧ وشرح المفصل ١/ ٨١ .

يرى أن جملة الجواب هنا ينبغي أن تكون اسمية ، أي أن يكون التقدير : ريد قام لأن مطابقة الجواب للسؤال في الظاهر أولى ، ولأن السؤال عن القائم لا عن الفعل والأهم تقديم المسئول عنه ^(١) .

والذي نميل إليه في هذا الصدد أن تكون جملة السؤال اسمية في لظاهر وتحقيقة قياساً على حواز تقدم الاسم في نحو : أريد قام ؟ فصلاً عن أن اسم الاستمهام الذي له الصدارة في التقدم هنا هو المسئول عنه .

وأما جواب هذه الجملة فينبغي أن يكون - كما ذكر ابن هشام وكما هو مشهور - جملة فعلية لورود الاستعمال القرآني مؤيداً هذا في أكثر من موضع وذلك نحو قوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِ اللَّهِ رِزْقُكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿ وَصَرَفَ اللَّهُ مَالَهُ يَتَّبِعُ الْحَقِيقَةَ ﴾ وهي رتبة في نحو : أريد قام ؟ فصلاً عن أن اسم الاستمهام الذي له الصدارة في التقدم هنا هو المسئول عنه .

ب- الجمل الوسط بين الاسم والفعلية:

يوجد في الاستعمال ما يمكن أن يؤدي إلى تكوين جمل في منزلة متوسطة بين الاسم والفعلية ، أي إن هذه الجمل يصدق عليها أن توصف بأنها اسمية فعلية أو فعلية اسمية ^(٢) . وفي العربية يدخل - هي رأيا - في إطار هذه الجمل أربعة أنواع :

١- الجملة الوصفية التي تبدأ بوصف معتمد على معنى أو استمهام وبعده فاعل - أو نائب فاعل - مسند الخبر نحو : أقام أحولك ؟

هنا مثل هذه الجملة يوجد من جانب الاسم كونهما بدئت باسم هو في الظاهر مسند إليه ، ويوجد من جانب الفعلية كون هذا الاسم المستند به وصفاً في

معنى الفعل وهو في الحقيقة والمعنى مسند ، وكذلك كون الاسم التالي لهذا الوصف هو المحكوم عليه أو الفاعل لهذا الفعل المعنوي . وقد تم التوفيق بين هذين الحائزين بقول النحاة إن الاسم الأول مبتدأ ، والثاني فاعل مسند الخبر ، يقول ابن يعيش : « واعلم أن قولهم : أقام الزيدان ؟ إنما أرادوا نظر إلى المعنى ، إذ المعنى أقام الزيدان ؟ هتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، و (فائم) هنا اسم من جهة لفظ وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى ، أرادوا صلاح اللفظ ، فقالوا : (أقائم) مبتدأ و (الزيدان) مرتفع به وقد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ولم يكن خبراً محذوف على الحقيقة » ^(٣) .

ومعنى ذلك أن هذه الجملة في لظاهر اسمية إلا أنها في الحقيقة والعمق فعلية ، ولذلك عدت - مع ما يشبهها - من الأنماط لتحويلية في النحو العربي ^(٤) . وأما إذا أردنا أن نجتمع بين هذين الجانبين (لظاهر والعمق) في تصنيف هذه الجملة فلا نجد أمامنا - بناء على نظرة النحاة أنفسهم - إلا أن نجعلها جملة وسطاً بين الجملتين الاسمية والفعلية . ونحن نرى أن معالجة هذه الجملة بتلك الطريقة ووصفها في هذا التصنيف ، يدفع النقد الذي وجه إلى النحاة في معالجة هذه الجملة ، على أساس أن مقتضى تحليلها أنها جملة تتكون من مسدين إليهما لا غير هما المبتدأ والفاعل ^(٥) ، أو أن تناولهم لها يمثل قمة الشكلية حيث كان ينبغي أن يحلوا في مكان وسط بين نمط التركيب الإسنادي ولكنهم لم يفعلوا ^(٦) . كما أننا بذلك نكون متفقين مع من ميّز هذه الجملة لوصفية في تصنيف مستثنى عن الجملتين الاسمية والفعلية لكونها تبدأ بوصف وهو ذو خصائص متميزة ، وإن كنا لا نوافق على أن تعرب هذه الجملة بطريقة أخرى غير التي أشرنا إليها ^(٧) .

(١) شرح المفصل ١ / ٩٦ .

(٢) انظر ، من الأنماط لتحويلية في نحو عربي ٨٣ - ٨٥ .

(٣) انظر در سات نمية في النحو ، عربي ١٥ - ١٥٦ .

(٤) انظر ، لإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١١٦ ، ١١٧ .

(٥) انظر : الجملة الوصفية في النحو العربي ٢٨ - ٨٣ ، ١٤٨ - ١٤٩ ، وانظر أيضاً من ١٢٨ من

هذه الدراسة

(١) انظر شرح الرصم ١ / ١٩٧ .

(٢) سورة النجم الآية ٢ .

(٣) سورة يس ٧٨ - ٧٩ وانظر معنى يبيح ٦١٩ / ٢ - ١٢٠ .

(٤) انظر : اللغة لتدريس ١٦٩ ، ١٧٠ .

٢- جملة المصدر المبتدأ المضاف إلى ضمير والعامل في صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه نحو ، صريرى زيداً قائماً .

والذى يحسن نحكم على هذه الجملة بأنها وسط بين الاسمية والفعلية سببان، الأول أن الذخاة برغم اختلافهم في توجيه هذه الجملة عموماً تفقوا على أن معناها هو : ما اضرب زيداً إلا قائماً ، أى إن لمصدر هنا شديد الدلالة على أنه قائم مقام الفعل ، بل إن بعضهم - وإن كان هذا رأياً صريحاً - أعرب : صريرى ، فعلاً لفعل مصدر تقديره ، يقع صريرى زيداً قائماً ، أو ثبت صريرى زيداً قائماً ^(١) .

ولسبب الثانى أن هذه الجملة تشتمل على مبتدأ اختلف في خبره على آراء معظمها يتمق على أنه لا يوجد لهذا المبتدأ خبر ظاهر ، بل إن ابن درستويه وابن بابشاد يميلان إلى أن يكون به خبر مطلقاً ، وأما غيرهم من النحويين فالكوفيون يقدرون له خبراً محذوفاً بعد الحال ، والتقدير عندهم : صريرى زيداً قائماً حاصل ، والأخفش يذهب إلى أن الخبر حذف وسدت الحال مسده ، وهذا الخبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال وتقديره : صريرى زيداً ضربه قائماً . وأما جمهور البصريين فيرى أن الخبر ظرف مقدر قبل الحال لتي سدت مسد الخبر وتقدير عندهم : صريرى زيداً إذا كان قائماً ^(٢) .

ونحن نقول - بناء على ذلك - إنه مادامت هذه الجملة تبدأ باسم معناه فعل وليس له خبر ظاهر ليس غير مسده ، فإن الأولى أن تعد جملة وسطاً بين الاسمية والفعلية لمشايتها إلى حد ما رغم لتموت جملة (أفانم برىد) من هذه الجهة .

٣- جملة كان وأخواتها

كان وأخواتها أفعال من نوع خاص حيث إن دلالتها على الحدث ذات صفة خاصة ، ولعل من أقرب الآراء إلى الصواب في ذلك ما رآه الرضى من أنها أفعال

(١) انظر مع الهج ٢ / ١٤ .

(٢) انظر شرح الرضى ١ / ٢٧٧ ومع الهوامع ٢ / ١٥ ٤٧ .

نفس على حصول مطلق مقصد بالخبر ، ولعبر بدل على حدث معين وقع في زمان مصنف تشييده في (كان) وما شبهها ^(١) ، ولأجل هذا رأى الدكتور محمود شرف الدين بها أفعال " كانت بحث الحظ كى تصبح أدوات بدل على لزم فقط والنحويون الذين أثبتوا لها دلالة على الحدث كادو يقولون ، إن الحدث في حصتها من نوع مركب لأن هذا يدل على خبرها وبين خبرها في حتم معنى الحدث ^(٢) .

وإذا أصعبنا إلى ما سبق أن هذه الأفعال الشبيهة بالأدوات تدخل أصلاً على الجملة الاسمية ويعبر حكم الخبر فيها أدرك أن حمتها تشبه الفعلية شكلاً لكنها سمية بسنة وعلاقة وهي بدت " باب تركيب منمير تقم به وسط بين الاسمية والفعلية " ، والفعلية فيها تأني من الفعل لاسح الدفص دت لصفه لخاصة ولاسمية فيها يمثل في الاسم والخبر الذين كب في لأصل مبتدأ وخبر ^(٣) .

٤- جملة ظن وأخواتها

ظن وأخواتها تشمل نوعين من الأفعال : أفعال القلوب كعزم ورأى وطن وحسب ورغم وأفعال التحوين كصير ونجد وترك وكلما النوعين يصعب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ومثال ذلك قولك طبت محمد فقدماً وكذلك هو به تعالى : ﴿وَأَتَّخِذُ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خِيلاً﴾ ^(٤) .

وبناء على هذا يوجد في فعل هذه لأفعال حاسب أحدهم فعلى ولاخر سمي وينصح به بصورة كبيرة مع أفعال لقلوب كظن على وجه الخصوص وبيان ذلك أن حاسب فعلى مع أفعال لصوب يتمثل في لاسار الأصلى لدى مع بين لفعول ولماعل وللفعل هذا حدث متعدد على كل حال يتطلب مفعولاً به والخبر بعد بصور من صور هذا المفعول ويؤكد هذا أن ثنى هذين المفعولين هو " متصين 'مفعول الحقيقي وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي " .

(١) بظر شرح الرضى ٤ / ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) الإعراب ولتركيب بين الشكل والسببه ٢٧٢ .

(٣) الممايق ٤٣٧ .

(٤) سورة الممناه الآيه ١٢٥ .

معنى (علمت زيداً قائماً) : علمت قيام زيد ، وإعراب الجرايين إعراب الاسم الواحد^(١) ، ولأن الجملة تبدأ بهذا الإسناد المعنى فهي غالباً ما تعد فعلية من الناحية الشكلية .

وأما الجواب الاسمي فيتمثل في الإسناد الذي يكون بين المفعولين في الأصل ولدى يتبين بوضوح هي أننا لو حذفنا الفعل وفاعل لصارت الجملة مبتدأ وحبراً . ومما يدل على قوة هذا الجواب الاسمي مع أفضل القنوب ضعف عمل هذه الأفعال وجوز إلغائها وتحويل جملتها إلى جملة اسمية ، ويرجع هذا الضعف إلى أن التمدي فيها تعد إلى أمور معنوية تخص لا إلى أمور حسية تعالج كما في مثل : رأى وصرب وأعطى يقول من يعيش « قد تقدم لوصول عن ضعف أعمال هذه الأفعال في المفعولين لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك ، وإنما هي أشياء تهجس في لسان من يقين أو شك من غير تأثير فيما نفق بها . وما أعطى لأن ههنا قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم ، كما أن قولك : ذكرت زيداً ، يتعدى إلى زيد لأن الذكر احصى به وإن لم يكن مؤثراً فيه . فثبت بمدت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة لمعناها بما ذكرنا وحصل منها به . وأخر كونها ضعيفة هي لعدم حار تنمي عن المعنى^(٢) ، وإلقاء عمل هذه الأفعال يجوز إذا توسطت أو تأخرت تقول : محمد طينت قادم ، ومحمد قادم طينت .

وبناء على تلك الأزدواجية في نوع الإسناد في جمل هذه الأفعال نجد أنها تتراوح بين الاسمية والفعلية ، ولهذا يمكن أن ينظر إليها على أنها جمل اسمية مسببة بالمفعول به ولكن ربما يكون الحل لأمثل تنصيصها بأن يظن عيناها أنها جمل فعلية اسمية ، بمعنى أنها وسط بين الاسمية والفعلية ، فهذا وصف دقيق لها لأنه يراعى ثنائية الإسناد فيها^(٣) .

(١) شرح الرصم على الكافية ١/ ١٤٨

(٢) شرح المفصل ٧/ ٨٤ وانظر أيضاً ٧/ ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٨

(٣) انظر بحث الدكتور محمد حمادة : جملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد رأي وتصنيف (معناه مجمع اللغة العربية بالمشرفة ج ٧٧ ص ١٨٠) ومن الجدير بالذكر أنه ورد في هذا البحث تقسيم الجملة لاسمية إلى قسمين : الأول جملة الاسمية المطلقة ، والثاني جملة الاسمية المقيدة وقد صفت حمل القسم الأول في ثلاثة أنواع هي : جملة لاسمية لاسمية ، وجملة =

وما ذكرته هي أفعال القلوب من وجود جانب فعلى وجدب اسمي يستحقان بوصف فعلها بأنها جمل فعلية اسمية يسرى أيضاً كما ذكرنا على حمل أفعال التحويل ، مع التنبه إلى أن لحاب المفعلي ربما يكون أقوى في حمل معظم هذه لأفعال لأن التمدي فيها تعد حسياً يظهر ثره في لاعت ، ولأن كعب في قولك جعلت الماء ثلجاً ، ولذا لم يرد الإلقاء والتعليق مع هذه لأفعال ، هي حين ورد مع أفعال لقنوب^(١) .

(٢) مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عموماً والخبر

ثمه مواضع معينة في التركيب لاسدي لأصلي يتوقف فهمها وإسناد الإسناد فيها خاصة على النظر إليها في ضوء علاقتها بحاسي بطل أو لشكر والمعنى ، وتتحدد هذه المواضع فيما يأتي :

١ - المسند إليه من حيث اللمط والمعنى

الإسناد من حيث اللمط والمعنى نوعان : معنوي ولفظي ، هأما المعنوي - وهو المشهور - فمبني على حكم من لاسم من حيث هو سم يراد به ذات معينة ومثال ذلك سبه التيام لاسم الفاعل التي تدل على ذات المتكلم كما في قمت ، ونسبة الإسلام إلى ذات المتكلم المدلول عليها بالضمير (أنا) كما هي أنا صمم

وأما إسناد اللمط فهو أن يُنسب حكم إلى اللمط ما باعتبار لفظه مر - له حكيمته وعدته يحسن هذا ينص سما حتى لو كان حرفاً بعد أن كان لا يصح

= لاسميه منحرفة (وهي أربعة أقسام : جملة لاسم : المنصوب المصروف عليه اسم آخر هو وهي نص في معية وجملة بمصدر منصوب أو ما يشبهه - لواقع بعده حال لا تصلح أن تكون حيزاً وجملة مصدر تدل على به بدلاً من بعض بعضه مرفوعاً كان أو منصوباً ، وجملة منصوبة نص من ولا لامناعية مع مرفوعها وجملة بوصف مع مرفوعة كما صفت جمل بقسم الثاني (الاسمية المعيدة على جمل اسمية بوهو مع شمس معيدة برمي وندخل في صر هذه جملة كان وأخواتها وجمل أفعال المشاورة وبرجاء والشرع ومثبت تدل على ومعيدة تشكيك ومقيد لاسم ، ومقيد لرجاء ، ومقيد لاسم تدل ومقيد التشكيك مع بحث ص ١٥٠ ، ١٥١

إسناد إليه لكونه غير اسم في الأصل . ومن هذا وقد مر الحديث عنه «ضرب» فعل ماضٍ ، و«من» حرف جر (١) .

وهذا الإسناد يسرى على الجملة أيضا فيسوغ وقوعها في مواقع لم تكن تجوز لها من قبل ، ويتضح ذلك بأن الإسناد للمطى يسوغ جعل الجملة نائبا عن الماعن كما هي الجملة المحكية بالقول في مثل قوله تعالى ﴿وَرَدَّ فِينَهُمْ لَا تُفْسِدُ فِي الْأَرْضِ﴾ (٢) ، ويسوغ جعلها مبتدأ أيضا كما هي «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» وكما هي المثل : «زعموا مطية الكذب» ، كما يسمح للجملة كذلك أن تكون خبرا مستغنيا عن الرابطة لأنها عندئذ في قوة المفرد ، ومثال ذلك «نظمي الله حسبي» ، ودقولي لا إله إلا الله (٣) .

ب- تعدد الخبر:

تعدد الخبر ثلاثة أنواع :

النوع الأول : تعدد في اللفظ والمعنى ، وفي هذا النوع يكون كل واحد من الخبرين أو الأخبار مختلفا عن غيره في لفظه ومعناه ، وعلامته صحة لاقتصار فيه على أي واحد من الخبرين أو الأخبار ، وأنه يجوز فيه العطف وعدمه ، ومن أمثلة هذا ما يلي :

- قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّؤُوفُ﴾ «ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ» «فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ» (١) .

- قول رؤبة :

من يك ذا بتٍّ فهذا بتي مقتصص مصيِّم مُسْتَشْتِي

(١) انظر : شرح التصريح ٣٩ / ١

(٢) سورة البقرة : ١١

(٣) انظر : معاني السبب ٢ / ٢٠٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ ، وبيان الجملة العربية ٣٤ ، ٣٥

(٤) سورة البروج ١٦ - ١٧

(٥) ألبت : كساء علف مريع ، وقيل طيلسان من خر ، والمعنى أن هذا الكساء الواحد يكفينا في زمان انقيط والصيف والشتاء والأخبار المتعددة هي : بيتي ومقيظ ومصيف ومشتي انظر : شرح

انعمي على شرح الأشموني ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ومسند جليل بهقهي شرح ابن عميل ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩

- وتقول هم امرأة شعراء وعلى كاتب شاعر ، وإبراهيم قام صحك ، وريد فعد صحك ، ومن اليئن من هذه الأمثلة الأخيرة أن الخبر المتعدد يمكن أن يحتل جرادا وجملة هنا (١) .

النوع الثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابط هذا النوع أنه لا يصح فيه الاقتصار على أحد الخبرين دون الآخر ، لأنه يقصد بهما وجودهما معا في مبتدأ ، ولذا فالصحيح في هذا «لصرب عدم جواز العطف» لأن الخبرين في معنى شيء واحد والعطف يقتضي خلاف هذا (٢) .

ومن أمثلة ذلك قولهم : (لرمان حلو حامض) ، أي مَرُّ لَأنه جامع بين الحلاوة والحموضة ، وقولهم : (هذا أعسر يسر) ، أي أضبط في العمل لأنه يعمل بكتنا يديه .

وهنا تبيينان : الأول يتعلق بمثل قول حميد بن ثور يصف لدثب :

يدام بإحدى مقلتيه ويتقى بأخرى لأعادي فهو يقطن هاجع (٣)

فقد ذكر الأشموني هذا على أنه من قبيل النوع الأول السابق - وهو تعدد لحسر في اللفظ والمعنى - وذلك ساء على أن قوله «فهو يقطن هاجع» معناه يقطن من وجهه بانهم من وجهه حر ولكن بحور أيس - كما بين لصبار - أن يكون من النوع الثاني ، أي التعدد لفظا فقط ، بناء على أن معناه أنه جامع بين ليعطة ولهجوع .

و لتبيينه الثاني يتمثل في إشارة بعضهم إلى أن الصفات المذكورة هي الحدود لا يجوز أن تعرب أخيار ثواني بل يتميز إعرابها صفة ، وهذا يصدق في رأيهم خاصة على مثل : لإنسان حيوان ناطق (٤) .

انظر : شرح التصريح ١٢

(٢) حاشية صبيان ١ / ٢٢٢

(٣) «هاجع» هو الصواب ، كما ذكر النعمي وغيره - لا (ناثم) ، لأن الروي هنا كله من نعيم . انظر : شرح

الأشموني ١ / ٢٢٢

(٤) انظر : حاشية صبيان ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣

النوع الثالث : تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حقيقة أو حكماً ، وهذا النوع يحسب فيه العطف - وتعدد المبتدأ حقيقة بأن يكون د لا يلمظه على أكثر من واحد كما يكون جمعاً نحو : بنوك محام ومهندس وطبيب ، أو أن يكون مثلي مثل قول الشاعر يدرك يدٌ خـيـرها يُرتجى وأخرى لأعدائها غائطة فيدرك مبتدأ ، و«يد» خبر و«أخرى» معطوف عليه وهو في المعنى خبر آخر. وما بعد كل منهما صفة .

وأما تعدد المبتدأ حكماً فإن يكون مفرداً ذا أقسام فيجعل في حكم الجمع. ومن ذلك قوله تعالى ﴿ عَسَى أَن يَخِفَّ نَدْبٌ مِّنَ رَبِّهِ وَتُفَضِّلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْأُولَادِ ﴾ (١) . فما كان بهذه الصورة من المبتدأ فالخبر فيه متعدد بالعلم تبعاً لتعدد المبتدأ ، ولا يتعارض مع الخبرية في هذا النوع العطف وكون لثاني تابع لأن المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ والمعطوف على الصلة صلة (٢) .

والذي يعنينا هنا مما تبين هي الأنواع الثلاثة السابقة أن الخبر - وهو لمسند هي الجملة الاسمية - من حيث الشكل يمكن أن يأتي في حالة من الحالات الثلاث الآتية :

- ١- أن يكون لمظاً واحداً أو أكثر يعوز عطفه ، ويكفي في هذه الحال العطف بمصدر يمكن يتم الخبر أو المسند .
- ٢- أن يكون لمطين غير متعاطفين ، كل واحد منهما لا يفتى عن الآخر لأن المسند يتكون من مجموعهما ممّا .
- ٣- أن يكون أكثر من لفظ يجب عطفه ، وفي هذه الحال لا يمكن الاكتفاء بلفظ واحد؛ وذلك لأن كلاً من المبتدأ والخبر يكون متعدداً ، وتعدد الخبر يكون لمظاً ومعنى ومتلصقاً بصورة العطف، أما تعدد المبتدأ فيكون حقيقة أو حكماً

١- سورة نوح الآية ٢٠

(٢) خبر شرح لاشعبي ٢٢ ٢٢٢ وشرح بصريح ٨٢ ٨٣

ج - حقيقة صاحب إسناد الخبر :

أحياناً يكون صاحب إسناد الخبر (أي المسند إليه) خبر محدد أو يقع في تحديده ليس ، ويكثر هذا على وجه الخصوص في الخبر المفرد . وسبب ذلك أن الخبر قد يتوجه شكلاً إلى صاحب أو مسند إليه معين ، لكنه معني يكون موجهاً إلى صاحب أو مسند إليه آخر (١) . ولكي نوضح هذا الأمر وتبين معالمه يمكننا أن نحدث عن الأنواع الآتية للخبر من حيث صاحب إسناده :

١- الخبر المفرد لمسند إلى صاحب محدد سابق عنيه أو لاحق به ، ومن أمثلة ذلك قولنا :

محمد قادم - قادم محمد - أقادم محمد ؟

عني هذه الأمثلة «قادم» خبر وصاحبه محدد هو المبتدأ لمسند إليه لمتقدم عليه حقيقة (محمد) - كما في المثال الأول - ولمتقدم عليه حكماً ، كما هي مثالين الأخيرين لأن فيهما تقديمًا وتأخيرًا (هذا مع مراعاة أن المثال الأخير فيه خبر ب آخر) .

- من هذا القبيل أيضاً قولنا : عمرو ذهب أبوه ، وعمرو ذاهب أنت إليه فسوء جعل الخبر هنا مفرداً (خبر + فاعل للوصف) أو جملة (خبر مقدم + مبتدأ مؤخر) - فصاحب الخبر المفرد في هذا الجرم محدد وواضح أيضاً وهو بوه و«أنت» ، وهذا الصاحب المسند إليه لاحق على الخبر حقيقة لأنه فاعل أو هو في قوة المتقدم إذا اعتبرناه مبتدأ مؤخرًا واعتبرت «ذاهب» خبراً مقدماً
- ٢- الخبر المفرد للمسند إلى صاحب غير واضح سابق عليه ، وهذا الخبر عكس ما يقع في حالتين

{ يخبر لخاصة عن هذا يقولهم من خبر قد يجري على غير من هو به ، وراجع الدلالات بمعناها بمصطلح «الخبر» في كلامه في «شرح الرضي على لكاهيه» ٣ / ٢٩٩

الأولى : أن يقع بعد المبتدأ مبتدأ ثان ، ثم يأتي خبر مشتق بعد ذلك وهو مسند في اللفظ إلى المبتدأ الثاني ، ومسند في المعنى إلى الأول . ومثال ذلك خالد عمرو مكرمه هو .

فها « مكرم » من حيث اللفظ يتوجه إلى عمرو لأنه خبر له ، لكنه في المعنى مسند إلى « خالد » لأنه هو فاعل الإكرام وصاحبه . وإبراز الصمير الرابط (هو) عندئذ واجب لدفع اللبس بأن يظن أن المسند إليه الثاني (عمرو) هو المكرم أو صاحب الحقيقي للإسناد (١) .

الثانية : أن يكون المبتدأ مضافاً ويتبع الخبر بعد المضاف إليه ، وهو (أي الخبر) مسند في اللفظ إلى المبتدأ المضاف ، وفي المعنى يكون مسنداً إلى لمضاف إليه . ومثال ذلك :
علام زيد صاربه هو .

فها صاربه « وصف في المعنى لزيد لأنه هو الضارب للعلام ، وذلك إذا كانت الهاء المعمولة للعلام لأنه المضروب ، وقد جرى الوصف - وهو صاربه - على الغلام لفظاً لأنه خبر عنه ، ولو لم يبرز الصمير المستتر في (صاربه) لتوهم السامع أن العلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى ، فوجب إبراز الصمير دهماً لهذا اللبس ؛ فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظاً ومعنى واستغنى عن إبراز الصمير » (٢) .

٣- الخبر الجملة المسند إلى صاحب غير واضح سابق عليه ، ومثال ذلك :
زيد عمرو صربه هو .

ففي هذه الجملة إذا جرى الخبر على غير من هو له تكون جملة « صربه » خبراً عن عمرو لفظاً أو شكلاً ، أما حقيقة الإسناد فتكون متوجهة معنى إلى المبتدأ

الأول (زيد) لأنه هو الضارب ، وعلى هذا يصبح إبراز صمير الرفع المستتر الرابط حاشياً على « زيد » ضرورياً للدلالة على هذا المعنى .

وقد ذكر أنه من الممكن أن يكون من هذه المسألة أيضاً نحو : زيد عمرو في ربه هو ، أو عنده هو (٣) .

وما ذكرناه من ربط وجوب إبراز الصمير هنا بحصول لبس فقط - وهو يرب فاعلاً وأحيز أحياناً أن يكون تأكيداً - هو رأي الكوفيين ، ويستدلون على هذا بقول الشاعر .

فومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكبه ذلك عندنا وقحطان
فقوله « بانوها » يتجه لفظاً إلى « ذرا المجد » ومعناه يتجه إلى « قومي » .
وليس مأمون هنا لتعلم بأن (الذرا) مبنية لابانية ، ولو أبرز الصمير لقل على اللة مصحح بانيتها هم . أما البصريون فرباهم في هذه المسألة وجوب إبراز الصمير في محالين اللبس وأمه ، وعلى هذا يوجبون مع أمن اللبس أن يقال : عمرو هند صاربه هو (٤) .

ثانياً - المركب الإضافي :

الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أيداً (٥) ، وهي - كما هو معروف - نوعان معنوية ولفظية . ويمكننا أن نتناول هذين النوعين من حيث تشكل ولعنى على النحو التالي :

١- الإضافة المعنوية :

إلى جانب تسمية هذه الإضافة بالمعنوية فإنها تسمى أيضاً بالإضافة لمحصة ، وذلك لأنها خالصة ، أي أنها حقيقية لا تعارض فيها بين ظاهر اللفظ

(١) انظر : حاشية الصبيان ١ / ١٩٨

(٢) انظر : شرح لأشعوى وحاشية الصبيان عليه ١ / ١٩٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٢

(٣) انظر : إرشاد الصمير (لتحقيق د. الماس) ٢ / ٥١

(١) انظر : شرح الأشعوى ١ / ١٩٩ .

(٢) شرح التصريح ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

وبطله ، وهذا يعني أن الجزء الأول في تركيبها مضاف إلى الجزء الثاني ومصوب إليه ومؤثر فيه النجر ولا يجوز أن يكون في هذا التركيب ، فهذه هي حقيقته التي يتطوّل عليها لفظاً ومعنى .

والسمات المميزة التي تنقسم بها هذه الإضافة وتجمعها معنوية ويؤكد ذلك هي :

(أ) أن المضاف فيها أصله أن يكون اسماً جامداً لا صفة مضافة إلى معمولها نحو : بيت محمد وضرب زيد . وبعض هذه الأسماء الجامدة قد تكون لازمة للإضافة لأنه لا يفهم معناها بغير مُتمّم ، وهي نوعان : ظروف نحو : عند ولدى وغير ظروف نحو : كلا وكلتا وغير ومثل ووحد وذى ، وكلّ الواقعة توكيداً أو نعتاً وإيّ الواقعة صفة لنكرة مذكورة أو حالا لمعرفة نحو : دعوت امرأً أيّ مرئٍ ، وهذا زيد أيّ رجل^(١) .

(ب) يترتب على كون المضاف في هذه الإضافة اسماً جامداً لا صفة أنها إضافة خالصة من تقدير الانفصال والتبوين على عكس الإضافة اللفظية ، وكون هئتها راجعة إلى المعنى^(٢) .

(ج) المشهور في الإضافة المعنوية أنها تكون بمعنى أحد حرفين : (اللام) إن كان معناها الملك والاحتصاص نحو : مال زيد وأرضه ، أي مال له وأرض له ، (من) إن كان معناها بيان النوع نحو : حاتم هبة وثوب خز^(٣) ، وقد احتار الرصيّ ذلك^(٤) ، ولكن نحة آخرين - كابن مالك - يرون أن هذه الإضافة قد ترد أيضاً بمعنى (من) نحو قوله تعالى ﴿ وهو به احصم ﴾^(٥) وقوله أيضاً ﴿ من مكر من

يتم هذا أن يشير إلى أن (أيّا) في الشرط والاستثناء يجوز استعناؤه بمعنى الإضافة عن المصدر ، إن علم المضاف إليه . انظر شرح التسهيل ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢/ ٢٢٩ - ٢٤٤ والأشياء والنظائر ٣/ ١٢٠

(٢) انظر شرح لأشعوني ٢/ ٢٤١

(٣) انظر شرح لمصطلح ٢/ ١١٩

(٤) انظر : شرح الرصيّ ٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٤٤

والنهار^(٦) ومثل هذا أيضاً قولنا : قتل كربلاء^(٧) .

(د) أن هذه الإضافة تميد التعريف مع المعرفة والتخصيص مع لئكة نحو : كتاب عمرو وغلام رجل^(٨) ، ويستثنى من هذا إضافة بعض الأسماء المهمة كغير ومثل وشبه

(هـ) أن الهادى المضاف إضافة معنوية لئاء لمتكلم نحو : يا سلامي ، يحور في يائه - إلى جانب التسيكين والفتح - حذفها ، وقلبها ألفاً ، ولاستعناء عنها بالمنحة بعد نصب وسب حوار هذه لوجوه هـ شدة اتصال لمضاف بالمضاف إليه وامتزاجهما معاً وعدم نية الانفصال^(٩) .

(و) من خصائص هذه الإضافة سمة خاصة تتعلق بإضافة المصدر ، ولكن قبل أن نبين ذلك ينبغي أولاً أن نؤكد أن إضافة المصدر إلى معموله المرفوع أو منصوب لمشهور فيها والأصح أنها معنوية . وقد ذكر النحاة لهذا أدلة كثيرة منها استدلال الرصيّ على إعادة الإضافة في المصدر التخصيص والتعريف بقوله : « من صافته محضة ، وذلك لتقصان مشابهته للفعل لفظاً ومعنى ، أما لفظاً فبعدم مر ربه ، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يمدد هائده إلا مع صميمية وهي أن ، بخلاف الصفة فإنها تؤدي معنى الفعل بلا صميمية ، تقول : أعجبنى صرب زيد عمراً ، أي أن صرب زيد عمراً ، وتقول : زيد ضارب عمراً ، أي يصرب عمراً . نعم كانت الصفة أقوى شيئاً بالفعل ، كانت أولى بعملها عمل الفعل ، فكان تقدير لا فصل فيها ، أظهر ، فمن ثم كانت إضافتها إلى معمولها لفظية ، وإضافة المصدر إلى معموله محضة ، فيختص المصدر أو يتعرف بسببته إلى فاعله أو معموله لأشهاره به كاحتصاص العلام ونعمره بريد^(١٠) »

سورة سبأ ، الآية ٢٤

(١) انظر : شرح لتسهيل ٣/ ٢٢١ وما بعدها ، وشرح المصطلح ٢/ ١١٩ .

(٢) انظر : شرح الرصيّ ٢/ ٢٠٩ ، ٢٠٩ .

(٣) أرجع إلى : ثانيًا في المبحث الأول من الفصل الثالث

(٤) انظر : شرح لتسهيل ٣/ ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢

(٥) شرح الرصيّ على الكافية ٢/ ٢٢١ ، ٢٢٥ .

«نقد تشومسكى لأحدهم بقـ مقبول» فيكون. هـ من إضافة المصدر
الى فاعله مع حذف المفعول (١)

إن هذه السمة الدلالية لإضافة المصدر يعبر عنها بأنه قد يكون مضافاً إلى
فاعله أو إلى مفعوله أو إضافة لمصدر بهد بعد مثلاً حذف من أمثله محتملة بعداً
لغوي مهم هو تعدد المعنى مع توحيد المعنى، وقد عالج النحاة العرب هذا الموضع
« في إضمار هو عند إضافة معاجزه بحرم باسمه حسب ما عتقوا بمعنى وما قد يؤدى
بـه من ليس فـصـمـو هو عـدـهـم بـقـرير بـمـى لـسـ ويومـن لـى وحوـبـه لـسـه
لمعيقه » .

٢- إضافة لفظية.

إضافة اللفظية هي التي يكون فيها المضاف صفة مضافة إلى معمولها،
والمتفق عليه من ذلك : اسم الفاعل - ويدخل في إطاره أمثلة المبالغة - واسم
المفعول والصفة المشبهة (٢) نحو : هذا ضاربٌ زيد، ومررت برجل حسن لوجه
ومعمور لـدـر. فتقدير هذه الأمثلة : ضاربٌ زيداً ، وحسن وجهه ، ومعمورة داره.
ومعنى ذلك أن هذه الإضافة هي لتحقيق في تقدير الانفصال والعمل فيها
بهدف بالنصب أو الرفع مرعاة لما في المضاف من مشبهة للعمل ، وإنما جر
المضاف إليه بالنصب بحذف التنوين و هو ومنه عـاد بـحـاب لاسمية

يؤكد هذا أن سببويه بعد أن عقد مشابهاة في المعنى والعمل بين اسم الفاعل
مبوءاً والفاعل في مثال (هذا ضاربٌ زيداً عدداً أو الساعة) ومثال (هذا يصرب زيداً
عدداً أو الساعة) (٣) - قال عن الإضافة الممكنة في مثل هذا وكونها لا تغير المعنى
عن أصل التنوين : « وأعلم أن العرب يستحسنون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير

(١) انظر نظرية النحو العربي في ضوء منهج نظر النحوي الحديث ، للدكتور بهاد موسى (د ر بشير

٢٨٠ م ٢٨٠ م ٢٨٠ م ٢٨٠ م

(٢) مصابيح ٨٢ .

(٣) انظر شرح لرسالة ٣٣٠ / ٢ ، وحاشية لصبيان ٢٤٠ / ٢

(٤) انظر لكتاب ١ / ١٦٤

ومن هذه الأدلة أيضاً على معنوية إضافة المصدر انتهاء لوازم التشكيك عنها
من دخول رب وآل ويمت المصدر المضاف بالكثرة ، بالإضافة إلى ورود معناه
بالمعرفة كما في قول الشاعر

إن وحدي لك شديد أراسي عاراً فـك من عهدت عدولا

وبالإضافة أيضاً إلى معنى تأكيد المعرفة كذلك كما في قول لأخر

فلو كان حسبي أم ذي الودع كله لأهلت ما لم تستمعني المسار

أما السمة المعنوية الخاصة التي توجد في إضافة المصدر فتتمثل في أن
إضافته أحيانا تعد موضعاً لاحتمال أكثر من معنى ، ويقع ذلك نتيجة لصورتين من
الصور لغرض إضافة المصدر المتعدى والتي مر ذكرها في موضع سابق : هي
أصل هاتين الصورتين لا يكون هناك لبس ، ونعني : حالة أن يضاف المصدر إلى
الفاعل ويحذف معمول وهو مفهوم نحو قوله تعالى ﴿ وما كان لعنابك به فيه ذية
لأعن مـرعة ﴾ (٢) ، وحالة أن يضاف المصدر إلى المفعول ويحذف الفاعل نحو
قوله تعالى ﴿ لا يسأله لسان من دعاء بحير ﴾ (٣) وبدي يحدث أحيانا أن المصدر
يأتي مضافاً دون قرينة ظاهرة تبين ما إذا كان مضافاً إلى الفاعل أو المفعول ،
ويصدق ذلك على نحو هذين المثالين :

يراد بعض الناس تحسب بهم نقد تشومسكى بقـ مقبول

وفي هذه الحال يُحتاج إلى قرينة خارجية لتكشف المعنى الذي يحتمل أن
يكون - بالتطبيق على المثال الثاني - « نقد أحدهم لتشومسكى بقـ مقبول » ؛
فيكون هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله مع حذف الفاعل ، وقد يحتمل أن يكون

(١) انظر شرح لتصريح ٢٧ / ٢ ، وشرح لـهـ مع ٢٧٢ / ١ ، وشرح لأشوموى ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢ والدر
اللوامع ٢ / ١٢٨ (طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٩ م) .

(٢) سورة نوبة الآية ١١٤

(٣) سورة قصص الآية ٤٩ .

من المعنى شيء ويجز المفعول لكف التكوين من الاسم ، فصار عمله فيه الحر ودخل في الاسم معاقباً للتكوين ، فجري مجرى غلام عيد الله في اللفظ ، لأنه اسم وإن كان مثله في المعنى والعمل . وليس يعبر كم التكوين إذا حدثته مستحقاً شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل : « كل نفس ذائقة الموت » و « يا مرسو ساقه » و « لو ترى إذ المجرمون باكسوا رؤوسهم » و « عسر محي الصيد » ، فالمعنى معنى « ولا آمين البيت الحرام »^(١) ، ويقصد سيبويه من ذلك أن هذه الأمثلة القرآنية المتعددة - باستثناء المثال الأخير - تتفق في أن فيها إضافة وأن التكوين حذف فيها ، ولكن لأن إضافتها لفظية فتراكيبها ليست معرفة وهي تشبه تركيب المثال الأخير (آمين البيت) ، وهو اسم فاعل نكرة بدليل وجود نون هية ، والفرق بين لظريين يتمثل في حذف التكوين للتخفيف وعدم حذفه .

وثمة ملحوظتان تجدر الإشارة إليهما هنا :

الأولى : أن سمة الإضافة اللفظية الأساسية - وهي تقدير التكوين والانفصال والعمل فيما بعد مصافها - تصنف مع الصفة المشبهة ، لذا يكثر تنويعها أقل من إضافتها ، ويرجع ذلك إلى أن مشابهتها للأسماء أكثر من مشابهتها للأفعال ، قل سيبويه : « والإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى محرى الفعل ولا هي معناه ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى ، وفي قوته هي الأشياء . ولتكوين عربي جيد »^(٢) . ومع هذا لا نخرج لإضافة بصفة المشبهة عن حصيصة تنكير الموحدة هي لأصنافه بصفة بصورها المختلفة^(٣)

الثانية : أن هناك اختلافاً في تصنيف بعض أنواع المضاف : هل إضافته لمطية أو ممنوية ؟ ومن ذلك إضافة (أعمل) التفصيل ، ونحن نميل إلى الأخذ برأى

(١) كتاب ١ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) السابق ١ / ١٩٤ .

(٣) انظر : السابق ١ / ١٩٥ .

لأكثرين هي هذا ، وهو أن إضافته محصة لأن الانفصال والعمل فيما بعده لا يمكن أن يقدرأ فيه ، ولأنه ينعت بالمعرفة^(١) . وكذلك اختلف أيضاً في إضافة ما طاهره أنه موصوف مصاف إلى صمته نحو مسجد الجامع ، وحانب لغربي ، وإضافة ما صاهره أنه صمة مصدفة إلى موصوفها ، نحو . جرد قطيمة وأخلاق ثياب^(٢) ، وليس يسر بأكثر من ذلك ، في هذين النوعين ، لقستهما في الاستعمال .

وأياً كان الأمر ، فأهم سمات الإضافة اللفظية التي تؤهلها لكونها شكلية - في جانب ما سبق ذكره - تتمثل فيما يلي .

(١) أنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ومن ثم يقع تركيبها دعماً للنكرة وفيه إضافة لمعرفة نحو : مررت برجل حسن بوجه ونحو قوله تعالى « هذا عرس مسطرب »^(٣) ، كما يجوز أيضاً أن تدخل (أل) على المضاف إلى ما فيه أل مع لا صر ألا تجمع بين هذين^(٤) ، ومن رتب « تشبهات نحو تم » في قول المبرد :

أَبْ يَهْد قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا شَمَاءٌ وَهِيَ الشَّافِيَاتُ نَحْوُ تَمَّ

وقد بين بن هشام أن المواضيع التي تختص فيها لإضافة اللفظية بحواز دخول (أل) على المضاف حمسة ، هي :

الأول : أن يكون المضاف إليه مقروناً بأل ، كما في مركب البيت السابق ، وكما في : مررت بالرجل الجعد الشعر والحسن لوجه .

الثاني : أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل) كما في : الصارب رأس حذني ، وقول الشاعر :

انظر : شرح لتصريح ٣ / ٢٧ ، ٢٨ .

انظر : شرح الرصافي ٣ / ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ وشرح لأشعري ٣ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

سورة الأحقاف ٧٤ .

انظر : شرح لمفصل ٣ / ١١٩ - ١٢٢ .

انظر : شرح التصريح ٣ / ٢٩ وشرح ديوان المبردق ، على يجمعه والتعليق عليه عيد لله إسماعيل

الصاوي (مطبعة الصاوي و مكتبة التجارية بمصر - ط ١ - ١٩٣٦ م) ٨٥٤ ، وفي رواية البيت

بعض اختلاف

تمد طمر الرواؤ أفضية العدا
بما حاور الآمال ملأسر والصل
وشالت : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كما في
قول المثل :

الود أيت المستعصمة صفوه
منى ، وإن لم أرح منك نوالا
الراجع : أن يكون الوصف المضاف منى ، كقول لشاعر :

بما عني المستوطننا عدن
هأننى لست يوماً عنهما بفتى
الحامس : أن يكون بوصف المضاف جمع مذكر متلماً كقول آخر

ليس الأخلاء بالمُصنفي مسامعهم
إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رجم (١)
ومما يدل أيضاً على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً - وقوعه حالا
ودخول رب عليه وهو مضاف إلى معرفة هم وقوعه حالا قوله تعالى * نسي
عصمه (٢) ، وقول أبي كثير الهذلي :

فأنت به حوش الفؤاد مبطناً
سهداً إذا ما نام ليل الهوجل
ومن دخول رب عليه قول جرير :

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
لاقي مباحدة منكم وحرمانا (٣)
(ب) أنها : لا تقع لازمة البتة لأنها إنما تضاف لصرب من التحييف ، وأما
غير الإضافة (٤) .

(ج) أن اسمى الفاعل والمفعول شرط كون ضافتهما لفظية أن يكونا بمعنى
نحو : لاستقبال ، أما إذا كان بمعنى الماضي قبل إصافتهما تكون معنونه مصدر
لتعريف أو التخصيص ، وذلك لأنهما لم يشابه الماضى في عمله ، والدليل

نظر شرح نصريح ٢٩٠ ٢٩٠ وصحاح حسام بن عيسى بن عبد الله ومعه كتاب عبد الله بن
محمد بن يحيى الدين عبد الحميد (المكتبة المصرية - بيروت - ١٩٩٤ م) ٨٢ / ٢ ٨٨

(٢) سورة نوح : ٩٤ .
(٣) انظر ، شرح لأشعري ٢ / ٢٤٠
(٤) شرح المعصن ٣ / ١٢٦

على هذا جعل فاطر "و" جاعل ، صصين لمعرفة هو قوله تعالى * محمد له وص
لسموات والأرض جاعل لملائكة رسلاً أولي أجحة (١) . وإذا كانا بمعنى لاستمر
محور أيضاً أن تكون إصافتهما محصة ، لأن استمرار ملايسة المضاف للمضاف
فيه تسهم في تعيينه وتخصيصه . ومن هذا قوله تعالى * حم * سري بكتب من يد
عزير بعيم * عافر يد ويد الرب (٢) . وأما بصلة المشبهة فإنها لا تنصر
محضة أبداً لأنها لا تتعرف بالإضافة كما ذكرنا (٣) .

(د) أنه يجوز العطف على المجرور باسم الفاعل (أي المضاف إضافة لفظية)
على اللفظ بالجر أو المعلن بالنصب (٤)

(هـ) أن المنادى المضاف لياه لمتكلم إضافة لفظية لا يجوز في يائه غير
تسكن وفتح وليس كالمضاف معنويًا في هذا الصدر . وذلك لأن الإضافة فيه
على نية الانفصال (٥) .

سنطيع أن ندرت ادن من خلال لمفارة بين لسمات تركيبية لكلا نوعي
لإضافة أن الإضافة للمعوية تركيب طاهره كناطه . معيد بسنة معية هي سنة
لعل والاحتصاص أو بين النوع أو غير ذلك - بحسب اختلاف لجة في معنى
حرف الجر لدى تكون هذه لأضافة بمعاء - وهذه هي الوظيفة التي يؤديها هذا
التركيب والتي من أجلها سمى بالإضافة المعوية أو المحصة

وأما الإضافة اللفظية ، فتركيب ظاهر لفظه أو سطحه مختلف عن حقيقة
معناه أو عمقه (٦) . فظاهر لفظه أو شكله يوحي بأن بين حرايه بسنة لازمة على
لنحو الذي في الإضافة المعنوية ، غير أن النظر في حقيقته يدل على أن الذي بين

(١) سورة فاطر : الآية ١ و نظر : معنى اللبيب ٢ / ٥١١ .

(٢) سورة طهر : ٢٠١ ، ٢ ، وانظر : شرح الرضي ٢ / ٢٣٣ والكتاب ١ / ٤٢٨

(٣) انظر : المعرب ٢٣٠ .

(٤) انظر : شرح الرضي ٣ / ٢٢٥ وجمع الهوامع ٥ / ٢٩٥

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٨١ ، ٢٨٢

(٦) انظر : من الأمط التحويية في نحو العربي ١٥

طرفيه نسبة من نوع آخر هي نسبة إسناد أو تمعية احتضت وراء لشكل لتمثيل في حذف التكوين أو اللون للتخفيف ، ولذا تكون وظيفة الإصافة عندئذ لفضلية على هذا سميت بهذا الاسم .

وإن كان يستلزم سقاً لتصريح به هذين النوعين يتم في حصة لأول على أساس من لشكل والخص وهو يتمثل في كون المصاف وصفاً اسم فاعل و مفعول و صفة مشبهة أو اسماً جامداً ثم يمكن لتكوين وعدمه بعد ذلك في المعنى يقوم بآخر فعل هي دلل حينما يمكن أن يحكم على "الوصف" بـ إضافة معنوية ، وذلك إذا وجدت قرينة معنوية تدل على أن هذا الوصف مراد به العاصي أو الاستمرار ، وفي الأمثلة السابقة ما يبين ذلك .

المبحث الثاني

تركيب الإتياع ومركبا المصدر المؤول والوصف المحلي بال

ولا - تركيب الإتياع :

لنوع خمسة تحت وعطف بسو وسال وعطف بها وبوكيد ولكن واحد من هذه التوزيع يستلزم عطف ليس يأتي مفرداً ويأتي جملة فيكون تركيباً يقتصر و يطول ولعن تركيب لتابع كما يشهد من سمة وخاصة المفرد من أكثر تركيب ولا يلاحظ التي تعتمد اعتماداً كبيراً في أراء وطبيعتها على أساس نحلي شكلي وذلك لما كان مكماً متنوعه ولا حقه به ، جعل عليه هي حصة حصه شكليية ليس تظهر وصحة في لمطابقة بينهما في تحد صوراً واشكلاً محسسه وتنصح بمطابقه أولاً هي تحت لتحقيق في به سبع معنوية في أربعة من عشرة هي واحد من تعريف والتكبير ، وواحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من لأفرد وسنة والجمع وواحد من تكبير ولتأنيث ولعن سبسي يتبع ما قبله في الإعراب والتعريف والتكبير وشع سبسي وهو معنوية في لخصيته في التكبير والتأنيث ، ويأتي مفرداً عائداً كما أن جملة الوافعه تحت بشرط فيها شمس على ضمير رابط يطابق المتعوت أيضاً .

وعطف النسق يتضح فيه الجانب لشكلي هي قول ابن يعيش : «معنى لعطف خمس تأتي على لأول هي عر به وشركة هي عمل العمل وإن لم يشركه في معناه ، وذلك موحود هي جميعها . فأما اختلاف المعنى عند أمر خارج عن معنى لعطف » (١) ، وإذا استثنينا من العمل على الأول في الإعراب والعمل أحد

لبدل ثابتاً مقصوداً بالحكم بلا وسطة ، وكون عطف البيان ثابتاً بمنزلة التفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في التعرف ولاستعمل ، وكون لتوكيد ثابتاً يقرر أمر المتبوع في النسبة - وهذا يشمل التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي بالنسب والعين - والشمول ، وهذا يشمل التوكيد المعنوي بكل واحد وجميع وما يشبهها ^(١) . وأما عطف النسق فتظنراً لعدم اتحاق حروف العطف في المعنى وصعوبة تعريفه ^(٢) ، فيكفي أن يقال في تحديد معنى الوظيفي أنه التابع التالي لأحد حروف العطف والذي يعني غالباً مشاركة الأول في عمل عامه .

ومن خلال هذين الجانبين الأساسيين في التابع : اللفظي المتمثل في لمطابقة ، والمعنوي المتمثل في معنى الوظيفي لكل تابع - يكون التابع مع متبوعه تركيب الخاص بهما ، ويتم الربط بين جزأى هذا التركيب من خلال لمطابقة أيضاً .

وهذا الذي ذكرناه عن هذين الجانبين في تحليل تركيب التابع إجمالاً يتم تمصيله بالحديث عن أمرين :

الأول : كون المطابقة هي إعراب التابع المصدر قد تكون ظاهرة وقد تكون مقدرة ، وهذا هو ما يعرف بالإتياع على اللفظ والإتياع على المعنى .

والثاني : أن بعض أنواع له ملامح خاصة من حيث اللفظ والمعنى ينبغي أن يشار إليها .

١- الإتياع على اللفظ والإتياع على المعنى

لإتياع على اللفظ هو لأصل نحو : ليس عليّ بجبان ولا بغيل ، ولكن أحاز النجاة - إلى جانب ذلك - أن يتبع على محل المتبوع أيضاً إن كان له محل غير ظاهر - كالابتداء وما يشبهه - حتى أصبح هذا من مواضع تعدد أوجه لإعراب ^(٣) .

(١) انظر : شرح لرمي ٢٥٧/٢ ٢٦٣

(٢) انظر : جمع له مع ٢٢٣/٥ وشرح الأشموس ٨٩/٣

(٣) انظر : العلامة الإعرابية في الجملة ٢٠٢ - ٢٠٥ وفي هذا السياق يشير إلى أن نجاة ذكروا أن من أنواع الإتياع الخاصة بالعطف المصدر على التوهم نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعداً ، وهو محدود

لاستعمال انظر معنى السيب ٤٧٦/٢ ٤٨٠

ويظهر هذا بوضوح في تابع الكلمات المبينة بباء عارضاً كاسم لا الناهية للجس والمادى المصدر العلم والمكرة المقصودة ، وكذلك تابع المحرور بحرف جر زائد وتابع المضاف إليه المصدر وهو مفعول أو فعل في المعنى ، وكذلك أيضاً العطف على اسم إن ولكن على أساس أن معناه الابتداء ^(١) .

وتبلغ صور جوارز الإتياع على المحل واللفظ مداها في تابع المادى المبني على وجه الخصوص ، ومثال ذلك : يا زيد وعمرو وعمرو بالإتياع على الباطن ، ويا زيد وعمرو بالإتياع على المحل ، ويا محمد الحسن الوجه ولحسن لوجه ، ويا عمرو الظريف والظريف ، ويا تميم أجمعون وأجمعين ، بالوجهين في كل أيضاً ^(٢) .

وما نود أن نشير إليه في هذا السياق أنه بالرغم من إقرارنا بجوارز الإتياع على المحل عموماً لورود شواهد تؤيد بعض مواضعه ^(٣) - فإن ثمة أمرين متآزرين كلاهما يعني الحد من الإتياع على المحل ولتحرص على تحقيق المطابقة اللفظية لظاهرة أو المشكلة في إعراب التابع ، لأنها مطلب مهم ينبغي أن يراعى بقدر الإمكان ما لم يكن هناك مانع يمنع من الإتياع على اللفظ ، كما سنرى في البدل لواقع بعد إلا .

فأما الأمر الأول ، فيتمثل في أن النحاة - على الرغم من إجازتهم للإتياع على المحل - نصوا في أكثر من موضع على أن الإتياع على اللفظ أولى ، ومن ذلك تابع اسم إن لمكسورة إن كان نسقاً وورد بعد مجرى الخبر ^(٤) ، وتابع المحرور بإضافة المصدر فاعلاً أو مفعولاً ^(٥) : يقول الرضي : « ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ ، وهو الأرجح لقصد المشكلة في ظاهر الإعراب » ^(٦) ، بل إن المحققين من النحاة ممنوعوا الإتياع على المحل في هذا . ومثل ذلك أيضاً تابع المحرور بإضافة اسم الفاعل ^(٧) .

(١) انظر : كشف المشكل في نحو العمدة ٦١٢/١ ٦١٤

(٢) انظر : شرح الرضي ٣٦٠/١ - ٢٦٣

(٣) انظر : العلامة الإعرابية في الجملة ٢٠٢

(٤) انظر : جمع له مع ٢٨٩/٥

(٥) انظر : السابق ٢٩٢/٥ ٢٩٤ وشرح لمبهي ١٧٠/٣

(٦) انظر : السابق ٤٣٥/٢

(٧) انظر : السابق ٤١١/٣

وأما الأمر الثاني فيبدو في الضوابط والشروط التي ذكرها ابن هشام للعطف على المحل وهي ثلاثة :

(أ) أمان ظهوره في التصحيح ، ألا ترى أنه يجوز في (ليس زيد بقائم) و (ما جاءني من امرأة) أن تسقط لباء فتصيب ، و (من) فتزفع ، فعلى هذا لا يجوز مرور بزيد وعمراً ، خلافاً لابن جني ^(١) .

(ب) أن يكون الموضع أو المحل للتابع بحق الأصالة ؛ فلا يجوز : هذا ضاربٌ زيداً وأخيه ، بالعطف على المحل الذي كان يجوز له " زيداً " وهو الجر بالإضافة وذلك لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتعاضد بالعمل .

(ج) وجود المُعَرِّز ، أي الطالب لذلك المحل المتبع عليه ، وقد بنى ابن هشام على هذا امتناع عدة مسائل منها العطف على محل اسم إن بالرفع قبل مجيء لعبر نحو : إن زيداً وعمراً قائمان ، بناء على أن الطالب لرفع زيد هو الابتداء وقد زال بدخول (إن) ^(٢) .

وثمة مسألتان - أشرنا إليهما منذ قبل - منعهما ابن هشام بناء على ما سبق أيضاً وهما : العطف على المجرور بإضافة الوصف والمصدر نحو : هذا ضاربٌ زيد وعمراً ، وأعجبني ضرب زيد وعمراً أو عمراً ، وقال في تفسير مع هاتين المسألتين : " منعهما الحدائق ؛ لأن الاسم المشبه للمعل لا يعمل في النمط حتى يكون يال أو منوياً أو مصداقاً " ^(٣) .

٢- الملامح الشكلية والمعنوية الخاصة لبعض التوابع :

يتوقف هنا عند ثلاثة توابع فقط لأهميتها في هذا الصدد وهي : عطف النسق والبذل والتوكيد .

أ- عطف النسق :

يعتمد تركيب عطف النسق مع متبوعه على استخدام حروف خاصة به ، وهذه سمة لمطيه مهمة لا توجد في غيره ، وأول ما نلحظه في تفصيل الحديث عن هذا العطف من حيث النمط والمعنى أن حروفه تنقسم ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يشترك في اللفظ فقط وهو : بل ولكن ولا ، وذلك لاختلاف المتعاطفين فيه من حيث الإثبات والنفى .

والثاني : ما يشترك في اللفظ والمعنى دائماً وهو : لو أو والماء ثم وحتى .

والثالث : ما يشترك لفظاً فقط تارة ، ولفظاً ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو ، وشرأكهما في اللفظ فقط يكون إذا اقتضيا إضراباً .

وعدد حروف العطف على هذا التقسيم سبع تسعة . وهذا ما عيه عر قبل من النحاة منهم بن مالك وهو ما نيل إلى الأحكام لـ (ب) النية في نحو جاءني إم زيد وإم عمرو - وهي بحرف لدى يصعب أكثر سحرة ويحتمل به عدد هذه بحروف عشرة ^(١) . لحق فيها أنها مفيدة لأحد لتسبب عن عاصمة والو أو قبلها هي العاطفة كما ذكر الرصبي ^(٢) .

ونستطيع - بعد هذه المقدمة - أن نشير إلى الملامح أو السمات الخاصة بعطف النسق من حيث اللفظ والمعنى على هذا النحو :

اللامح الشكلية :

إلى جانب حمل المعطوف عطف نسق على المعطوف عليه في الإعراب ، يوجد جانب لمطيات شكيب مهمال في عطف النسق أولهما أنه يشترط في العطف على ضميرين المرفوع المتصل والمجرور وجود فاصل من توكيد أو غيره

(١) انظر : شرح التفسير ٣٤٨/٢ وحشية نصيبان ٩٠/٢

(٢) انظر : شرح بن يعيش ٨٩/٨ ، ٩٠ ، ومعنى نصيب ٥٩/١ .

(٣) انظر : شرح الرصبي ٤٠٤/٤

(١) معنى الليب ٤٧٣/٢

(٢) انظر : السابق ٤٧٤/٢

(٣) لصاحب ٤٧٥/٢

في الأول ، وإعادة الجار في الثاني. وثانيهما أنه يحتار النصب في تركيب الاشتغال لنحذف لمشاككة يعطف جملة فعلة على مشا

فأما الجانب الأول فمثال الفصل فيه بالتوكيد عند العطف على ضمير الرفع المتصل قولك : ضربت أنت وزيد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَفَسَا يَا آدَمُ سَكُنْ آتَ وَرَوْحَكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١) . ومثال الفصل بغير التوكيد قوله تعالى أيضاً : ﴿ مَا أَشْرَكَ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (٢) والماصل هنا (لا) . وإنما اشترط الفصل في هذا الموضع ، لأنه يقبح العطف على ضمير الرفع المتصل من غير حاصل بأى صورة لكونه لشدة اتصاله بالفعل كأنه جزء منه ، فصار العطف عليه في الظاهر بمنزلة لعطف على لفعل ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل ، ولذا يقبح : ضربت وزيد ، ولا يقبح ضربت أنت وزيد ؛ لأنه من قبيل عطف الاسم على الاسم (٣) .

وأما إذا عطف على الضمير المجرور ، فينبغي أن يعاد الجار سواء كان حرفاً نحو : مررت بك وبزيد (أى لا يقل : مررت بك وزيد) أو اسماً نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَلَهُ آبَائُكَ ﴾ (٤) . واشترط هنا إعادة الخافض « لأن اتصال لضمير المجرور بحاره أشد من اتصال الفاعل المتصل (أى الضمير المتصل للرفع) ، لأن الفاعل لم يكن ضميراً متصلاً حراً بفصله ، والمجرور لا يمتصل من جاره سواء كان ضميراً أو ظاهراً ، فكرر العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ... فم يبق إلا إعادة العامل الأول ، سواء كان اسماً ، نحو لعال بينى وبين زيد ، أو حرفاً نحو : مررت بك وبزيد » (٥) .

ولعلنا نلاحظ أن ما اشترط في العطف في هذين الموضعين يعنى الرعية في تحقيق التناسب أو الانسجام اللفظي بإذهاب التناقض عما يبدو أنه عطف اسم على فعل - وذلك في العطف على ضمير الرفع المتصل - أو عما يبدو أنه كالعطف

(١) سورة البقرة الآية ٣٥

(٢) سورة الانعام الآية ١٤٨

(٣) انظر : المعتمد للخرجاني ٩٥٧/٢ ، ٩٥٨

سورة بقره الآية ١٣٣

(٥) شرح الرصافي ٣٣٤/٢ .

على جزء لكلمة - وذلك في العطف على ضمير المجرور - . ولذلك عد مثل هذين الشرطين من قبيل إصلاح اللفظ (١) .

وأما الجانب اللفظي أو الشكلى الثانى في عطف نسق - وهو اختيار نصب المشعول عنه . إذ أدى إلى تحقيق مشاككة يعطف جملة فعلة على مثلها فهذا ما يشير إليه سيبويه بقوله : « ولو قلت : هلك لقوم حتى زيدا أهلكته ، اختير النصب لينبنى على الفعل كما بنى ما قبله مرفوعاً كان أو منصوباً » (٢) ؛ فجمة « زيد هلكه » بجر فيها لنصب حتى تكون فعلة معطوفة على لفعلية فيها حيث بنى التقدير عندئذ : هلك القوم حتى (أهلكت) زيداً أهلكته ، وبذلك تتحقق المشاككة .

ويُفصل هذا أيضاً ابن يعيش بقوله ، « وذلك لأن العرب تختار مطابقة لأصناف من لم يسند إليهم لعملى هـ حبب بحملة صدرتها بفعل ثم حئت بحمة أخرى معصوفة على لحةمة الأولى وفيها ممن كان الاحتيار بتقدير بفعل فى لحةمة بشية وبه لاسم عليه سوء ركزت فى لحةمة لأولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمراً كلمته ، إذ الغرض توفى الجملة وتطابقها لا تغلظ ، وليس لعرص أن يكون فيها منصوب ... قل به تعالى ﴿ يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءُ فِى رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمًا ﴾ (٣) ، لما كان قد تقدم « يدخل من يشاء فى رحمة » نصب (الظالمين) بإضمار : يعذب الظالمين أو يهين » (٤) .

الملاح المعنوية :

إذا كان معسماً ثراً وصحاً للمعنى في تقسيم تركيب حروف لعطف من حيث لا يشترط في المعنى واللفظ . فإن ثمة حاسين مهمين يبين فيهما أثر المعنى في تركيب عطف لنسق أيضاً هـ من الحساس هـ تأثير معنى لى فى (ل) فى

(١) بظر : الأشباه والنظائر ١٦٥/١ ، ١٦٦ .

(٢) الكتاب ٩٦/١ .

(٣) سورة الإسراء الآية ٣١ .

(٤) شرح المعصن ٣٢٢/٢ .

إعراب ما بعدها ، ودلالة العطف على التعدد في الخبر والنعت والبدل . ويمكننا أن نوضح هذين الجاسين كما يأتي :

١- ذكرنا من قبل أن (بل) أحد ثلاثة أحرف - وهي لكن ولا وبلى - تشترك معطوفها مع المعطوف عليها في اللفظ فقط ، أي في الإعراب ، لاختلافهما بالنسبة للإثبات .

و (بل) لها حالتان :

الأولى : أن تسبق بإيجاب أو أمر فيسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ويجعل لما بعدها ، ومثال ذلك : قام زيد بل عمرو ، وليقم محمد بل خالد . فانقيام ثابت لعمرو وخالد ومسلوب عن زيد ومحمد .

والثانية : أن تسبق بنهي أو نهي ويكون معناها معهما تقرير حكم ما قبلها من نهي أو نهي على حاله وإثبات ضده لما بعدها (١) ، ومثال ذلك : ما اشتريت قلماً بل كتاباً ، ولا تصاحب غداراً بل وفياً .

وفي هاتين الحالتين نلاحظ أن إعراب المعطوف متفق مع إعراب المعطوف عليه على الرغم من اختلاف الحكم والمعنى ، ومع ذلك إذا أعدنا النظر إلى الحالة الثانية سرى أنها تنتج لنا مثلاً ليس فيه تعاق في إعراب بين المتعاضفين ، هذا المثال هو

ما زيد قائماً بل قاعداً .

وسبب ذلك ، أن طريقة تكوين معنى هذا التركيب تؤدي إلى أن يكون لاختلاف الإثبات فيما بعد (بل) عما قبلها من النصب - تأثير في اختلاف الإعراب وعدم جواز الإشراف في عمل العامل الموجب لهذا الإعراب ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز العطف هنا لا على النصب ولا على المحل ؛ لأن عطف "قاعداً" على "قائماً" في النصب يعني إعمالاً لما في الموجب وهو لا يجوز لأنها لا تعمل إلى في معنى ، كما أن عطفه (أي قاعداً) على المحل فيه اعتبار للابتداء مع زواله بدخول الناصخ ، لذا

(١) انظر : شرح النصيرج ١٤٧/٢ ، ١٤٨ .

أصبح الصواب في "قاعداً" رفعه على إصمار مبتدأ (١) . ومن أمثلة هذه المسألة أيضاً قوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا سَلَّ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (٢)

٢- وأما دلالة تركيب العطف على التعدد في الخبر والنعت والبدل (٣) ، فتحن نرى أن العطف له قيمة صرفية تتمثل في دلالة على تعدد أو التعدد في هذه المواضع على وجهين أحدهما واجب وآخر جائز .

هأما الوجه الواجب ، فيتضح في أن العطف يستخدم في الخبر والنعت والبدل وجوباً ، إذا تعدد المخبر عنه (٤) أو المسموع (٥) أو المبدل منه واختلف لفظ الخبر والنعت والبدل حقيقةً . ومثال ذلك في الخبر : هما طبيب ومعلم ، وبنو زيد مقبیه ونحوى وكذب . ومثال ذلك في النعت : مررت برجلين كريم وبخيل ، وسلعت على فتيات طوية وقصيرة وشقراء . ومثال ذلك في البديل قول الشاعر

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدٌ عَمَلٌ
وَأَرْقَطُ هُنَّ وَعَرْفَاءُ حَيْثَالُ

ففي هذا الشاهد يجوز أن يكون "سيد" و "أرقط" و "عرفاء" أبدالاً من "أهلون" ، كما يجوز أن يكون كل واحد منها أيضاً خبراً مبتدأً معذوف ، والتقدير : أحدهم سيد وأحدهم أرقط . وما شابه ذلك (٦) .

وأما الوجه الجائز لمجرى العطف د لا على التعدد فهو خاص بالخبر والنعت ، ويقع فيما لم يتحقق فيه شرط الوجوب السابق . وفي الخبر يدل التعدد عندئذ على

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢٠٩/٣ .

(٢) سورة آل عمران ١٦٩ .

(٣) سبق تفصيل ما يخص الخبر من هذه المسألة عند الحديث عن تعدد الخبر في تركيب لإسنادي الأصلي

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٢٦/١ .

(٥) انظر حاشية النصيرج ٦٥/٢ .

(٦) انظر حاشية الأديب ٨/٥٥ .

(٧) انظر شرح النصيرج ٣/٤١ ويلاحظ الأرب في شرح لامية العرب ٦٧ - ٦٩ .

اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الحريين أو الأحبار ، ومثال ذلك : زيد كريم وشجاع ، فهذا أصله زيد كريم شجاع ، وقد نص العطف هنا صراحة على التعدد .

وفي البعث أيضاً يرد العطف جوازاً ، دالا على أن البعث متعدد والمعنوت واحد ، ومثال ذلك : مررت بريد العالم والشجاع والكريم ، وكذلك قول الشاعر (١)

إلى الملكِ القَرمِ وأينِ الهَمَامِ وَلَيْثِ الْكَتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

فالمعطوفات الواردة هنا (الشجاع ، والكريم ، وابن الهمام ، وليث الكتبية) هي في الأصل معنوت أصبحت بالعطف هي صورة المعطوف وأحدث حكمه ، ويدل على ذلك أن الرصى ذكر أن إطلاق مصطلح العطف على مثل هذا من الممكن أن يكون من قبيل المجاز (٢) . ومن هذا المنطلق يشير إلى أن تعاطف هذه المعنوت لا يدل على اختلاف دواتها كما في نحو : رأيت محمداً وعلياً ، بل يدل على أن كل معطوف يصيغ إلى المعنوت تعناً آخر مع البعث الأول ، وبهذا تصبح العائدة الواضحة - هي رأياً - لهذا العطف هي الدلالة الصريحة على تعدد صفات هذا المعنوت ، وربما يكون هذا هو المعنى البلاغي وراء ذلك . ويؤكد دلالة هذا العطف على التعدد أنه يشترط له اختلاف معاني المعنوت حتى لا يعطف الشيء على نفسه (٣) .

إذن ، نستطيع أن نستنبط من هذا الكلام أن ما يبدو أحياناً في صورة لعطف هو في الحقيقة خبر أو ثمت آخر وأحياناً بدل ، بل إننا يمكن أن نقول - بناء على ذلك - إن تركيب الخبر والتمت خاصة يستعملان أحياناً لأداء معنييهما بلفظ العطف وصورته . وبهذه النظرة يصبح هذا الملمح المهم لفظياً ومعنوياً معاً .

ب- البديل

نستطيع أن نرصد للبديل أثرٌ واضحاً من حيث اللفظ والمعنى في موضع على الرغم من أنه لا يتناول في باب البديل ولا يرد فيه ، فإنه شديد الصلة به ، وهذا

(١) انظر : شرح الرصى ٢٦٥/١ وحجرات الألب ١٥١/١

(٢) انظر شرح الرصى ٣٣٣/١ ، ٢٦٢/١ ، ٢٦٥

(٣) انظر : مع الهوامع ١٨٤/٥

الموضع هو الاستثناء . وسبب دخوله في تحليلنا هنا أن البديل يعد وظيفة مهمة تعتمد عليها جملة الاستثناء كثيراً ، ونعني بذلك جملة الاستثناء التام المصى كما في نحو :

ما قام أحد إلا زيد .

فما بعد (إلا) هي مثل هذا يجوز أن يدل مع فعلها ويجوز أن ينصب على الاستثناء ، أي يجوز أن يقال : ما قام أحد إلا زيداً أو زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيداً أو زيداً .

وثمة سمتان لفظيتان بارزتان لهذا التركيب ، للمعنى أثر كبير فيهما ، فأم السمة الأولى فتتمثل في ترجيح الإيدل على الاستثناء والنصب مادام تركيب هذه لوظيفة متحققاً فيه شروط لجوز من الاتصال والتأخر وغيرهما ، ومادام ما بعد (إلا) غير مسر حتى لذكر وهذا ترجيح يبدو في كثير من الأمثلة ومنها قوله تعالى ﴿ ما سمعوه لإقير منهم ﴾ (١) ولرفع هي هذا قراءة بسمة غير من عامر (٢) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قال ومن يقنط من رحمة ربه ، لا لصالون ﴾ (٣) ، و لرفع قراءة الجميع في هذا (٤) .

وفيهم من كلام بعض النحاة أن سبب ترجيح الإيدل هنا ليس مجرد تحقيق لاتصاق المعطى وبتشكل بين ما بعد (إلا) وما قبلها كما هو مشهور (٥) بل لأن وراء هذه لمشاكله لمعطية أيضاً فرقاً بين وجهي الإيدل والاستثناء ودلالة على معنى مهم ، ويمثل ذلك في أن النصب يحسن لصى معتمد لكلام ويصير بمسشى قصه أما إذا قلنا - مثلاً - : ما قام أحد إلا زيداً - بالإيدل والرفع - : كان معتمد الكلام بإحباب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة (٦) .

(١) انظر : شرح الرصى ٢٨٣/٢

(٢) سورة لعمدة الآية ٦٦

(٣) انظر : السبعة في القراءات ٢٢٥ ومعجم القراءات ١٤٣/٢

(٤) سورة الحجر الآية ٥٦

(٥) انظر : معجم القراءات ٢٥٩/٢ وشرح الصوري ٢٥٠/١

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٨٢/٢ وشرح بمفصل ٨٢/٢

(٧) الأشباه والنظائر ٥١/٤ وانظر : المعتمد ٣٩٥/١ ، ٣٩٦

وأما السمة الثانية لهذه الوظيفة التي يترجح فيها الإتياع بأن تكون بدلاً ،
 هتحدد في أن اختلاف معنى ما بعد (إلا) هنا عما قبلها من حيث النسي و لإثبات
 يسمح باصطحاب بعض العوامل أو المؤثرات النقطية قبل (إلا) ، وهذه المؤثرات لا
 يمكن أن يتجاوز تأثيرها اللفظي إلى ما بعدها ، وهذا يؤدي إلى وحيث كون
 الإتياع - عند وجوده - على المحل دون اللفظ ، ويحدث هذا عندما يكون المستثنى
 منه محروراً بمن أو الباء الرائدتين أو اسماً ثلاً لخاصية للحس أو حبراً لما العاملة
 عمل ليس. وتفسير ذلك أن هذه المواضع مدخولها معنى ، وما بعد (إلا) يكون شيئاً
 يؤدي إلى تعذر الإتياع على اللفظ ، والأمثلة التالية تبين ذلك :

١- ما فيها من أحد إلا زيد .

٢- ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعاب به .

٣- لا أحد فيها إلا عمرو .

٤- ما زيد شيئاً إلا شيء لا يُعاب به .

عنى هذه الأمثلة - على الإبدال - لا يصح إتياع ما بعد (إلا) على اللفظ ؛ لأن
 (من) الرائدة و (لا) لا تعملان إلا في نكرة منفية ، والباء الرائدة لا تدخل على الخبر
 الموجب ، و (ما) العاملة عمل ليس لا تعمل فيما تنقص فيه بالاً . ولأجل هذا كله
 رفع " زيد " في المثال الأول على الإبدال من موضع " أحد " وهو الابتداء ، ونصب
 شيئاً " في المثال الثاني على الإبدال من موضع " شيء " وهو الخبر المنصوب
 ليس ، ورفع " عمرو " في المثال الثالث - ومثله لفظ الحلالة في قولنا : لا إله إلا
 الله - على إبداله من موضع " لا " مع اسمها لأيهما في موضع رفع بالابتداء ، وفي
 المثال الأخير رفع " شيء " على إبدال من موضع " شيئاً " لأنه في الأصل خبر
 مرفوع قبل دخول (ما) ^(١) .

ج- التوكيد :

سبب أثر جانبي اللفظ والمعنى في التوكيد بوضوح أولاً في تقسيمه إلى لفظي
 ومعنوي ، فاللفظي يسمى كذلك كما ذكرنا لأنه يوجه إلى تمكين معنى اللفظ

(١) انظر شرح السهيل ٢٨٥/٣ وحاشيته حسب .

أيًا كان نوعه عن طريق تكرار اللفظ غالباً ، وأما المعنوي ، فسمى كذلك لأنه يعني
 بتأكيد معنى معين في اللفظ هو شمول النسبة أو تقرير أصلها ولا يكون لأجل هذا
 إلا باللفظ معينة .

و لجدير بالذكر هنا أن التوكيد اللفظي خاصة له ملامح شكلية يرى أنها
 تتمثل في أوجه الاستعمال الآتية :

١- أنه هو لموقع النحوي لشكلي المطلق الوحيد ، أي الذي تصلح له أقسام
 بكلم على خلافها و لأقسام كلها بدء من لحروف و انتهاء بالحمل وذلك لأنه
 يشترط له نصب لمحرر فحسب ولا تشترط به دلالة صرفية معينة وقد سقت
 الإشارة إلى هذا عند الحديث عن التوزيع الصيغي للوظائف النحوية .

٢- أن المؤكد إذا كان جملة اسمية أو فعلية فالأكثر اقتران الجملة المؤكدة
 بحرف عطف صوري لعاب فيه أن يكون (ثم) وقد يكون لعاء مثالي ذلك هو
 تعالى " كلا سوف تعمور " ثم كلا سوف تعمور " وقوله تعالى " وما أراكم
 ما يوم الدين " ثم ما أدرك ما يوم الدين " ومثل لعطف دلالة قوله تعالى
 " ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا هم لم يفعلوا فلا تحسبهم
 بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم " ^(٢) .

ومعنى كون لعاصف هنا صورياً أنه مهمل ولا يعطف مطلقاً من كل ما فيه
 أنه في صورته لعاصف وشكته دون حقيقته ^(٣) والجملة بعده توكيد لفظي وقد
 يكون سبب مجيء هذا لعاصف بحسين اللفظ بوضع فاصل بين الجملة لمكررتين
 اللتين تؤكد إحداهما الأخرى .

٣- أن التوكيد اللفظي يكون - كما أشرنا من قبل - بتكرار اللفظ تكراراً يعطف
 فيه أن يكون تاماً ، لكن هناك نمط منه سماعي لا يكون تكرار اللفظ فيه تاماً ،

(١) سورة النكاثر: ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) سورة الانعطار: ١٧ ، ١٨ ، وانظر شرح النصريح ١٢٧ / ٢ .

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٨٨ ، وانظر شرح الرصافي ٢ / ٢٦٨ .

(٤) انظر لمحو لوافي ٣ / ٥٣٦ .

ومعنى بذلك التوكيد بما يسمى « الإتياع » ، وهو ما عرفه ابن فارس بقوله : « للعرب الإتياع ، وهو أن تُتبع الكلمة الكلمة على ورثها أو رويها إشباعاً وتأكيداً » ، وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هو شيء يتد به كلاماً ، وذلك قولهم : ساعب لاعب ، وهو خب صب ، وجراب يباب ^(١) .

وأعراب تركيب الإتياع هذا - مادام خالياً من الواو - توكيداً لفظياً هو الأصح والذي تميل إليه بناء على ما صرح به ابن الدهان ^(٢) والرصى وذكره ابن جني كما سنبين ^(٣) ، وهذا ما جعلنا نذكره هنا ، وهو ذو أصرب ثلاثة بين الرصى منرلتها من منزلة التوكيد اللفظي عموماً بقوله في وضوح وشتفاء : « التأكيد اللفظي على ضربين : لأنك إما أن تميد لفظ الأول بعينه نحو : جاءني زيد زيد ، وجاءني جاءني زيد ، أو تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ، ويسمى إتياعاً ، وهو على ثلاثة أصرب ، لأنه : إما أن يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مرثياً ، وهو سرّ بز ، أو لا يكون له معنى أصلاً ، بل صم إلى الأول لترتين الكلام لفظاً وتقويته معنى وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى ، نحو قولك : حسن بسن فسن ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو : خبيث نبيث : من نبثت الشيء ، أي استخرجته ، وقولهم أجمعون ، أكتعون أبتعون أبصعون ، قيل من القسم الثاني أي لا معنى لها مفردة ، وقيل من الثالث ، مشتقة من : حول كتيع أي تام ، ومن تبصع العرق إذا سال ، أو من بصع أي روى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ، وعلى الوجهين يمكن أن

(١) صاحب ٢٠٩ والمرهر ١/١٤٤

(٢) انظر المرهر ١/٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٣) من الأثر الأخرى في توجيه هذا الإتياع رأيان مهمان ، الأول ، أن ما لا تدخل عليه الواو يعد إتياعاً مثل حسن بسن ، وعطشان بطشان ، وشيطان ليطن ، وما تدخل عليه الواو يعد توكيداً نحو هو في حن ويل والراي الثاني - وهو لأبي العريب اللموي - أن ما أحصى يعمى وجر إفراده يعد توكيداً وذلك مثل : هو قسيم وسيم ، وسغب لاعب ، وسرّ بز ، وأن ما لم يمكن إفراده يعد إتياعاً سواء أكان له معنى مثل شيطان ليطن وعطشان بطشان ، أم لا مثل : حسن بسن ، وسو : أكان حانياً من الواو م فيه واو مثل : حظيت المرأة وبظيت .

نظر : الإتياع ، تأليف أبي لطيف عبد الواحد اللموي جمعه وشرحه وهدم له عمر بنديس النوحى (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٨٨) ٢ ، ٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩٤ ومقدمة المحقق ٤ - ٨ ، وانظر أيضاً المرهر ١/٤٢٤ - ٤٢٥ .

يحص ما قال ابن برهان : إن هذه الألفاظ تأكيد لأجمعون لا للمؤكد الأول ، فكانه جعلها إما من القسم الثاني أو من الثالث لأنها بالنسبة لأجمعون كحسن بسن ، أو حيث سبقت وباب الإتياع بعضها مبنى ، كحبيص بيص وحيث بيث ، كما يحى ، في المركب ^(١) .

وجدير بالذكر هنا أن ابن جني ربط تفسير توكيد لاتباع هذا وهو أمر يقع في أكثر من كلمة - بمشابهته للتجنيس لصوتى الذى يقع في الكلمة ممره - وقد يؤدى إلى ضوهر معتمدة منها لاندل كما في نحو اضطرب ، يقول وهذا يدل على أن لتجنيس عندهم تأثير فوّت . وهذا وقع الإتياع في كلامهم نحو قولهم شيطان ليطن ، لأنهم روي أن يؤكّدوا بكلام فكرهوا عادة لفظة معيها فعمروا بعض الحروف وتركوا الأكثر ، ليُعمّوا أنهم في توكيد الأول ، كما قالوا : قد سمعوا أكتعون أبصعون فعمروا بعض الحروف وتركوا بعضاً سيكون فيه صرب من تكرير ولتجالف لأول بعض لحلاف ^(٢) .

ومعنى كلام ابن جني هذا أن نحو قولهم بالإتياع « شيطان ليطن » ، شيطان شيطان ويكرر كما كان تكرر بلفظ نفسه وهو محذور لمكرر مباشرة فيه كراهة أدى معنى التوكيد باللفظ نفسه مع تغيير حرف أو أكثر ، وبذلك يكون قد جمع بين التجنيس والتوكيد في آن واحد واستوفى العرص .

ويسمى أن يشير إصافة إلى هذا أن ثمة نتيجة وصحة تستخلص مما نقلناه من كلام ابن جني والرصى معاً ، ونحدد هذه النتيجة في أن اللفظ التوكيدى ليس يمكن أن تلحق « أجمعين » وهي أكتعون وأبتعون وأبصعون يسمى أن يعد من توكيد الإتياع لفظى لدى يتحدث عنه هنا لا من لتوكيد المعنوى وذلك لمشابهتها اللفظ هذا لإتياع في عدم لاستقلال بالمعنى وحذف عالت وصعوبة التماس معنى لها حالة الإفراد .

(١) شرح الرصى على تكافيه ٢/٣٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) المصنف شرح التصريف لابن جني ٢/٢٢٥ .

و لتقدير في هذين الموضعين مدة دوامي حياً ومدة استطاعتي، فهذا (ما) مع العمل في قوة الظرف مع المصدر .

ثالث مركب توصف المحلى بأل تنى بى بها الموصولية :

لقد ذكرنا من قبل أن الوصف المحلى بأل التى بى بها الموصولية ، يدخل - من وجهة نظرنا - في إطار (المركب الاسمي) ، ونود الآن أن نتوقف عند هذا المركب (أي مركب الوصف الذى بهذه الصفة) لنعهد - من حيث شكله ومعناه - ملامحه وخصائصه التى يتميز بها والتي من أجلها اعتبرناه صورة مستقلة من صور المركب لاسمي عموماً .

ومن هذا المنطلق نقول في البدء إن هذا المركب يتكون - هي رأينا - من ثلاثة عناصر أساسية ، الأول (أل) وشروطها أن بى بها أن تكون بمعنى (بى) أو ما يشبهه ، وهي وإن لم تكن مبنى وطيفة نحوية ، فإن ما هي بمعناه - وهو الذى - كذلك ، والعنصر الثاني : الوصف الذى بمعنى الفعل وهو اسم الفاعل أو المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة (١) . والعنصر الثالث : فاعل هذا الوصف أو مفعوله بى قد يكون صميراً مضراً أو سمياً ظاهراً فمن مجموع هذه العناصر الثلاثة يتألف هذا المركب لدى يشعر وطيفة واحدة هي الحمرة ومن أمثلة ذلك ما يلي :

١- الصارب أحاء زيد .

٢- هذا الصارب زيداً أمس .

٣- قال تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرْبًا حَسَنًا﴾ (٢) .

٤- قال تعالى : ﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ وَالْبَحْرَ الْمُسْحُورَ﴾ (٣) .

(١) اختلف في جعل الصفة المشبهة صلة لأل ، وأثبت ذلك ابن مالك ، انظر شرح التسهيل ١/ ٣٠ وشرح التصريح ١٣٧/٢ وشرح الأشموني ١٦٤/١
(٢) سورة الحديد الآية ١٨ و انظر : الكشف ٤٧٨/٤
(٣) سورة الطور : ٥ ، ٦

٥ رأي الحسن وجهه .

عنى بمثال أول وقع مركب لاسمي (لصارب) وهو سم فاعل مبتدئ وفيه صمير فاعل مقدر وقد نصب بمفعول به (أحاه) وهي المثال لثاني وقع هذا مركب خبراً ، وفي الثالث وقع اسماً لأن ومعلولاً عليه (المصدقين والمصدقات) ، وفي المثال الرابع وقع اسم مفعول تحت (لمرفوع و لمسحور) وهو بذلك يعد مركباً مشتركاً بين لاتدع ومركب لاسمي وفي المثال الأخير وقع صفة مؤنثه مفعولاً به ورفع الاسم الظاهر (وجهه) .

وتقدير هذه المركبات في الأمثلة السابقة بالترتيب : الذى ضرب أو يصرب ، والذى ضرب ، وإن الذين تصدقوا ولاتى تصدقن ، والذى رفع والذى سجر ، والذى حسن وجهه .

وبناء على ذلك ، يعد هذا المركب من أهم التراكيب التى يختلف ظاهرها عن حقيقتها أو ربما يوحى شكلها الخارجى بغير ما يخلو عن معانيها وباطنها وتفسير ذلك - كما ذكر من يعيش اسماء وقت لصارب هالاه واللام اسم هي صورة الحرف وسم لفاعله فعل هي صورة الاسم الا ترى انه لا يحور أن تقول هذا صارباً زيداً أمس فمعناه فاعل بعد ، بل تصبغه اليه ، ويحور أن تقول هذا بصارباً زيداً أمس فمعناه لأب بوى بالصارب لدى صرب .

ومعنى ما سبق أن هذا المركب لاسمي ظاهره يوحى بأنه حرف التمرير يصل بالوصف ومع هذا فتقديره يبينه لمعيقه يدل على أنه مكون من الاسم الموصول " لدى " أو فروعه " ولصع " ونهد كان رأى جمهوره في (أ) هذه "بها موصول سمي " أي اسم - وليس قريب من ذلك أيضاً ذهب بذكر تمام حسن حيث رأى بها صمير موصول " وليس موصولاً حرفياً كما ذهب من قبل لمارنى ومن وافقه ، وليست أيضاً حرف تمييز كما رأى الأخفش (٢) ، ولعل لدى

(١) شرح المعصل ١٤٣/٣

(٢) انظر اللغة العربية معناه ومبناها ١٥٧ .

(٣) انظر : معجم النواحي ٢٩١/١

يظهر المصارقة بين ظاهر هذا التركيب وباطنه - ومن ثم المشابهة بينه وبين (الدى) وصلته - النقاط التالية ، وهي في مجملها تمثل أدلة حمهز النحاة على رأيهم ^(١) :
(أ) أن الصمير يعود على (أل) كما هي نحو : قد أفلح المتقى ربه ، والصمير لا يعود إلا على الأسماء .

(ب) أن الوصف مع (أل) يعمل بلا شرط في أي زمن ، ولو كانت (أي أل) معرفة لكابت مبعدة عن شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملاً .

(ج) أن الفعل يعطف على هذا المركب نحو قوله تعالى : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَنْزِلْنَهُمْ ذُرِّيَّتَهُنَّ وَأَنْزِلْنَ لَهُنَّ الْمَطَرِيقَاتِ * وَأَنْزِلْنَهُنَّ بِطَافٍ مِنْ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ﴾ ^(٢) . وكذلك قوله - عز من قائل - ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَنْزِلْنَهُنَّ ذُرِّيَّتَهُنَّ وَأَنْزِلْنَ لَهُنَّ الْمَطَرِيقَاتِ * وَأَنْزِلْنَهُنَّ بِطَافٍ مِنْ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ﴾ ^(٣) . ومثل هذا العطف أيضاً يقع في مسألة الإحبال بالموصول نحو قولك : الطائر هيفصب زيد ، الذباب : هذه الجملة مثل : الـدى يطير هيفصب زيد ، الذباب ، وفي هاتين الجملتين أخير بـ " الذباب " عن " الطائر " و " الـدى يطير " ^(٤) . والدى نريد أن تلفت النظر إليه هنا هو أن الفعل في جميع هذه الأمثلة يعطف على المركب الاسمي كما عطف أو يعطف على صلة (الذى) ولاشك أن العطف بما يقتضيه من مشاكلة ، يقوى كون معنى هذا المركب بمنزلة الاسم الموصول والفعل حتى يعطف الفعل على مُشاكَلته .

(د) أنه يجوز في هذا المركب حينما يكون مثني أو مجموعاً حذف النون مع نصب الاسم بعده نحو : الضاريو علياً ، وعلى هذا قراءة الحسن : ﴿وَالْمَلِكِمْ صَلَاتٍ﴾ ^(٥) ، وكذلك قول الشاعر :

الحافظو صورة العشييرة لا يأتيهم من ورائنا نطف ^(٦)

والعلة المفسرة لحذف النون من المركب هنا - وإن كان لغة واستعمالاً صعيماً - مشابهته للدين ، وحمله عليه من جهة أنه موصول واسم طويل ويخفف بحذف النون ^(٧) . يقول عبد القاهر موصحاً ذلك : « والأصل في حذف النون لامداد الاسم بيت الكتاب :

نسى كسب من عسمى اللذا قتل الملوك وفككا الأغلالا ^(٨)
أراد : اللذان ، فحذف النون لطول الاسم بالصيغة ، إذ قد اجتمع الذي والفعل والمصاعل ... ثم تحمل نحو : الضاريان والصاربون على ذا لأنه بمعنى (الذى) كما فسرها ^(٩) .

يذن بناء على هذه النقاط ندرك بوضوح ، أن هذا المركب له مدلول أو بنية عميقة تختلف عن ظاهره وسطحه ^(١٠) ، وهذه البنية العميقة أو حقيقة ذلك المدلول مردها إلى امرين : كون (أل) بمعنى الذي ، وكون مدخول (أل) هذه وصفاً بمعنى فعل ، ولعل أهم ما في هذا المركب - من هذا المنطلق وترتيباً عليه - سلوكه اللغوي لتركيبي في لجملة المتمثل في : عماله مطيماً وعطف بفعل عيه .
وعود الصمير إليه ، وكل هذا يفضي بنا إلى الأحذ بأن (أل) هذه ضمير موصول بمعنى (الذى) ، وهذا قريب على كل حال من رأى الجمهور .

* * *

(١) انظر أمالي ابن ابي عمير ٥٥/٣

(٢) انظر لكتاب ١٨٦/١ وحراره الأديب ١٨٥/٣

(٣) المختص في شرح الإصحاح ٥٢٨/١

(٤) انظر من الأبحاث لتحويله في النحو العربي ٥٦ ، ٥٧

(١) انظر شرح لتسهيل ٢٠٠/١ - ٢٠٢ وشرح لصريح ١٣٧/١

(٢) سورة الماديات ٤ ، ٣

(٣) سورة الحديد ، الآية ١٨

(٤) انظر : شرح المفصل ١٥٧/٣ ، ١٥٨

(٥) سورة الحج الآية ٣٥ وانظر إملاء ما من به لرحمن ٢ / ١١٤ ومجمع القراءات القرآنية ١٨٠/٤

(٦) انظر ، الكتاب ١/ ١٨٦ وحراره لأديب ٢٧٢/٤ وما بعدها

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث في طيات فصوله ومباحثه ، أن يدرس أثر العلاقة بين النمط والمعنى في تحليل الجملة وبنائها وفهم أجزائها من منطلق التراث لسعوى في المقام الأول ، وقد وجد أن هذا الدرس يمكن تصويره من خلال ثلاثة محاور :
الأول : دراسة أثر اللفظ أو الشكل من خلال عنصرين رأى أنهما الأكثر أهمية في ذلك هما : العلامة الإعرابية ، ونصيحة ولاشتقاق وما يقابلهما من جمود ،
والمحور الثاني : دراسة أثر المعنى على اللفظ ، وقد كان ذلك في إطارين مهمين كشف عنهما البحث هما : إيهام المعنى ، ومعنى الجنس والمعاني المتمركة .
وأما المحور الثالث : فهو بحث أثر العلاقة بين النمط والمعنى في التراكيب من خلال المقارنة بينهما ،
وقد تمكن البحث عن طريق دراسة ذلك كله ودراسة ما يتصل به من الوصول إلى النتائج الإجمالية التالية .

أولاً :

استطعنا في التمهيد لدراسة المحاور السابقة أن نعرف المقصود بالنمط في ضوء مقارنته بالمعنى بأنه هو المقابل المادي أو الحسي للمعنى ووسيلة أدائه ، وأنه يشتمل وحدات ملموسة تختلف كمياً ونوعاً ، كما أننا تمكنا في هذا الموضع أيضاً من أن نكشف علاقة المشابهة بين النمط والكلام في ضوء صلتهم ومقارنتهم بالنمط والمعنى . وفي سبيل بيان أهمية قضية اللفظ والمعنى في النحو ومنهجه ، تبين لنا أن من أهم جوانب هذه الأهمية ، وجود علاقة واضحة قوية بين موضوعي علم

النحو وعلم المعاني يترتب عليها ضرورة تكامل هذين العلمين ، لأن الفصل الحاسم بينهما له تأثير سلبي على كل منهما .

ثانياً :

تبين من خلال دراسة أثر عنصر الإعراب والعلامة الإعرابية عدة نتائج منها أن البناء وما يعنيه من جمود لإعراب واختفاء وظيفته يرجع تفسيره في الأسماء لمبنية إلى سببين اثنين هما : مشابهة الحرف والتركيب ، وأن الإعراب ليس فرع لمعنى الوظيفي فقط بل هو فرع المعنى المعجمي أيضاً .

وكبرى النتائج التي تأتي في هذا السياق ، هي وصول البحث الى الدلالات الفرعية المهمة لكل علامة من العلامات الإعرابية في الأسماء والمعل المصدر بعد ربط كل علامة أو حالة بدلالة أساسية رئيسية ، وهي هذا التصدد اتضح أن الرفع في الأسماء معناه لرئيس هو الإسناد ، ومعانيه الفرعية توجد في رفع المصادر وفي تركيب الاشتغال ، وقطع التعت لمعنى لمدح أو الذم ، وفي رفع الظروف على معنى المطابقة بين الخبر والمبتدأ وانتفاء دلالة لحدث ، أما بالنسبة للمعنى الذي يكون عليه النصب في الأسماء ، فتخصيص عموم علاقة الإسناد بعد أهم لمعاني وأعمها في هذا الشأن ، بالإضافة إلى أن النصب أيضاً يقترون بمعنيين آخرين هما : دلالة قطع التعت ، ووجود دلالة الحدث أو المعنى لمعنى وهذا أن هذا المعنى للمعنى به أهمية كبيرة حيث به يصرق به . واصحاً بين رفع المصادر والظروف ونصبهما عند وجود احتمالهما أو اللبس بينهما ، ولم نقع عند لجر في هذا التصدد لأنه ليس في حاجة إلى تفسير جديد .

وأما بخصوص الفعل ، فقد أدرك البحث وأكد أن المعنى العام لمقترون برفع الفعل المضارع كونه دالاً على حصول الفعل وتقريره ، وأن معنى لنصب المدم هو كون الفعل نتيجة أو غرضاً أو غاية لما سبقه مع الافتتان بزمان المستقبل ، هذا بالإضافة إلى أن الحزم فيه أيضاً يعنى دلالة لفعل على حدث ناقص .

ثالثاً :

في مجال أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بأن أن لهذه الأجواب علاقة واضحة بتحديد الوظائف النحوية والدلالة عليها من جهتين : جهة مباشرة وأخرى غير مباشرة . فاما الجهة المباشرة فتتمثل في أن الصيغة والاشتقاق يعدان قريبة عن كثير من الوظائف التي تقتضى الصيغة والاشتقاق غالباً وهي التعت والعتال والعكس من ذلك هناك وظائف أخرى الأصل ولأكثر فيها أن تؤدي بالجماد ومن أهمها عطف البيان وتبدل والتمييز ، وأما جهة الأخرى غير المباشرة فهي العمل ، فقد سير أن يعمل لمنسوق . بما فيه من دلالة على لحدث - أكثر تأثير في موقع نحوي لأنه أكثر قصداً لها . أما العامل لخدمة فادرها معبد ولا شبع إلا حينما تقترب من صيغ المشتقات وتشبهها في الدلالة على الحدث - كما في المصدر - أو تشبهها في الانتماء إلى أصل معي .

ويصاف إلى ذلك أننا عرفنا أن الاشتقاق والجمود بمفهوم المادة للمعوية . لهما أثر في الحكم النحوي والتوجيه الخاصين بالمصنوع من الصرف والمفعول منقول

رابعاً :

اتضح أن إبهام المعنى جانب دلالي في مكونات الجملة وعناصرها على قدر كبير من الأهمية ، وهو بالنسبة للأسماء يوجد في كلمات تختلف تعريفاً وتشكيلاً ، كما أن له أثر واضحاً متنوعاً في تركيب تلك العناصر وتكوينها من الداهيتين المعنوية والمعنوية . ومن أهم جوانب هذا الأثر في المواقع النحوية والجملة :

سير كون التما سير بعد الإبهام غرضاً دلالياً مهماً له نتيجة بيبة في طريقة كس حسب مع . ونس " وما يشبههما ، وتأثير الإبهام في استدعاء وظيفة لتعريف الذي يأتي منصوباً كثيراً ، إلى جانب مجيئه مجزواً بالإضافة أو بمن مع ما يكون إبهامه أقل من إبهام المقادير خاصة ، وكذلك توقف لفصل والتصريق بين

وظيمتى الحال والتمييز فى المواضع الملبسة لهما على تحديد نوع الإبهام من حيث كونه للهئية، أو كونه لددات والنسبة عند تعذر الاحتكام إلى قرينة الصيغة فى ذلك . وأخيراً إدراك أن الإضافة لها أكبر الأثر فى إزالة إبهام الظروف ، والوصول إلى أنه لا ينبغي أن يكون الإبهام شرطاً لما ينصب على أنه ظرف مكان كما كان الأمر كذلك بادسة نظرف الرمان .

خامساً :

ستطاع البحث أن يبين عن جانب دلالى آخر مهم فى التحليل من وجهة نظر نحائنا هو معنى الجنس ، وقد اكتمل تعريف هذا المعنى وتحديد المقصود به من خلال حصر صورته وأقسامه المختلفة التى وُجد أنها تتنوع من حيث الدلالة والعدد و التعيين والاستمرارية . وقد سأل من ذلك أن معنى الجنس وتفرعه يحصلان بكونه من جنس أو معرفاً بال الجنسية ، وبناء على هذا فذلك يدفعنا الآن إلى أن نقول إن التعريف بهذه الصورة يعد درجة متوسطة بين التعريف والتكثير . ولعلنا نستنتج من هذا أيضاً ، ومما ذكرناه من تأثير معنى الجنس عموماً من حيث التعريف والتكثير بالإضافة إلى حديثنا عن إبهام معنى فى الأسماء - كما لاحظناه فى بعض النامات نقول لعلنا نستنتج من هذا كله ، أن إبهام المعنى فى الأسماء ومعنى الجنس يعد من الجوانب المهمة الشديدة الاتصال بقضية التعريف والتكثير فى تراثنا النحوى ولا يستطيع الآن ، لا أن يشير إلى أن لمة تدحلاً وصحاً بين هذين الجانبين وبس القضية فى معالجتها من وجهة هذا التراث . وعلى الرغم مما قلناه ووضحناه من غيرنا فى هذا الصدد، نظراً أن هذا الأمر مازال بحاجة إلى نظرة أخرى فى ضوء هذه الملحوظة .

وأما فى محاولة الكشف عن أثر المعنائى بصمة عامة فقد تبين أن لهذه المعنائى تأثيراً واضحاً فى جانبين ، الأول : التحليل النوعى للكلم ، وأهم الجوانب التى اشتمل عليها هذا بيان توظيف المعنى فى تحليل الأحكام والاستمعنات وتصنيفها . وكذلك أهمية المعنيس المعجمى والتوظيفى فى التصنيف وبيان العمل والجانب الثانى : يتمثل فى أثر المعنى فى الشروط وتحقيق الوظائف النحوية .

هذا السياق اتضح أن هذه الشروط نوعان : شروط متنوعة ، وشروط خاصة بالمائدة التى تؤهل المعنى أو التركيب للوقوع فى موقع معين ، وذلك كالشروط المتسقة بركنى الجملة الاسمية والإسناد عموماً .

سادساً :

لعله قد تبين فى مجال البحث عن أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى بالمقارنة بينهما فى التراكييب ، أن أهم جانب لذلك فى التركيب الإسنادى الأصلى هو إعادة تسميته وتصنيفه على أساس وجود قسمين له : جمل صريحة الاسمية والفعلية . وحمل وسط بين هذين . وقد أمكن من خلال ذلك أيضاً معالجة كثير من المسائل المتعلقة بالصور المختلفة لهذا التقسيم والتصنيف ، هذا بالإضافة إلى كشف أهمية مراعاة جانبى اللفظ والمعنى فى تفسير مسائل معينة فى التركيب الإسنادى الأصلى تتعلق بالمسند إليه والخبر .

وقد استطعنا من خلال الدراسة أيضاً أن نرصد نوعين آخرين من التراكييب لهما شأن مهم فى هذا الصدد ، يبدو مما يترتب على ذلك الشأن من وجود سلوك تركيبى معين بهما يعام لموع الأول من هذين نوعين فهو لتركيب التى تنمق فى أن لها ظاهراً وراء باطن أو حقيقة أخرى ، وهذه التراكييب هى : مركب الإضافة اللصوية عند مقارنته بمركب الإضافة المحضة ، والمصدر المؤول . ومركب الوصف بمعنى سأل التى معناها لموصولية . وأما النوع الآخر فهو تركيب يتابع بصوره المختلفة : فقد اتضح أن هذا التركيب يوجد للشكل أو اللفظ أثر كبير فى أداء وظيفته يتمثل فى المطابقة التى يظهر لحصر عليها أيضاً فى مقارنته مع إسراع على اللفظ والإتياع على المحل . وعلى الرغم من هذه الأهمية للشكل ، فإن دراسة الملامح الخاصة لبعض التتابع دللتنا على وجود أثر مهم للمعنى فى بعض مواضعها . وقد بدا ذلك على نحو خاص فى عطف النسق مع (بل) وفى دلالة تركيب هذا العطف أيضاً على التعدد فى الخبر والنعت والمحل .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- ١ - أبحاث في اللغة العربية، للدكتور داود عبده (مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٣ م) .
- ٢ - الإتياع ، تأليف الإمام أبي الطيب عبدالواحد بن علي النفوي ، حققه وشرحه وقدم له عمر الدين التتوحي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .
- ٣ - إتخاف فضلاء البشر بالقراوات الأربعة عشر ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد الينا ، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل (عالم الكتب ببيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .
- ٤ - إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥١ م) .
- ٥ - ارتشاف الصرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس (مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ م) . وتحقيق د. رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط١ - ١٩٩٨ م) .
- ٦ - أسرار العربية ، تأليف أبي البركات عبدالرحمن الأنباري ، عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م) .
- ٧ - الإرشادات والتبهيئات ، لأبي علي بن سينا ، مع شرح نصير الدين الطوسي ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا (دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة - ١٩٨٣ م) .

٨ - الأشباه والنظائر في النحو ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م) .

٩ - الاشتقاق ، للدكتور هزاد حسا ترضي (مشورات كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الأمريكية - مطبعة دار الكتب - بيروت - ١٩٦٨ م) .

١٠ - الأصمعيات ، اختيار الأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلا محمد هارون (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الخامسة) .

١١ - أصول التفكير النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم (مشورات الجامعة اللبنانية - كلية التربية ١٣٩٣ هـ . ١٩٧٣ م) .

١٢ - الأصول : دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢ م) .

١٣ - الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) .

١٤ - أصول النحو العربي ، للدكتور محمد خير الحلواني (الناشر الأطلسي - مطبعة إفريقيا الشرق - الدار البيضاء - الطبعة الثانية - ١٩٨٣ م) .

١٥ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة ، لتحديث ، تأليف الدكتور محمد عيد (عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٢ م) .

١٦ - إعراب القرآن المسبوق إلى الرجاء ، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري (دار لكتب الإسلامية ودار الكتاب النبائي - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

١٧ - الإعراب : محاولة جديدة لاكتناء الظاهرة ، لأحمد حاطوم (شركة لمطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٤ م) .

١٨ - الإعراب و تركيب بين الشكل والنسبة . دراسة تفسيرية ، للدكتور محمود شرف الدين (دار مرجان للطباعة - القاهرة - ١٩٨٤ م) .

١٩ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، تأليف الدكتور فاضل مصطفى الساقى (مكتبة الحاجي بالقاهرة - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) .

٢٠ - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : النظرية الألسنية ، للدكتور ميشال ركريا (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

٢١ - أمالي ابن العاجب ، لأبي عمرو عثمان بن العاجب ، تحقيق الدكتور هجر صالح سليمان قدارة (دار عمار بالأردن ودار الجبل ببيروت - ١٤٠٩ هـ - ١٩٧٧ م) .

٢٢ - أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي (مكتبة الحاجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .

٢٣ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تأليف أبي البقاء العكبري (دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

٢٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

٢٥ - أوضح المسالك إلى ألعية ابن مالك ، تأليف ابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .

٢٦ - الإيضاح في شرح المفصل ، لابن العاجب ، تحقيق الدكتور موسى دناي العليني (مطبعة الماني - بغداد - ١٩٨٢ م) .

٢٧ - الإيصاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مارن المبارك (دار النمائس - بيروت - ط٢ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) .

٢٨ - البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (دار الفكر لطباعة والنشر و لتوزيع - الطبعة الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م) .

٢٩ - بلوغ الأرب في شرح لامية العرب (الرمحشري - المبرد - العكبري - ابن راكور المغربي - ابن عطاء المصري) جمع وتحقيق محمد عبدالحكيم القاصي ومحمد عبدالوارق عرفان (دار الحديث - القاهرة - ١٩٨٩م) .

٣٠ - بحمة لغوية ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبد الطيف (د . شرو - القاهرة وبيروت - ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .

٣١ - تاج المروس من جوهر القاموس ، للزبيدي ، الجزء الثامن عشر ، تحقيق عبدالكريم المزياوي (مطبعة حكومة الكويت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

٣٢ - التركيب لغوي للأدب : بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا ، للدكتور لطفى عبدالبديع (الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - مصر - ط١ - ١٩٩٧م) .

٣٣ - التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر ، تصحيح ومراجعة الدكتور رمضان عبدالنواب (مكتبة الخانجي بالقاهرة و در الرهاى بالرياض - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

٣٤ - التعريف بالتصريف ، للدكتور علي أبو المكارم (دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٩٩٢م) .

٣٥ - لتوايح بين القاعدة والحكمة ، للدكتور محمود عبدالسلام شرف الدين (در هجر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٣٦ - التوطئة ، لأبي علي الشنوبين ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع (مطابع سجل العرب - القاهرة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨١م) .

٣٧ - جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى غلاييني (المكتبة المصرية - صيدا - بيروت - الطبعة ٢٣ - ١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

٢٨ - المجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

٢٩ - الجنى الدانى في حروف المعاني للحسن بن القاسم المرادي ، تحقيق الدكتور هجر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

٤٠ - الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، تأليف مراجع عبدالقادر بالقاسم (منشورات جامعة قاريونس - بنغازي ليبيا - دون تاريخ) .

٤١ - حاشية الخصري على ابن عقيل ، للعلامة الفاضل الأستاذ محمد الغضري (دار الفكر - دون تاريخ) .

٤٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (دار إحياء الكتب لميرية - عيسى الحلبي - القاهرة - دون تاريخ) .

٤٣ - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لبغدادي ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة العباسي بالقاهرة - تواريخ مختلفة للأجزاء) .

٤٤ - الخصائص ، لأبن جني ، تحقيق محمد علي النجار (الهيئة المصرية للكتاب - الطبعة الثالثة - من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨م) .

٤٥ - خصائص التراكيب : دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، للدكتور محمد أبو موسى (مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

٤٦ - دراسات في علم الصرف ، للدكتور عبدالله درويش (مكتبة الشباب - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٦٤م) .

٤٧ - دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية - ١٩٧١م) .

٤٨ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبدالخالق عضية (دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .

٤٩ - دراسات نقدية هي النحو العربي ، للدكتور عبدالرحمن محمد أيوب (مكتبة الأبحر المصرية - ١٩٥٧م) .

٥٠ - الدور اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الحوامع ، تأليف أحمد بن الأمير الشبيطي (طبع بمصحة كردستان العلمية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ ، وطبعة دار الكتب العلمية ببيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .

٥١ - دلائل الإعجاز ، تأليف عبدالقاهر الجرجاني ، قرأه وعنى عليه أبو فهر محمود محمد شاكر (مكتبة الحدنجى بالقاهرة - الطبعة الثانية - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .

٥٢ - دلالة الألفاظ ، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأجلو المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٦٣م) .

٥٣ - دور الكلمة في اللغة ، تأليف ستيم أولمان ، ترجمه وقدمه وعلق عليه دكتور كمال محمد بشر (مكتبة لشباب بالقاهرة - الطبعة العاشرة - ١٩٨٦م) .

٥٤ - ديون مرئى لقيس ، تحقيق محمد أبو المضل إبراهيم (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٨٤م) .

٥٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تأليف أبي المصن شهاب الدين نسيد محمود الألوسى ضبطه وصححه على عبدالبارى عطية (دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .

٥٦ - السبعة في لقراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق لدكتور شوقي ضيف (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٠م) .

٥٧ - شذا المعرف في فن الصرف ، تأليف الشيخ أحمد الحملوى (مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر - ط٧ - ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م) .

٥٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

٥٩ - شرح التمهيد ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن نسيد والدكتور محمد بدوى المختون (دار حجر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

٦٠ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس (دار إحياء الكتب العربية - فيصل الحلبي - القاهرة - د. ت) .

٦١ - شرح جمل الزحاجى ، لابن عصفور الإشبلى (دار الكتب العلمية بإشراف لدكتور إميل يعقوب - بيروت - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

٦٢ - شرح ديوان لمرردق ، على جمعه وطبعه و لتعقيق عليه عبد به إسماعيل لصادق (المكتبة التجارية بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٥٤هـ - ١٩٨٠م) .

٦٣ - شرح ديوان المتنبي ، وضعه عبدالرحمن البرقوقى (دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

٦٤ - شرح لرضى على الكافية ، طبعة جديدة مصححة من عمل يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قاريونس - ليبيا - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .

٦٥ - شرح شاهية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى مع شرح شواهد لهبد لقادر البغد دى ، تحقيق محمد الرفرف وآخرين (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

٦٦ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصارى ، ومع كتاب " منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب " تأليف محمد محيى الدين عبدالحميد (دون بيانات) .

٦٧ - شرح شعر زهير بن أبى سلمى لأبى العباس ثعلب ، تحقيق لدكتور محو الدين قباوة (دار المكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

٦٨ - شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف محيى الدين الكاهيلى ، تحقيق الدكتور محو الدين قباوة (دار طلاس - دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٨٩م) .

٦٩ - شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالمعزم أحمد هريدي (دار المأمون للتراث وحامدة ام القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م) .

٧٠ - شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي : الجزء الأول ، تحقيق د. رمضان عبدالنواب وآخرين (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٦ م) .

٧١ - شرح المعصل لموفق الدين بن يمش (مكتبة المتنبى - القاهرة . د. ت.) .

٧٢ - شرح المقدمة الجرونية الكبير ، لأبي علي عمر بن محمد الشوبين ، تحقيق د . تركي بن سهو بن نزال العتيبي (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .

٧٣ - شروح التلخيص (وهي تشمل : مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المختار وموهب المفتاح لابن يعقوب انصاري وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكي) وبهامشه كتاب « الإيضاح » لمعطيط القرويني وحاشية الدسوقي على شرح السعد - الطبعة الثانية بمطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٤٢ هـ .

٧٤ - شروح سقط الرند : القسم الثاني ، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين (لهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .

٧٥ - شواهد التوضيح وتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تأليف جمال الدين ابن مالك الأندلسي ، تحقيق الدكتور طه محسن (دار أمّاق عربية للطباعة والنشر - العراق - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

٧٦ - الصاحبي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها ، تأليف أبي الحسن أحمد بن فارس (دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) .

٧٧ - الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالعزير عطار (القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

٧٨ - الطراز المتخصص لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تأليف يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليماني (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

٧٩ - طاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، تأليف الدكتور أحمد سليمان ياقوت (دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية - ١٩٩٣ م) .

٨٠ - نظواهر اللغوية في التراث النحوي ، الجزء الأول ، الظواهر التركيبية ، تأليف الدكتور علي أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - الطبعة الأولى - ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م) .

٨١ - العربية الفصحى : دراسة في البناء النحوي ، تعريب وتحقيق وتقديم الدكتور عبدالصبور شاهين (مكتبة الشباب - القاهرة - ١٩٩٧ م)

٨٢ - العربية والعموم : دراسة في دلالة المعنى على المعنى ، للدكتور حمدي خليل (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - الطبعة الأولى - ١٩٨٨ م) .

٨٣ - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٤ م ودار غريب بالقاهرة - ٢٠٠١ م) .

٨٤ - علم الدلالة ، تأليف الدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٩٣ م) .

٨٥ - علم الدلالة العربي : النظرية والتطبيق ، للدكتور هايز الندية (دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

٨٦ - علم اللغة العام ، للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٠ م) .

٨٧ - النعمة في محاسن الشعر وأدابه ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (دار الحيل - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٩٧٢ م) .

- ٨٨ - العوامل المائة المحوية في أصول علم العربية للجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأرمزي الجرجاني ، تحقيق الدكتور البدراني زهران (دار المعارف - القاهرة - طبعة الثانية - ١٩٨٨ م) .
- ٨٩ - هج الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، للإمام الحافظ ابن حجر ، تحقيق معبد الدين الخطيب (المكتبة السنكية ودار الريان - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ) .
- ٩٠ - الفسر ، لابن جني ، تحقيق الدكتور صفاء خلوصي (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ج ٢ - ١٩٨٨ م) .
- ٩١ - أصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبدالنور (مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٢ - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .
- ٩٢ - فقه اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجعي (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٦ م) .
- ٩٣ - في النحو العربي : نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي (منشورات المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٦٤ م) .
- ٩٤ - الكتاب ، لسبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعتين الثانية والثالثة) .
- ٩٥ - كتاب سبويه وبهامشه تقريرات وزيد من شرح أبي سعيد السيرفي ، ومعه شرح الشواهد المسمى بتحصيل عين الذهب للشتمري .
- ٩٦ - كشاف اصطلاحات الفنون ، تأليف الشيخ محمد علي بن علي التهانوي (دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .
- ٩٧ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .
- ٩٨ - كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليماني ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر (مطبعة الإرشاد - بغداد - ط ١ - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) .
- ٩٩ - الكليات ، لأبي النقاء أيوب بن موسى الكموي ، قباله وأعدده للطبع د. عدنان درويش ود. محمد المصري (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) .
- ١٠٠ - لياب الإعراب ، لتاج الدين الإسفرييني ، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن (دار الرفاعي - لرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م) .
- ١٠١ - لسان العرب ، لابن منظور (دار المعارف - القاهرة - د . ت .) .
- ١٠٢ - لغة ، لج ، فندريس ، تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٠ م) .
- ١٠٣ - اللغة العربية المعاصرة ، للدكتور محمد كامل حسين (دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٦ م) .
- ١٠٤ - اللغة العربية معناه ومبناها ، للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ م) .
- ١٠٥ - اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ، ترجمة د. عباس صادق الوهاب ومراجعة د. يوشيل عزيز (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ط ١ - ١٩٨٧ م) .
- ١٠٦ - النفع في العربية ، لأبي المتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف (عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٤ م) .
- ١٠٧ - المحلى وجوه النصب ، لأبي بكر أحمد بن شقير المحوي ، تحقيق الدكتور فائز قارس (مؤسسة الرسالة ودار الأمل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .
- ١٠٨ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب اليديع ، لابن خالويه (مكتبة لمتبي - القاهرة - د . ت .) .

- ٨٨ - العوامل المائة المحوية في أصول علم العربية للجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأرمزي الجرجاني ، تحقيق الدكتور البدراني زهران (دار المعارف - القاهرة - طبعة الثانية - ١٩٨٨ م) .
- ٨٩ - هج الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، للإمام الحافظ ابن حجر ، تحقيق معبد الدين الخطيب (المكتبة السنكية ودار الريان - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ) .
- ٩٠ - الفسر ، لابن جني ، تحقيق الدكتور صفاء خلوصي (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ج ٢ - ١٩٨٨ م) .
- ٩١ - أصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبدالنور (مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٢ - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .
- ٩٢ - فقه اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجعي (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٦ م) .
- ٩٣ - في النحو العربي : نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي (منشورات المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٦٤ م) .
- ٩٤ - الكتاب ، لسبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعتين الثانية والثالثة) .
- ٩٥ - كتاب سبويه وبهامشه تقريرات وزيد من شرح أبي سعيد السيرفي ، ومعه شرح الشواهد المسمى بتحصيل عين الذهب للشتمري .
- ٩٦ - كشاف اصطلاحات الفنون ، تأليف الشيخ محمد علي بن علي التهانوي (دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .
- ٩٧ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

١٠٩ - المدخل إلى دراسة النحو العربي ، للدكتور على أبو المكارم ، الجزء الأول (دار الوفاء للطباعة - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

١١٠ - المزهري في علوم اللغة وأبوابها ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد حاد المولى وعلى محمد البجاوي ومحمد أبو المصل إبراهيم (دار الجيل - بيروت - د . ت) .

١١١ - معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الصراء - ج ١ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠م) .

١١٢ - معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - بغداد - مطبعة التعليم العالي بالموصل - ١٩٨٩م) .

١١٣ - معجم شواهد العربية ، تأليف عبدالسلام هارون (مكتبة الخانجي بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .

١١٤ - معجم القراءات القرآنية ، إعداد الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر (مطبوعات جامعة الكويت - الطبعة الأولى - من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٥م) .

١١٥ - معى اللبيب عن كتب الأعراب ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (مكتبة ومطبعة صبيح - القاهرة - د . ت) .

١١٦ - المفضليات ، للمفصل الصبي ، تحقيق وشرح أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (دار المعارف - ط ٧) .

١١٧ - المقابسات لأبي حيان التوحيدى ، محقق ومشروح بقلم حسن السندوي (دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة - ط ٢ - ١٩٩٢م) .

١١٨ - المقتصد في شرح الإيصاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر - بغداد - ١٩٨٢م) .

١١٩ - المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عصيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - طبعت أجرؤه بين سنتي ١٢٨٦هـ و ١٤١٥هـ) .

١٢٠ - مقدمات التأليف ونظرات في المنهج ، تأليف الدكتور محمود شرف الدين (مطبعة الشباب ، الحر ومكتبتها - القاهرة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

١٢١ - المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصمور ، تحقيق أحمد عبدالستار الحواري وعبدالله لعبوري (وزارة الأوقاف - مطبعة العاسي - بغداد - ١٩٧١م) .

١٢٢ - من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أبيس (مكتبة لأجلو المصرية - الطبعة ش ١٩٦٦م) .

١٢٣ - من أنماط التحويلية في النحو العربي ، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف (مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٩٠م) .

١٢٤ - مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان (دار الثقافة للنشر والتوزيع - الدار البيضاء - المغرب - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .

١٢٥ - المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للمارني ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) .

١٢٦ - منهج البحث اللغوي بين تراث وعم اللغة الحديث ، للدكتور علي روين (دار الشئون الثقافية العامة - سلسلة كتب شهرية - بغداد - الطبعة الأولى - ١٩٨٦م) .

١٢٧ - نتائج الفكر في النحو ، لأبي تقاسم عبدالرحمن بن عبد لله السهيلي . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم ثبنا (منشورات جامعة قاريونس - مطابع الشروق - بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .

١٢٨ - النحو العربي نقد وبناء ، تأليف الدكتور إبراهيم السامرائي (دار الصادق - بيروت - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) .

١٢٩ - النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، للدكتور عبده الراجحي (دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٨م) .

١٣٠ - النحو الوافي ، للأستاذ عباس حسن (دار المعارف - القاهرة - الطبعة السابعة ما عدا ج ٢ : الطبعة السادسة) .

١٣١ - النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبدالمطيم (مطبعة المدينة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م) .

١٣٢ - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، للدكتور نهاد الموسى (دار البشير - الأردن - ط ٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) .

١٣٣ - بكت هي تفسير كتاب سيبويه وتبيين الحمى من لمطه وشرح أسامه وغريبه ، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري . دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلعبيب (المملكة المغربية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

١٣٤ - معجم الهوامع في شرح جمع الحوامع ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م) .

ثانياً - الرسائل الجامعية :

١ - اثر أقسام الكلم في الحملة العربية ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد عبدالعزيز عبدالدايم (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

٢ - الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ، رسالة ماجستير ، إعداد مصطفى السحرحي (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٦٤م) .

٣ - الجملة الوصفية في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، إعداد شعبان صلاح حصين (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٧٥م) .

٤ - الدراسة النحوية للشعر عند ابن جني ، رسالة ماجستير ، إعداد عبدالسلام السيد حامد (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

٥ - قرية ، لتعيين في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، إعداد محمد عبد العزيز عبدالدايم (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

٦ - قصبة اللمظ في النقد العربي حتى القرن الخامس الهجري ، رسالة ماجستير ، إعداد السعيد أحمد الهاز (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

٧ - المهيمات الثلاثة : التسمير والإشارة والموصول بين النحاة والقرء ، رسالة ماجستير ، إعداد محمد علي حسنين صبرة (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

٨ - المشابهة ودورها في التراث النحوي ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد عبدالفتاح العمرأوي (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

٩ - الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، رسالة ماجستير ، إعداد أحمد عبدالعظيم عبدالعنى (كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٧٠م) .

ثالثاً - الدوريات :

١ - حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت : الرسالة العشرون - الحولية الخامسة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (نظرة في قرية الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة ، للدكتور محمد صلاح الدين بكر) .

٢ - حوليات كلية دار العلوم بجامعة القاهرة : العام الحامس ١٩٦٨ - ١٩٦٩م .

٣ - صحيفة دار العلوم لعدة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية : العدد (١٦) - ديسمبر - ٢٠٠٠م .

٤ - فصول - المجلد السادس - العدد الأول - ١٩٨٥م .

٥ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء السابع والسبعون - ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| إهداء | ٢ |
| مقدمة | ٥ |
| تمهيد: | ١١ |
| أولاً. نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى | ١١ |
| ثانياً. تعريف اللفظ والمعنى | ١٧ |
| ثالثاً. أهمية جانبي اللفظ والمعنى في النحو ومنهجه | ٢٩ |
| رابعاً. تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية | ٤٣ |

الفصل الأول

أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية

| | |
|---|----|
| مدخل: | ٥١ |
| ١ - البناء بين اللفظ والمعنى | ٥١ |
| ٢ - أهمية الإعراب وعلاقته بالمعنى | ٦٠ |
| ٣ - حقيقة المعنى الذي يدل على الإعراب | ٦٣ |
| المبحث الأول - دلالة العلامة الإعرابية في الاسم: | ٦٧ |
| عرض لأهم الآراء في معالجة دلالات العلامة الإعرابية في الاسم | ٦٧ |

الموضوع الصفحة
أولاً - دلالة الرفع : ٧٣

(١ - الرفع بالإسناد في المصادر على معنى الثبوت وال لزوم أو المبالغة
فيهما ٢ - الرفع بالإسناد على معنى مطابقة الخبر للمبتدأ أو على انتفاء دلالة
الحدث عنه في اسمي الزمان والمكان ٣ - الرفع على معنى الابتداء في
الاشتغال ٤ - الرفع قطعاً على معنى المدح أو الذم) ٧٣ - ٨١

ثانياً - دلالة النصب : ٨١

١ - دلالة المعنى الفعلي أو الحدث : ٨٢
(المصادر - الحال المنصوبة بفعل مضمر - الظروف - بعض
صور المفعول معه) ٨٢ - ٩٢

٢ - دلالة قطع النعت وغيره على معنى المدح أو الذم ٩٣
تعقيب : ٩٥

المبحث الثاني - دلالة العلامة الإعرابية في الفعل : ٩٧
توطئة في الآراء السابقة ٩٧

١ - دلالة الرفع ١٠٠
٢ - دلالة النصب ١٠٥
٣ - دلالة الجزم ١٠٨

الفصل الثاني
أثر الصيغة والاشتقاق والجمود

توطئة : ١١٢
المبحث الأول - أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية : ١١٧
أولاً - الوظائف المقترضية للاشتقاق والصيغة : ١١٧
(أ) النعت ١١٧

الموضوع الصفحة

(ب) الحال ١٢٠
(ج) الخبر ١٢٥
(د) ظرف المكان المتفق مع عامله في الاشتقاق ١٢٩
ثانياً - الوظائف التي أصلها أن تؤدي بالجماد : ١٢٩
١ - عطف البيان والبدل ١٣٠
٢ - التمييز ١٣١
تعقيب ١٣٣
المبحث الثاني - أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بالنظر إلى العمل والمادة اللغوية : ١٣٦
أولاً - تأثير الاشتقاق والجمود في العمل : ١٣٦
الموامل المشتقة (الفعل والصفات - تعقيب - الموامل الفعلية
المتصرفة الشبيهة بالأدوات) ١٣٧ - ١٤٢
الموامل الجامدة (١ - المصدر ٢ - الحروف والأدوات
٣ - الموامل الفعلية الجامدة ٤ - أسماء الأفعال - تعقيب) ١٤٢ - ١٤٨
ثانياً - تأثير الاشتقاق والجمود بالنظر إلى المادة اللغوية : ١٤٨
(الممتنع من الصرف - المفعول المطلق) ١٤٨ - ١٥٢

الفصل الثالث
أثر إيهام المعنى

المبحث الأول - تعريف الإيهام وتحليله ومواقفه : ١٥٥
أولاً - مواضع الإيهام المفرد : ١٥٧
(١ - اسم الإشارة والاسم الموصول وضمير القائب ٢ - الأعداد

| | |
|--|-----------|
| وكتابتها ٣ - المقادير وأشباهاها ٤ - الظروف غير المختصة وغير | |
| المعدودة ٥ - الأسماء المضافة الدالة على المقارنة أو المماثلة | |
| ٦ - أسماء الشرط والاستفهام) | ١٥٧ - ١٦٢ |
| ثانياً - مواضع الإبهام التركيبي : | ١٦٣ |
| المبحث الثاني - أثر الإبهام في الوظائف النحوية والجملة | ١٦٦ |
| أولاً - ضمير القائب | ١٦٦ |
| ثانياً - جملة المدح والذم | ١٦٨ |
| ثالثاً - التمييز | ١٧٣ |
| رابعاً - الظرف | ١٨٠ |
| خامساً - التوابع | ١٨٦ |
| سادساً - الندية والشرط | ١٨٧ |

الفصل الرابع

أثر معنى الجنس وغيره من المعاني المختلفة

| | |
|----------------------------------|-----|
| المبحث الأول - معنى الجنس | ١٩١ |
| تعريف الجنس وتحديد أقسامه | ١٩١ |
| تأثير معنى الجنس | ١٩٩ |
| أولاً : الدلالة على العدد والنوع | ١٩٩ |
| ثانياً : التعريف والتكثير | ٢٠١ |
| ثالثاً : بعض الوظائف | ٢٠٥ |

| | |
|--|-----------|
| المبحث الثاني - أثر المعاني المختلفة | ٢٠٩ |
| أولاً - تحليل الكلم تحليلاً نوعياً وتوجيه استعماله : | ٢٠٩ |
| (١ - ضمير الفصل ٢ - العلم ٣ - دخول القاء في خبر | |
| المبتدأ ٤ - كان وأخواتها ٥ - أفعال المقاربة ٦ - أفعال القلوب | |
| ٧ - التنازع ٨ - فعلا التعجب ونعم وبئس ٩ - الممنوع من الصرف) | ٢١٠ - ٢١٣ |
| تعقيب : | ٢٢٣ |
| ثانياً - أثر المعنى في الشروط وتحقيق الوظائف النحوية : | ٢٢٤ |
| أمثلة للشروط المتنوعة | ٢٢٥ |
| الشروط التي ترتبط بالفائدة | ٢٢٦ |

الفصل الخامس

التركيب بين اللفظ والمعنى

| | |
|--|-----------|
| نوطئة : | ٢٣٥ |
| المبحث الأول - التركيب الإسنادي الأصلي والمركب الإضافي | ٢٤٠ |
| أولاً - التركيب الإسنادي الأصلي : | ٢٤١ |
| (١) تقسيم التركيب الإسنادي الأصلي وتصنيفه : | ٢٤١ |
| (الجمل الاسمية أو الفعلية الصريحة - الجمل الوسط بين الاسمية | |
| والفعلية - جملة كان وأخواتها - جملة ظن وأخواتها) | ٢٤١ - ٢٥١ |
| (٢) مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عموماً والخبر : | ٢٥١ |
| ثانياً - المركب الإضافي : | ٢٥٧ |
| ١ - الإضافة المعنوية | ٢٥٧ |
| ٢ - الإضافة اللفظية | ٢٦١ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| المبحث الثاني - تركيب الإتياع ومركبا المصدر المؤول والوصف المحلى بآل: | ٢٦٧ |
| اولاً - تركيب الإتياع : | ٢٦٧ |
| ١ - الإتياع على اللفظ والإتياع على المحل | ٢٧٠ |
| ٢ - الملامع الشكلية والمعنوية الخاصة لبعض التوابع : | ٢٧٢ |
| (أ) عطف النسق | ٢٧٣ |
| (ب) البذل | ٢٧٨ |
| (ج) التوكيد | ٢٨٠ |
| ثانياً - مركب المصدر المؤول | ٢٨٤ |
| ثالثاً - مركب الوصف المحلى بآل التى ينوى بها الموصولية | ٢٨٦ |
| الخاتمة | ٢٩١ |
| فهرس المصادر والمراجع | ٢٩٧ |